بسم اللہ الرحمن الرحیم

صدرا

شرح ہدایۃ الحکمۃ

مع

مجموعۃ التقاریر

تألیف

حضرت مولانا صدرالدین بن ابراہیم شیرازی

مع حاشیہ جدیدہ

بحرالعلوم مولانا محمد عبید اللہ الگنگوہی الحنفی

مکتبہ رشیدیہ

سرکی روڈ کوئٹہ، فون: ۲۹۶۲۲۳۶۲۰



بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير الاول

تقرير هذا المقام من استاذ اساتذة الهند مولنا المعظم الاعظم ملك العلماء كهف الورى امام المتأخرين مقدام المتقدمين خاتم الحكماء والمتكلمين واقف اسرار الحق القيوم ذى اليد الطولى فى العلوم اعلمنا اكرمنا مولنا محمد نظام الدين الانصارى السهالوى اللكهنوى جعل الجنة منقلبه ومثواه وحباه من مثوباته ما يحبه ويرضاه

قوله والثانية ان مربع القطر آه توضيحه ان النسبة المكررة عبارة عن نسبة وجدت بين شيئين صغير وكبير ثم وجد بين ثلثة اشياء فصاعدا نسبة واحدة منها الى آخر كنسبة ذلك الصغير مثلا الى ذلك الكبير ونسبة ثانيها الى الثالث كنسبة ذلك الصغير الى الكبير فيقال لهذه النسبة بالنسبة الى الآخر نسبة مكررة ولنفرض جذر مربع نصف جذر مربع آخر فنسبة احد المربعين الى الآخر نسبة نصفية النصف فيكون مربع الصغير نصف نصف مربع الكبير اذ قد حكم العروس بان مربع الوتر يساوى مربعى الضلعين واذ الضلعان متساويان فالمربعان متساويان فكل واحد منهما نصف مربع الوتر فهو ضعفه واذ نسبة الجذرين بعينها موجودة فى المربعين مع التكرير المثنى يلزم ان يكون مربع الوتر مصداق الضعفية والنسبة المثناة وهذا لا يكاد يصح فى الاعداد فان كل عددين متفاوتين متوافقان بمعنى ان لهما عاد البتة وهو الواحد فيكون الاقل لا محالة اجزاء من الاكثر بعده لما عده ولا شبهة فى ان هذه النسبة اذا كررت لم تبلغ الضعف فلابد ان تكون بين شيئين لا يكونان متوافقين وهذه خاصة المقدار الاتصالى

التقرير الثانى

تقرير البرهان من صاحب القوة القدسية الامام حجة الله فى الارضين قدوة الفضلاء والمحدثين ذى اليد الطولى فى العلوم العقلية والنقلية الشيخ عبد العزيز الدهلوى قدس الله سره واذاقنا ما اذاقه

قوله الثانية ان مربع القطر آه بيان ذلك يحتاج الى مقدمات بعضها هندسية وحسابية وبعضها بديهية فمن تلك المقدمات ان مربع قطر المربع اى حاصل ضربه فى نفسه ضعف مربع ضلعه اى ضعف حاصل ضرب الضلع فى نفسه وهذه مقدمة مثبتة بشكل العروس لان قطر المربع وتر للزاوية القائمة من المثلث وقد سبق فى شكل العروس ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتر زاويته القائمة مساو لمربعى ضلعيها فمربع القطر الذى هو وتر للزاوية القائمة يساوى لمربعى الضلعين فيكون ضعف كل واحد من مربعى الضلعين لان الكلام فى المربع واضلاعه متساوية ومنها ان للقطر الى الضلع نسبة اذا ثنيت بالتكرير صارت ضعفا ومعنى التثنية بالتكرير ان يعتبر النسبة ثانيا على سبيل التكرير بان يجعل القطر ضلعا لمربع آخر فيكون قطر هذا المربع حاصلا بتثنية القطر والضلع وهذه المقدمة مستندة الى ما فى اصول الاقليدس من ان نسبة المربع آه وهو معد لذلك واضح لان مربع خمسة مثلا خمسة وعشرون ومربع العشرة مائة ونسبة المائة الى خمسة وعشرين نسبة الجذر الى الجذر مثناة بالتكرير فان الخمسة نصف عشرة والعشرة ضعفها والمائة ضعف ضعف خمسة وعشرين وخمسة وعشرين نصف نصفها فمن هذه القاعدة يستفاد ان نسبة القطر الى الضلع نسبة ضعفية بالتكرير ومنها ان نسبة الضعفية بالتكرير لا يمكن تحققها بين الاعداد لان هذه النسبة منافية للضعفية والتكرير واقل الاضعاف اثنان فانه ضعف الواحد ولا يمكن التكرير فيه اذ ليس بينهما عدد صحيح مع كل نسبة ما يحتاج فيها الى التكرير لا يمكن تحققها فى الاعداد الا عند وجود عدد يكون وسطا فى النسبة كالثلثية والنصفية والضعفية بخلاف الربعية فان الاربعة ضعف ضعف الواحد والوسط هو الاثنان فان الثلثة ليس بينها وبين الواحد الا الاثنان ولا يصح كونه واسطة فى الثلثية ومنها ان للقطر على هذا نسبة الى الضلع يكون بها القطر ازيد من المثل واقل من الضعف واذا تركب الاجسام من الاجزاء التى لا تتجزى لا يمكن فيها هذه النسبة والا لزم انقسام الجزء والضلع مثلا اذا كان عشرة فالقطر جذر مائتين لما مر فى شكل

العروس ثم اذا جعل هذا القطر ضلعا لمربع آخر فيكون قطره جذر اربع مائة وهو عشرون فالقطر الاول يكون بين الضعف والمثل وقد عرفت ان جذر المائتين لا يمكن ان يكون عددا صحيحا او الكسر يوجب القسمة ومنها ان الاجزاء التي لا تتجزى عند القائلين بها موجودة بالفعل متناهية وغير متناهية فيعرض لها العدد متناهيا او غير متناه فلا يتحقق فيها الا نسبة عددية وهذه النسبة ليست بعددية فيجب ان لا يتحقق في الاجسام على تقدير تركبها من الاجزاء هذه النسبة فيثبت بهذه المقدمات ان تركب الاجسام من الاجزاء يستلزم انقسام الجزء وهو خلف وايضا يستلزم ان لا يتحقق هذه النسبة فيها مع انها واجبة التحقق بالبرهان القطعي الهندسي قوله نسبة اذا ثنيت بالتكرير اه تثنية النسبة بالتكرير عبارة عن اعتبار تلك النسبة مرتين اما في المقادير فكما فيما نحن فيه فان القطر جعل ضلعا لمربع آخر ولوحظ نسبة القطر الى الضلع مرتين مرة في الاصل اى المربع الذى كان القطر قطرا له ومرة في المربع الذى صار القطر ضلعا له واما في الاعداد فكنسبة الواحد الى التسعة فانها نسبة ثلث الثلث حصلت من تثنية نسبة الواحد الى الثلثة وبالجملة فيحصل في تثنية النسبة امور ثلثة الطرفان والواسطة ويكون نسبة الواحد من الطرفين الى الوسط كنسبة الوسط الى الطرف الآخر ويكون نسبة الطرف الاول الى الطرف الثاني مع ملاحظة الواسطة نسبة مثناة قوله لما تبين هذا دليل لصيرورة النسبة ضعفية قوله نسبة المربع الى المربع اه يعنى ان نسبة المربع الى المربع نسبة الضلع الى الضلع مثناة فيلزم بين القطر والضلع نسبة مثناة لنسبة الوتر الى الضلع بالغة الى الضعفية فنسبة الوتر المذكور الى الضلع مثناة بالغة الى الضعفية قوله مثناة بالتكرير اذا كانت ثلثة مقادير او اعداد متناسبة فنسبة الاول الى الثاني نسبة غير مثناة ونسبة الاول الى الثالث مثناة والحد ان تحصل نسبة من تثنية نسبة اخرى يكون بينهما لا محالة وسط في النسبة فان نسبة الواحد الى التسعة يكون ثلث الثلث حصلت من تثنية نسبة الواحد الى الثلثة ونسبة الواحد الى الاثنين نصفية فلو تحقق بينهما عدد امكن ان يكون نسبة الواحد اليه بعد تثنية نسبة الواحد الى الاثنين وليس كذلك فليس في الاعداد نسبة يحصل من تربيعها النصفية فهو نسبة صماء مقدارية ولا يتوهم ان النصفية تحقق بين اعداد كثيرة كالاثنين والاربعة مثلا وتحقق بين طرفيها اعداد لان المعيار مخارج الكسور فان تحقق بين الواحد ومخرج الكسر وسط في النسبة توجد هناك نسبة تحصل من تكريرها نسبة الطرفين وكذا في كل عددين على تلك النسبة وان لم يوجد عدد بين الواحد ومخرج الكسر كالواحد والاثنين او وجد ولم يكن واسطة كالواحد والثلثة لم يوجد هناك نسبة تحصل من تكريرها نسبة الطرفين فالنصفية والتثنية في الاعداد لا يحصلان بتربيع نسبة ما بخلاف الربعية اذ وجد بين الواحد والاربعة اثنان ونسبة الواحد اليه كنسبته الى الاربعة وهى النصفية ومربع النصف ربع وهى نسبة الواحد الى الاربعة قوله ولما لم يكن بين الاثنين والواحد عدد اه يعنى ان نسبة الاثنين الى الواحد ضعفية وليست مثناة لنسبة عددية لانه ليس بين الواحد والاثنين عدد فلم يوجد في الاعداد نسبة تكون مثناة لنسبة عددية اذ الواحد والاثنان اقل عددين احدهما ضعف الآخر فهما بعد ان جميع الاعداد التى تكون بينهما ضعفية كما في شكل العشرين من المقالة السابعة ان نسبة المعدودات يجب تحققها في العواد وايضا في شكل الحادى عشر من تلك المقالة انه اذا انقص من عددين عددان على تلك النسبة فالباقيان على تلك النسبة فان قيل سلمنا ان الواحد والاثنين ليس بينهما عدد صحيح لكن يجوز ان يكون بينهما عدد ذو كسر عددى وهو الواحد مع النصف مثلا او الثلث او الخمس او والحاصل جزء صحى قلنا لو كان كذلك لكان مربعه وهو ذو كسر لما مر ان مربع ذى الكسر ذو كسر مساويا لمسطح الطرفين الذى هو عدد صحيح لما في التاسع عشر من المقالة السابعة ان كل ثلثة اعداد متناسبة فمربع الوسط مساو لمسطح الطرفين فظهر ان نسبة الضعفية لا تكون مثناة لنسبة عددية فليس نسبة القطر الى الضلع عددية قوله من النسب التى تختص بالمقادير دون الاعداد اه وهى النسبة الصمية لان النسبة بين مقدارين بالزيادة والنقصان منحصرة في الصمية والعددية لانهما ان لم يوجد لهما عاد مشترك اى جزء مقدارى يفنيهما باسقاطه عنهما مرة بعد اخرى فهى نسبة صمية وان وجد لهما عاد كذلك ففى نسبة عددية واذا لم تكن نسبة قطر المربع الى ضلعه عددية لا محالة تكون صمية قوله فتحقق النسبة الصمية في الاجسام دليل اتصالها اه لانها لا توجد فيما يكون فيه عاد مشترك ولو لم تكن متصلة قابلة لانقسامات غير متناهية لتحقق الجزء الذى ينتهى اليه القسمة فيكون عادا مشتركا وما قيل ان الاتصال هو قبول الانقسامات الغير المتناهى بالقوة وهو غير لازم من هذه الجهة فيبقى مذهب النظام داخلا فيما الزم من هذه الجهة - اجيب بان الشارح وغيره من الحكماء التزموا القول بالاجزاء التى لا تتجزى غير متناهية فيوجد عاد مشترك في الاجسام فلا يتحقق نسبة صمية و ح لا يلزم الاتصال بالمعنى المراد للحكماء وتوضيح هذا الدليل ان ههنا ثلث مقدمات احدها ان حاصل ضرب قطر الشكل المربع في نفسه ضعف حاصل ضرب الضلع في نفسه وهذه المقدمة مستفادة من شكل العروس كما مر وثانيها ان نسبة المربع الى المربع كنسبة الجذر الى الجذر مثناة بالتكرير وهذه المقدمة مع استنادها الى ما في اصول اقليدس واضحة لانا اذا فرضنا عددين احدهما مربع والآخر جذره كخمسة وخمسة وعشرين و فرضنا عددين آخرين احدهما مربع والآخر جذره كمائة وعشرة وجدنا نسبة خمسة وعشرين الى مائة كنسبة خمسة الى عشرة لكن مثناة بالتكرير اى بالغة حد الضعف بسبب التكرير فثبت بهاتين المقدمتين ان للقطر الى الضلع نسبة اذا ثنيت هذه النسبة بتكريرها صارت ضعفا فاجتمع فيه بعين الضعفية مع التكرير وثالثها ان نسبة الضعفية مع التكرير لا يمكن تحققها في الاعداد لان الاثنين ضعف الواحد ولا تكرار اذ لا بد في التكرير من وسط يلاحظ اليه النسبة اولا ولا واسطة بين الواحد والاثنين ولما لم تحقق هذه النسبة بين الواحد والاثنين لم تحقق في شيء من الاعداد لان النسبة التى توجد في الاضعاف لا بد من وجودها في الانصاف ايضا فلو كان في اضعافها نسبة الضعفية مع التكرير لكان فيها ايضا كذلك فلما لم توجد فيها علم انها غير متحقق في اضعافها فاذن هذه النسبة ليست بعددية واذا كان الجسم مركبا من اجزاء لا تتجزى كان كل جزء منها بمنزلة الواحد الغير المنقسم فتكون بمنزلة الاعداد فبمقتضى هذه القاعدة يتحقق فيها الضعفية مع التكرار في الاعداد مثلا اذا فرضنا مربعا كل واحد من اضلاعه عشرة اجزاء كان قطره جذر مائتين بحكم العروس ثم اذا فرضنا ذلك القطر ضلعا لمربع آخر كان قطر هذا المربع جذر اربع مائة وهو عشرون بشكل العروس ولما كان الاثنان ضعف الواحد لم يتخلل عدد بينهما يكون مثناة هو الضعف بدون الكسر وبالجملة لا شبهة في انا اذا فرضنا الضلع عددا فالوتر يجب ان يكون ازيد من الضلع لكون مربعه ازيد من مربع الضلع مثناه ازيد من مثنى الضلع فاذا كان الضلع مثلا اثنين فيجب ان يكون الوتر ازيد من اثنين لكنه لا يبلغ ثلثة لان مثنى الثلثة ستة ومثنى الاثنين اربعة والستة ليست ضعف الاربعة وهكذا فقس

التقرير الثالث

تقرير خاتم الحكماء قدوة الفضلاء مقدام المتاخرين والمتقدمين المؤيد بالتاييد الازلي مولانا مولوي عبد العلي روح الله روحه بريحه في حاشيته لهذا الشرح ولنا على اثباتها برهان خفيف المؤنة فنذكره اولا ثم نفصل الدليل المذكور في الشرح فنقول مربع قطر المربع ضعف مربع الضلع فلمربع القطر نسبة الى مربع الضلع لا توجد بين عددين مربعين لانه لو كان مربع في الاعداد ضعف مربع آخر عددي فاذا ضوعف هذا الضعف حصل ثلثة اعداد متوالية على نسبة المربع النصف والمربع الضعف وعدد ضعف الضعف والاول منها مربع بالفرض فلا يكون الثاني مربعا بل الثالث كما بين اقليدس في المقالة التاسعة في الشكل العشرين ان كل ثلثة اعداد متوالية على نسبة ويكون الاول مربعا فالثالث مربع فقد بان ان ليس مربع عددي ضعفا لمربع عددي وايضا قد بين في الشكل الثامن من التاسعة ان الاعداد المتوالية على نسبة المبتدءة من الواحد الى نهاية فالاول منها مربع ثم الثالث ثم الخامس اعني الواقع في المراتب الوترية دون المراتب الشفعية فلو كان بين العددين نسبة الضعفية والنصفية فالعدد النصف ان وقع في المرتبة الوترية فلا يقع ضعفه في تلك المرتبة بل في الشفعية فح يكون النصف مربعا ولا يكون الضعف مربعا وان وقع في المرتبة الشفعية فضعفه في المرتبة الوترية فلا يكون النصف مربعا ويكون الضعف مربعا فاذن قد بان لك ان مربعا عدديا لا يكون ضعفا لمربع عددي فالقطر والضلع اذن نسبة مربعيهما نسبة عددين غير مربعين يكونان متباينين لا يوجد لهما عاد مشترك لما بين اقليدس في الشكل السابع من المقالة العاشرة اذا لم يكن نسبة مربعي الخطين كنسبة عددين مربعين فالخطان متباينان فافهم ولنوجه العنان الى شرح دليل الشارح الذي ذكر المحقق الدواني ولنقدم معنى النسبة المثناة فاعلم انه اذا كان نسبة بين مقدارين او عددين فاذا فرض على تلك النسبة مقدار ثالث او عدد ثالث بحيث يكون نسبة الثاني اليه كنسبة الاول الى الثاني فحصل ثلثة مقادير او اعداد متناسبة بحيث يكون نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث فنسبة الاول الى الثالث مع ملاحظة الواسطة نسبة مثناة ومضاف الى النسبة الاصل المفروضة ان هذه النسبة مثناة تلك النسبة ويقال ايضا انها مثناة نسبة الاول الى الثاني ومثناة هذه النسبة بين اي مقدارين او عددين وقعت واذا كان بين مقدارين او عددين نسبة وبين آخرين نسبة عين الاولى او غيرها فاذا فرض مقداران او عددان على نسبة الاولين ثم يفرض ثالث بحيث يكون نسبة الثاني منهما اليه كنسبة الآخرين فنسبة الاول والثالث مع ملاحظة الواسطة نسبة مؤلفة من تينك النسبتين فاذن النسبة المؤلفة اعم من المثناة ويرجع حاصل النسبة المثناة الى النسبة الحاصلة من اضافة نسبة مفروضة الى نفسها فيقال انها مثناة المفروضة واذا تمهد هذا فنقول مربع قطر المربع اعني وتر المثلث القائم الزاوية المتساوي الساقين ضعف مربع ضلع واحد لان مربعي الضلعين مساويان لمربع الوتر القائم المذكور بحكم العروس فمربع الوتر ضعف مربع ضلع واحد فاذن بين الوتر والضلع نسبة مثناها بالغة الى الضعفية لما بين اقليدس في المقالة الثامنة ان نسبة المربع الى المربع نسبة الضلع الى الضلع مثناة فبين مربعي القطر والضلع نسبة مثناة لنسبة القطر الى الضلع بالغة الى الضعفية فنسبة الوتر المذكور الى الضلع نسبة مثناها بالغ الى الضعفية وليس بين الاعداد نسبة يبلغ مثناها الى الضعف لان نسبة الواحد والاثنين ضعفية وليست مثناة لنسبة عددية واذا لم يكن نسبة الاثنين الى الواحد مثناة لنسبة عددية لا يكون نسبة ضعفية بين اي عددين تحققت مثناة لنسبة عددية لان الواحد والاثنين اقل عددين على النسبة الضعفية فهما يعدان جميع الاعداد التي يكون بينهما ضعفية كما يظهر من الشكل العشرين من المقالة السابعة ونسبة المعدودات يجب تحققها في العواد وان شئت فاستعن من الشكل الحادي عشر من تلك المقالة انه اذا انقص من عددين عددان على النسبة فالباقيان على تلك النسبة فاذن لو كان بين عددين نسبة ضعفية تكون مثناة النسبة عددية وجب ان يكون بين الاثنين والواحد ايضا كذلك اما انه ليس ضعفية الواحد والاثنين مثناة النسبة عددية فلانها لو كانت لكان بين الواحد والاثنين واسطة عددية يكون نسبة الاثنين اليها كنسبتها الى الواحد وهي اما عدد صحيح وظاهر ان ليس بينهما عدد صحيح واما عدد ذو كسر عددي واما الواحد مع جزء صمي فلا بد منه والا لم يكن تلك النسبة مثناة اصلا فلم تكن نسبة مربعي الوتر والضلع مثناة النسبة عددية ولا صمية وهو خلاف المدعى فمن اورد بتجويز كون الوسط جزءا صميا ليصير نسبة الاثنين والواحد مثنى بالغا الى الضعفية فكلام من لم يفهم المقصد من هذا الدليل واما انه ليس بين الاثنين والواحد واسطة ذو كسر فلانه لو كان لكان مربعه الذي هو ذو الكسر كما علم ان مربع ذي الكسر ذو كسر مساويا لمسطح الطرفين الذي هو عدد صحيح لما يستفاد من التاسع عشر من المقالة السابعة ان كل ثلثة اعداد متناسبة فمربع الوسط مساو لمسطح الطرفين فاذن قد بان لك ان النسبة البالغة الى الضعفية لا يكون مثنى لنسبة عددية وقد ثبت انها مثناة لنسبة القطر الى الضلع فليس نسبة القطر الى الضلع اذن عددية فلا يوجد لهما عاد مشترك يفنيهما بالاسقاط مرة بعد اخرى فاذن هما يقبلان القسمة لا الى نهاية فبطل الجزء تركيبا وتحليلا وقول الشارح فتحقق النسبة الصمية في الاجسام دليل اتصالها في خفاء لان الذي يلزم من تحقق النسبة الصمية قبولها انقسامات غير متناهية اذ لو تناهت القسمة لكان الجزء المنتهي عادا مشتركا واما ان تلك الاقسام حاصلة بالقوة فغير لازم منها ولعل وجه ما قال انه في مستقبل القول يلزم تحقق الاجزاء التي لا تتجزى غير متناهية فح يوجد عاد مشترك فلا يتحقق نسبة صمية فح يلزم الاتصال فتامل

تقرير مقام ازملت العلماء در رسالة نافعه وقال قدس سره في العجالة النافعة ثم ان للمذاهب المجوزة للجواهر الفرد فكلها باطلة بدلائل قطعية لا ارتياب فيه ولا يطيق ذكرها هذه الرسالة ولي اذكر برهانا واحدا فيه شعب كثيرة ولم يات احد بتقرير يتضح المرام فنقول النسبة الصمية متحققة فلا بد من وجود مقدارين ليس لهما عاد مشترك ولا يمكن ذلك الا اذا كان المقادير منقسمة لا الى نهاية فبطل الجزء تركيبا وتحليلا واما اثبت المحقق الدواني النسبة الصمية بان مربع قطر المربع ضعف مربع ضلعه فالقطر الى الضلع نسبة يبلغ مثناها الضعف لما تقرر في مقره ان نسبة المربع الى المربع نسبة الضلع الى الضلع مثناة وليست تلك النسبة عددية لعدم وجودها بين الواحد والاثنين فلا بد ان تكون صمية فاذن قد تحقق بين القطر والضلع نسبة صمية وتقريره على ما حكم به ذهني القاصر ان نسبة القطر الى الضلع نسبة يبلغ مثناها الضعفية وكل نسبة كذا فهي صمية اذ لو تحقق بين الاعداد لتحقق بين الواحد والاثنين والتالي باطل وجه الملازمة انهما عواد سائر الاعداد التي بينها الضعفية وايضا قد تقرر في مقره ان كل عددين يكونان على نسبة فبعد تنقيصهما على نسبة يبقى الباقيان على تلك النسبة فعلى هذا لو كان عددان على تلك النسبة لكانا بحيث اذا انقصا يجب ان يبقى من الضعف الاثنان ومن النصف الواحد باقيا على هذه النسبة وايضا نسبة عددين بينهما ضعفية نسبة الواحد والاثنين لانهما اقل الاعداد على نسبة الضعفية ووجه بطلان التالي انه ليس بين الواحد والاثنين وسيط صحيح وهو ظاهر ولا كسر مفرد ولا مع صحيح والا لصارت الواحد والكسر والاثنان ثلثة اعداد متناسبة فيلزم تساوي مربع الكسر الوسط الاثنين

مسطح الطرفين وهو خلف وتجويز كون الكسر صمياً بينهما فلا مضايقة فى التساوى تسليم المدعى من وجود النسبة الصمية هذا على منوال عبارة المحقق الدوانى- وبعبارة اخرى ملخصة لا يجوز كون الضعفية مثناة لنسبة عددية لان المثناة مربع النسبة والنسبة لا تكون مربع النسبة الا اذا كان مخرجها مربعاً لمخرجها ومخرج الضعفية الاثنان وهو عدد اصم وتوجيه اخر اقول مربع القطر ضعف مربع الضلع والمربع العددى لا يكون ضعفاً لمربع والا لصارت المربع النصف والضعف المربع بناء على ما فرض وضعف ضعفه ثلثة اعداد متوالية على نسبة اولها مربع فالثالث مربع فاذن مربعا القطر والضلع ليس بينهما نسبة عددين مربعين فاذن ضلعاهما القطر والضلع متباينان وهو المطلوب لما تقرر فى عاشر الاصول ان كل خطين لم يكن مربعاهما على نسبة عددين مربعين فهما متباينان هذا ما حصل لى الى هذا الآن ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا

التقرير الرابع

تقرير الفاضل المتبحر والساحر المتمهر مولانا احمد الله السنديلى رحمة الله تعالى عليه قوله والثانية ان مربع القطر الخ اعلم ان النسبة كالنصف مثلاً اذا اضيفت الى نفسها صارت مثناة بالتكرير اعنى نصف النصف وليفرض بين الجذرين كالاربعة والثمانية نسبة النصف فبين مربعيهما وهما الستة عشر والاربعة وستون نسبة نصف النصف فان ستة عشر نصف اثنين وثلثين وهو نصف الاربعة والستين والعروس حاكم بان مربع الوتر يساوى مربعى الضلعين واذ الضلعان متساويان فى المربع فمربع الوتر ضعف مربع الضلع فلابد من ان يكون بينهما نسبة اذا ثنيت بالتكرير صارت ضعفاً وهذه النسبة لا يوجد فى الاعداد فيكون النسبة صمية وهذه النسبة خاصة المقادير الاتصالى

التقرير الخامس

تقرير الفاضل الاجل النحرير الاجل الحافظ الزاهد مولانا محمد بركت آله آبادى من تلامذة استاذ الكل ملا محمد نظام الدين السهالى قدس سره- لابد اولاً ان يعلم امور الاول ان الشكل المربع وهو ما يكون ذا اربعة اضلاع مستقيمة متساوية القائم الزوايا لكون زواياه قائمة واضلاعه متساوية يجب ان يكون قطره وتر القائمة وان يكون مربع القطر الحاصل من ضربه فى نفسه ضعفاً لمربع واحد لوجوب مساواة مربع وتر القائمة لمربعى الضلعين ومساوى الكل ضعف للنصف والثانى ان النسبة الحاصلة بين الجذرين اى العددين اللذين ضربا فى انفسهما ثابتة فى المربعين لكن مع التكرير بان يضاف النسبة الى نفسها مثلاً لو كان احد الجذرين نصف الآخر فمربعه نصف نصف مربع الآخر فاحد الجذرين نصف الآخر بنفسه والمربع ليس كذلك بل نصف النصف وكذلك لو كان احد الجذرين ثلث الآخر فمربعه ثلث ثلث مربع الآخر او ربع ربع مربعه فلابد ههنا من واسطة وهى المضاف اليه وطريق تحصيلها ان يضرب احد الجذرين فى الآخر فالحاصل بنفسه هى مثلاً اذا ضربنا اثنين فى نفسه حصل اربعة واذا ضربنا الاربعة فى نفسها حصل ستة عشر فالجذر الاول نصف الثانى ومربعه وهو الاربعة نصف نصف مربع الثانى لان الاربعة نصف الثمانية وهى نصف ستة عشر والثمانية الواسطة حاصلة من ضرب الاثنين فى الاربعة وعلى هذا فقس والثالث ان نسبة الضعف والمثناة لا يجتمعان فى الاعداد اصلاً لان مخرج الضعف اى العدد الاول الذى يخرج منه صحيح وهو الاثنان لا يتصور فيه نسبة المثناة لانها لابد لها من الواسطة وهى المضاف اليه والا فاين التكرار ولا واسطة بين الواحد والاثنين فلم يجتمع فى مخرج الضعف المثناة والتضعيف فلا يجتمعان فى الاعداد اصلاً لان عدم الجريان فى المخرج مستلزم لعدمه فى الجميع وبهذا يفهم قوله لما لم يكن بين الخ وذلك ظاهر لانه كما لا واسطة بين الواحد وضعفه كذلك فى الاربعة والثمانية وهكذا لا واسطة بين الاثنين والاربعة واضعافهما الا ان التضعيف فى الاثنين بخلاف غيره ولو قيل بل يوجد الواسطة وهى الثلث فى الاثنين والاربعة قلنا تلك كسور للنصف الثانى لا وسائط بينهما وحاصل البرهان ان مربع قطر المربع ومربع ضلعه وجب بينهما اجتماع الشيئين التضعيف بحكم العروس ونسبة المثناة لما تقرر فى الاصول فيجب ان يكون بين الجذرين اعنى القطر والضلع نسبة اذا ثنيت صارت ضعفاً لانها لو لم تصر ضعفاً بل شيئاً آخر كان ذلك الآخر بين المربعين لا التضعيف لما تقرر فى الاصول مع ان الاعداد لا يجتمع التضعيف والمثناة فيها كما مر فيلزم ان يكون نسبة الجذرين من النسب الاتصالية لا العددية وعلى تقدير التركيب من اجزاء لا تتجزى النسبة العددية لازمة فبطل التركيب منها لكن يرد عليه ان انتفاء المثناة فى الواحد والاثنين لا نتفاء الواسطة مطلقة عدداً وهو ظاهر وكسراً لان اجزاء الاعداد واحدة بسيطة لما تقرر فى محله لا يستلزم انتفائها فيما سواهما لجواز ان يكون كسراً من الكسور التى فوق نصف الاول واسطة ولم يعلم بخصوصه فيكون نسبة نصف الاول اليه كنسبتها الى النصف الثانى ولا يلزم من عدم كون الصحيح واسطة ان لا يكون الكسر واسطة لان آثار احكامهما مخالف مخالفةً ظاهرةً كما لا يخفى على من له ادنى ممارسة بالحساب فتامل

التقرير السادس

تقرير الحجة من الفاضل الكامل قاضى ارتضا عليخان قدس سره

قوله الثانية مربع قطر المربع الخ اعلم ان النسبة بين المقدارين بالزيادة والنقصان لا يخلو اما ان يكون بحيث يوجد بينهما جزء مقدار تحليلياً كان او تاليفياً يفنيهما باسقاطه عنهما مرة بعد اخرى اولا فالاول نسبة عددية والثانى صمية والنسبة اذا اضيفت الى نفسها يسمى مثناة بالتكرير كالنصف تكريره نصف النصف والثلث تكريره ثلث الثلث وقد يفسر ونها بفرض ثلثة اشياء يكون نسبة الاول الى الثانى كنسبة الثانى الى الثالث فنسبة الاول الى الثالث مع ملاحظة الواسطة يقال لها انها مثناة نسبة الاول الى الثانى وتكريرها كما اذا فرضنا ان نسبة الاربعة الى الثمانية كنسبة الثمانية الى ستة عشر وهى نسبة النصفية فنسبة الاربعة الى الثالث اى ستة عشر مثناة نسبة الاول الى الثانى هى نصف النصف

اذا تقرر هذا فنقول ننقحه على نظم القياس ان نسبة القطر الى الضلع بالغة بالتكرير الى الضعفية وليست النسبة العددية بالغة بالتكرير الى ضعفية فليست نسبة القطر الى الضلع نسبة عددية بيان الصغرى انه لما كان مربع قطر المربع الذي يقسمه الى مثلثين متساويي الساقين قائمي الزاوية مساويا لمربعي ضلعي ذلك المثلث بحكم العروس وضعف المربع ضلع واحد بهذا الحكم فيكون بين القطر والضلع نسبة اذا ثنيت تلك النسبة بالتكرير بلغت نسبة التضعيف التي كانت بين المربعين لما بين اقليدس في الشكل الحادي عشر من المقالة الثامنة ان نسبة الجذرين بعد اعتبارها مكررة توجد في المربعين وتوضيح الكبرى انه لو وجدت النسبة المكررة البالغة الى الضعفية في الاعداد لوجدت بين الواحد والاثنين اللذين هما اقل عددين يوجد بينهما نسبة الضعفية واسطة عددية يكون نسبة الاثنين الى لثالث اعني الواحد اذا ثليت وتكررت بالغة الى تلك النسبة ومن البين انه ليس بينهما واسطة عددية كانت صحيحة كانت او ذات كسر اما انتفاء الصحيح فظاهر وانتفاء ذات كسر فلما قال اقليدس في التاسع عشر من المقالة السابعة ان كل ثلثة اعداد متناسبة يكون مربع الوسط مساويا لمسطح الطرفين فلو كان بين الواحد والاثنين واسطة ذات كسر يجب ان يكون مربعها مساويا لمسطح الواحد والاثنين بهذا الحكم والتساوي كما ترى اذ مربع ذي كسر ذو كسر لما عرفت انفا ومسطح الطرفين صحيح فاذا بطلت الواسطة بينهما بكلا شقيه بطل ملزومها الذي هو النسبة المتكررة بينهما واذا لم يوجد هذه النسبة بينهما لم يوجد في اي عددين اخذا على نسبة الضعفية لانهما لا يكونان الا من معدود اتهما ونسبة المعدودات يجب تحققها في العواد لما في الحادي عشر من المقالة السابعة انه اذا نقص من عددين عددان على تلك النسبة فالباقيان على تلك النسبة فلو وجدت هذه النسبة في باقي الاعداد التي من المعدودات ليس بد من ان توجد في الواحد والاثنين العادين بذلك الحكم والتالي باطل لما مر فالمقدم مثله فثبت ان المجموع من التكرير والضعفية لا يوجد في الاعداد وان وجدت ضعفية وحدها فبين المقدارين لنسبة صمية لا يوجد لهما عاد مشترك يفنيهما باسقاطه عنهما مرة بعد اخرى لان المقدارين منقسمان الى غير النهاية وبين الاعداد التي تنتهي الى الواحد الذي هو مفن لجميعها نسبة منطقة فبتحقق النسبة الصمية بين قطر المربع وضلعه تحقق الاتصال وبطل راي اصحاب الجزء بالتمام والكمال وقد يستدل على اثبات النسبة الصمية بين قطر المربع وضلعه بان المربع العددي لا يكون ضعفا لمربع آخر كان وكل عدد يكون ضعف المربع آخر فلا يكون مربعا بل يكون ضعف ضعفه مربعا البتة كالواحد والاثنين والاربعة المتوالية على نسبة الضعفية فان الاثنين ضعف للواحد المربع وليس بمربع والاربعة مربع لكنها ليست ضعفا له بل ضعف لضعفه وقس عليها الاربعة والثمانية وستة عشر المتضاعفة وهكذا لما بين اقليدس في ثامن التاسعة ان الاعداد المتوالية على النسبة المبتدءة من الواحد الى ما لا نهاية فالاول منها مربع ثم الثالث ثم الخامس اعني الواقع في المرتبة الوترية دون الشفعية ولما لم توجد نسبة الضعفية بين عددين مربعين كالاربعة وستة عشر مثلا جزمنا بان النسبة الضعفية التي بين مربعي القطر والضلع ليست من النسبة العددية فهي صمية واذا ثبت الصمية بين المربعين فثبوتها بين الجذرين اي القطر والضلع اظهر وهذا دليل الاتصال والله اعلم بحقيقة الحال +

التقرير السابع

تقرير المقام من مولنا شرف الدين الرامفوري رح

اقول لا بد قبل الشروع من تمهيد مقدمة وهي ان النسبة العددية الحاصلة من نسبة الكسر الى مخرجه اما ان تكون بكسر من الكسور التسعة وهي المنطقة او بغيره ويعبر عنه بالجزء وهي الصمية وهذه النسبة اما بسيطة وهي النسبة المعبرة عنها بالنسبة المكررة وباصل النسبة ايضا واما ان تكون مؤلفة وهي الحاصلة من اضافة الكسر الى الكسر فان اضيف الى غير جنسه مثلا ربع السدس وثلث الربع او غيرهما يعبر عنهما بغير المثناة بالتكرير واما الحاصلة من اضافة الكسر الى نفسه فهي المثناة بالتكرير كنصف النصف او ثلث الثلث او غيرهما وخواص كل واحد من النسبتين المعبرة احدهما بالمتكررة وباصل النسبة والثانية المؤلفة المعبرة بالمثناة مختلفة فالاولى تقتضي الطرفين فقط كالنصف والربع مثلا والثانية تقتضي الطرفين وواسطة من جنس مخرجها مثلا اذا قلنا الاثنان نصف فيحتاج في تماميتها الى الاربعة فقط واذا قلنا الاثنان نصف النصف فيحتاج في تماميتها الى ثلثة اعداد الاثنان والاربعة والثمانية فالاربعة واسطة بين الكسر ومخرجه وهي ايضا من جنس مخرج الكسر وايضا الاولى تقتضي مخرجا اقل من مخرج الثانية كما اذا قلنا الاثنان نصف وثلث فانها تقتضي الاربعة او الستة واذا قلنا الاثنان نصف النصف او ثلث الثلث فانها تقتضي الثمانية والثمانية عشر فاذا ثبت ان النسبة المتكررة المعبرة باصل النسبة والنسبة المتاخرة مختلفان في الخواص اذ الاولى لا تقتضي الواسطة من جنس المخرج ويكون مخرجها اقل من المثناة والثاني يقتضي الواسطة بين الطرفين من جنس المخرج ومخرجها اكثر من مخرج المكررة فلا يمكن اجتماعهما في مخرج واحد بالنسبة الى العدد الواحد مثلا لا يتصور بين الاثنين والاربعة النسبة المتكررة والنسبة المثناة معا لان الاولى تقتضي مخرجا اقل والثانية اكثر ولان الاولى تقتضي الواسطة من جنس المخرج وليس بين الاثنين والاربعة واسطة من جنس مخرج المثناة اية مثناة كانت واذا تمهد هذا فاقول حاصل البرهان ان مربع وتر شكل المربع ضعف مربع ضلعه بحكم العروس وان نسبة المربع الى المربع بعينها نسبة الجذر الى الجذر مثناة بحكم الاصول فظهر من هذين الحكمين ان النسبة المكررة وهي الضعفية والمثناة لا تجتمعا في المربعين لا يصلح عدد من الاعداد ان يجتمع فيه تانك النسبتان لان اول مراتب العدد الذي تحقق فيه النسبة المتكررة وهي الضعفية كما في المربعين هو الواحد والاثنان ولا يتصور بينهما نسبة مثناة اية مثناة كانت اذ يقتضي الواسطة من جنس مخرج الكسر المضاف الى نفسه فاذا لم توجد الواسطة ولم تجتمع النسبتان في الواحد والاثنين فلم تجتمعا بين جميع الاعداد اذ نسبة الاضعاف كنسبة الانصاف بان يشمل على مثل الواحد او امثاله وهي مفقودة كما لا يخفى فيتحقق النسبة بين الجذرين والمربعين صمية اتصالية وعلى تقدير تركيب الابعاد من الاجزاء التي لا تتجزى النسبة العددية لازمة وتلك الملازمة اثبتها الصدر الشيرازي فبطل التركيب وبما ذكرنا ظهر عدم

انما هو للمنوع المورد على عدم تحقق الواسطة بين الواحد والاثنين مستندة بان بينهما واسطة وهي الكسور اذ الواسطة المفيدة هي التي كانت مشتملة على مثل الواحد او امثاله وعلى هذه الصفة لم توجد فثبت النسبة الصمية والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب فقط

التقرير الثامن

تقرير المقام من الفاضل الاجل مولانا نور الاسلام المصطفى آبادى

قوله والثانية ان مربع قطر المربع ضعف مربع ضلعه اه فقطر المربع وضلعه كل منهما جذر لمربعه فالقطر جذر للمربع المضاف فى عبارة الشرح والضلع جذر المربع المضاف اليه فيهما من ثامنة الاصول ان نسبة كل مربع الى مربع آخر لا محالة تكون مثناة لنسبة بين جذريهما يعنى اذا لوحظ بين الجذرين نسبة ما كالنصفية مثلا يوجد بين مربعيهما مضاف تلك النسبة الى نفسها اعنى نصف النصف فنسبة النصفية تسمى اصل النسبة والثانية مثناتها فاذا فرض احد الجذرين مثلا اثنين والآخر اربعة والاول نصف الثانى يكون مربع الاول وهو الاربعة نصف نصف مربع الثانى اعنى ستة عشر ولو فرض الآخر ستة فالاول ثلث الثانى فيكون مربع الاول وهو الاربعة ثلث ثلث مربع الثانى اعنى ستة وثلثين وهذا هو المعنى بالنسبة المثناة وثبت بالعروس ان النسبة بين قطر المربع وضلعه نسبة اذا ثنيت بالتكرير اى اضيف الى نفسها صارت ضعفية فعلى تقدير تركيب المقادير من الاجزاء يكون القطر والضلع ايضا مركبين منها وح يجب ان لا يكون بينهما الا نسبة عددية يكون مثناها ضعفية ولا شئ من نسبة عددية تكون كذلك اى يكون مثناها ضعفا وبطلان اللازم يستدعى بطلان الملزوم وبين بطلان اللازم بقوله ولما لم يكن بين الواحد والاثنين عدد لم يوجد بين الاعداد نسبة يكون مثناها هو الضعف وقد بينا هذه الملازمة بيانا لا مزيد عليه ايضا **تقريره قوله** لما لم يكن بين الواحد والاثنين اه يرد عليه منعان الاول انه لا نسلم ان لا واسطة بينهما بل بينهما وسائط اعنى كالواحد مع النصف او الثلث او الربع والعدد بامتناع الكسر على اصل الجزء غير وجيه فان الكلام فى العدد دون المعدود ولا شك ان العدد على كل تقدير مع قطع النظر عن المعدود يصلح لانتزاع الكسر فانك اذا قسمت الثلثة على اثنين يحدث ذلك بعد نسبة الواحد الى الاثنين صورة النصف والثانى سلمنا ذلك لكن لا نم الملازمة فانه يجوز ان لا يكون بين الواحد والاثنين عدد مع تحقق تلك النسبة الاصل فى غيرهما من الاعداد وتقريره على وجه يمنع المنعين ويدفع الاشتباه من البين انه لو وجد بين اى عددين كانا نسبة يكون مثناها ضعفا الكان احدهما اقل والآخر اكثر ضرورة فيقسم ذلك الاكثر على الاقل فيكون نسبة الخارج الى الواحد كنسبة المقسوم الى المقسوم عليه على ما يشهد به معنى القسمة فبين ذلك الخارج والواحد نسبة اذا ثنيت بالتكرير صارت ضعفا فيكون النسبة بين مربعيهما ضعفية لا محالة لان النسبة بين المربعين مثناة لنسبة بين الجذرين وقد وضح ان مثناها ههنا هو الضعف ثم ان مربع الواحد واحد فيكون مربع الخارج اثنين حتما اذ لا ضعفية بين الواحد وغير الاثنين فاذ عنا بان الخارج كان جذر الاثنين فوجب ان يكون عددا صحيحا لكونه جذرا بعد صحيح اعنى الاثنين وان تكون واسطة بين الواحد والاثنين لان نسبة كل مربع الى جذره كنسبة ذلك الجذر الى الواحد فالثلثة متناسبة والجذر واسطة ولما لم يكن بين الواحد والاثنين عدد لم توجد بين الاعداد نسبة مثناها هو الضعف وذلك ما اردناه اقول وبمثل ذلك يمكن ان يقام البرهان فى كل نسبة لم يكن مخرجها جذر العدد اصلا على انها ليست مثناة نسبة عددية مثلا لو وجد بين اى عددين كانا نسبة يكون مثناها عشرا الكان احدهما اقل والآخر اكثر فبعد القسمة يتحقق بين الخارج والواحد نسبة اذا ثنيت بالتكرير صارت عشرية فيكون النسبة بين مربعيهما عشرية بالضرورة كما مر ثم ان مربع الواحد واحد فيكون مربع الخارج عشرة اذ لا عشرية بين الواحد وغير العشرة فاذ عنا بان الخارج كان جذر العشرة فوجب ان يكون عددا صحيحا واسطة بين الثلثة والاربعة لان مربع الثلثة وما دونها لا يبلغ عشرة ومربع الاربعة وما فوقها يزيد عليها ولما لم يكن بينهما عدد لم يوجد بين الاعداد نسبة يكون مثناها هو العشر وذلك ما اذعناه

التقرير التاسع

التقرير الانيق لقدوة الفضلاء اسوة الكملاء الذى اتفق على فضله المحب والعادى الاستاذ لكل حاضر وبادى مولانا محمد عبد الحق العمرى الخيرآبادى غمره الله بالنعم والايادى۔

ولنقدم قبل ابانة المطلوب عدة مبادى منها هندسية ومنها حسابية يتوقف تصوير المطلوب عليها لو نوردها مجملا قدر ما يتجلى به المقصود ويتضح به المطلوب وتفصيلها موكول على موضعها الاول ان الاعداد الصحيحة اذا نسب بعضها الى بعض آخر منها فالعدد التحتانى يسمى بالنسبة الى ما فوقها كسرا له وهو وان كان فى نفسه عددا صحيحا الا بالنسبة اليه يقال انه كسر لذلك فالواحد لا يكون له كسر وهو لا يكون مخرجا الكسر لعدم كونه عددا صحيحا فيبدء ... من النصف فمنه الى العشر يسمى كسورا منطقة وما سواها يسمى كسورا صمية ويعبر عنها باسم الجزء فيقال جزء من احد عشر وجزءان من ثلثة عشر وغير ذلك الثانى ان كل نسبة عددية فلها مخرج والمخرج هو اقل عدد يكون لهذا الكسر صحيحا فمخرج النصف الاثنان ومخرج الربع الاربعة ومخرج الخمس الخمسة وهكذا فانها اقل اعداد يخرج منها هذه الكسور صحاحا فالواحد لا يكون مخرجا لكسر من الكسور لانه لا يخرج منه كسر صحيح الثالث ان الكسر عند اهل الحساب اما مفرد وهو ان يوخذ بلا تكرار كالنصف والثلث وغيرهما واما مكرر وهو ان يوخذ اكثر من مرة واحدة سواء كان مرتين او اكثر كالثلثين وثلثة اخماس ونحو ذلك ومخرجه هو مخرج الفرد واما معطوف وهو ما عطف فيه احد الكسرين على الآخر فان كان المعطوف والمعطوف عليه متحدين كثلث وثلث فهو داخل فى المكرر وليس قسما براسه ولا له اسم وان كانا متغايرين فهو القسم المسمى بالمعطوف كربع وسدس وامثال ذلك ومخرجه مسطح ضرب مخرج احد المعطوفين فى مخرج المعطوف الآخر واما مضاف وهو ما يضاف فيه احد الكسرين الى الآخر سواء كان للمضاف

والمضاف اليه من جنس واحد او جنس مختلف ومخرجه مسطح ضرب مخرج احد المضافين فی مخرج المضاف الآخر فما كان المضاف والمضاف اليه
من جنس واحد كنصف النصف او ثلث الثلث يسمى مثناة بالتكرير عند اهل الحساب واما الهندسون فيقسمون بنحو آخر وهو ان النسبة
الحاصلة بين الاعداد اما مفردة وهی ما لا تكون مضافة سواء كانت مفردة او مكررة او معطوفة فنسبة النصف الی الاثنين ونسبة
الثلثين الى الثلثة ونسبة السدس والربع الى اربعة وعشرين كلها نسبة مفردة واما مؤلفة وهی ما يضاف احدى النسبتين الى
الاخرى سواء كانتا من جنس واحد كنصف النصف فانها مؤلفة من نسبة نصف النصف وهو واحد الى النصيف وهو الاثنان ونسبة الاثنين
الى الاربعة فنسبة نصف النصف الى مخرجه وهو الاربعة نسبة مؤلفة وهذا القسم من المؤلفة يسمى **مثناة بالتكرير** او مختلف كنصف الثمن
الى مخرجه اى ستة عشر فانها مؤلفة من نسبة نصف وهو واحد الى الثمن وهو اثنان ونسبة الثمن الى ستة عشر بالجملة لابد فی النسبة
المؤلفة من ثلثة اعداد او ثلثة مقادير يكون للاول الى الثانی نسبة وللثانی الى الثالث نسبة فان كان المضاف والمضاف اليه من جنس
واحد يكون نسبة الاول الى الثانی كنسبة الثانی الى الثالث وان كانا من جنسين مختلفين لم يبق النسبة محفوظة بل تكون مختلفة بالجملة
لابد فی كلا القسمين من ثلثة اعداد او ثلثة مقادير والنسبة تكون مؤلفة من نسبتين سواء كانت النسبتان متحدتين او مختلفتين
والنسبة المؤلفة من النسبتين المتحدتين هی المسماة بالنسبة الثُنية والمثناة بالتكرير وهی النسبة المضروبة فی نفسها فهی تكون مربعة لاصل
النسبة واصل النسبة يكون جذرا للمثناة الرابع انه لما علمت انه لابد لتحقق هذه النسبة المسماة بالثنية من ثلثة اعداد او ثلثة مقادير فقد
صرت على يقين انه لا يمكن تحقق هذه النسبة بين الواحد والاثنين فانه لابد لتحققها من واسطة بينهما يكون نسبة الواحد اليه كنسبته
الى الاثنين وليس بينهما عدد صحيح ولا عدد ذو كسر اما انتفاء العدد الصحيح فبيّن لا يحتاج الى البيان فضلا عن ان يساق اليه البرهان
لكن لما جرت عادتهم ان يذكروا برهانا عليه فنحن نذكر برهانا لآثارهم وهذا البرهان وان كان قريب المأخذ من برهانهم لكن لما لم يخل
من فائدة زائدة افرزناه وهی انه لو كان بينهما عدد صحيح فلا يخلو اما ان يكون زوجا او فردا وكلاهما باطلان اما الاول فلانه لا يخلو اما ان يبقى
حين هذا الفرض الاثنان زوجا اول اولا فان لم يبق زوجا اصلا او انتفى عنه وصف الاولية فذلك صريح البطلان وان بقى زوجا اول
فاما ان يكون هذا زوجا اول ايضا وهو باطل لبطلان اشتراك وصف الاولية او يكون هذا زوجا ولا يكون اول بل ثانيا او ثالثا او غيرهما
فيفوت وصف الاتساق عن المراتب على ان الزوج الاول وهو الاثنان اما ان يزيد عليه بواحد او لا على الثانی لم يبق الفرق بينهما وعلى
الاول لم يبق الاثنان زوجا واما الثانی فلانه لا يخلو اما ان يزيد هذا على الواحد بواحد او لا فان لم يزد عليه بواحد لكان هو واحدا
لم يبق الفرق بينهما ولم يصح جعل الواحد مبدء الاعداد وجعل هذا المفروض فوقه فان فوقية المرتبة بزيادته على واحد بواحد وان زاد
عليه بواحد لم يبق هذا فردا بل انقلب زوجا بالجملة كون العدد الصحيح بينهما بيّن البطلان واما انتفاء عدد ذى كسر كما توهم انه لا يلزم
من انتفاء العدد الصحيح انتفاء مطلق الوسط حتى لا يتحقق النسبة المثناة لانتفاء الواسطة اللازمة للمثناة فيجوز ان يكون مع الواحد كسر
يحصل به تكرير النسبة كالنصف والثلث مثلا وكذا يجوز ان يكون مع الواحد كسر صحيح يحصل به التكرير فلما بين اقليدس انه اذا كانت
ثلثة اعداد متناسبة لابد ان يكون مسطح الطرفين مساويا لمربع الوسط وان شئت قلت لابد ان يكون الوسط جذر المسطح الطرفين
كالاثنين والاربعة والثمانية فان مسطح الطرفين ستة عشر والاربعة اذا ضربت فی نفسها صارت ستة عشر فالاربعة جذر لمسطح الطرفين
ومسطح الطرفين يساوى مربع الوسط وقد ثبت فی الاصول كما ذكر الشارح فی الحجة الاولى ان ليس للكسر مجذور اكان او مكعبا مربع
صحيح اصلا فلو فرض بين الواحد والاثنين واحد مع كسر او كسر مجرد يلزم تساوى مربع الكسر الوسط مع مسطح الطرفين وهو خلف
واما تجويز الكسر الصمّ فهو تسليم للمدعى من وجود النسبة الصمية اللازمة للاتصال الخامس انه لما ثبت ان نسبة الضعفية بين
الواحد والاثنين ليست مثناة لنسبة عددية فلا يتحقق بين اى عددين فرضنا نسبة الضعفية مثناة لنسبة عددية والا يجب تحققها
فی الواحد والاثنين لانهما عادان لجميع الاعداد التی على هذه النسبة وقد تقرر ان نسبة المعدودات يجب حفظها فی العواد لانه قد
ذكر اقليدس فی الشكل الحادى عشر من المقالة السابعة انه اذا نقص من عددين عددان على تلك النسبة كان الباقيان ايضا
على تلك النسبة وايضا قد اشار اقليدس فی الشكل العشرين منه ان اقل الاعداد على نسبة يعد جميع الاعداد التی على نسبتها
الاقل للاقل والاكثر للاكثر وقد عرفت آنفا انه لا يمكن تحقق النسبة المثناة بين الواحد والاثنين فلا يتحقق فی اى عددين فرضا
من الاعداد اذا تقررت المبادى فی ذهنك فالآن نشرع فی تبيان البرهان لكن لابد لك قبل ان تعلم ان الجسم على تقدير تركبه
من الاجزاء التی لا تتجزى كما هو ذوق جماعة من المليين يوجد العاد المشترك فيما بينهما والعاد ما يفنى الكل باسقاطه مرات فيتحقق
النسبة العددية فيما بين الاجزاء فان مدار تحققها على العاد المشترك فحيثما يتحقق العاد المشترك يتحقق النسبة العددية وحيثما لا يتحقق
العاد المشترك يتحقق النسبة الصمية فالاولى مختصة بالاعداد ولا توجد فی المقادير الا بعروض العدد فتتحقق فی المقادير بواسطة
عروضها الكم المنفصل فهو من خصائص الكم المنفصل والثانية مختصة بالمقادير ولا توجد فی الاعداد لتحقق العاد المشترك المنافی
للنسبة الصمية فالذين يثبتون الاتصال فی الجسم ينفون تحقق النسبة العددية فی اجزاء الجسم ويثبتون النسبة الصمية فيها فالنسبة
الصمية لازمة للاتصال ان ثبتت بالبرهان ثبت الاتصال والا فلا ولذا تصدى المحقق الدوانی لاثبات النسبة الصمية اللازمة للاتصال
والشارح استدل على بطلان تألف الجسم من الاجزاء التی لا تتجزى باثبات النسبة الصمية اذا علمت هذا فاعلم ان اصل
هذا البرهان مأخوذ مما قال المحقق الدوانی فی الحاشية القديمة على شرح التجريد قال ومن امثلة النسب الصم
نسبة قطر المربع الى ضلعه وذلك لان مربع القطر ضعف مربع الضلع بحكم العروس فيكون نسبة القطر الى الضلع
نسبة يكون مثناها بالتكرير هو الضعف لما بين فی الاصول من ان نسبة المربع الى المربع نسبة الجذر الى
الجذر مثناة بالتكرير ثم انه ليس بين الاعداد نسبة يكون مثناها هو الضعف اذ ليس بين الواحد والاثنين عدد انتهى
توضيحه على وجه البسط والتفصيل انه علم من العروس ان مربعى الضلعين متساويان لمربع الوتر فيكون مربع الوتر

ضعف المربع احدهما فان مساوی الکل یجب ان یکون ضعف النصف ولما تحقق بین مربعیہما نسبۃ الضعفیۃ لزم ان یوجد بین جذریہما نسبۃ یبلغ مثناها الی الضعف لما برهن اقلیدس فی حادی عشر من ثامنۃ الاصول ان نسبۃ المربع الی المربع نسبۃ الضلع الی الضلع مثناۃ بالتکریر فتحقق بین مربع القطر ومربع الضلع نسبۃ مثناۃ لنسبۃ القطر الی الضلع بالغا الی الضعفیۃ وهذا مع انہ برهن فی الاصول واضح فی نفسہ ولنوضحہ فی مثال جزئی مثلا اذا فرضنا اثنین واربعۃ وضربنا کلو احد فی نفسہ حصل مربعان احدهما اربعۃ وثانیہما ستۃ عشر والنسبۃ بین جذریہما ان الاول نصف الثانی او الثانی ضعف الاول وهذه النسبۃ اذا ثنیت بالتکریر بضربہا فی نفسہا ای مضافا نفسہا الی نفسہا توجد بین مربعیہما ای الاربعۃ والستۃ عشر فان الاولی نصف النصف الثانیۃ والثانیۃ ضعف الضعف للاولی وبالجملۃ النسبۃ بین المربعین هی النسبۃ بین الجذرین الابعد تثنیتہا وفیما نحن فیہ تحقق بین مربع الوتر ومربع الضلع نسبۃ الضعفیۃ وهی مثناۃ لنسبۃ الوتر والضلع فبلغت نسبۃ الوتر والضلع الی الضعفیۃ بین مربعیہما حصل لنا مقدمۃ وهی ان نسبۃ القطر الی الضلع یبلغ مثناها الضعفیۃ فنجعلہا صغری ونضم معہا مقدمۃ اخری وهی ان کل نسبۃ یبلغ مثناها الضعفیۃ فہی صمیۃ او نقول لا شیء من النسبۃ العددیۃ مایبلغ مثناها الضعفیۃ اما صغری القیاس فقد عرفت ثبوتہ آنفا واما کبری القیاس فقد علمت مما مہدنا من المقدمات بما حصلہ ان نسبۃ الاثنین الی الواحد نسبۃ الضعفیۃ ولیست مثناۃ لنسبۃ عددیۃ ولما لم یوجد فی الواحد والاثنین نسبۃ یبلغ مثناها الضعف لم توجد بین سائر الاعداد اذ هما اقل اعداد بینہما نسبۃ الضعفیۃ ویعدان لسائر اعدادها من الاعداد ونسبۃ المعدودات یجب حفظہا فی العواد ولما لم یتحقق فیہما نسبۃ الثنیۃ لانتفاء الواسطۃ بینہما لم توجد فی سائر الاعداد بالجملۃ نسبۃ القطر والضلع لیست من النسب العددیۃ فہی من النسب الصمیۃ وهی لازمۃ للانفصال لما عرفت فثبت الانفصال وهذا هو مزعوم للحکماء وبعبارۃ اخری انہ قد بین اقلیدس فی الشکل السابع والاربعین من اولی الاصول ان کل مثلث قائم الزاویۃ فان مربع وتر زاویتہ القائمۃ مساو لمجموع مربعی ضلعیہا فاذا فرضنا مربعا ووصلنا بین زاویتیہ القائمتین بقطره فقد انقسم المربع الی مثلثین قائم الزاویۃ وکان مربع القطر اعنی وتر الزاویۃ القائمۃ مساویا لمربعی الضلعین المحیطین بتلک الزاویۃ ولما کان ضلعا المربع متساویین کان مربعاهما ایضا متساویین وتساویہما یستلزم کون کل منہما نصف المربع القطر ومربع القطر ضعفا لہ وقد تبین فی الحادی عشر من المقالۃ الثامنۃ ان نسبۃ المربع الی المربع کنسبۃ الضلع الی الضلع اعنی الجذر الی الجذر مثناۃ بالتکریر فکان نسبۃ القطر الی احد الضلعین المحیطین بالزاویۃ القائمۃ بحیث اذا ثنیت بالتکریر صارت ضعفا وهذه النسبۃ لیس یمکن بحیث یکون الاول نصف الثالث وذلک لما تقرر فی صدر المقالۃ الخامسۃ انہ اذا تناسب ثلثۃ مقادیر علی الولاء کانت نسبۃ الاول الی الآخر نسبۃ الاول الی الثالث مثناۃ بالتکریر ووجود ثلثۃ اعداد بالحیثیۃ المذکورۃ باطل والا لامکن ان یوجد بین الواحد والاثنین ایضا عدد ینتظم الثلاثۃ متوالیۃ متناسبۃ لما یستفاد من ثامن الاصول ایضا انہ اذا وقع بین عددین عددا او اعداد وصارت کلہا متوالیۃ علی نسبۃ فانہ یقع بین کل عددین علی نسبتہما مثل ذلک العدد او الاعداد وتصیر متوالیۃ علی تلک النسبۃ فلما فرض تحقق ثلثۃ اعداد متناسبۃ یلزم منہ بحکم الشکل المذکور اتفاق وقوع عدد بین الواحد والاثنین ایضا بحیث ینتظم الثلاثۃ متناسبۃ لکون الواحد والاثنین ایضا احدهما نصف الآخر ولما لم یتحقق علم ان نسبۃ قطر المربع الی ضلعہ من النسب الصمیۃ التی تختص بالمقادیر الاتصالیۃ المتباینۃ اعنی ما لا یوجد لہا عاد مشترک دون العددیۃ التی لا توجد فی المقادیر المشارکۃ وهی بعکس الاول فثبت الانصال وبطل التالیف من الجزء والا کان نسبۃ القطر والضلع عددیۃ اشتراکیۃ لاشتراکہما فی اقل عاد بہما وهو الجزء علی قیاس هذا التقدیر لکن اقرر بعض الافاضل ۴

مولانا اعلم السندیلی ۱۲

التقریر العاشر

التقریر العجیب علی النمط الغریب المسماۃ بمیسر العسیر فی مبحث المثناۃ بالتکریر لمولانا الحبر المحقق النحریر المدقق ابی الحسنات محمد عبد الحی اللکنوی رحمہ اللہ القوی-

ابتداء الکلام بحمد المتفضل المنعام رافع السماء بغیر عماد وراسخ الارض بالاوتاد واثنی بالتکریر بشکر الملک القدیر مؤلف النسب بین الاجرام والابعاد ومرصف الروابط بین الاعداد واثلث بشہادۃ ان لا الہ الا هو وحده لا شریک لہ خلق الازواج والافراد وتفرد بوحدتہ الحقیقیۃ من بین الآحاد واربع بالصلوۃ والسلام علی سید الانام مرکز دوائر السیادۃ والرسالۃ وقطر ربعات النبوۃ والکرامۃ متمم قصر الایجاد وعلی آلہ وصحبہ لاسیما الاربعۃ المتناسبۃ هداۃ الامجاد اما بعد فیقول المعتصم بحبل اللہ القوی ابو الحسنات محمد عبد الحی اللکنوی تجاوز اللہ عن ذنبہ الجلی والخفی ابن سید العلماء صدر الفضلاء الحبر الفہام البحر الہمام مولانا محمد عبد الحلیم بوّاه اللہ فی قصر النعیم انی منذ اقرءت شرح هدایۃ الحکمۃ للفاضل المشتہر فی الادانی والاقاصی الصدر الشیرازی کان یخطر ببالی ان اکتب ما تنحل بہ معضلات مبحث المثناۃ بالتکریر ویتیسر ما فیہ من العسر العسیر لمانی رأیت جماعۃ من الطلبۃ متحیرین فی کشف مغلقاتہ وطائفۃ من الکملۃ متفکرین فی حل مشکلاتہ وما ذلک الا لتوقفہ علی اصول موضوعۃ فی علمی الحساب والهندسۃ وهما من الفنون المتعسرۃ علی اکثر الکملۃ فضلا عن الطلبۃ وقد خلتوهما شیئا فریا او لتخذوهما ظہریا واصارو ولو تحصیل المقاصد العلیۃ کالحیاری فی البریۃ ولم یزل الاشتغال بانواع الاشغال عائقا عن بروز الامر المکنون وما لم یشاء ربنا شیئا لا یکون الی ان جاءت نوبۃ قراءۃ جمع من الاخوان الشرح المذکور علی ووصولہم الی المبحث المذکور لدی منہم الفاضل المبرء عن کل شین المتصف بکل زین المولوی محمد حسین ابن ذی الفضائل المتوافرۃ والشمائل المتکاثرۃ المولوی محمد تفضل حسین الالہ آبادی سلمہ اللہ ذو الایادی وذو الطبع السلیم المولوی محمد بشارت کریم

ابن المولوی محمد هاشم بن ملک فضل علی الاسعد آفقوری البهاری لا زال متنعما بالخیر الجاری وجامع فضائل الانسان المولوی محمد عبد الرحمن بن نعمان بن عثمان الصاحبگنجی حفظه الله عن شر الغبی والغوی والفاضل المتین المولوی محمد محی الدین بن المولوی محب علی البهاری لا زال مغبوطا بفضل الباری ولم تختتم نوبتهم الی ان جاءت نوبة قرأة المتوقد الاذکی ذی الفضل الاوفی المولوی محمد عبد الباری ابن منشی محمد تلطف حسین النگرنهسوی العظیم ابادی افیض علیه سجال الایادی فرأیتهم مستدین اعناقهم الی تالیف رسالة وافیة وعجالة کافیة تکون جامعة للاصول الموضوعة وحاویة علی الفروع المرموزة فتکون صدقة جاریة علی الایام یستفید منها الخواص والعوام لکنی مع ذلک کنت معتذرا بقلة الفرصة لاشتغالی بالتدریس والتصانیف المطولة الی ان وافقهم الفاضل فارغ التحصیل البالغ الی درجة التکمیل الواقد الاوحد المولوی عبد الاحد بن الشیخ الامام علی الالٰه ابادی وطلب منطلبا متکررا فقمت لانجاح مکنونهم واجتهدت فی ابراز مظنونهم مسمیا الرسالة **بتیسیر العسیر فی مبحث المثناة بالتکریر** سائلا من الله تعالی ان یجنب من السهو والخلل اقلامنا ومن الخطأ والزلل اقدامنا راجیا ممن یستفید منها ان لا ینسونی فی دعائهم فی خلواتهم وجلواتهم وان ینظروا فیها بنظر اللطف والوداد لا بنظر الحسد والعناد وما توفیقی الا بالله علیه یتوکل المتوکلون وبمثل ذلک یعمل العاملون ولنقدم ههنا مقدمات تقدیما من المهمات ثم نخوض فی حل العقود وکشف المقصود

المقدمة الاولی کل عدد اذا ضرب فی نفسه یسمی حاصل الضرب مجذورا ومربعا والمضروب جذرا کما اذا ضربت الاربعة حصلت ستة عشر فهو مربع الاربعة والاربعة جذره واذا ضربت العشرة فی نفسها حصلت مائة فهی مربع العشرة وهو جذره وکل مقدار اذا ضرب فی نفسه یسمی المقدار الحاصل مجذورا ومربعا لذلک المقدار وهو یسمی جذرا وضلعا للمربع وضرب المقدار فی المقدار عبارة عن تحصیل مقدار ضلعاه المضروب وضلعاه الآخران المضروب فیه کما اذا ضربت ذراعین فی ثلث اذرع حصل شکل مستطیل یحیط بها اربعة اضلاع ضلعاه المتوازیان کل منها ثلثة اذرع وضلعاه المتوازیان الآخران کل منهما ذراعان واذا ضربت ذراعا فی ذراع حصل شکل مربع یحیط بها اربعة اضلاع کل منها ذراع

الثانیة کل عدد صحیح اذا نسب الی عدد آخر یسمی کسرا بالنسبة الیه فمن الکسور کسور مسماة باسم یعبر به عنها ومن الکسور کسور لا یعبر عنها الا بالاضافة الی ما هی کسور له اما الاولی فهی النصف کالواحد اذا نسب الی الاثنین والاثنین اذا نسب الی الاربعة یکون بینهما نسبة النصفیة وان کان کل منهما عددا مستقلا والثلث کالواحد بالنسبة الی الثلثة والثلثة بالنسبة الی التسعة والربع کالواحد بالنسبة الی الاربعة والاربعة بالنسبة الی ستة عشر والخمس کالواحد بالنسبة الی الخمسة والخمسة بالنسبة الی خمسة وعشرین والسدس کالواحد بالنسبة الی الستة والستة بالنسبة الی ستة وثلثین والسبع کالواحد بالنسبة الی سبعة والسبعة بالنسبة الی تسعة واربعین والثمن کالواحد بالنسبة الی ثمانیة والثمانیة بالنسبة الی اربعة وستین والتسع کالواحد بالنسبة الی تسعة والتسعة بالنسبة الی احد وثمانین والعشر کالواحد بالنسبة الی العشرة والعشرة بالنسبة الی المأة فهذه کسور تسعة مسماة باسماء مبتدأة من النصف منتهیة الی العشر ولذا تسمی بالکسور المنطقة لنطقها باسماءها وتسمی الاعداد التی لها هذه الکسور ایضا منطقة واما الثانیة فکالواحد بالنسبة الی احد عشر فانه لیس له اسم بل یعبر عنه بجزء من احد عشر وکاثنین بالنسبة الی ثلثة عشر یعبر عنه بجزئین من ثلثة عشر وقس علیه امثاله وهذه الکسور تسمی کسورا اصمیة والاعداد التی لها هذه الکسور اعدادا اصمیة والضابط فی معرفة هذا ان الاثنین والثلثة الی العشرة اعداد منطقة لها کسور منطقة والاعداد التی بعد العشرة ما کان منها ضعفا او اضعافا لهذه الاعداد المنطقة تکون ایضا منطقة کاربعة عشر فانه ضعف السبعة فله کسر منطقة کالنصف وهو السبعة والسبع وهو الاثنان وکخمسة وعشرین فانه اضعاف الخمسة فله الخمس وهو خمسة والاعداد التی لیست کذلک لا تکون منطقة کاحد عشر فانه لیس ضعفا لواحد من ما تحته فلیس له کسر منطق وکثلثة عشر وغیر ذلک ولعلک تفطنت من ههنا انه لیس للواحد الذی هو مبدأ الاعداد کسر لانه لیس تحته عدد ینسب الیه نعم قد یسمی نصف الواحد وثلثه وربعه وخمسه الی غیر ذلک کسورا بالنسبة الی الواحد لکنها خارجة عما نحن فیه لان کلامنا فی الکسر الذی یکون عددا فی نفسه فان قلت کما انه لیس تحت الواحد عدد کذلک الواحد نفسه لیس بعدد فینبغی ان لا یعد کسرا بالنسبة الی ما فوقه وهو خلاف ما صرحوا به قلت النزاع فی کون الواحد عددا او عدم کونه عددا نزاع لفظی لا یرجع الی طائل والامر فی ذلک سهل فان من لا یعده عددا یقول کل عدد او مبدء عدد اذا نسب الی آخر

الثالثة کل کسر له مخرج وهو عبارة عن اقل عدد یکون هذا الکسر منه صحیحا فمخرج النصف الاثنان وان کان یخرج صحیحا من اربعة وثمانیة وعشرة وغیر ذلک من اضعاف الاثنین ومخرج الخمس الخمسة فانه لا یخرج صحیحا مما دونه وان کان یخرج مما فوقه کعشرة وخمسة عشر وغیر ذلک من اضعافه ومخرج التسع التسعة فانه لا یصح مما تحته وان کان یصح مما فوقه وقس علیه امثاله به تبین ان الواحد لیس مخرجا للکسور لانه لا یخرج منه کسر صحیحا

الرابعة الکسر اما مفرد کالنصف والثلث وغیر ذلک من الکسور المذکورة واما مکرر وهو ان یوخذ کسر واحد مرتین او ثلاثا کثلثین وربعین وثلثة اخماس ونحو ذلک فان التکرار ذکر الشیء مرة بعد اخری ومخرجه مخرج المفرد لانه لیس مغایرا للمفرد بل هو هو ومثله معه فیخرج مما یخرج منه واما معطوف وهو ما عطف فیه احد الکسرین علی الآخر بشرط ان یکونا متغایرین فانهما اذا کانا متحدین کثلث وثلث فهو داخل فی المکرر ولا فرق بینهما الا فی التعبیر وذلک کربع وسدس وکسبع وثمن وکنصف وثلث وامثال ذلک ومخرجه حاصل ضرب مخرج احد المعطوفین فی مخرج المعطوف الآخر فمخرج الربع والسدس اربعة وعشرون فان ربعه ستة وسدسه اربعة ومخرج النصف والثلث ستة فان نصفه ثلثة وثلثه اثنان ومخرج السبع والثمن ستة وخمسون فان سبعه ثمانیة وثمنه سبعة واما مضاف وهو ما یکون فیه احد الکسرین مضافا الی الآخر ومخرجه حاصل ضرب مخرج احد المضافین فی مخرج المضاف الآخر سواء کان المضاف والمضاف الیه من جنس واحد او من جنسین کنصف النصف فمخرجه اربعة وکنصف الثلث فمخرجه ستة وکسدس السبع

فمخرجه اثنان واربعون وقد يقسم الكسر على قسمين مفرد ومؤلف فالمؤلف هو الكسر المضاف ويندرج المكرر والمعطوف
في المفرد فالمفرد ههنا مقابل للمضاف وقد يقسم على قسمين مفرد ومكرر والمعطوف يندرج في المفرد والمضاف في المكرر والامر
في الاصطلاح سهل لا مناقشة فيه والاولى هو التفصيل والتمييز كما ذكرنا الخامسة النسبة التي تحصل بين الاعداد بحسب الكسور
عند اهل الهند ستة على قسمين مفردة ومؤلفة فالمفردة عبارة عما لا يكون مضافة سواء كانت بالانفراد او بالتكرار
او بالعطف فنسبة النصف الى اثنين نسبة مفردة وكذا نسبة الثلثين الى الثلثة وكذا نسبة ربع وسدس الى اربعة وعشرين
غاية ما في الباب ان الاولى نسبة واحدة وفي الثانية في الحقيقة نسبتان لان الثلثين مثلا عبارة عن ثلث وثلث فنسبة الثلثين
الى الستة في الحقيقة نسبتان لكن كل منهما مفردان وفي الثالثة ايضا نسبتان نسبة المعطوف ونسبة المعطوف عليه فان نسبة
ربع وسدس الى اربعة وعشرين في الحقيقة نسبتان نسبة ربع اليه ونسبة سدس اليه وليس في واحد من هذه الصور
الثلثة نسبة واحدة مؤلفة من نسبتين بل في كل منها نسبة مفردة لكن في الاولى نسبة مفردة متفردة وفي الاخريين نسبتان
مفردتان والمؤلفة عبارة عن نسبة مركبة من نسبتين بان يكون احد الكسرين مضافا الى الآخر كنسبة نصف الثمن الى
مخرجه اي ستة عشر فانها مركبة من نسبة نصف الى ثمن ونسبة ثمن الى ستة عشر فثمن
ستة عشر اثنان ونصفه واحد فنسبة الواحد الى الاثنين مفردة وكذا نسبة الاثنين الى ستة عشر لكن نسبة
الواحد الى ستة عشر مؤلفة من هاتين النسبتين وبه يظهر انه لا بد في النسبة المؤلفة من ثلث اعداد او ثلث
مقادير يكون للاول منها الى الثاني نسبة وللثاني الى الثالث نسبة فنسبة الاول الى الثالث يكون مؤلفة وحاصلها يرجع الى
اضافة نسبة الى نسبة اخرى فان كانت النسبتان متحدتين بان يكون الكسر المضاف عين المضاف اليه يكون هناك ثلثة اعداد
او مقادير نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث يسمى النسبة المؤلفة منهما وهي نسبة الاول الى الثالث مثناة بالتكرير
كنصف النصف فان نسبته الى مخرجه وهو اربعة مثناة بالتكرير مؤلفة من نسبة نصف النصف اي الربع وهو واحد الى النصف
وهو الاثنان ونسبة النصف الى الاربعة وكلاهما نسبة التناصف وكسدس السدس فان نسبته الى مخرجه وهو ستة وثلثون
مثناة مؤلفة من نسبتين متحدتين نسبة سدس السدس وهو الواحد الى السدس وهو الستة ونسبة السدس الى
ستة وثلثين وقس عليه امثاله فحاصل النسبة المثناة بالتكرير يرجع الى اضافة نسبة الى نفسها فهي اخص من النسبة المؤلفة
وهي اعم منها وان كان التأليف باضافتين متحدتين بان يكون الكسر مضافا الى نفسه وهو مضاف الى نفسه تسمى النسبة الحاصلة
منه مثلثة بالتكرير كنسبة نصف نصف النصف الى مخرجه وهو ثمانية فانها مؤلفة من نسبة نصف نصف النصف وهو واحد الى
نصف النصف وهو اثنان ونسبة نصف النصف الى النصف وهو اربعة ونسبة النصف الى ثمانية ففيه ثلث نسب متحدة يتركب
منها نسبة الواحد الى ثمانية فيحتاج في ذلك الى واسطتين فيكون هناك اربعة اعداد نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث
وهي كنسبة الى الرابع وهي المسماة بالاربعة المتناسبة وكنسبة ثلث ثلث الثلث الى مخرجه وهو سبعة وعشرون فانها نسبة
مؤلفة من نسبة واحد وهو ثلث ثلث ثلثه الى ثلثة وهو ثلث ثلثه ونسبة ثلثة الى تسعة وهو ثلثه ونسبة تسعة الى سبعة وعشرين
ففيه اربعة اعداد متناسبة وقس عليه نظائره وان كان التأليف بثلث اضافات كنصف نصف نصف النصف الى مخرجه وهو ستة
عشر تسمى مربعة بالتكرير فانها مؤلفة من اربع نسب نسبة الواحد وهو نصف نصف نصف نصف ستة عشر الى اثنين وهو
نصف نصف نصفه ونسبة اثنين الى اربعة وهو نصف نصفه ونسبة اربعة الى ثمانية وهو نصفه فيكون هناك ثلث وسائط
وخمسة اعداد يكون نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث وهي كنسبة الثالث الى الرابع وهي كنسبة الرابع الى
الخامس فيكون نسبة الاول الى الخامس مؤلفة مربعة بالتكرير وان كان التأليف باربع اضافات تكون النسبة المؤلفة
مخمسة بالتكرير وهكذا الى العشرة والحاصل ان تأليف النسبة عبارة عن اضافة نسبة الى اخرى فلا بد فيهما من عدد
وسط بين المنسوب والمنسوب اليه فان كانت اضافة واحدة تكون الاعداد ثلثة المنسوبان والوسط وان كانت
اضافتان يحتاج الى الوسطين وتكون الاعداد اربعة وان كانت اضافات ثلثة يحتاج الى ثلث وسائط وتكون الاعداد
خمسة وهكذا يزيد عدد الوسط حسب زيادة الاضافة واما عدد النسبة فان كانت الاضافة واحدة يكون
هناك نسبتان وان كانت اضافتان يكون هناك ثلث نسب وان كانت الاضافات ثلثة يكون النسب اربعة
وهكذا يزيد عدد النسبة حسب تزايد عدد الاضافة السادسة نسبة الانصاف كنسبة الاضعاف ونسبة الاضعاف
كنسبة الانصاف يعني النسبة التي تكون بين عددين او بين مقدارين تكون بعينها في ضعفي العددين والمقدارين
المذكورين والنسبة التي تكون بين عددين او مقدارين اذا اخذ نصف كل منهما او ربع كل منهما الى غير ذلك من
الكسور تبقى تلك النسبة بعينها مثلا بين الاثنين والاربعة نسبة التناصف فبين الاربعة الذي هو ضعف الاثنين
والثمانية التي هي ضعف الاربعة تلك النسبة بعينها وبين الخمسة وخمسة وعشرين نسبة الخمسية فبين العشرين
التي هي اربعة اضعاف للخمسة وبين المائة التي هي اربعة اضعاف لخمسة وعشرين تلك النسبة بعينها وكذا بين الاثنين
وثمانية نسبة مثناة بالتكرير اي نسبة نصف النصف فكذا بين الاربعة وستة عشر وبين العشرة والثمانين نسبة مثلثة
بالتكرير وهي نسبة نصف نصف النصف فكذا بين العشرين ومائة وستين وهكذا السابعة ليس بين الواحد
والاثنين عدد صحيح فان الواحد مبدأ الاعداد الفردة عند من يقول بكونه عددا والاثنان مبدأ الازواج
فان كان بينهما عدد فلا يخلو اما ان يكون زوجا او فردا فان كان فردا انسق العدد ان الفردان احدهما الواحد
وثانيهما ذلك العدد الوسط وهو محال فان كل عدد زائد على ما تحته بواحد فكل عدد يكون تحته فرد يكون

هو زوجا بزيادته عليه بواحد فيبطل به الفردية وان كان هو زوجا لم يبق الاثنان اول زوج بل يلزم ان يكون فرد الزيادته
على الزوج بواحد وكل عدد زائد على زوج بواحد يكون فردا واما من لا يقول يكون الواحد عددا يقول لو كان العدد
الوسط زوجا لسبق الزوجان اولم يبق الاثنان زوجا وان كان فردا يلزم ان لا يكون زائدا على الواحد الا كان زوجا الثامنة
ليس بين الواحد والاثنين نسبة متناة بالتكرير وانما بينهما نسبة النصفية من الواحد والضعفية من الاثنين وكل منهما نسبة
مفردة وذلك لان وجود النسبة المتناة بالتكرير بل وجود النسبة المؤلفة مطلقا موقوف على وجود ثلث اعداد متوالية نسبة
الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث ليكون وسط وطرفان كما مر وليس بين الواحد والاثنين عدد يكون نسبة الواحد
اليه كنسبته الى الاثنين حتى يتحقق بينهما تكرار النسبة وبالجملة النسبة المؤلفة انما يتحقق بين عددين بينهما ثالث لا بين عددين
متقاربين ليس بينهما وسط والواحد والاثنان متقاربان فلا يتحقق بينهما الا النسبة المفردة لا المؤلفة التاسعة النسبة
بين الشيئين تكون على نحوين احدهما ان يوجد بينهما عاد اى مفن مشترك بان يكون شئ واحد مشتركا بين المنسوب
والمنسوب اليه ويكون اذا القى عنهما مرة بعد مرة ففنى كل منهما وهذا النحو من النسبة يسمى نسبة عددية لانها توجد في
الاعداد اولا وبالذات فان كل عددين لهما عاد مشترك بينهما وهو الواحد فاذا القى منهما مرة بعد مرة ففنى كل منهما ولم يبق شئ
منهما وفي المقادير والاجسام انما توجد من حيث عروض العدد لها لا بالذات والثاني ان لا يوجد بينهما عاد مشترك وهذا النحو
من النسبة يسمى نسبة صمية كما في الاجسام على تقدير انصالها فان كل جسم على هذا التقدير قابل للقسمة الى اجزاء غير متناهية
ولا تقف عند حد فلا يتصور وجود عاد مشترك فيهما بل كل جزء يفرض من اجزائه ينقسم الى ما لا نهاية له واما على تقدير تركبها
من الجواهر الفردة التي لا تتجزى فيتصور بينهما نسبة عددية لان الجزء الواحد يقوم مقام الواحد في الاعداد فاذا القى
مرة بعد مرة افنى كل الجسم العاشرة النسبة العددية والصمية مختلفتان في الاحكام فكم من عارض يعرض للنسبة العددية
دون الصمية وكم من عارض يعرض للنسبة الصمية دون العددية وهو ظاهر فاذا انتقشت على صفحة خاطرك هذه
المقدمات العشرة التي تفيد البصيرة فالآن نتوجه الى حل كلام الشارح مع ذكر بعض المقدمات المحتاج اليها في اثنائه
قال رحمه الله الثانية اى الحجة الثانية من الحجج المقامة على اتصال الاجسام المستلزم لابطال الجواهر الفردة وهي ماخوذة
من كلام المحقق جلال الدين الدواني فانه قال من امثلة النسب الصمية نسبة قطر المربع الى ضلعه وذلك لان مربع
قطر المربع ضعف مربع الضلع بحكم العروس فيكون للقطر الى الضلع نسبة يكون مثناها بالتكرير الضعف لما تبين في الاصول
من ان نسبة المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مثناة بالتكرير ثم ليس في الاعداد نسبة يكون مثناها الضعف
اذ ليس بين الواحد والاثنين عدد انتهى كلامه ان مربع قطر المربع هو سطح يحيط به اربعة اضلاع متساوية زواياه
الاربعة قائمة وقطره عبارة عن خط مستقيم واصل من احدى زواياه الى الزوية المقابلة بهذا الشكل ☐ فينقسم
المربع به الى مثلثين متساويي الساقين احدى زوايا كل منهما وهي بعينه احدى زوايا المربع قائمة والباقيتان حادتان
ومربع القطر عبارة عن حاصل ضربه في نفسه كما فصلنا في المقدمة الاولى بحكم العروس وهو الشكل السادس والاربعون
من المقالة الاولى من كتاب اقليدس باعتبار بعض نسخه والسابع والاربعون باعتبار بعض النسخ ودعواه ان كل مثلث
قائم الزاوية فان مربع وتر زاويته القائمة مساو لمربعي ضلعيها واثباتها طرق كثيرة من شاء الاطلاع فليرجع الى التحرير
ضعف مربع ضلعه وذلك لان المربع اذا انقسم بقطره الى مثلثين احدى زوايا كل منهما قائمة صار قطره وتر زاوية
قائمة وضلعاه المحيطان بها هما ضلعا المربع من الاضلاع الاربعة المتساوية ولما ثبت في العروس ان مربع وتر المثلث قائم
الزاوية يكون مساويا لمجموع مربعي ضلعيها المحيطين بها فيكون مربع قطر المربع الذي هو وتر القائمة مساويا لمجموع مربعي
الضلعين فيكون ضعف مربع ضلع واحد من الضلعين لان الضلعين متساويان بحسب الفرض فمربعاهما ايضا
متساويان فما كان مساويا لمجموعهما يكون ضعفا لواحد منهما بالضرورة ولو لم يكن ضعفا له لكان اما مساويا له واما
انقص منه واما ازيد منه من غير ان يكون ضعفا والكل باطل اما الاول فلانه يلزم ان لا يكون مربع قطر المربع مساويا
لمجموع المربعين اذ قد صار مساويا لاحدهما فلا بد ان ينقص من مجموعهما وهو خلاف العروس واما الثاني فلانه
اذا نقص مربع قطر المربع من مربع ضلع واحد فيكون ناقصا من مربع ضلع آخر ايضا لانهما متساويان وما نقص
عن احد المتساويين نقص عن متساوي آخر بالبداهة فيكون مربع وتر القائمة ناقصا من مربعي الضلعين
وهو خلاف العروس واما الثالث فلانه اذا لم تكن زيادته الى الضعفية بل الى كسر آخر تكون زيادته على مربع الضلع
الآخر مثله لفرض تساويهما فلا يكون مساويا لمجموع مربعي الضلعين فيكون تفريع على كون مربع قطر المربع ضعف مربع
ضلعه للقطر الى الضلع اى ضلع المربع وهو ضلع المثلث قائم الزاوية نسبة اذا ثنيت بالتكرير اى جعلت متناة بالتكرير بان
تضاف الى نفسها صارت ضعفا ولا يمكن ان يرجع الضمير الى النسبة التي ثنيت كما هو ظاهر السوق بل هو راجع الى النسبة
الحاصلة بالتثنية والحاصل انه لما ثبت ان مربع قطر المربع ضعف مربع الضلع لزم ان يكون للقطر الذي هو جذر مربع
القطر الى الضلع الذي هو جذر مربعه نسبة اذا صيرت متناة صارت نسبة الضعفية ووجه الملازمة والتفريع ما بين
بقوله لما تبين اى ظهر في الاصول وهو كتاب اصول الهندسة والحساب المشتهر باصول اقليدس وقد يطلق
عليه اقليدس وهو بكسر الالف وسكون القاف وكسر اللام بعدها ياء ساكنة وكسر الدال المهملة آخره سين
مهملة على ما ذكره السمعاني في كتاب الانساب وقال مصطفى بن عبد الله الشهير بملا كاتب چلبي القسطنطيني
المتوفى في سنة سبع وستين والف في كتابه كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون هو بضم الهمزة وكسر الدال

وبالعكس لفظ يونانى مركب من اقلى بمعنى المفتاح ودس بمعنى المقدار وقيل الهندسة اى مفتاح الهندسة انتهى وفى
القاموس اقليدس اسم رجل وضع كتابا فى هذا العلم وقول ابن عباد اقليدس اسم كتاب غلط انتهى وهذا يؤذن
بان مؤلف كتاب الاصول هو اقليدس وعليه يدل ظاهر كلام الشهرستانى فى كتابه الملل والنحل اقليدس اول
من تكلم فى الرياضيات وافرده علما نافعا وكتابه معروف باسمه انتهى لكن قال الفاضل موسى بن محمد الشهير بقاضى زاده
الرومى فى شرح اشكال التاسيس لشمس الدين محمد بن اشرف السمرقندى حكى ان بعض ملوك اليونان مال الى تحصيل
كتاب الاصول فاستعصى عليه حله فاخذ يتوسم اخبار الكتاب من كل وارد عليه فاخبره بعضهم ان فى بلدة صور بالضم
بلدة بساحل الشام رجلا مبرزا فى علمى الهندسة والحساب يقال له اقليدس فطلبه والتمس منه تهذيب الكتاب
وترتيبه فرتبه وهذبه فاشتهر باسمه بحيث اذا قيل كتاب اقليدس يفهم منه هذا الكتاب دون غيره من الكتب المنسوبة
اليه انتهى وقال صاحب كشف الظنون ظهر من كلام قاضى زاده ان اقليدس ما صنف كتاب الاصول بل هذبه وحرره
ويؤيده ما فى رسالة الكندى فى اغراض اقليدس ان هذا الكتاب الفه رجل يقال له ابلونيوس النجار ورسمه خمسة عشر
قولا فلما تقادم عهده تحرك بعض ملوك الاسكندرانيين لطلب الهندسة وكان على عهده اقليدس فامره باصلاحه وتفسيره
ففعل وفسر منه ثلث عشرة مقالة فنسبت اليه ثم وجد اسقلاوس تلميذ اقليدس مقالتين هما الرابعة عشر والخامسة عشر
فاهداهما الى الملك فاضيفتا اليه انتهى ثم نقل من اليونانية الى العربية جماعة منهم حجاج بن يوسف الكوفى فانه نقله نقلين
احدهما يعرف بالهارونى وهو الاول والثانى هو المسمى بالمامونى وعليه يعول ونقل ايضا حنين بن اسحق العبادى المتطبب المتوفى
سنة ستين ومائتين وابو الحسن ثابت بن قرة المتوفى فى سنة ثمان وثمانين ومائتين واشتهر من النسخ المنقولة نسخة ثابت وحجاج
انتهى كلام صاحب كشف الظنون وفى وفيات الاعيان للقاضى احمد بن خلكان فى ترجمة ثابت هو ثابت بن قرة بن هارون
الحاسب الحكيم الحرانى نسبة الى حران بلدة مشهورة اخذ كتاب اقليدس الذى عربه حنين بن اسحق فهذبه ونقحه واوضح
منه ما كان مستعجما انتهى وفيه ايضا فى ترجمة حنين هو ابو زيد حنين بن اسحق الطبيب كان امام وقته فى صناعة الطب وكان
يعرف لغة اليونانيين معرفة تامة وهو الذى عرب كتاب اقليدس ونقله من اللغة اليونانية الى العربية وكذلك كتاب
المجسطى واكثر كتب الحكماء ولولا تعريبه لما انتفع احد بتلك الكتب لعدم المعرفة بلسان اليونان انتهى من ان نسبة المربع
الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مثناة بالتكرير هذه الدعوى للشكل الحادى عشر من المقالة الثامنة من كتاب الاصول
وعبارته بين كل مربعين عدديين واحد فى النسبة متناسبة ونسبة المربع الى المربع نسبة الضلع الى الضلع مثناة وليكن المربعان
اب وضلعاهما حـ د ونضرب فى د فيكون ه فنسبة اه كنسبة حـ د وكذلك نسبة ه ب فاذن وقع بين اب ه وصارت اه ب متناسبة
فنسبة اب كنسبة ه ب اعنى حـ د مثناة بالتكرير وذلك ما اردناه انتهى وتوضيح ذلك ان العدد اذا ضرب فى نفسه يسمى
الحاصل مربعا واذا ضرب فى آخر يسمى الحاصل مسطحا مثلا اذا ضربت الاربعة فى نفسها حصل ستة عشر فيسمى ذلك مربعه
واذا ضربت الاربعة فى الستة حصل اربعة وعشرون وهو مسطح ونسبة مربع عدد الى مسطح فى الآخر يكون كنسبة احد
العددين المضروبين الى الآخر الا ترى الى ان الاربعة اربعة اسداس لستة فكذلك ستة عشر الذى هو مربع المضروب
اربعة اسداس اربعة وعشرين الذى هو مسطح الاربعة والستة وان شئت قلت الستة بالنسبة الى الاربعة مثل معزيادة
سدسين اى الاثنان فكذلك اربعة وعشرون بالنسبة الى ستة عشر مثل وسدسان اى ثمانية وقس عليه نظائره وهذا
مع وضوحه قد ثبت فى موضع آخر من كتاب الاصول اذا تمهد هذا فنقول ليكن الضلعان خطى حـ د وفرضنا
الاول ثلثة ذرع والثانى اربعة اذرع ومربعاهما خطا اب فالاول يكون تسعة اذرع والثانى ستة عشر ذراعا فنضرب حـ
فى د اى ثلثة فى اربعة يحصل اثنا عشر وهو مسطح الجذرين فيقع وسطا بين اب وتنتظم ه ا ب ثلثة اعداد متوالية
متناسبة وذلك لان نسبة ا اى تسعة الذى هو مربع حـ اى ثلثة الى ه اى اثنا عشر الذى هو مسطح الجذرين كنسبة الجذرين
اى ثلثة واربعة فان ثلثة بالنسبة الى اربعة ثلثة ارباعه فكذلك التسعة ثلثة ارباع اثنى عشر اذ ربعه ثلثة وكذلك نسبة
ه الذى هو مسطح الجذرين اى اثنا عشر الى ب الذى هو مربع د اى اربعة تكون كنسبة الجذرين فانه كما ان الاربعة مثل
الثلثة مع زيادة ربع كذلك ستة عشر مثل الاثنا عشر مع زيادة ربع ويلزم منه ان يكون نسبة ا الى ه كنسبة ه الى ب فان
النسب المتساوية لنسبة تكون متساوية كما بينه اقليدس فى الحادى عشر من المقالة الخامسة فاذا اتحدت نسبة ا الى ه
بنسبة ثلثة الى اربعة واتحدت نسبة ه الى ب بها ايضا اتحدت نسبة ا الى ه بنسبة ه الى ب فاذن وقع بين اب ه وصار وسطا
وصار نسبة الاول اليه كنسبته الى الثانى فوقعت ثلثة اعداد متوالية طرفان ووسط نسبة الطرف الاول اى تسعة وهو مربع
الجذر الاول اى ثلثة الى الوسط اى اثنا عشر وهو مسطح الجذرين كنسبة الوسط الى الطرف الثانى اى ستة عشر وهو مربع
الجذر الثانى اى اربعة وهو نسبة ثلثة ارباع فانه كما ان التسعة ثلثة ارباع اثنا عشر كذلك اثنا عشر ثلثة ارباع ستة عشر
فيكون نسبة الطرف الاول الى الطرف الثانى وهما مربعا الجذرين هذه النسبة بعينها مثناة بالتكرير فيكون التسعة
ثلثة ارباع ثلثة ارباع ستة عشر وقد كان بين الجذرين نسبة ثلثة ارباع فنسبة المربع الاول الى المربع الثانى كنسبة
الجذر الاول الى الجذر الثانى مثناة بالتكرير وذلك ما اردناه فان قلت اثبات النسبة بهذا الوجه الذى اورده
اقليدس انما يكون فى ماله عاد مشترك والكلام فى المقادير المتصلة ذوات النسبة الصمية قلت على تقدير تركب الجسم
من اجزاء لا تتجزى يتحقق عاد مشترك فيه فيجرى هذا الكلام بان يقال لو تألف المقادير من الجواهر الفردة
لكانت نسبة مربع قطر المربع ومربع الضلع مثناة نسبة القطر والضلع لانهما مربعان عدديان على التقدير

المذكور فيجرى فيه تقريب الشكل المسطور وهذه النسبة بالغة الى حد الضعفية وليست هذه النسبة فى الاعداد فنسبة القطر الى الضلع صماء فلا تكون منتهية الى عاد مشترك فيبطل الجزء كذا قيل **وفيه** ان سياق كلام الشارح يحكم بان مقصوده اثبات النسبة الصمية بين الاجسام بالذات وتفريع ابطال الجزء عليه ولو قرر بهذا النمط يكون الامر بالعكس **فالاولى** ان يقال كون النسبة بين المربع الى المسطح كنسبة الجذر الى الجذر لا يختص بالاعداد وان كان تقريره على النمط السابق مختصا بها بل هو ثابت فى المقادير ايضا بطرق اخر مذكورة فى موضعها فنضرب احد اضلاع المربع فى ضلع المربع الآخر فيكون نسبة المربع الاول الى هذا المسطح كنسبة الضلعين وكذلك نسبة هذا المسطح الى المربع الآخر كنسبة الضلعين فنسبة المربع الى المربع كنسبة الضلع الى الضلع مثناة بالتكرير ولما لم يكن بيان لعدم وجود نسبة الضعفية بعد التثنية فى النسبة العددية بين الواحد والاثنين عدد اى عدد صحيح كما مهدنا فى المقدمة السابعة لم يوجد فى الاعداد اى لا فى الواحد والاثنين ولا فى ما فوقهما نسبة يكون مثناها هو الضعف حاصله انه ليس بين الواحد والاثنين عدد كما حققنا فى المقدمة السابعة فلا يوجد بينهما نسبة مؤلفة مطلقا فضلا عن المثناة بالتكرير لاحتياجها الى وسط يكون نسبة احد الطرفين اليه كنسبته الى الطرف الآخر لتوجد بين الطرفين بسببه نسبة مؤلفة كما فصلنا فى المقدمة الثامنة واذا لم توجد تلك النسبة بين الواحد والاثنين لم توجد فى ما فوقهما من الاعداد **وقد** يورد عليه بوجهين **احدهما** ان غاية ما ثبت فى المقدمة السابعة هو انتفاء العدد الصحيح بين الواحد والاثنين لا انتفاء مطلق الوسط فيجوز ان يكون الوسط الذى به يحصل تكرير النسبة واحدا مع كسر مثلا واحد ونصف او واحد وربع او واحد وثلث وامثال ذلك فيكون نسبة الواحد اليه كنسبته الى الاثنين فيحصل النسبة المؤلفة **وثانيهما** انه يجوز ان يكون الوسط واحدا مع كسر اصم **والجواب** عن الايراد الاول موقوف على تمهيد مقدمتين **الاولى** انه قد بين اقليدس فى الشكل التاسع عشر من المقالة السابعة ان كل اربعة اعداد فان كانت متناسبة كان مسطح الاول فى الرابع كمسطح الثانى فى الثالث وان كان المسطح كالمسطح كانت متناسبة كما اذا فرضنا الاثنين والاربعة والثمانية والستة عشر متناسبة نسبة الاول الى الثانى كنسبة الثالث الى الرابع فمسطح الاول فى الرابع اى حاصل ضربه فيه اثنان وثلثون وهو بعينه مسطح الثانى فى الثالث **وفرع** المحقق الطوسى فى تحريره على هذه القاعدة ان كل ثلثة اعداد فان كانت متناسبة كان مسطح الاول فى الثالث كمربع الثانى وان كان المسطح كالمربع كانت متناسبة الا ترى الى الاثنين والاربعة والثمانية فانها ثلثة متناسبة ومسطح الاول فى الثالث ستة عشر وهو بعينه مربع الوسط اى حاصل ضربه فى نفسه وكذا الاربعة والثمانية وستة عشر ثلثة متناسبة ومسطح الاول فى الثالث اربعة وستون وهو بعينه مربع الثانى وقس على هذا **وبالجملة** اذا كانت ثلثة اعداد متناسبة لا بد ان يكون الوسط جذر المسطح الطرفين **والثانية** ما ذكره الشارح فى الحجة الاولى انه ليس للكسر مجردا كان او مركبا مع عدد مربع صحيح اصلا وذلك لانه قد بين اقليدس فى الشكل الرابع من المقالة الثانية ان مربع الخط يساوى مجموع مربعى قسميه وضعف مسطح احدهما فى الآخر ويستفاد من ما ذكره فى اثباته ان الحكم فى الاعداد ايضا كذلك فكل عدد مربع يساوى قسميه وضعف ضرب احد القسمين فى الآخر مثلا اخذنا الاربعة وقسمناه بقسمين متساويين الى اثنين اثنين واخذنا مربعيهما فصار ثمانية ثم ضربنا احد القسمين فى الآخر صار اربعة وضعفناها صار ثمانية وجمعناه مع السابق حصل ستة عشر وهو مربع الاربعة وكذا اذا قسمنا الاربعة الى ثلثة وواحد واخذنا مربعيهما صار عشرة ثم ضربنا احد القسمين فى الآخر وضعفنا حاصله صار ستة فاذا جمعناه مع السابق صار ستة عشر وعلى هذا القياس **وبعد ذلك** نقول اذا اخذنا عددا وكسرا وقسمناه على قسمين احدهما العدد الصحيح والثانى الكسر واخذنا مربع الصحيح فهو يكون صحيحا لا محالة لان ضرب الصحيح فى الصحيح عبارة عن اخذ المضروب بعدة آحاد المضروب فيه كضرب الاربعة فى الخمسة فانه عبارة عن اخذ الاربعة خمس مرات فيكون عشرين واليه يؤل ما قالوا فى تعريفه انه تحصيل عدد نسبة احد المضروبين اليه كنسبة الواحد الى المضروب الآخر فاذا ضرب الصحيح فى نفسه اخذ بعدة آحاد نفسه وهو صحيح بالفرض فالحاصل ايضا يكون صحيحا ومربع الكسر اى كسر كان يكون كسرا اقل منه لان ضرب الكسر فى الكسر عبارة عن تحصيل كسر نسبة احد الكسرين المضروبين اليه كنسبة الواحد الى المضروب الآخر فلو حصل من ضرب كسر فى كسر اكثر منهما لم يبق هذا التناسب مثلا اذا ضربنا نصفا فى ثلث يحصل سدس فنسبة الثلث اليه كنسبة الواحد الى النصف فانه كما ان الثلث ضعف السدس كما ترى فى الستة فان سدسه واحد وثلثه اثنان وهو ضعفه كذلك الواحد ضعف النصف وان شئت قلت نسبة النصف اليه كنسبة الواحد الى الثلث فانه كما ان النصف سدس ومثلاه معه كما ترى فى الستة فان سدسه واحد وهو مع مثليه نصف له كذلك الواحد ثلث ومثلاه معه ثم نضرب احد القسمين اى الصحيح والكسر فى الآخر بان نضرب الصحيح فى صورة الكسر ثم نقسم الحاصل على مخرج الكسر او ننسبه اليه كما هو قاعدة ضرب الكسر فى الصحيح وبالعكس كما اذا اردنا ضرب ثلثة ارباع فى سبعة قسمنا احدا وعشرين على اربعة خرج خمسة وربع وهو المطلوب فاذا ضعفنا حاصل هذا الضرب مع مربعى القسمين لم يحصل عدد صحيح لانه لا يخلو اما ان يحصل من ضعف المسطح عدد صحيح او لم يحصل فان حصل يزيد مربع الكسر السابق على الصحيح وان لم يحصل يبقى الكسر زائدا فانه لا يحصل من ضم مربع الكسر مع هذا الضعف عدد صحيح لان بينهما تخالفا فى الجنسية لان مربع الكسر ليس من جنس الكسر الاصل بل اقل منه ومضعف المسطح كسور من جنس الكسر الاصل وان شئت زيادة التفصيل مع حسن الضبط فاستمع انا اذا فرضنا الصحيح مع الكسر فمربع الصحيح صحيح ومربع الكسر كسر اقل منه فهو يكون من غير جنسه وضعف مسطح الصحيح فى الكسر كسور من جنس الكسر الاصل فلا يخلو اما ان يبلغ هذا الضعف صحيحا من المخارج الصحيحة او يزيد عليه او ينقص عنه فان بلغ فاذا جمع ذلك مع المربعين السابقين لا يكون المجموع صحيحا بل يبقى مربع الكسر زائدا وان زاد عليه يكون المجموع زائدا على الصحيح بقدر مربع الكسر وهذا الزائد وان نقص عنه فلا بد من تتميمه

من كسر من جنسه ولا يكفي ضم مربع الكسر به لانه من غير جنسه والضرورة قاضية بان في العدد الصحيح يكون كسور متجانسة من اى نوع اخذت فيكون المجموع ههنا ايضا غير صحيح وبالجملة اذا جمع مربع الصحيح والكسر مع ضعف حاصل ضرب احدهما في الآخر لا يبلغ المجموع عددا صحيحا فظهر انه ليس للكسر مع الصحيح مربع صحيح اصلا اذ لو كان له مربع صحيح يساوي مجموع مربعي قسميه مع ضعف مسطح احدهما في الآخر واذ ليس فليس وذلك ما اردناه **ولنوضح** ذلك في مثال ذكره الشارح سابقا فنقول اذا فرضنا ثلثة وكسرا مثلا النصف فاخذنا مربع الثلثة ولابد ان يكون عددا صحيحا وهو تسعة واخذنا مربع النصف ولابد ان يكون اقل منه وهو الربع لان قاعدة ضرب الكسر في الكسر ان يضرب صورته في صورته وهو الحاصل الاول ثم المخرج في المخرج وهو الحاصل الثاني ويقسم الحاصل الاول على الحاصل الثاني ان كان الاول اكثر منه وينسب اليه ان كان اقل منه فبهذه القاعدة اذا ضرب صورة النصف اى الواحد في صورة النصف اى الواحد حصل واحد وهو الحاصل الاول ثم ضرب مخرجه في مخرجه حصل اربعة ونسب الاول الى الثاني وجد الربع فهو مربع النصف فاجتمع عندنا من مربعي القسمين التسعة والربع ثم ضربنا الثلثة في النصف بان ضربنا الثلثة في الصورة حصل ثلثة وقسمناه على مخرج الكسر حصل واحد ونصف اى ثلثة انصاف وهو مسطح احد القسمين في الآخر ثم ضعفناه حصل ستة انصاف وان شئت ضعفت الثلثة اولا ليصير ستة ثم تضربه في النصف يحصل ستة انصاف لان مضعف ضرب العدد في العدد وحاصل ضرب مضعفه فيه يكون واحدا كما ترى في الاثنين اذا ضربته في الخمسة وضعفت الحاصل يحصل عشرون واذا ضعفت الاثنين ابتداء وضربته في الخمسة يحصل عشرون ايضا فاجتمع عندنا تسعة وربع وستة انصاف فاذا جمعناها حصل احد عشر وربع وقس عليه امثال ذلك هذا كله اذا اخذت الكسر مع الصحيح واما اذا اخذت الكسر مجردا فالبيان فيه واضح لان مربعه يكون اقل منه لا محالة لما عرفت فلا يبلغ عددا صحيحا فظهر انه ليس للكسر مجردا كان او مركبا مع الصحيح مربع صحيح في الحقيقة واورد عليه ان هذا البيان وان كان جاريا في الكسر المفرد والمضاف لكنه لا يجري في الكسر المعطوف كالخمس والتسع مثلا فان مربع الكسر المركب وان قل من اصل الكسر لكن يجوز ان يكون انضمام بعض اجزائه او كل اجزائه يحصل كسورا بالغة الى المخرج فيحصل العدد الصحيح وذلك لان كون كسور العدد الصحيح متجانسة انما هو اذا كانت الكسور مفردة او مضافة واما اذا كانت معطوفة فلا الا ترى الى النصف والثلث والسدس بالنسبة الى ستة فانها كسور متخالفة يبلغ مجموعها عددا صحيحا **واجيب عنه** بما نوضحه انا اذا اخذنا عددا كالثلثة مثلا مع كسور معطوفة فلا يخلو اما ان يكون مجموعها عددا صحيحا كالنصف والثلث والسدس فان مجموعها واحد فالعدد الصحيح مع الكسور المعطوفة عدد صحيح ومربعه يكون صحيحا ولا كسر فيه واما ان يكون عددا صحيحا مع كسر زائد هو اقل من واحد كالنصف والثلث والسدس والربع فان مخرجها اربعة وعشرون ونصفه اثنا عشر وثلثه ثمانية وسدسه اربعة وربعه ستة ومجموعها يزيد على المخرج بقدر الربع فينضم هذا الصحيح مع الصحيح المفروض وهو ثلثة مثلا مع الكسر الزائد ويقال ان مربع هذا المجموع مساو لمربع الصحيح ومربع الكسر الزائد وضعف ضرب الصحيح في الكسر ويجري البيان المذكور فيه واما كسر ناقص من الواحد كالنصف والثلث وح يقال مربع الصحيح المأخوذ مع الكسر المعطوف لابد ان يكون مساويا لمربع الصحيح والكسر وضعف مسطحهما ومن المعلوم ان مربع الكسر الناقص من الواحد مفردا كان او معطوفا اقل من الكسر الاصل وضعف حاصل ضرب الصحيح في الكسر كسور من جنس كسر الاصل فمجموع هذه الكسور ان بلغ صحيحا فمربع الكسر زائد عليه فلا يكون المجموع صحيحا وان لم يبلغ يكون ناقصا بنوع هذا الكسر فلا يصير بانضمام مربع الكسر صحيحا لانه من غير جنسه **وفيه** ان لقائل ان يختار الشق الاخير ويقول اجتماع الكسور المعطوفة ربما يفضي الى بقاء النقصان بكسر مغاير لكل منها الا ترى الى نصف العشرة خمسة وخمساها اربعة ومن اجتماعهما يبقى النقصان في كمال العشرة بقدر عشرها مع انه ليس من جنس النصف ولا من جنس الخمس فيحتمل حينئذ ان يكون مربع الكسور المعطوفة جابر المثل هذا النقصان فتامل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **واذا تمهدت** لك هاتان المقدمتان فنقول لا يجوز ان يكون بين الواحد والاثنين عدد مع كسر او كسر مجرد يكون نسبة الواحد اليه كنسبته الى الاثنين لتحصل النسبة المؤلفة والا لزم ان يكون مسطح الطرفين اى حاصل ضرب الواحد في الاثنين كمربع الثاني اى الواحد مع الكسر او الكسر المجرد لما تقرر في المقدمة الاولى واللازم باطل والا لكان مربع العدد مع الكسر او الكسر المجرد عددا صحيحا لكون مسطح الطرفين عددا صحيحا واللازم باطل بالمقدمة الثانية فالملزوم مثله **ويمكن الجواب عن الايراد الاول** ايضا بتمهيد مقدمات اخرى **الاولى** ان الاعداد غير متناهية بمعنى لا تقف عند حد في جانب الاتنهاء وفي جانب المبدء متناهية فان مبدء كل الاعداد واحد وهو المفني لها كما تقرر في مقره **الثانية** ان الكسر على قسمين كسر عددي وكسر غير عددي فالاول هو الكسر الذي يكون كسرا بالنسبة الى ما فوقه وفي نفسه هو عدد كالاثنين بالنسبة الى الاربعة والخمسة بالنسبة الى الستة والثاني هو الكسر المحض الذي لا يكون عددا في نفسه كنصف الواحد وثلثه وربعه وخمسه وغير ذلك من الكسور المتنازلة **الثالثة** الكسر العددي مبدءه مبدء الاعداد فان كل عدد من الواحد الى ما لا يتناهى اذا نسب الى ما فوقه يكون كسرا له والكسر الغير العددي هو ما بعد في المرتبة النازلة من الواحد الى ما لا يتناهى فان ما يوخذ من كسوره ليس اعدادا والا لم يبق لواحد مبدء للاعداد **اذا تمهدت** لك هذه المقدمات فنقول لا يجوز ان يكون الوسط بين الواحد والاثنين واحدا مع كسر او كسرا مجردا لانه لا يخلو اما ان يكون ذلك الكسر كسرا عدديا او كسرا غير عددي وكلاهما باطلان اما الاول فلان الكسر العددي يكون عددا وقد بطل توسط العدد بين الواحد والاثنين فبطل به توسطه ايضا واما الثاني فلان الكسر الغير العددي لا يمكن ان يقع في سلسلة الاعداد بل في السلسلة النازلة **وبوجه آخر** نقول الواحد مع الكسر ان كان وسطا فلا يخلو اما ان يكون ذلك الكسر في نفسه عددا واما ان يكون غير عدد فعلى الاول يلزم توسط العدد بين الواحد والاثنين وقد بطل ذلك وعلى الثاني لا يكون المجموع المركب من الواحد وذلك الكسر عددا فلا يكون النسبة متناسبة

عددية **وبوجه آخر** لو كان الوسط واحدا مع كسر لا يمكن ان يكون نسبته اليه كنسبته الى الاثنين مثلا اذا فرضنا واحدا مع ربع
آل ذلك الى خمسة ارباع وآل الاثنان الى ثمانية ارباع وليس نسبة اربعة ارباع الذى هو مآل الواحد الى خمسة كنسبته الى ثمانية
وقس عليه جميع نظائره **والجواب** عن الايراد الثانى ان الكسر الصمى من خواص الكم المتصل فلا يجرى فى الكم المنفصل **ورد**
بانا لا نسلم ان الكسر الصمى من خواص الاتصال بل يجوز ان يكون للواحد اى المفهوم الذى تركب منه العدد كسر تحليلى لا يكون
من جنس الكسور العددية كما يكون للكسر المتصل **ودفع** بان المقدار المتصل لوقوعه فى الخارج يمكن ان ينتزع منه الكسر
الذى ليس له نسبة عددية واما مفهوم الواحد فليس له كسر الا ما يدخل تحت الانتزاع ولا يمكن ان يوجد كسر منه الا يكون نصفا
او ثلثا او ربعا او غير ذلك ولا يدخل الكسر الصمى تحت الانتزاع **ورد** هذا الدفع بان المتصل الواحد ايضا قد لا يكون له
وجود فى الخارج بل فى الوهم كالخطوط المنتزعة فكما يعقل فيه الكسر الصمى الذى ليس له نسبة عددية كذلك يمكن ان يعقل
من مفهوم الواحد كسر ليس له نسبة عددية فالفرق تحكم **وفيه** انه قد تقرر فى مقره ان نسبة الكسور كنسبة الاصول ونسبة
الاصول كنسبة الكسور فكل نسبة بين الواحد وعدد آخر فوقه اى عدد فرض يكون مثلها بين الواحد وكسر من كسوره
وكل نسبة بين كسر من كسوره وبينه يكون مثلها بين الواحد وما فوقه فلو كان بين كسر من كسوره وبين الواحد نسبة صمية
لزم ان يكون بين الواحد وعدد ما ايضا نسبة صمية واللازم باطل فالملزوم مثله **وقد** يجاب عن اصل الايراد بانه لو كان الوسط
كسرا صميا او عددا مع كسر صمى لا يكون نسبة الواحد اليه ونسبته الى الاثنين نسبة عددية فلا تكون نسبة الواحد الى الاثنين متثناة
لنسبة عددية والكلام فيه **بقى** وجه الملازمة بين عدم توسط العدد بين الواحد والاثنين المستلزم لعدم النسبة المؤلفة
بينهما وبين عدم وجود تلك النسبة فى ما فوقهما من الاعداد **وتقريره** من وجوه احدها ان كل ضعف ونصف اذا انتقص منهما
عددان على نسبتهما كان الباقيان ايضا ضعفا ونصفا لما ذكر اقليدس فى الشكل الثامن من المقالة السابعة انه اذا كان عدد ان احدهما اجزاء
للآخر ونقص منهما عددان احدهما تلك الاجزاء للآخر النظير من النظير بقى عددان احدهما ايضا تلك الاجزاء من الآخر فلو كانت بين
عددين اى عددين فرضنا النسبة المضعفة بالتكرير بان يكون الثانى ضعف الاول بالتكرير فاذا انتقص منهما على نسبتهما الى ان ينتهى الى
الواحد والاثنين لزم ان يوجد بينهما تضعيف بالتكرير واللازم باطل لما مر فالملزوم مثله **وثانيها** انه قد ذكر اقليدس فى الشكل
الحادى عشر من المقالة السابعة انه اذا نقص من عددين عددان على تلك النسبة كان الباقيان ايضا على تلك النسبة فوجود التضاعف
بالتكرير فى عددين يستلزم وجوده فى الواحد والاثنين **وثالثها** ان كل ضعف ونصف اذا انتقص من النصف واحد ومن الضعف
اثنان مرة بعد مرة انتهى ذلك الى الواحد والاثنين كما اشار اليه اقليدس فى الشكل العشرين من السابعة ان اقل الاعداد على نسبة
يعد جميع الاعداد التى على نسبتها الاقل للاقل والاكثر للاكثر **ورابعها** انه اذا كان عددان يكون احدهما نصف الآخر وبينهما عدد ثالث
اذا انتقص منه على محافظة النسبة مع حذف الاثنين من الضعف والواحد من النصف كانت النسبة فى البواقى مثلها كما يفهم من استعانة
المذكورة سابقا **وخامسها** انا اذا انتقصنا من الوسط كما انتقصنا من الاصغر والاكبر انتهى تناقص الاصغر الى الواحد وتناقص الاكبر
الى اثنين فلا بد ان ينتهى تناقص الوسط الى وسط اكثر من الواحد واقل من اثنين وذا باطل لما مر **وسادسها** لو وجدت
الضعفية فى موضع متثناة لنسبة عددية لتحققت هناك ثلثة اعداد والوسط يكون اقل من الطرف الاكبر بالضرورة فيكون هو منسوبا
اليه بكسر من الكسور العددية واذا انتاهت النسبة الى الواحد والاثنين امكن لنا ان ناخذ وسطا اقل من الاثنين بقدر تلك النسبة
فيكون كسرا لا محالة وقد بطل توسط الكسر بين الواحد والاثنين **وقد** يستدل على انتفاء النسبة المثناة الضعفية فى الاعداد
بوجوه اخر ايضا منها انه قد مر انه ان كانت ثلثة اعداد متناسبة فمسطح الطرفين كمربع الوسط فلو كانت ثلثة اعداد متناسبة بحيث
يكون الاول نصف الثالث والثالث ضعف الاول ويكون نسبة الاول الى الثانى كنسبة الثانى الى الثالث كما هو مقتضى تاليف النسبة
فلا جرم يكون مسطح الطرفين ضعف مربع الاول لان الثالث ضعف الاول ومسطح الضعف فى النصف يكون ابدا ضعف مربع
النصف لان مربع النصف عبارة عن اخذ بعدة آحاد نفسه ومسطح الضعف عبارة عن اخذه بعدة احاد النصف وان شئت
قلت مسطح النصف فى الضعف عبارة عن اخذ النصف بعدة آحاد الضعف اذ مسطح عدد فى آخر كمسطح الآخر فيه كما بينه
اقليدس فى الشكل السادس عشر من المقالة السابعة فلا جرم يكون مسطح النصف فى الضعف وان شئت قلت مسطح
الضعف فى النصف وبالجملة مسطح الطرفين ضعف مربع النصف واذا كان كذلك لزم ان لا يكون مسطح الطرفين كمربع
الوسط واللازم باطل لما مر فالملزوم مثله ووجه الملازمة انه لو كان مسطح الطرفين كمربع الوسط وهو ضعف مربع
النصف لزم ان يكون مربع الوسط ضعف مربع النصف ايضا فيلزم ان يكون الوسط ضعف النصف اى الطرف فهذا
خلف **ووجه آخر** كل عدد بالنسبة الى ما فوقه فهو كسر له فلو كانت اعداد ثلثة متناسبة بحيث يكون اولها نصف ثالثها
لكان للاول نسبة الى الكسر الوسطانى هى بعينها نسبة الى الثالث اى الضعف فيلزم ان يكون النسبتان فوق نسبة النصف
ليحصل من تربيعها او تكريرها نسبة النصفية بين الاول والثالث واللازم باطل لانه لا شئ من الكسور التى هى فوق
النصف ما يبلغ بالتربيع الى النصف لانها كسور من غير جنس النصف ومربع المباين مباين كما بينه اقليدس فى الشكل
الخامس والعشرين من المقالة السابعة **ووجه آخر** ذكر اقليدس فى الحادى والعشرين من السابعة ان اقل الاعداد
على نسبة تكون متباينة والاعداد المتباينة كما ذكره اقليدس فى صدر المقالة السابعة عبارة عن اعداد لا يعدها
جميعا غير الواحد وتوضيح ذلك انا اذا فرضنا اعدادا على نسبة ما متناسبة فاقل الاعداد التى فيها هذه النسبة تكون
متباينة مثلا فرضنا اعدادا على نسبة الثلثية كالثلثة والتسعة وسبعة وعشرين الى غير ذلك بان يكون كل عدد بالنسبة
الى ما فوقه ثلثا فاقل الاعداد التى فيها نسبة الثلثية وهى الواحد والثلثة متباينة وكذا اذا فرضنا اعدادا على نسبة الربع كاربعة

وستة عشر واربعة وستين الى غير ذلك من الاعداد التى كل منها اربع بالنسبة الى ما فوقه فاقل الاعداد التى فيها هذه النسبة وهى الواحد والاربعة متباينان وقس على ذلك اشباهه اذا عرفت هذا فنقول لو كان وجود نسبة بين العددين بحيث يكون مثناها الضعف لكان اقل الاعداد على تلك النسبة متباينة ومربع المتباينين متباينان كما مر مع ان مربع احدهما اعنى الاكبر لابد ان يكون ضعف مربع الآخر فلا يكونان متباينين هذا خلف وجه آخر ذكر اقليدس فى الشكل السابع من المقالة الثامنة انه اذا كانت اعداد متوالية على نسبة والاول يعد الاخير فهو يعد الثانى فلو كانت ثلثة اعداد متوالية بحيث يكون الاول نصف الثالث لابد ان يعد الاول الثالث لان النصف يفنى الضعف لا محالة فيلزم ان يفنى الوسط ايضا وهو غير ممكن فان الوسط يكون بالضرورة زائدا عن الاول وناقصا عن الثالث فلا يفنيه الاول كما هو ظاهر وجه آخر لو كانت ثلثة اعداد متوالية بحيث يكون الاول نصف الثالث لابد ان يكون مسطح الطرفين ضعف مربع الاول لما مر وقد مر ايضا ان مسطح الطرفين من الاعداد المتناسبة يكون مساويا لمربع الاوسط فيلزم ان يكون مربع الوسط ضعف مربع الاول فيعد مربع الاول مربع الوسط وقد اثبت اقليدس فى الرابع عشر من المقالة الثامنة ان كل مربعين يعد احدهما الآخر فضلعه يعد ضلعه فيلزم ان يعد الاول الوسط وهو محال لان الوسط زائد على الاول ناقص عن الثالث وقد فرض الاول عادا للثالث فلا يكون عادا للوسط وجه آخر قد ثبت من سابع الثامنة ان الاول اذا كان عادا للاخير يكون عادا للوسط وثبت فى رابع عشر الثامنة انه ان كان عدد يعد عددا فمربعه يعد مربعه فيلزم من ذلك ان يعد مربع الاول مربع الوسط وهو محال لما مر هذا وههنا وجوه اخر مستنبطة من استعانة اشكال المقالة الثامنة والسابعة من كتاب الاصول تركناها مخافة للاطالة وفى ما ذكرناها كفاية ولما ثبت انه ليس فى الاعداد نسبة يكون مثناها هو الضعف فلا يكون نسبة قطر المربع الى ضلعه من النسب العددية اذ لو كان منها للزم ان يكون للقطر الى الضلع نسبة اذا جعلت مكررة صارت ضعفا واللازم باطل فالملزوم مثله فيكون نسبة قطر المربع الذى هو وتر الزاوية القائمة من المثلث الى ضلعه من النسب التى تختص بالمقادير اى توجد فى المقادير دون الاعداد ليصح كون نسبة قطر المربع الى الضلع مثناة فانه لا يستقيم على تقدير كونها عددية وهى اى النسبة التى تختص بالمقدار ما يتحقق بين المقدارين اللذين لا يوجد لهما عاد مشترك بين المقدارين اى امر يفنيهما باسقاطه اى ذلك المشترك مرة بعد اخرى ولا يتصور ذلك اى عدم وجود العاد المشترك فى الاعداد حيث تعليلية اى لانه ينتهى الى الواحد العاد اى المفنى للجميع اى جميع الاعداد فانها مشتركة فيه فاذا اسقط عنها مرة بعد مرة افنى الكل والالزم ان لا يكون من الاعداد فتحقق النسبة الصمية التى هى من خواص المقادير المتصلة دون الاعداد المنفصلة فى الاجسام دليل على اتصالها فبطل تركب الاجسام من الاجزاء التى لا تتجزى وذلك ما اردناه ونظم الحجة على طرز القياس ان يقال لو كان تألف الابعاد والاجسام من اجزاء لا تتجزى حقا لامكن تركب المربع وقطره واضلاعه منها واللازم باطل وجه الملازمة انه لا فرق بين المربع وقطره واضلاعه وبين غيرها من الابعاد فان جاز تألف الابعاد من الجواهر الفردة جاز تركبها ايضا منها ولا قائل بالفصل فان من قال بالاتصال قال باتصال جميعا ومن قال بالانفصال قال بانفصال جميعا ووجه بطلان اللازم انه لو تركب المربع وقطره واضلاعه من الجواهر الفردة للزم ان يوجد فيها نسبة عددية واللازم باطل فالملزوم مثله وجه الملازمة ان النسبة الصمية من خواص الاتصال ولا اتصال ههنا على تقدير تركبه من الجواهر الفردة فلا وجود للنسبة الصمية ولما لم تكن النسبة الصمية كانت النسبة عددية ووجه بطلان اللازم انه لو وجدت فيها نسبة عددية لزم ان يوجد فى الاعداد نسبة يكون مثناها الضعف واللازم باطل فالملزوم مثله وجه الملازمة ان مربع قطر المربع ضعف مربع ضلعه ونسبة المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مثناة بالتكرير فللقطر الى الضلع نسبة اذا ثنيت بالتكرير صارت ضعفا ووجه بطلان اللازم انه ليس بين الواحد والاثنين عدد فليس فى الاعداد نسبة كذلك واذا بطل تركب المربع واضلاعه وقطره من الاجزاء بطل تركب الابعاد مطلقا منها وذلك ما اردناه وبوجه آخر الاجسام والابعاد متصلة لانه توجد فيها النسبة الصمية دون العددية وكل ما يوجد فيه النسبة الصمية فهو متصل اما الكبرى فمع ظهورها متفق عليها واما الصغرى فلانه لو لم توجد فيها النسبة الصمية لوجدت النسبة العددية واللازم باطل فالملزوم مثله وجه الملازمة انحصار النسبة بينهما ووجه بطلان اللازم انه لو وجدت النسبة العددية للزم ان يكون فى الاعداد مثناة ضعفية واللازم باطل فالملزوم مثله وبوجه آخر النسبة الصمية فى الابعاد موجودة وكل ما توجد فيه لا تكون مركبة من الاجزاء التى لا تتجزى اما الكبرى فلانه لو تركب منها وجد عاد مشترك فتوجد نسبة عددية لا صمية هذا خلف واما الصغرى فلان النسبة التى مثناها الضعف موجودة فيها وكل ما توجد فيه تكون النسبة الصمية موجودة فيها اما الكبرى فلانها لا تمكن فى النسبة العددية واما الصغرى فلان مربع قطر المربع ضعف مربع الضلع ونسبة المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مثناة وبوجه آخر نمهد اولا ثلث مقدمات الاولى ان مخرج الضعف هو الاثنان وهو ظاهر لانه اقل عدد يخرج منه والثانية ان مخرج اصل النسبة اقل من مخرج المثناة لانه كلما اقل الكسر زاد المخرج الا ترى الى ان مخرج النصف اثنان ومخرج نصف النصف اربعة ومخرج نصف نصف النصف ثمانية الثالثة ان النسبة العددية لا بد ان يكون مخرجها عددا من الاعداد وبعد ذلك نقول نسبة القطر الى الضلع نسبة يبلغ مثناها الضعف ولا شئ من النسب العددية يبلغ مثناها الضعف فلا شئ من نسبة القطر الى الضلع عددية اما الصغرى فلما ثبت فى العروس مع الحادى عشر من الثامنة واما الكبرى فلان مخرج المثناة فى ما نحن فيه هو الاثنان بحكم المقدمة الاولى فيكون مخرج اصل النسبة اقل منه بحكم المقدمة الثانية ولما لم يكن بين الواحد والاثنين عدد صحيح يكون مخرجا لاصل النسبة لم يتحقق بين الاعداد نسبة يكون مثناها هو الضعف بحكم المقدمة الثالثة واذا لم يكن

نسبة القطر الى الضلع عددية كانت صمية واذا كانت صمية كانت الابعاد متصلة وبوجه آخر تحقق النسبة الصمية دليل على
اتصال الابعاد وكلما يوجد الدليل يوجد المدلول لكنه موجود فاتصال الابعاد موجود اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى
فلانه لو لم يكن متصلة كانت مركبة من الاجزاء فيتحقق فيها العاد المشترك فيتحقق النسبة العددية لا الصمية هذا
خلف و اما وضع المقدم فلان تحقق النسبة العددية فى الابعاد يستلزم وجود نسبة يكون مثناها الضعف او امثاله
وهذا باطل فذا ايضا باطل وقد يورد على الحجة بوجهين احدهما انا لو سلمنا مقدمات الحجة فنقول انها منقوضة
بلزوم بطلان احدى المقدمتين المسلمتين عندهم كون مربع قطر المربع ضعف المربع الضلع واما كون نسبة المربعين
مثناة لنسبة الجذرين وذلك لانه على تقدير اتصال الابعاد لا يخلو اما ان يكون نسبة القطر والضلع عددية او صمية لا سبيل
الى الاول لانه ليس بين الواحد والاثنين عدد ولا سبيل الى الثانى لان العددية لا يعقل حصولها من تكرير الصمية
ونسبة الضعفية والنصفية عددية اما كونها عددية فظاهر واما عدم امكان حصولها من تكرير الصمية فلان الصمية
مجهولة لا مساغ فيها لان ينطبق بالنصفية والثلثية وامثال ذلك فلو حصلت النسبة المعلومة بتكرير النسبة المجهولة
ولا معنى التكرير الا زيادة مثل الشئ عليه للزم كون النسبة المجهولة معلومة ولما كانت العددية مضادة مباينة الصمية انتفى التكرير
فكيف يتصور ان يكون نسبة الجذر الى الجذر صمية ويحصل من تثنيتها نسبة الضعف وهى نسبة عددية واجيب عنه
بان هذه مغلطة نشأت من اشتراك اللفظ فانه زعم ان التكرير ههنا بالمعنى اللغوى وهو زيادة مثل الشئ عليه وليس
كذلك بل تكرير النسبة كما صرحوا به عبارة عن تربيع النسبة وضربها فى نفسها فلا يلزم فساد ما ذكره المورد وانما
اللازم بلوغ الصمية بعد التكرير الى النصف ان اخذت من جانب الاقل والى الضعف ان اخذت من الجانب الاكثر
مع كون نسبة الضعفية والنصفية عددية وقول المورد يلزم ان تكون النسبة المجهولة معلومة ممنوع ان اراد به
المعلومية من كل وجه لانه لا يلزم فى تلك الصورة العلم بتلك النسبة انها كم هى وكيف هى وانما علم حال مثناها بالنسبة
الى عدد صحيح لا بالنسبة الى ما هو صمى فليس ذلك من العلم بالصمى فى شئ لان ما هو معلوم ليس الا نسبة النصف الى الضعف
وهى ليست بصمية وما هو مجهول نسبة النصف الى الجزء الصمى المتوسط بينه وبين الضعف وهى مجهولة الى الآن كما كان
وان اراد انها تصير معلومة من وجه باعتبار انها شئ يبلغ من مثناه الضعف فهذا غير مضر لانه لا يفيد علم
الذات انها كم هى وكيف هى وثانيهما ان هذه الحجة ونظائرها مبنية على امكان وجود المربع وغيره من الاشكال
الهندسية وهى غير موجودة عند ارباب الجواهر الفردة قال الصدر الشارح فى حواشى الهيات الشفاء سائر
الاشكال كالمثلث والمربع وغيرهما انما يثبت بوجود الدائرة اذ وجود المثلث انما يتبين اذا وضعت دائرتان متساويتان
مرت كل واحدة منهما بمركز الاخرى وتقاطعتا على نقطتين فيحصل هناك مثلث متساوى الاضلاع احدها ما بين
المركزين والآخران هما الخارجان من المركزين الى نقطة التقاطع لان الجميع انصاف اقطار دائرة واحدة
وكذا اثبات المربع والمخمس وغيرهما يتوقف على الدائرة كما يظهر بالرجوع الى كتاب اقليدس وكذا يتوقف
اثبات الكرة والاسطوانة والمخروطة وغيرها من الاشكال المجسمة مستديرة كانت او مضلعة على طريق المهندسين
على الدائرة والدائرة التى ينتهى عليها جميع الاشكال ليست بينة الوجود حيث انكرها كل من كان الجسم عنده مؤلفا
من اجزاء لا تتجزى وانما انكر هؤلاء وجود الدائرة بوجهين احدهما ان وجود الدائرة ينافى وجود الجزء اذ لو فرضت دائرة
مركبة من اجزاء لا تتجزى فان كان مقدار ظاهرها مثل مقدار باطنها ولا شك ان مقدار باطنها كمقدار
ظاهر ما يحيط به يلزم ان يكون ظاهر الدائرة المحيطة بها كباطن المحاطة حتى يلزم ان تساوى سعة دائرة الفلك
الاقصى لدائرة الارض السفلى وان لم يكن مقدار ظاهرها مساويا لمقدار باطنها وذلك بان يكون بواطن الاجزاء
متلاقية وظواهرها غير متلاقية فيلزم الانقسام فى الاجزاء وثانيهما ان اكثر دلائل ابطال الجزء يبتنى على ثبوت الاشكال
كالمثلث والمربع وغيرهما وثبوتها يبتنى على ثبوت الدائرة ونفيها يوجب نفيها انتهى كلامه ملخصا وجوابه من وجهين
الاول ما ذكره الشارح سابقا ان الشيخ ذكر فى طبيعيات الشفاء انهم لا ينكرون المربع القائم الزوايا المتساوى
الاضلاع ومثله ذكر الشارح فى حواشى الهيات الشفاء فتتم الحجة المبتنية على المربع عليهم وفيه ان كتبهم متطابقة
على انكار جميع الاشكال وكيف يقرون بالمربع وهم ينكرون الدائرة وثبوته موقوف عليها ونقل الشيخ فى هذا
المقام غير موثوق به والثانى انا نثبت وجود الدائرة الزاما عليهم فيلزمهم الاقرار بسائر الاشكال قال الشيخ فى
الفصل التاسع من المقالة الثالثة من الفن الثالث عشر الباحث عن الالهيات من كتاب الشفاء اما على مذهب
من يركب المقادير من اجزاء لا تتجزى فقد يمكن ان يثبت ايضا عليه وجود الدائرة من اصوله ثم ينتقض
بوجود الدائرة الجزء الذى لا يتجزى وذلك لانه اذا فرضت دائرة على الوجه المحسوس وكانت على ما يقولون
غير دائرة فى الحقيقة بل كان المحيط مضرسا وكذلك اذا فرض فيها جزء على انه المركز وان لم يكن ذلك الجزء مركزا
بالحقيقة فقد يكون عندهم مركزا فى الحس ويجعل المفروض مركزا فى الحس طرف خط مؤلف من اجزاء لا تتجزى
مستقيم فان ذلك صحيح الوجود مع فرض ما لا يتجزى فان طوبق بطرفه الآخر جزء من الذى عند المحيط ثم ازيل
وضعه واخذ الجزء الذى يلى الجزء الذى اعتبرناه وطابقناه فطوبق به راس الخط المستقيم مطابقة مماسة
فان طابق المركز فذاك الغرض وان زاد او نقص فيمكن ان يتمم ذلك بالاجزاء حتى لا يكون هناك جزء يزيل
لانه ان زاد ازيل وان نقص تمم وان نقص بازالته وزيد بالحاقه فهو منقسم لا محالة وفرض غير منقسم

فاذا فعل كذلك بجزء جزء تمت الدائرة ثم ان كان فى سطحها فرج بقى ايضا من اجزائها ان كانت فى فرج ادخلت تلك الاجزاء الفرج ليسد بها الخلل من السطح كلها وان كانت لا تدخل الفرج فالفرج اقل منها فى القدر فهى اذن منقسمة اذ الذى يملأ الفرج اقل منها وما هو كذلك فهو فى نفسه منقسم وان يكن موضوعة فى فرج ازيلت عن وجه السطح من غير حاجة اليها انتهى كلامه هذا آخر الكلام فى هذه المسألة وقد بقى بعد خبايا فى الزوايا لم يمنعنى من ايرادها الا الاطالة وكان ذلك فى اليوم الخميس الثامن والعشرين من الشهر المظفر المعروف بصفر من سنة احدى وتسعين ومأتين بعد الالف حين اقامتى بالوطن حفظ عن شرور الزمن وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلوة على رسوله محمد وآله واصحابه اجمعين +

التقرير الحادى عشر

صورة ما طرزه ووضعه الفاضل الخبير فى مبحث المثناة بالتكرير اعنى الكامل الماهر المولوى محمد عبد القادر صانه الله العالى عن حوادث الايام والليالى -

قوله الثانية الخ لا علينا لو نبحث فى مبحث المثناة بالتكرير على وجه يتهلل به وجه التقرير بان مربع قطر المربع ضعف لمربع ضلعه لما انه قد ثبت فى السابع والاربعين من المقالة الاولى من التحرير ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتر زاويته القائمة مساو لمربع ضلعيها فلما كان كل واحد من الضلعين متساويين فى الصورة المفروضة يكون مربعاهما ايضا متساويين ضرورة فثبت ان مربع الوتر ضعف لمربع احد الضلعين وان مربع احد الضلعين نصف لمربع الوتر فنسبة الوتر الى الضلع حين تثنيتها بالتكرير تكون النسبة الحاصلة ضعفية لانه قد ثبت فى الحادى عشر من المقالة الثامنة ان بين كل عددين مربعين عددا يناسب لهما ونسبة المربع الى المربع هى نسبة ضلعه الى ضلعه مثناة بالتكرير اى نسبة المربعين مثناة لنسبة الضلعين فتكون نسبة الوتر الى الضلع حين التثنية نسبة ضعفية وان النسبة الضعفية ليست بمثناة لنسبة عددية اصلا فثبت ان نسبة الوتر الى الضلع ليست بمثناة لنسبة عددية فتكون نسبة الوتر الى الضلع مثناة لنسبة صمية لانحصار النسبة فيهما اما انه ليست النسبة الضعفية مثناة لنسبة عددية فلوجوه احدها ان النسبة مطلقا سواء كانت مثناة او غيرها من النسب المؤلفة لا تتحقق بدون الواسطة وان يكون الوسط مع الطرفين متناسبة ولما لم يكن بين الواحد والاثنين عدد لم تتحقق نسبة يكون مثناها هو الضعف واذا لم تتحقق بين الواحد والاثنين نسبة يكون مثناها هو الضعف لم تتحقق فى اضعافهما ايضا اما انه ليس بين الواحد والاثنين عدد فلانه لو كان لكان اما صحيحا او صحيحا ذا كسر اما انتفاء الصحيح فظاهر واما الثانى فلانه لو كان بينهما صحيح ذو كسر يكون سطح الطرفين مساويا لمربع الوسط لما يظهر من التاسع عشر من المقالة السابعة ان كل ثلثة اعداد متناسبة فسطح الطرفين مساو لمربع الوسط وبالعكس فيكون صحيح ذو كسر جذر للسطح الطرفين وهو باطل بما مر فى الحجة الاولى من ان الكسر مفردا كان او مركبا لا يكون جذر المربع عدد صحيح فثبت ان ليس بين الواحد والاثنين عدد اما فى اضعافهما فلانه لو تحققت نسبة يكون مثناها هو الضعف بين اى اضعافين كانا لوجب ان تتحقق فى اجزائهما ايضا لما ثبت فى الخامس عشر من المقالة الخامسة ان الاضعاف التى على نسبة فنسبتها هى نسبة الاجزاء وتحقق هذه النسبة فى اى اضعافين كانا مستلزم لتحقق هذه النسبة فى الواحد والاثنين بحكم هذا الشكل وتحقق هذه النسبة فيهما مستلزم لتحقق الواسطة بينهما وهو ظاهر البطلان وثانيها انه لو كانت هذه النسبة متحققة فى اضعاف الواحد والاثنين لوجب ان تتحقق هذه النسبة فيهما ايضا لو نقصنا الاضعاف مرة بعد اخرى حتى يكون الناقصان متناهيا اليهما لما يظهر من الحادى عشر من المقالة السابعة من انه اذا نقص من العددين عددان على تلك النسبة كان الباقيان ايضا على تلك النسبة وتحقق نسبة يكون مثناها هو الضعف فى الواحد والاثنين ظاهر البطلان كما مر فى الدرس السابق وثالثها انه لو تحققت هذه النسبة فيما سوى الواحد والاثنين فى اى عددين كانا لكان بينهما واسطة ويكون الجميع متناسبة وتكون بين الواحد والاثنين ايضا ويكون الكل اى الواحد والاثنان والواسطة متناسبة بنسبة العددين لما يستفاد من الثامن من المقالة الثامنة من انه لو وقع بين العددين اعداد ويكون الجميع متناسبة لو قع بين كل عددين على نسبتهما اعداد بقدر الاعداد التى وقعت بين العددين ويكون جميعها متناسبة على نسبتهما فتحقق هذه النسبة فى الاعداد اى ما سوى الواحد والاثنين مستلزم لتحققها فى الواحد والاثنين بحكم هذا الشكل لانهما على نسبة اضعافهما وتحقق هذه النسبة فيهما مستلزم لتحقق الواسطة بينهما وهو باطل بما مر ارا لامرة واحدة ورابعها ان نسبة الوتر الى الضلع عند التثنية نسبة ضعفية وليست بين الاعداد نسبة يكون مثناها هو الضعف لان نسبة الاثنين الى الواحد ضعفية وليست بمثناة لنسبة عددية واذا لم تكن نسبة الاثنين الى الواحد مثناة لنسبة عددية لا تكون نسبة ضعفية بين اى عددين كانا مثناة لنسبة عددية لان الواحد والاثنين اقل عددين على النسبة الضعفية فبما يعلم ان جميع الاعداد التى تكون بينها ضعفية كما يظهر من العشرين من المقالة السابعة ان اقل الاعداد على نسبة يعد جميع الاعداد التى على نسبتها الاقل للاقل والاكثر للاكثر فلما انتفت نسبة يكون مثناها هو الضعف فى الاثنين والواحد انتفت فيما سواهما ايضا فلما لم تكن نسبة ضعفية لنسبة عددية تكون مثناة لنسبة صمية لانحصار النسبة فيهما كما مر وتحقق النسبة الصمية مستلزم للانفصال لانه لو لم يكن الجسم متصلا لثبت جزء لا يتجزى وثبوت جزء لا يتجزى مستلزم لتحقق نسبة عددية لان الجزء الواحد يقوم مقام الواحد فى الاعداد ويكون عادا لجميع الاجزاء فتتحقق نسبة عددية وقد ثبت انها ليست بمتحققة هذا خلف والمطلوب ثابت

ت

ناشر مولوی فیض الله حقانی وپسرش فضل الرحمن

الله يجتبي إليه من يشاء ويهدي إليه من ينيب

نحمد الله يا من وفقنا لطبع هذا الشرح العجيب لمحمد بن ابراهيم صدر الدين الشيرازي من تلامذة السيد الباقر المتوفى في سنة ١٠٥٠ [illegible]

شرح هداية الحكمة

للملا تعالى الله

صدرا

مع تقريرات فائقة لمولانا الشاه عبد العزيز الدهلوي وملا نظام الدين السهالوي وبحر العلوم اللكنوي واعلم السنديلي وغيرهم وتقريرات رائقة لمولانا اشرف على التهانوي في رد ما يلزم من اقوال الفلاسفة الملاعنة من العقائد الفاسدة الواهنة في آخره

مجموعة التقارير

في حل

مجلى المشكاة بالتنوير

١٣٢٢ھ

مع حاشية الفاضل المحقق والحبر المدقق
جامع المعقول والمنقول الحاج ابي الفضل الايوبي-
محمد عبيد الله الكندهاري دام فيضه الجاري

المكتبة الرشيدية
سركى رود كوئته فون: ٦٦٢٢٦٣

الديباجة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مخترع العقل الفعال ومبدع النفس لكمال معلق الصور بالمواد ومؤلف النسب بين الاعداد والابعاد ومحرك الفلك لا من المركز واليه بل عليه مكون الكائنات مع تغاير الامهات له المجد والبقاء في البدء والرجعى ومنه الجود والعطا في الاخرة والاولى واساله ان يصلي على اشرف من نهض باعباء الرسالة وسائس الامة بصنوف السياسة محمد واله المتخلين بالاخلاق المرضية المتخلين من الادناس البشرية عليهم الصلوة والسلام والثناء ولهم الحمد والدعاء اما بعد فيقول العبد الفقير الى الله الغني محمد بن ابراهيم الشهير بالصدر الشيرازي عفا الله عنهما لما تطابقت القوانين الحكمية والاصول الدينية على ان اجل

اي المصور ٧ براعة الاستهلال ١٢

الى جهة خلافه ١٢ ع

العطاء اعم من الجود ١٢ ع

لا يجوز الصلوة على غير النبي تبعا

باعث التاليف ١٢ ع

جملة الحال الفعلية الاصل ١٢ ع

كلام حق وغرضه باطل كما لا يخفى ٢

ط التماثل بين العددين انما يتاتي باعتبار التغاير الاعتباري كاربعة دراهم واربعة دنانير والتداخل ان يفني الاقل الاكثر مرتين او مرات كاربعة وثمانية او اثني عشر وثمانية والتوافق ان يعدهما الثالث كتسعة واثني عشر والكسر الماخوذ من العدد الثالث هو جزء الوفق والتباين هو ان لا يعدهما ثالث ايضا كالتسعة والعشرة واعلم ان الواحد ليس بعدد والا لم يتحقق التباين ١٢ محمد عبد[illegible]

لان القوانين ماخوذة في مفهوم التفنين ١٢ ع

الذ خائر السعادات وافضل الوسائل الى الفوز بالدرجات تكميل القوة

النظرية بتحصيل العلوم الحقيقية وتقنين القواعد اليقينية اذ هي انفس

ما تشتاق اليه النفوس الانسانية وتقشعر به العقول الهيولانية وبها يصير

الانسان فائقا على الاشباه والاقران سالكا سبل العرفان غير محتبس في سجن

الحدثان وظلمات العمى والحرمان فصرفت شطرا من عمري في تحصيلها وبرهة

من دهري في البحث عن اجمالها وتفصيلها وكنت شديد الاشتغال من سابق

الاوان بتبيينها كثير التوجه من اول الريعان الى تقنينها حتى ظهر لي مما تقدمني

من علماء الاعصار ووصلت الى فائت افكار من سبقني من حكماء الادوار فرقمت

ما سمحت به قريحتي القريحة اثناء مطالعتها من الرد والاحكام وجادت به فكرتي

الجريحة حين التشغل بمباحثها من النقض والابرام رقاعا متشتتة واوراقا

متفرقة ولم يتيسر لي النظم والترصيف والجمع والتاليف لتشتت الحال و

تفرق البال وعدم مساعدة الزمان ومعاندة اهل الدوران ولما كثر التماس

بعض المترددين الي والمشتغلين بقراءة الهداية للحكيم الكامل النحرير الفاضل

اثير الدين مفضل الابهري لدي اردت ان اكتب لها شرحا جامعا لشتات

ما استفدته من اشارات الحكماء وتنبيهاتهم واستنبطت من ايماضات الفلاسفة

وتلويحاتهم مضيفا الى ذلك ما حدست به والهمت الهاما تائبا من الله

سبب التاليف

ه كتب تحت السطور ولا يخفى لطافة آه اقول وجه اللطافة انه يحتمل المعنيين قريب وهو ان يشبه العقل بانسان ذي بصر فهو استعارة بالكناية واثبت له العين تخييلا والفتح ترشيحا وبعيد وهو ان المراد فتح عين لفظ العقل ليكون بمعنى النفس الدراكة ولا يكسر ليكون بمعنى العقال
لا يمن العقلاء المقول لاهو اه العلامة المفتي محمد سعد الله رحمه الله ففيه اشارة الى ان يكون مجتهدا لا مقلدا لانه لا تقليد في العلوم الحكمية ١٢ محمد عبيد الله ...

وملكوته فشرعت فيه اجابة لملتمسه واقامة لمقتبسه مجتهدا في كشف المطالب والمعاني لما هذا لتوضيح المقاصد والمباني حائدا عن طريقة المجادلين الذين يخدمون ظواهر الالفاظ ولا يرومون بواطن المعاني من استفتح عين عقله من رقدة الغفلات وسنة التقليدات هتدي بالتعمق في هذا الكتاب الى طريق الرشاد ومنزل الصواب ويرى لطائف افكاره تكاد توجد في مطاوي الكتب الكبار ودقائق استار لا يشير اليها الحكماء في الامصار والمسئول ممن جبلت سريرته على العدالة والانصاف والمأمول ممن تجنب بحسب الغريزة من الجور والاعتساف ان يصحح مواضع الخطأ والخلل ويصلح مواقع القصور والزلل بشريطة المهارة والتفطن الفائق مع الامعان والتفحص اللائق ولنبتدئ قبل ان نشرع في المقصود بتعريف الحكمة وبيان اقسامها مستعينين بواهب العقل ومفيض الجود فاعلم ان الحكمة صناعة نظرية يستفاد بها كيفية ما عليه الوجود في نفسه

الحكمة
صناعة نظرية

بين المعنيين الاخرين لتعلقهما بكيفية العمل وبالامور المقدورة لنا وهو نظري بالمعنيين الاولين لعدم توقفه على مزاولة العمل وتوقفه على النظر تأمل ١٢ عبيد الله
صه واعلم انه قال العلامة التفتازاني في المطول ان كل صفة ذهنية التي منها العلم في ابتداء حصولها تسمى بالحال لامكان الزوال عنها وتركها واذا رسخت بدوام الممارسة واستراحة المزاولة يقال لها الملكة لانها كانها ملكت صاحبها حيث لا يمكن من الزوال عنها ولان صاحبها ملكها يستعملها حيث شاء ١٢ محمد عبيد الله الافغاني السلما بخيلي النقشبندي الكندهاري غفرله ١٥ ١٢٠١ صق

وفيه انه يمكن تاويل النفس بالمدرك لكن لا يخفى ان توجيه ملاحسن

وما عليه الواجب من حيث اكتساب النظريات واقتناء الملكات لتستكمل النفس و تصير عالما معقولا مضاهيا للعالم الموجود فتستعد بذلك السعادة القصوى وذلك بحسب الطاقة البشرية فهي تنقسم على قسمين الاول هو الحكمة النظرية مثاله علمنا بان العالم محدث وان له صانعا قديما قادرا عالما وان السماء كرة وان النفس باقية والثاني هو الحكمة العملية ومثاله العلم بانه كيف يمكن اكتساب الملكات الفاضلة النفسانية وازالة الملكات الرذيلة النفسانية كيف يمكن ازالة المرض وتحصيل الصحة فكل واحد من هذين علم الا ان الاول علم بشيء لا تاثير لنا البتة فيه بل المقصود من معرفته نفس تلك المعرفة فقط والثاني علم بشيء يكون المطلوب من تحصيل العلم به ادخاله في الوجود او منعه من الوجود والحكمة النظرية اشرف من الحكمة العملية لان كل ما يعلم ليعمل كان العلم فيه وسيلة والعمل مقصودا والوسيلة في كل شيء اخس من المقصود والعلم بالاعمال يكون ادون منزلة من تلك الاعمال ولا شك ان الاعمال ادون منزلة من المعارف الالهية والحقائق القدسية وذلك يدل على ان الحكمة العملية ادون منزلة

الحكمة
نظرية وعملية والاولى
اشرف

شرح هداية الحكمة	٦	صـ ١٧

من الحكمة النظرية بكثير وايضا فان ما به تستكمل القوة النظرية وهو الحكمة النظرية ينبغي ان يكون اشرف من ما به تستكمل القوة العملية وهو الحكمة العملية لانها هي الجنبة العالية من النفس ولذلك يدوم الاولى بدوامها بخلاف الثانية فانها قد تزول عنها بالكلية وهذا هي الجنبة السافلة منها والكلام الالهي ناطق بحصر الكمالات الانسانية في هاتين المرتبتين قال الله تعالى حكاية عن الخليل صلوات الله على نبينا وعليه رب هب لي حكما والحقني بالصالحين المراد من الحكم تكميل القوة النظرية والمراد من قوله والحقني بالصالحين تكميل القوة العملية وقال الله تعالى خطابا لموسى على نبينا وعليه السلام فاستمع لما يوحى انني انا الله لا اله الا انا فاعبدني قوله لا اله الا انا اشارة الى كمال القوة النظرية وقوله فاعبدني اشارة الى كمال القوة العملية وقوله تعالى حكاية عن عيسى على نبينا وعليه السلام قال اني عبد الله اتاني الكتاب وجعلني نبيا وجعلني مباركا اينما كنت كل ذلك اشارة الى كمال القوة النظرية ثم قال واوصاني بالصلوة والزكوة ما دمت حيا وهو اشارة الى كمال القوة العملية

الكمالات تنحصر في استكمال القوة النظرية والعملية

للعم وذلك لان العبادة وان جاء بمعنى ~~العبادة~~ - التوحيد في اصطلاح القرآن لكن لما كان ههنا مذكورا بعد التوحيد كان بمعنى الاعمال الصالحة ولهذا كان اشارة الى كمال القوة العملية وهذا كثير في القرآن العزيز ايضا ١٢ محمد عبيد الله عفي عنه

قوله فاعبدني آه اي شرحوا قوم مريم رض يتهمونها اي بالزناء لانها ولدت ولدا بلا زوج فنطق عيسى ع م دفعا لتهمة الزناء عن امه وارهاصا لنبوته وكل ذلك بقدرة الله عز وجل ١٢ ع

قوله والزكوة = الحكم انه لا يخلوا امة من الامم من الصلوة وان كانت مقاديرها واوقاتها مختلفة ١٢ محمد عبيد الله عفي عنه

وقال الله تعالى خطابا مع الحبيب صلوات الله عليه وآله وسلم فاعلم انه لا اله الا الله اشارة الى كمال القوة النظرية واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات اشارة الى كمال القوة العملية وقوله تعالى امنوا وعملوا الصلحت اينما وقع اشارة الى كمال هاتين القوتين فقد ظهر بنور الوحي وبنور الحكمة ان كمال الانسان محصور في العلم والعمل بهما يحصل الاحاطة بالمعقولات والتجرد عن الجسمانيات ثم لما قسمت الامور الى ما لا يتعلق باعمالنا وسموا العلم المتعلق به الحكمة النظرية التي غايتها استكمال القوة النظرية من النفس بحصول العلوم التصورية والتصديقية بامور ليست تتعلق بكيفية عمل وكيفية مبدأ عمل من حيث هو مبدأ عمل لحصول العقل بالفعل والى ما يتعلق باعمالنا وسموا العلم المتعلق بها الحكمة العملية التي غايتها استعمال القوة العملية بالاخلاق بعد ما تستكمل القوة النظرية بالعلوم التصورية والتصديقية بامور تتعلق بكيفية عمل او كيفية مبدأ عمل من حيث هو كذلك قسموا الحكمة النظرية ثلثة اقسام منها ما يتعلق بامور غير مادية مستغنية القوام في نحوي الوجود العيني والذهني عن اشتراط المادة كالاله الحق والعقول الفعالة والاقسام الاولية للموجود كالواجب والممكن والواحد والكثير

الحكمة النظرية
ثلثة اقسام

حيث يفسر ولہ بما يقوم بذاتہ لا بالمكن الذي يقوم بذاتہ ۱۲ عبيد الله

والعلة والمعلول والكلى والجزئى وغير ذلك فان خالط شئ منها المواد الجسمانية فلا يكون على سبيل الافتقار والوجوب وسموا هذا القسم العلم الاعلى فمنه العلم الكلى المشتمل على تقاسيم الوجود المسمّى بالفلسفة الاولى اى التشبه بالاله علما وعملا ولما كان الاتصاف بهذا العلم موجبا لهذا التشبه اطلق عليه الفلسفة ووجه كونه اولى تقدمه على سائر العلوم رتبة ومنه الالهى الذى هو فن من المفارقات المسمّى باثولوجيا اى معرفة الربوبية وموضوع هذين الفنين اعم الاشياء هو الموجود المطلق من حيث هو هو ومنها ما يتعلق بامور مادية وان كان الوهم يجردها تجريدا ما ولا يحتاج فى فرضها موجودة الى خصوص مادة واستعداد ويسمى الحكمة الوسطى والعلم الرياضى والتعليمى كالتربيع والتثليث والتدوير والكروية والمخروطية والعدد وخواصه فانها امور تفتقر الى المادة فى وجودها لا فى حدودها وانما سمى بالرياضى والحكمة الوسطى لان النفس ترتاض به من حيث ينتقل عما يدركه الحس الى ما يجرده الذهن عن المحسوس بالكلية فهو واسطة الى ما ليس بمحسوس اصلا وهو العلم الالهى وعلوم التعاليم اربعة لان موضوعها الكم وهو اما متصل او منفصل والمتصل اما متحرك او ساكن

بل على وجه الاتفاق والمعية البحتة ۱۲ ع

اشارة الى ان هذه التسمية من قبيل تسمية السبب باسم المسبب كما فى رعينا غيثا ۱۲ ع

لا يخفى عليك ان تقدمه الرتبى انما هو باعتبار اشتماله على اثولوجيا ۱۲ ع

لفظ يونانى ويسمى الالهى بالمعنى الاخص لان لفظ الالهى يطلق على العلم الاعم

اى فى الخارج ۱۲ اى مادة مخصوصة ۱۲ ع

لتوسط موضوعها بين المجرد البحت كما فى الالهى والمادية كما فى الطبعى ۱۲ ع

الذى هو موضوع علم الحساب ۱۲

علوم التعاليم اربعة

وانما اولہ بذالك لان المنقسم فى الامور العامة الى الواجب والممكن والعلة والمعلول وغير ذلك هو الماهية باعتبار الوجود لا الوجود نفسه كما لا يخفى على من طالع شرح المواقف وغير ذلك ۱۲ عبيد الله

انما زاد لفظ المسمى ولم يقل فيما قبل المسمى بالعلم الكلى اشارة الى ...

صه اقول معنى التشبه بالاله علما هو مطابقة علم المتصف بذالك للواقع كعلم البارى تعم لا باعتبار كونه محيطا بالاشياء كعلم البارى تعم فان ذالك كفر بواح ومعنى التشبه بالاله عملا كون عمل المتصف به مشتملا على الحكم والمصالح لكن لا من كل الوجوه وكون الفلسفة الاولى موجبا للتشبه العملى فى موضع خفاء الآن يقال ان العالم فى الاغلب يكون عمله مطابقا لعلمه خصوصا فى الاقدمين لا كما قيل ؏ واعظان كين جلوه در محراب و منبر ميكنند ٭ چون بخلوت ميروند آن كار ديگر ميكنند
عبيد الله

فالمتحرك هو الهيأة والساكن هو الهندسة والمنفصل اما ان يكون له نسبة تاليفية اولا يكون فالاول هو الموسيقى والثاني هو الحساب ومنها ما يتعلق بامور مادية لا يتوهم مجردة ومع عدم تجردها لا يستغنى في فرض وجودها عن التغير وخصوص الاستعداد كالانسان مثلا لا يمكن ان يفهم او يتصور الا في لحم وعظم والفطوسة الا في الانف بخلاف التقعير وهذا هو العلم الطبعي وموضوعه جسم العالم من حيث ان له مبدأ حركة او سكون هذا هو التقسيم المشهور وقد فرق الشيخ الالهي صاحب الاشراق قدس سره بين الحساب والهندسة بان موضوع الحساب العدد وهو من الاقسام الاولية للموجود لان الموجود بما هو موجود صالح لان يوصف بوحدة او كثرة من غير ان يصير رياضيا او طبعيا فيكون الموجود ذا عدد ولا يحتاج الى مادة من حيث هو ذو عدد لا في التوهم ولا في العين فان المفارقات ذوات عدد وموضوع الهندسة المقدار ولا يعرض في الاعيان الا في مادة فعلى هذا فارق الحساب الهندسة بما ذكره فوجب بناء على التقسيم المشهور دخوله في ضابطة العلم الكلي مع انه من اقسام الرياضي فلو اشترط في العلم الاعلى عدم المخالطة بالكلية خرج من كثير

قد فرق صاحب الاشراق بين الحساب والهندسة

قوله اعلم ان الكم مقولة من مقولات العرض وتعريفه انه عرض يقبل القسمة الى الاجزاء المقدارية كالتنصيف والتثليث وغيرهما لذاته اي لا يكون في عروض القسمة [illegible]

من العلم الذي يبحث فيه تقاسيم الوجود لما عرفت ان كثيرا من تلك الاقسام تقارن المادة على سبيل الاتفاق فافهم ١٢ عبيد

من تقاسيم الوجود وان ترك على صحة التجرد دخل موضوع الحسابية فيما يتم التقسيم المشهور فالاجود ان تقسم العلوم الى ما موضوعه نفس الوجود والى ما ليس موضوعه نفس الوجود فالاول العلم الاعلى والذي ليس موضوعه نفس الوجود اما ان يشترط في فرض وجوده صلوح مادة مخصصة الاستعداد ام لا الاول هو الطبيعي الثاني هو الرياضي وهي طريقة حسنة لا يلزم منها دخول الحسابي في الالهي واما الحكمة العملية التي موضوعها النفس الانسانية من حيث اتصافها بالاخلاق والملكات فهي ايضا ثلثة اقسام لان التدابير البشرية والسياسات الانسانية لا تخلو اما ان تختص بشخص واحد او لا الاول هي الحكمة التي بها يكون للانسان معيشة دنيوية فاضلة وحياة اخروية متكاملة ويسمى علم الاخلاق والتي لا تختص بشخص واحد لا بد فيها من شركة يتم بها الاجتماع فذلك الاجتماع اما ان يكون بحسب منزل او بحسب مدينة فالاول يسمى حكمة منزلية والثاني حكمة مدنية ومرجعها رباعية قسم القسم الثاني قسمين لان المدنية تنقسم الى ما يتعلق بالملك والسلطنة والى ما يتعلق بالنبوة والشريعة ويسمى الاول علم السياسة والثاني علم النواميس وقد تم في الحكمة النظرية مثل هذا ولا مناقضة فيه لحصول

الحكمة العملية ثلثة اقسام

عه لله در الشارح حيث يتفنن في العبارات ويشير في مطاويها الى المذاهب المختلفة فلا يرد ان موضوع الحكمة العلمية فعل الاعمال ١٢

صه هذا تائيد لعدم المنافات بين التربيع والتثليث في الحكمة بان مثل ذلك التربيع والتثليث وقع في الحكمة النظرية ايضا

وجواب سؤال آخر هو ان اقسام الحكمة النظرية اربعة فلا يصح تثليثها وحاصل الجوابين ان المربع للقسمة جعل قسما واحدا من ابتلك القسمين ولم يأت بقسم خارج من الاقسام الثلاثة حتى ينافي الحصر فيها ١٢ محمد عبيد الله عفي عنه

٣ العملية

احد القسمين في الآخر عند من ثلث القسمة ولافلاطون كتاب في غاية الجودة واللطافة

الاضافة للاستغراق اى كل واحد من القسمين ١٢ — يعنى الجودة وصاحب الفصاحة ١٢

فيما يتعلق بالشريعة والنبوة ويسمى بالنواميس ولارسطو ايضا كتاب في ذلك ولكل

اى في الامور المتعلقة ١٢ — يعنى كامل الفضيلة

منها كتاب في سياسات الملك وقد صنف المعلم الاول كتابا حسنا في تهذيب الاخلاق

اى من افلاطون وارسطو ١٢ ع

وصنف من المتاخرين ابو على بن مسكويه كتابا جيدا فيه سماه بكتاب الطهارة ولخص

تركيب صورى يعنى المنسوب الى المسك ... معنى للمنسوب الى السبب ١٢

المحقق الطوسى هذه هي اقسام الحكمة الاصلية والحق ادخال المنطق في الحكمة

الذى هو وسيلة العلوم ١٢

وجعله من اقسام النظرية كما فعله الشيخ الرئيس كيف ولو اختص موضوع الحكمة

اى جزء هو الانسب لان العمل الماخوذ في العملية المتبادر منه عمل الجوارح ١٢ ع

بالموجودات العينية لخرج منها العلم بتقاسيم الوجود من الامور العامة وما اجيب

كما ظنه الفاضل الميبذى ١٢ ع — اى العلم بامور تنقسم الاشياء اليها باعتبار الوجود وهى الامور العامة ١٢

عنه من ان الامور العامة هنالك ليست موضوعات بل محمولات تثبت للاعيان

اى في فن الامور العامة ١٢ ع — المعدودة قبل ١٢

فلا يخلو عن تكلف مستغنى عنه وكذا حملها مشتقات دون المبادى اذ لا فرق

الجاعل هو المحقق الدوانى في حواشى شرح التجريد

بين الموجود والوجود والممكن بما هو ممكن والامكان كما نص عليه الشيخ في الشفاء

اى مفهوم الموجود والوجود في كونهما من الانتزاعيات لا من الاعيان ١٢ ع

وهذا الكتاب مرتب على امور ثلثة المنطق والطبعى والالهى تقديم الاول

بل علم آلى تقدم على ما هو آلة له ١٢ — وهى الامور العامة والالهية والعقول الفعالة

لكونه علما اليا وتاخير الثالث لكونه علما بما وراء المحسوسات ودأب التعليم

هذا الكتاب مرتب على امور ثلثة

قوله انما انحصر مطالب الكتاب في العلوم الثلاثة مع ان
هذه الكتاب في الحكمة والحكمة لها اقسام كثيرة كما عدده
الشارح سابقا لانه سيأتى في ص ١٣ توجيه عدم ذكر
الاقسام الباقية سوى الثلاثة فانتظر ١٢ جبيدى

فسمى ... الاول والشيخ الفارابى ... نقلها الى العربية بامر المامون العباسى فسمى بالعلم الثانى والشيخ الاولى ابن سينا فصلها وزاد فيها بعد تصنيع قسمى بالعلم الثالث ... من كلام المتاخرين واما افلاطون ... من الاشراقيين ... بين الصوفية ... الفرق بين الصوفية والمتكلمين في الاسلام ١٢

التدريج من المحسوسات الى المعقولات من الاسهل الاقرب الى الاصعب
الابعد اقتداء بالمعلم الاول قيل اعرض المصنف عن الحكمة الرياضية
لابتنائها في الاكثر على الامور الموهومة كالدوائر الموهومة المبحوث
عنها في الهيأة وعن اقسام الحكمة العملية باسرها لان الشريعة المصطفوية
قد قضت الوطر عنها على اكمل وجه واتم تفصيل ورد ذلك بان كون
الامور التي تبتني عليها مسائل علم الهيأة موهومة صرفة غير
متحققة الوقوع في نفس الامر غير مسلم سيما الدوائر والخطوط
والنقاط التي تتعين بالحركة كالمناطق والمحاور والاقطاب وفي كلام
الشيخ الرئيس في عدة مواضع من كتبه صريح في ان هذه الامور
كما توجد في الجسم بسبب القطع كذلك توجد بالحركة ايضا
وكون ادراكها مما يتعلق بآلة الوهم ولها معاونة شديدة فيها
لا يوجب كونها غير متحققة في نفس الامر ولا ايضا يقتضي
رفض العلم الذي يبتني عليها مع انه يشتمل على كثير من المنافع
منها الاعانة على غيره من العلوم كالالهي والطبعي والخلقي
على ما ذكره بطلميوس في صدر

اعرض المصنف عن الحكمة الرياضية والعملية

ـه هذا الجواب ليس بشيء لان لكل علم من علوم الحكمة مسائل كثيرة فلا ينبغي ان لا يذكر علمان منها في كتاب واحد بل يفرد كل واحد منها بشروحه على حدة الا انه لا يخفى لكون الرياضي مذكور بتبعية الطبعي والالهي ان يذكر وذلك كما ان كل واحد من الالهي والطبعي لا يكون مذكورا بتبعية الآخر بل كل واحد منها مذكور بالقصد الاول فكذلك الرياضي ان ذكر يكون مقصودا بالذات لا بالتبع فافهم ١٢ محمد عبيد الله السيالكوتي

كتاب المجسطي بل الغفلة عن هذا العلم الشريف الذي يطلع به الانسان على دقائق
صنعة ناظم الوجود ولطائف حكمة خلاق الخير والجود نقص عظيم وآفة شديدة
لطالب الحكمة والسعادة وقد تنازع قدماء الفلاسفة في ترجيح احد من الرياضي
والطبعي على الآخر في الشرف والفضل فكل قد مال الى طرف بحجج مذكورة في اسفارهم والحق
ان الحكم بالجزم بفضيلة احدهما مطلقا على الآخر غير سديد بل كل واحد افضل من
وجه اما الطبعي فلوجوه الاول انه يبحث عن مبدأ الحركة والسكون وهو امر جوهري
والرياضي يبحث عن الكم وعوارضه وهو امر عرضي والجوهر اشرف من العرض
والعرضي والثاني ان القوى الحالة في الاجسام لها التأثير والعلية والكمية لواحقها
معلولة تابعة للقوى الجسمانية والمتبوع افضل من التابع والثالث ان الطبعي في الاكثر
يعطي اللم والرياضي يعطي الان ومعطي اللم افضل والرابع هو ما ذكر من ان الطبعي موضوعه
واحوال موضوعه امور حقيقية واقعة في الاعيان والحساب والهندسة اكثرها مبني على التوهم
والامر المحقق الذي له وجود في نفسه اشرف من الاوهام والخامس ان الطبعي يشتمل على علم النفس وهو لمكانه

كل من الرياضي والطبعي افضل من الآخر من وجه

الفضائل النفس هي السعادة الماسحة وهي ام الصناعة ومعرفتها اشرف المباحث واصلها

هذا اشارة الى التفصيل باعتبار موضوع المسئلتين المذكورة ١٢ع

بعد اثبات المبدأ الاعلى ووحدانيته والجاهل بمعرفتها لا يستحق ان يقع عليه

وقد ورد من عرف نفسه فقد عرف ربه اى من عرف نفسه بالعبودية فقد عرف ربه بالربوبية ١٢ع

اسم الحكيم وان اتقن سائر العلوم فالعلم المشتمل على معرفتها افضل من غيره

اى الحكيم الكامل ١٢ع

واما الرياضي فهو اشرف من الطبيعي بوجوه أخر منها انه اقرب الى الامور المجردة

شروع فى وجوه تفضيل الرياضي ١٢ع

عن المواد بالكلية فهو واسطة الى الالهي فهو افضل ومنها ان الاحوال الوهمية

اى الى الذهن والتدريج ١٢ وسيلة ١٢ لان وسيلة الافضل افضل ١٢ع كالدائرة ١٢

والخيالية غير متناهية والقسمة هناك لا تقف عند حد فهو افضل مما هو

المبحوثة فى الرياضي ١٢ بمعنى لا تنقطع ١٢ اى الى موهوم ١٢ اى بحيث لا يتجاوزه ١٢

محصور بين الحواصر ومنها ان الامور الرياضية اصفى والطف والذ واتم

وهى الامور الخارجية التى يبحث عنها فى الطبيعي ١٢ كاوضاع الافلاك وغيرها ١٢ع

من الامور المكدرة الجسمانية ومنها قلة التشويش والغلط فى البراهين العددية

التى يبحث عنها فى الطبيعي ١٢ع اى الاضطراب ١٢ع

والهندسية بخلاف الطبيعي والالهي ومن اجل ذلك قيل ادراك الالهي والطبيعي

فانها اما مركبة من البديهيات او بنقل الوسائط بينها وبين البديهيات ١٢ع

من جهة ما هو اشبه واحرى لا باليقين اما الاول فلكونه ماوراء مدركات الحواس

اى الالهي ١٢ كما الى الحق والعقول النفس ١٢

بالكلية واستعلائه عن احاطتها به واما الآخر فلتغير حال العنصر وخفاء حال

والحاصل ان التوسط بين التجرد البحت والمغشوشية الصرفة هو الانسب بادراك العقل ١٢ع

المغشوة بالاغشية الجسمانية على العقل لتسلط الحواس على دراكها لو ذهب

الرياضي اشرف من الطبيعي بوجوه اخر

مركباتها وهى امور خارجية والبحوث عنه فى الرياضي على راى الاقدمين هو تلك الامور الوهمية من الدوائر و م والاقطاب والمحاور ومقادير الحركات الفلكية واوضاعها وغير ذلك وهذا مقصود الشارح فتدبر ليصير دقيقا لكن ١٢ عبد الله ومن ثم لا ترى فى مسائل الحساب والهندسة والهيئة اختلافات من اهل العلماء الا ما شذ وندر واما مسائل الطبيعي والالهي فقلما توجد مسئلة منها خالية عن اختلاف المذاهب وتشعب الدلائل لكل منها يبحث ذلك الظاهر لمن مارس العلوم المذكورة ١٢ع

التفاوت بين الليل والنهار قد يكون بساعة وقد يكون بساعتين وهكذا الى ان يكون التفاوت بشهر او شهرين الى ان يكون السنة بتمامه ١٢

مقدار يوم بليلة يكون ستة اشهر مقدار اليوم وستة اشهر مقدار الليلة قد ايضاً تقسيم الارض الى سبعة اقاليم وبيا

الى احصاء فضائل ذلك العلم وما فيه من العجائب الغرائب لادّى ذلك الى طول

اى الى حصر وتعديد فضائل آه ١٢ ع — مثلاً الشمس تطلع في المساكن الشرقية

واما ما ذكره شيخ الاشراق من انه كان في الزمان القديم من شان الصبيان

اى الشيخ شهاب الدين المقتول ١٢

الاشتغال بالعلوم الرياضية واستدلاله بكلام الحكيم سقراط لما اراد

اى فلذا لم اشتغل بها لانها علوم الصبيان ١٢ ع

الاشتغال بالعلوم الرياضية في اخر عمره ولم يتيسر له ذلك لهجوم الواقعة

التي قتل فيها علة لتاخير النظر اني كنت مشتغلاً بافضل العلوم واشرف الصناعات

وهي الفلسفة ولم اتفرغ للنظر في الرياضيات لشدة استغراقي بهذا فهذا لا يدل على

اى الفلسفة الاولى وهي الالٰهي — للاستغراق في الفلسفة ١٢

مفضولية العلوم الرياضية مطلقاً الا عن العلوم الالٰهية والدليل عليه قوله اذا

الجمع باعتبار تعدد فنون الالٰهي كما مر ١٢ ع

اطلقت الفلسفة لا يراد بها الا معرفة المفارقات والمبادي والابحاث المتعلقة بها

من دون تقييد بالطبعي والالٰهي ١٢ ع — اى الاشياء المجردة عن المادة كالاله الحق ٢ العقول

ولا شك في افضلية هذه العلوم على الرياضي على سائر العلوم وكون الصبيان كانوا ينظرون فيه

هذا من كلام الشارح وهذا الجواب عن الاستدلال بكلام السقراط ١٢ ع

في قديم الايام لا يدل على خساستة بل هو علم عقلي شريف وللخيال فيه معاونة شديدة

لان الصبيان يتعلمون في صباهم القرآن العزيز والكتب الابتدائية من الفقه

ولكون الخيال فيه معاوناً والمستولى على الصبيان هو الخيال لا الوهم فلا جرم كانوا ينظرون

هذا توجيه للترويج تعليم تلك العلوم في حالة الصبا ١٢

فيه ليتمرن اذهانهم ويتدرب عقولهم على قبول الحق وفهم الصدق

ابواب اربعة من خلاصة الحساب دقيق الفهم هنالك ١٢

كلام شيخ الاشراق واستدلاله على فضل الرياضية

والطبيعيات اخر العلوم الرياضية خصوصاً الهيئة منها الى آخر سنوات التحصيل حين ما صاروا قادرين لقوة التخييل بالمرة ولم يعودوا يقدروا على دقيقة من دقائق تلك العلوم فثم روّج بعض العلماء تدريس كتب الهيئة يعني تسبع شداد وتصريح شرح جغميني وقوشجي بست بابه على هيئة دورة الاحاديث الشريفة في سنة واحدة بل في اقل منها ١٢ محمد عبد

عـه قال الفاضل الميبذي ولما فرغنا عن قسم المنطق ان علی القسم الاول ما کان مسطوراً و کان لم يكن شيئاً مذكوراً آه واعلم ان لهذا الكتاب اعنی هدایة الحکمة شروح کثیرة جداً طویلة وقصیرة ولم یر فی واحد منها شرح قسم المنطق ـ والسر فی ذلک ضیاع هذا القسم من الکتاب بسبب من الاسباب

فوا فقناهم فی عدم الشرح ۱۲ ع

(الذی هو القسم الاول من الكتاب ۱۲ ع)

ولنقتصر وفاقاً لمن سبقنا على شرح ما سوى المنطق وهو القسمان الاخيران من هذا الكتاب مستعينين بمفيض الحق وملهم الصواب **القسم الثانی فی الطبيعيات** التی هی احد اقسام الحكمة النظرية وموضوعها الجسم الطبعی من حيث اشتماله على قوة التغير وعرّفوه بانه جوهر يمكن فيه فرض ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قوائم ومعنى الجوهر الذی صيّروه جنساً ليس هو الموجود بما هو موجود مسلوباً عنه الموضوع اذ لو كان هذا المعنى جنساً لكان فصله المقسم مقوماً لحقيقته ومقرراً لماهيته من حيث هی هی بيان ذلك ان الفصل المقسم لا يحتاج اليه الجنس فی تقومه من حيث هو هو لانه خاصة للجنس كما ان الجنس عرض عام له بل فی ان يوجد ويحصل بالفعل فانه كالعلة المفيدة لوجود الجنس لا لتقومه باعتبار بعض الملاحظات التفصيلية التی للعقل فاذا كان ماهية الجنس هو الموجود بما هو موجود مع قيد عدمی هو سلب الموضوع لكان فصله الذی يحصّل وجوده يقوم ماهيته اذ ماهيته الوجود لا غير فافهم صه

حال من فاعل و لنقتصر واورده بصيغة موافقة لظاهر اللفظ ۱۲ ع

قيده به لان الجوهر قد يستعمل بمعنى العرض العام وليصدق على الفصول ايضا ۱۲ ع

ای الذی هو من الاجناس العالية لجميع مقولة من المقولات العشرة ۱۲ ع

ای المعنى الماخوذ فيه الوجود بالفعل ۱۲ ع — الذی يفيد وجود الجنس كما هو المقرر عندهم

لاخذ الوجود على هذا التقدير فی ماهية الجوهر فما يكون محصلاً للوجود يكون محصلاً للحقيقة

قيد به لان الفصل يحتاج اليه الجنس فی تحصله ووجوده ۱۲ ع

اعلم ان مرتبة التحصل هی مرتبة الوجود بالفعل ومرتبة التقوم هی مرتبة الذات من حيث هی

الملاحظات التفصيلية ملحوظة بشرط شیء ويقال لها مرتبة الخلط وهی مرتبة النوع

فيه اشارة الى انه ليس ما فی الجنس الا مركب من مفهوم الموجودات الخارجية ـ ويقال له الفصل المقسم

ط الاولی ان يقول والاولى ان لا يكون الكلام حسباً مما مر ۱۲ ع

للمه اقول تحقيق لتلك القضايا ان اربعة قوائم متحققة بين الانصاف الاربعة للبعد الطولی والعرضی واذا اقيم عليها الخط العمقی النافذ الى الجهة الاخرى للجسم تحقق اربعة قوائم باخذ الانصاف للبعد العمقی مع انصاف البعد الطولی والعرضی على السطح الظاهر الذی عليه الاربعة الاولى واربعة قوائم من انصاف ذلك البعد العمقی مع انصاف البعد الطولی والعرضی من الجانب الآخر والاربعة الاولى غير نافذة الى الجهة الاخرى فمن ثم ان الزوايا القائمة ستة عشر فلم يأت بشيء ۱۲ محمد عبد الله غفرله

صه قوله ولينا آه دليل آخر على المدعى المذكور لكنه ضعيف غاية الضعف كما سيظهر ۱۲ ع

ليس المراد بالمادة ما هو مصطلح الطبعي اعني الهيولى بل المواد اصطلاح المنطق هي الوجوب والامكان والامتناع كما عرف ذا

والجواب على مذاق الطلباء ان الوجود اذا كان جزءً من حقيقة الجوهر وبانعدام

يلزم من انعدام شيء من افراده هذا المعنى انقلاب الحقيقة ولكانت افراد الجوهر

لان بالعدم يسلب الوجود ولكونه داخلاً في حقيقته ... فينقلب الحقيقة ١٢ ع

كلها واجبة الوجود تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ولا ايضاً الشيء الموجود بالفعل

يصلح لان يكون عنواناً للحقيقة الجنسية حتى احتيج في عدم صدقه على الواجب تعالى

اى لا يمكن ذلك ١٢ — سواء كان تاماً او ناقصاً ١٢ ع — لانه تعالى ليس بجوهر ١٢ ع

الى تخصيص الشيء بالممكن كما في الحواشي الفخرية ولولا لكان كل من علم ان شيئاً هو في

اى الموصوف للموجود بالفعل ١٢

نفسه جوهر علم انه موجود ولما امكن تعقل شيء من الانواع الجوهرية فان العلم

لانا نعلم ان العقول جواهر في انفسها ونشك في وجودها بل ننكر وجودها على حسب ...

هو المكتسب من صورة الشيء مجردة عن مادته فصورة الجوهر جوهر كان صور الاعراض

اى الحاصل ١٢ — بيان للمكتسب

اعراض بناء على انحفاظ الماهيات في انحاء الوجودات وماهية الجوهر ليست في العقل

اى بناء على المذهب المنصور من حصول الاشياء بانفسها في الذهن ١٢

بالصفة المذكورة بل هي موجودة فيه لا كجزء منه فاذن معنى الجوهر الذي

اى موجود بالفعل مستغنياً عن الموضوع بل الذهن موضوع لها لان الموضوع هو المحل ...

يصلح للجنسية هو ما يعبر عنه بانه الشيء ذو الماهية اذا صارت ماهية موجودة

بالفعل في الخارج كان وجودها الخارجي لا في موضوع وهذا المعنى ثابت له سواء وجد في

... اى لا يرد على هذا ما اورد ...

العقل او في الاعيان وليس اذا كان في العقل فقد بطل ان يكون ماهيته في الاعيان

الماهية كذا ذكر في العقل ايضاً ١٢

ليست في موضوع بل المعقول من الجوهر جوهر لانه موجود لا في موضوع بالمعنى المذكور

... ويقال له آهن ربا ...

اى ماهية اذا وجدت في الخارج يكون لا في موضوع كالمغناطيس الذي في الكف

الطبعيات

بالواجب يرد على تقرير كونه رسماً ويفهم من الحاشية

بحر العلوم ... ايضاً ما يفهم من حاشيته

والحق مثلها لان الواجب لم بسيط ذهناً وخارجاً

فلا حاجة على تقرير الحدية الى شيء من التخصيص ١٢

عبد ...

ـه اقول قد نقلنا فى صكل عن المحقق السندى بلى رحه ان اقتضا و تبوت الشئ للشئ لتقرير الموضوع منقوض بالذاتيات وقد مر مفصلاً ولاسيما لكافة ان الذاتيات مسلوبة عند انتفاء الذات لان هذه القضية مبنية على تلك القضية ولا يكشف الغطاء عن وجه هذا ١٢

لا يقدح عدم جذبه للحديد بالفعل فى كونه جذاباً للحديد اذ اضافة الحديد

الفاء لتعليل عدم القدح فى كونه جذابا للحديد بالقوة ١٢ عبيد

ففى قوته جذب الحديد سواء وجد فى الكف او فى خارج الكف وحمل الجوهر

لان القوة والامكان لا تقتضى الفعلية ولهذا لا تقتضى ازلية الامكان م

بهذا المعنى على الانواع التى تندرج تحته يكون لذاتها لا لعلة كما هو شان

الذى مرّ وهو ما يعبر اه ١٢ المراد بالنوع النوع الاضافى ١٢

الذاتيات من انها لا تعلل واما حمل كونها موجودة بالفعل لا فى موضوع الذى هو جزء من كونها

الذاتية بالمعنى الاعم فافهم ١٢ع

موجودة بالفعل لا فى موضوع عليها فلا محالة يكون بسبب لان حقائقها امكانية

لبطلان ... اى الانواع المندرجة ١٢

لا تكون موجودة الا بسبب كيف واذا لم يمكن حمل الموجود بالفعل على ما تحته من

وقد تقرر عندهم ان المقولات اى الاجناس العوالى عشر تسعة للعرض وواحد للجوهر ١٢

الاجناس العوالى التى هى المقولات العشرة لا بسبب كحمل الجنس لانه لا يعلل فلم يصير

لامكانها وافتقارها الى الجاعل ١٢ع

باضافة معنى سلبى ليس جنساً لشئ ولا لصاباً ضافة معنى ايجابى اليه وهو قولنا فى الموضوع

وهو قولهم فى تعريف العرض فى موضوع ... ١٢

جنساً للاعراض بل هذا اولى وهو خلاف ما تقرر فى مدارك الحكماء وقد علم بما ذكرنا ان

لانهم صرحوا ان العرض عرض عام لا جنس لمقولاته ولا يمكن المقولات بما سواها ١٢

موجودة فى الخارج كان فى موضوع ١٢

مفهوم العرض اعم من مقولة الجوهر باعتبار الوجود الذهنى لان الجوهر الذهنى يصدق عليه انه

لانه قد علم مما ذكرنا ان صور الجواهر جواهر مع كونها موجودة فى الذهن ... ١٢ع

موجود بالفعل فى موضوع ويصدق عليه انه اذا وجد فى العين لا يكون فى موضوع فهو جوهر بحسب

وفيه اشارة الى انه ليس المراد بالعرض ما يقابل الجوهر اعنى وهو الشئ ذو الماهية اذا وجدت

ماهيته وعرض باعتبار وجوده فى الذهن لا منافاة بينهما انما المنافاة بين مقولات العرض

الطبعيّات

ـه وذلك لان المفهوم المشتمل على السلب مما يتنازع الفهم الوهم فى قبول ذاتيته للامور الموجودة لمنافاة السلب الوجود بخلاف المفهوم الغير المشتمل عليه اى السلب لعدم وجود منشاء التنازع فيه وان كان عند العقل كلاهما سواء لان الكلام فى مصداقهما وليس السلب داخلاً فيه بل هما معنيان بسيطان يعبر عنهما بهذين المفهومين كذا قال بحر العلوم ١٢ عبيد

لان الامر الواحد لا يتحد بالمتباينين ١٢ ع

وكذا بينها وبين مقولة الجوهر في صدقهما بالذات على شيء ومفهوم العرض انما

لان كل المقولات اجناس عالية ولا بجوزم

يعرض لجميع المقولات في الذهن ولتسع منها في الخارج واما ما ادعاه من انه

اي لافراد جميع المقولات وذلك لانها كلها حالة في المحل المستغني عنها في الذهن

على تقدير كون الصورة العقلية جوهرا او عرضا يلزم كونها جوهرا او كيفا فيندرج تحت

مقولتين لصدق عدم اقتضاء القسمة والنسبة عليها فمندفع بان اريد بالكيف ماهية

هذا دليل لكونها كيفا ١٢ ع

حقها ان تكون في حقيقتها بحيث لو وجدت في الاعيان كانت في موضوع وغير مقتضية

قوله احترز بقيد القسمة عن مقولة الكم وبقيد النسبة عن المقولات النسبية

للقسمة والنسبة فهو بهذا المعنى جنس من عوالي الاجناس كما ان الجوهر بالمعنى المحقق له

اقول تفصيل هذا المقام بما لا مزيد عليه في حاشية بحر العلوم فانه حقق

جنس عال لها باعتبار هذين المعنيين جنسان متباينان لا يصدقان على شيء في شيء

عن الظروف وهكذا قياس باقي المقولات وان اريد منه عرض لا يكون بالفعل

من الخارج والذهن ١٢ اي هي ايضا مقولات متباينة لا يصدق اثنان منها على شيء ١٢

مقتضيا للقسمة والنسبة فهو بهذا المعنى عرض عام لمقولة الكيف ولغيرها في الذهن على

فيه اشارة الى ان اعتبار المعنيين للكيف باعتبار المعنيين للعرض فافهم ١٢ عبيد

نحو ما هو في معنى العرض فلا تمانع بهذا الاعتبار بينه وبين الجوهر ولا يلزم اندراج الصورة

من المعنيين ١٢ اذ لا تمانع بين الشيء وبين ما هو عرض عام له ١٢ والله اعلم

العقلية تحت مقولتين هذا تقرير كلامهم على وجه يطابق مرامهم واما انه ليس معنى

قولهم ان كليا الجواهر جواهر ان الكلي من الجواهر الذي في الذهن وله محل مستغن عنه

الطبعيات

مع بقاء الذهن بحاله فان كان محتاجا لزوال زوالها ١٢ ع

هو الذهن فانه قد تزول عنه صور الجواهر تعود اليه يكون بحيث توجد تارة فى

دليل لاستغناء الذهن عن صور الجواهر ١٢ ع — خبر لقوله ان ١٢

الخارج لا فى موضوع وتارة فى الذهن فى موضوع كالمغناطيس الذى هو فى الكف

كما هو مقتضى طبعه باهيته ١٢ م — خبر لمبتدأ محذوف وهو هو ١٢

فانه بحيث يجذب الحديد تارة كما اذا كان فى خارج الكف ولا يجذبه اخرى كما

اى طبعه يقتضى ذالك وان لم يجذب فى الحال اى اذا كان فى الكف ١٢ ع

اذا كان فيه فانه مغالطة من باب تضييع الحيثيات والاعتبارات واخذ الكلى

مكان الجزئى فان الكلى الذى ذاته فى العقل يستحيل توجهها فى الاعيان واستغناؤها

المراد بالجزئى ههنا هو المغناطيس المعين فى الكف او الخارج ١٢ ع التأنيث باعتبار حقيقة الكلية ١٢

عن موضوع والمغناطيس الذى فى الكف يجوز عليه الخروج منه والجذاب

لانه جزئى خارجى فى كلتا الحالتين ١٢ ع

للحديد بل المراد بالكلى الطبعى اى الماهية بلا شرط والمعقول من الجوهر

لانه يصلح للوجود الخارجى والذهنى ١٢ ع — ما هو فى مرتبة العلم ١٢

وان كان عرضا بحسب خصوص وجوده الذهنى وكونه كليا لكنه جوهر بحسب ماهيته

لما مر من انه موجود فى الموضوع اى الذهن ١٢ ع — كونه كليا قيد فى الذهن ١٢

فان ماهيته ماهية شانها ان تكون موجودة فى الاعيان لا فى موضوع اى

انها معقولة عن امر من شرط وجوده فى الاعيان ان لا يكون هو فى موضوع

والتمثيل بالمغناطيس انما يكون باعتبار ماهيته تتصف بجذب الحديد مع قطع النظر عن وجودها

الطبعيات

وهما مرتبتان متغايرتان كما لا يخفى ١٢ ع — وهذا البعد الاحتمالات ولهذا اخره ١٢ ع

فيظهر فى بعض الاوقات لمانع ١٢ — المجردة من العوارض الذهنية

فقال الاستاذ لو بينت المراتب المذكورة بهذا التفصيل والتكرير لهذا العامى لفهمها وانت لا يفهمها فقال العامى انا فهمتها كلا فقلت
فقال المدرس كيف ذالك فقال العامى لا اعرف الالفاظ العربية ولكن الذى تقوله بشرط شيئ فهو كالحمار مع الجل او الاكاف و
الذى تقول بشرط لا شيئ فهو كالحمار المجرد عن الاكاف والجل والذى تقوله لا بشرط شيئ فهو كالحمار مع قطع عن ان يكون عليه
اكاف اولا فقال التلميذ انا فهمتها الآن ببيان العامى ٣٣

فاذا وجد مقارنًا لكف الانسان ولم يجذب الحديد وجد مقارنًا لجسم حديد
لوجود المانع وهو الكف ١٢ ع

يجذبه لا يلزم ان يقال انه مختلف الحقيقة فاذ لكف وفي حديد بل هو في كل
ای لہ فی الکف حقیقۃ وفی خارجہ حقیقۃ اخری ١٢

منهما بصفة واحدة وهو انه جرم من شانه جذب الحديد فان قلت قد صرح الشيخ في
لان صفته ليس الجذب بالفعل بل بالقوة وهذا الوصف باق ١٢ ع

الهيات الشفاء بان فصول الجواهر لا يجب ان تكون جواهر بحسب ماهيتها وان صدق
كتاب جامع لفنون الحكمة كلها وفي غاية الدقة والمتانة ١٢ عبيد

عليها الجوهر صدق اللوازم التي لا تدخل في ماهية الملزومات حتى يلزم ان يكون

لكل فصل فصل الى ما لا نهاية فاذا لم تندرج تحت مقولة الجوهر فلابد من اندراجها
اذ لا قائل بالفصل بين فصل وفصل كما لا يخفى ١٢ عبيد

تحت شيء من بواقي المقولات التسع العرضية مع عدم صدق مفهوم العرض عليها

وهذا ينافي قولهم مفهوم العرض عرض عام للمقولات التسع في الخارج قلت لا يلزم
لانه كيف يصلح ان يكون الفرد من الشيء خارجا عن مفهومه ١٢ ع

من عدم اندراج فصول الانواع الجوهرية تحت مقولة الجوهر لذاتها اندراجها تحت مقولة
ای لذاتها بحيث يكون تلك المقولة جنسا لها ١٢ عبيد

اخرى حتى يصدق عليها مفهوم العرض اذ لا مانع من عدم وقوع حقيقة
او الكل لانه يصدق على تلك الفصول ... مقولة الجوهر

بسيطة لا جنس لها ولا فصل تحت شيء من المقولات بالذات كما صرح به

الشيخ في قاطيغورياس الشفاء هذا والموضوع لكل شيء على ما يؤول اليه

الطبيعيات

اندراج جميع الممكنات تحت المقولات العشر اندراجا اعم من ان تكون ذاتيا او عرضيا فالشيخ لا ينفي الفرد والحاصل انه لا اختلاف بين الشيخين في الحقيقة بل الاختلاف بينهما راجع الى اللفظ وتوهم الناس الاندراج الذاتي من اطلاق المعلم الاول تدبر ١٢ عبيد

الوجود الاثنى هو الوجود . للابنية الكلية تسمى به لانه يكفيه الارادة الالهية ولا يحتاج الى استعداد اته خاصة وهذا من مصطلحات الحكماء ١٢
وقد صرح من قبل ان المراد الامكان بحسب نفس الامر وسيصرح ان امكان فرض الابعاد تعبير من فعل الجسم والاستعدادى لاى شئ كان ليس كاشتغال الفعل ... الابعاد الحاصلة من جهة الحركة

محصل كلام المحصلين من المشائين هو الذى اذا قيس الى ذلك الشئ لا يكون
انما قال المحصلين لان ... الموضوع عرف بتعريفات عديدة ١٢ ع
متقوما به اى من حيث ماهيته فالهيولى بالقياس الى الصورة الجسمية الشخصية
اى من حيث وجودها ماهيته ١٢ — اشارة الى عدم التباين الذاتى بين الهيولى والموضوع ١٢
لم تكن موضوعا بل مادة لاحتياجها فى تقومها الى الصورة من حيث ماهيتها وتكون
وان كانت مستغنية عن تلك الصورة الشخصية لاحتياجها ١٢
موضوعا بالقياس الى الجسم التعليمى وسائر الاعراض القائمة بها لعدم تقومها
بها مطلقا والمراد من الامكان فى تعريف الجسم الامكان بحسب نفس الامر
اى وجود ماهية تلك الاعراض ولا الى وجودها الشخصى فافهم ١٢ عبيد الله
فزيادة قيد الفرض لاجل احتمال الفلك وهو لا يغنى عن قيد الامكان اذ ربما لا يتحقق
يعنى لا يتوهم انه ح يكون قيد الفرض زائدا لا فائدة فيه ١٢ عبيد الله
بالفعل وقتا ما وليس المراد منه الفرض التقديرى لينتقض طرده بالجواهر المجردة
جواب عما اورده شارح التجريد بدخول المجردات فى التعريف ١٢
بل المراد التجويز العقلى الذى يستعمل فى الرياضيات وقال الامام الرازى المراد من
وهو اخص من الفرض التقديرى المستعمل فى مقدم شرطيات المنطق ١٢
الامكان المعتبر فى تعريف الجسم هو الامكان العام لا الاستعدادى لئلا يخرج ما
اى الابعاد الثلاثة من الطول والعرض والعمق ١٢ ع — استعداد الشئ لا يجامع مع فعليته ١٢
يكون الابعاد حاصلة فيه على طريق الوجوب كما فى الافلاك المتحركة وما تكون حاصلة
لان الاستعداد هو صلوح الشئ للشئ مع عدم وجوده بالفعل نهوضا فى الوجود ١٢ ع
لا على طريق الوجوب كما فى الاجسام المضلعة وقال ان الكرة المتحركة يتحقق فيها
قطر بالفعل انتهى اقول الحق المتبع ان الجسم بما هو جسم لم يكن من شرطه

لانهم غير قائلين بوجود الهيولى فلا مادة فى الجسم ولا يقولون بجوهرية الصورة النوعية بل هى عرض عندهم فلا محل محل عندهم يحتاج الى الحال ١٢ ع

يعنى ان اہل المعقول اتفقوا على اشتراط اللزوم البين فى دلالة الالتزام وان

ان قوله ولا يجب ان يتحقق فيه سطح او سطوح بل انما يجب فيه ذلك من حيث التناهى

والا لكان حال ان يكون جسما ١٢ مولانا — لانه لو فرض الجسم الغير المتناهى لكان جسما ١٢ ع

وحيثية التناهى ليست بعينها هى حيثية ذات الجسم وحقيقته ولا يحتاج

والا لا احتاج فى اثبات التناهى الى برهان بعد ادراك ذات الجسم ١٢ ع

الجسم فى ان يكون جسما الى ان يكون متناهيا بل الحكم عليه بذلك بضرب من

والا لم يكن الجسم الغير المتناهى لو فرض وجوده جسما ١٢ ع — اى التناهى

البرهان فجسمية الكرة كما صرح به الشيخ فى الشفاء ليست بواسطة المحور او خط

آخر وكذا جسمية المكعب ليست بواسطة الابعاد السطحية والخطية لانها متاخرة

لانها من العوارض — التى توجد فى الجسم بعد تناهيه ١٢ ع

عن ماهية الجسم و وجوده بل الجسم فى مرتبة ماهيته صلح لان ينتزع منه ابعاد

وهى الابعاد التخينية ١٢ ع

ثلثة مع قطع النظر عن ان يكون متحركا او ساكنا متناهيا او غير متناه فالابعاد

لان هذه العوارض متاخرة عن ذات الجسم

المعتبرة فى الرسم او الماخوذة فى الحد هى الابعاد المتقاطعة المفروضة فى ثخن الجسم

لا الابعاد السطحية الاطرافية التى تكون فى المكعبات وامثالها كيف ولو كان كذلك

اى تعريف الجسم الذى هو جوهر مركب من الهيولى والصورة ١٢ ع

لصدق التعريف على كل سطحين متلاقيين على خط واحد من سطوح المكعب لا يقال

يخرج مثلها من قيد الجوهر لانا نقول فعلى هذا يلزم ان يدخل فى التعريف

فذكر الابعاد المتقاطعة على الوجه المذكور انما احترز به عما ذهب اليه بعض المعتزلة من

الطبعيات

وجود البسط الجوهري وأما إيفاء لتمام الحد إشعار بأن المعتبر في الجسم قبوله للأبعاد على هذا الوجه وإن كان قابلاً لأبعاد كثيرة لا على هذا النحو والتناوري واعترض صاحب المباحث المشرقية على تعريف الجسم بأنه قابل للأبعاد الثلثة المتقاطعة بأنه منقوض بالهيولى الأولى إذ يصدق عليها أنها قابل لفرض الأبعاد الثلثة فيها والجواب أن المراد من القابل في هذا الحد هو القابل بالذات وقبول الهيولى للأبعاد الثلثة ليست بالذات بل بواسطة حصول الصورة الجسمية فيها لا يقال الجسم عبارة عن مجموع الهيولى والصورة ولا يجوز أن يكون للصورة مدخل في قابلية الأبعاد لأن حقيقة الهيولى الجزء الذي به يتحقق الإمكان والقبول وحقيقة الصورة الجزء الذي به يتحقق الفعلية والحصول فالصورة يستحيل أن تكون قابلاً أو جزءً من القابل فإذاً القابل للأبعاد الثلثة هو الهيولى بالذات غاية ما في الباب أن يكون قابليتها للأبعاد تتوقف على تلبسها بالصورة لأنا نقول القبول ههنا ليس بمعنى القوة والاستعداد

أي المتقاطعة على زوايا قائمة الاثنى عشر ١٢ ع

أي التعريف غير مانع لأنه صادق على جزء الجسم وهو الهيولى الأولى ١٢

إنما قيد بالأولى لأن الهيولى الثانية جسم فلا بد من صدق التعريف عليه

هذا الجواب مبني على حمل ألفاظ التعريف على المتبادر ١٢ ع

أي على الوجه المذكور على ما يدل عليه ما في حاشية ١٢ ع

كما سيأتي في الفصل الثاني ١٢ ع

أي عند الفلاسفة ١٢ ع

أي للأبعاد الثلاثة ١٢ ع

يعني أن تعريف الجسم يصدق على الهيولى فقط ١٢ ع

فالصورة كالشرط في القابلية ١٢ ع

الطبعيات

ـه قوله إشارة إلى الجواب وهو أن تعيين الطريق في الدعاوى والتعريفات ليس بلازم وأما الاستصحاب فلتنبيه الأمر على متعلمي الكتاب ١٢

ـه إشارة إلى الجواب وهو أن المتبادر الأبعاد الفرضية الجوهرية وحمل ألفاظ التعريف على المتبادر واجب فلم يمنع عنه مانع ١١ حبيبه

ـه كما سيأتي في فصل إثبات الهيولى في تقرير برهان القوة والفعل بأتم تفصيل وتحقيق فانتظره مفتشا ١٢ محمد حبيب الله الكندا ري عفا

الطبعيات

بل مطلق الاتصاف وهذا المعنى قد يجامع الفعلية بل الوجوب والقبول بالمعنى
الاول لا يجامع الفعلية وهو من خصائص الهيولى لا المعنى الثاني وتوهم الابعاد
وفرضها في الجسم لا يتوقف على الهيولى بل حدوث الابعاد في الخارج يتوقف على
وجودها كما ستعلم والمعتبر في تحديد الجسم هو ذلك لا هذا وبهذا التحقيق ايضا
علم ان جسمية المكعب ليست بواسطة الابعاد الحاصلة في الخارج واعترض
ايضا بان الامكان والقابلية اوصاف لا ثبوت لها في الخارج والتعريف بالامور
العدمية ان جاز فانما يجوز في الماهيات البسيطة التي لا جنس لها ولا فصل
والجسم ليس كذلك لوقوعه تحت جنس الجوهر فله فصل ايضا ولتركبه من
الهيولى والصورة والجواب انهم كثيرا ما يعبرون في الحدود عن الفصول بلوازمها
كقول المعلم الاول في حد المتصل انه الذي يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى
على الحدود المشتركة وفي حد الرطب انه القابل للاشكال بسهولة وكقولهم في
حد الانسان الحيوان المدرك للكليات وفي حد الهيولى الجوهر المستعد فقد عبروا
بهذه الامور العدمية والاضافية عن مبادیها التي هي الفصول الحقيقية فليكن

اقول عد الرسم من الضروريات يعني وقت عدم وجود الذاتيات كما يفهم من قول الفاضل اللبكنوي مخالف لاجماع الائمة المنطقية حيث يعدون الحيوان الضاحك رسما تاما والجسم الضاحك رسما ناقصا مع وجود الحد التام كالحيوان الناطق والحد الناقص كالجسم الناطق لكل ذالك للانسان والعجب انه كيف خفي على الفاضل ما هو ظاهر لكل عاقل ١٢ محمد عبيد الله عفي (الكندا ری)

القبول او الصحة او الامكان المذكور فى تحديد الجسم ايضا من هذا القبيل و

هذه الالفاظ الثلثة مذكورة فى التعريفات المتعددة للجسم ١٢ جنيدم

هو مرتب على ثلثة فنون لان مباحث الجسم الطبعى فى الفلكى والعنصرى فالبحث عنه

اى القسم الثانى ١٢ — الفن فى اللغة النوع وفى الاصطلاح اسم للمسائل المخصصة المشتركة ١٢

اما على وجه يعم بقسميه او يختص بواحد منهما والاحوال العامة انسب بالتقديم

اى كالحيز والتركيب من الهيولى والصورة وغيرها الكمالسانى

لكونها مبادى للاحوال الخاصة ولانها اعرف عند العقل لعمومها وموضوعات

اى الموقوف عليه للاحوال الخاصة ١٢ ع — وكثرة افرادها ١٢

الفن الثانى اقدم طبعا واكرم من موضوعات الفن الثالث على زعمهم وتقديم

اى الحكماء حيث موضوعا بما هى الافلاك والكواكب وغيرها ١٢ ع

البحث عن احوال ما هو مقدم طبعا وشرفا اولى من خلافه الفن الاول فيما يعم الاجسام

الطبعية ويقال له السماع الطبعى وسمع الكيان لكونه اول ما يسمع فى الطبعيات

ولاحظ سماعها فى سائرها وهو مشتمل على عشرة فصول فصل فى ابطال

باعتبار تسميته بسمع الكيان ١٢

الطبعيات

فصل فى ابطال الجزء الذى لا يتجزى

سه اقول هو اللزوم فى حيز الخفاء لان محمد بن عبد الكريم الشهرستانى ره ومحمد بن زكريا الرازى ره ذهبا الى بطلان تركب الجسم من الاجزاء التى لا تتجزى ولا يقولان ببطلان قبول الجسم الانقسام المتناهى وحاصل مذهبهما ان الاجزاء التى لا تتجزى التركيبية باطلة دونها تحليلا عنده والجواب انه لما كان الاجزاء التحليلية اذا جمعت صارت تركيبية فبطلان الثانية يستلزم بطلان الاول قال المحشى ره وتنا انتهاه ١٢

الطبيعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

الجزء الذي لا يتجزى الجسم اما مفرد لم يتالف من اجسام او مركب يتالف من اجسام متشابهة كالسرير او مختلفة كالحيوان والجسم المفرد قابل للانقسام اتفاقا وهو اما بالفعل او بالقوة وكل منهما اما متناه او غير متناه فهذه اربعة شقوق والى كل واحد منها ذاهب وذهب المصنف وفاقا لجمهور الحكماء الى اتصال الجسم وقبوله للانقسامات الغير المتناهية فاراد ابطال الشقوق الباقية وهو انما ياتي بابطال وجود ما لا يتجزى

اصلاً من ذوات الاوضاع بالاستقلال الذى يقال له الجوهر الفرد كما صدر به الفصل

الاوبالوضع الاشارة الحسية ہذا القيد لاخراج المجردات ١٢

وفى التعبير عنه بالجزء الذى لا يتجزى ايماء الى ان المقصود فى هذا الفصل نفى تركب

لان عبارة المصنف لا تخلو عن نكتة خصوصا اذا كانت على خلاف مقتضى الظاهر ١٢ع

الجسم عنه لا ابطاله فى نفسه كما هو فى الحواشى الفخرية ولما كانت مسئلة

توجيه الاصدار الفن بهذه المسئلة دون غيرها ١٢ع — المنسوب الى فخر الملة والدين ١٢

ابطال الجزء من مبادى مباحث الهيولى والصورة والتلازم بينهما من العلم

الالهى التى ذكرها المصنف لتحقيق ماهية الجسم الذى هو موضوع العلم الطبعى وجب

ای مع حقيقته ١٢ — الاالهيا حالكون الشارع على لصيرورته قاضى — صفة ثانية ١٢

ايرادها فى صدر هذا الفن واما انها من اى علم يكون ففيه صعوبة ومن جعلها

لان مسئلة الجزء موقوف عليها الموقوف عليه للفن توجب تصديرالفن بها ١٢ع

من الطبعى اولها بان الجسم جوهر ذو وضع قابل للانقسامات الغير المتناهية فان

والمؤول السيد الشريف فى حواشيه على المحاكمات ١٢

بطلان الجزء فى قوة قبول الجسم انقسامات لا الى نهاية لئلا يلزم عليه ان موضوع

ای مسئلة كانت ومن ای علم كانت لا تخرج من هذه الاربعة ١٢ عبيد

المسئلة يجب ان يكون اما عين موضوع العلم او نوعا منه او عرضا ذاتيا له

الطبعيات

ابطال الجزء الذى لا يتجزى

ان النقطة نهاية الخط فى قضية مهملة تامل ١٢ عبيد

وليسمى ہذا بالاتصال الحقيقى ١٢ع — ويهو المسمى بالاتصال الحسى ١٢ع

ـه مثال الاول من هذا الفن " كل جسم فله تشكل طبعى " ومثال الثانى منه " كل حيوان فله قوة اللمس "
ومثال الثالث منه " الحركة تقع فى مقولات اربع " ومثال الرابع منه " كل متحرك بحركتين مستقيمتين
لا بد ان يسكن بينهما " واما مسئلة كون الصورة النوعية تتكون وتفسد كما فى انقلاب الماء هواء وبالعكس
فلندرتها لم يعدوها من المسائل وغير تلك الاربعة راجعة اليها بالتعميم فيها ١٢ ابو الفضل الصدرانى

نوع ما منه کما بُیِّنَ فی المنطق وموضوع هذه المسئلة لیس کذالک فان الحکمة باحثة
علیک بمطالعة شرح ملا حسن ۲۷ علی السلم وغیره ۱۲ ع

عن احوال الموجودات فی نفس الامر والجوهر الفرد بخلاف ذلک وان البحث
(علی التحقیق خلافاً للمیبذی حیث قال احوال اعیان الموجودات ۱۲ ع

عن نحو وجود الاشیاء او عدمها انما یختص بالعلم الاعلی دون غیره من العلوم
(وهو الالهی بالمعنی الاعم کما لا یخفی

الجزئیة ولکن یرد علیه شئ اٰخر وهو ان الاتصال لما کان مبدأً لفصل الجسم الطبعی
الا علی التاویل المذکور ۱۲ — بمعنی الصورة الجسمیة ۱۲ ع — ای مفهوم قابل الابعاد ۱۲

علی ما ذهب الیه المحققون وهو یساوق قبول الانقسام لا الی نهایة و
(المساوقة التلازم من الجانبین ۱۲ ع

موضوع العلم وما یتحقق عنه یجب ان یکون من مسلمات ذلک العلم المفروغ
(بل من مسلمات جمیع العلوم عند التصور بالکنه

عنها فیه فعلی هذا قولنا الجسم یقبل الانقسام الغیر المتناهی لا یکون من
(فثبت ان ذکرها علی سبیل المبدئیة وهو المطلوب ۱۲ ع

مسائل الفن الطبعی بل انما یکون من مباحث العلم الالٰهی فمسئلة الجزء علی تقدیر
لان البحث عن وجودات الاشیاء واثباتها من وظیفة الحکمة ۱۲

یجب ان تذکر فی دلائل الطبعیات علی سبیل المبدئیة لا علی انها من المطالب
ای لانها من مبادی مباحث الهیولی والصورة وهی من مبادی هذا الفن ۱۲ ع

فیها اللهم الا ما یستدل به علی اتصال الجسم بالبیانات الطبعیة من جهة حرکاته
کما سیاتی کل ذالک فی الشرح ۱۲ ع — ای البیانات المأخوذة فیها الامور الطبعیة ۱۲

وقواه وافعاله وقد اورد المصنف علی ابطال ترکب الجسم من الاجزاء التی لا تتجزی
خصص المؤنة ۱۲ ع

دلیلین احدهما قوله لانا لو فرضنا جزءً بین جزئین فلا یخلو اما ان

الطبعیات
ابطال الجزء الذی
لا یتجزی

الطبيعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

يكون الوسط مانعاً من تلاقي الطرفين اولا يكون لا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن
بتحريك السين والسكون غلط كما لا يخفى ۱۲ عبیدہ

مانعاً لكانت الاجزاء متداخلة والتداخل وهو اتحاد الجوهرين كلا او بعضاً في
واللازم باطل فالملزوم مثله ۱۲ ع

الوضع والاشارة محال والا لجاز وقوع اجزاء العالم في حجم خردلة وتداخل الوسط
اي الحيز واحد اي الاشارة الحسية — اي العالم الجسماني ۱۲

في احد الطرفين اما بالتمام فعلى الثاني ينقسم بما ينفذ وبما لا ينفذ احدهما
اولا بالتمام ۱۲ ع

اوكلاهما وعلى الاول يلزم ان لا يفيد التاليف حجماً وايضاً فلا يكون وسطاً وطرفاً

وقد فرضنا الوسط والطرف هذا خلف فثبت كونه مانعاً من تلاقيهما فما به يلاقي
اي خلاف المفروض ۱۲ ع

الوسط احد الطرفين غير ما به يلاقي الطرف الاخر فينقسم واعترض ههنا بان
اي الجانب الذي به يلاقي الوسط آه وكذا قوله غير ما به آه ۱۲ ع — هذا الاعتراض في شرح الصحائف

ما به الملاقاة هو الطرف الخارج منه فيلزم التعدد في طرافه لا في ذاته فلا يلزم
بل غايته وجود الطرفين له والطرف خارج فلا يلزم من تعدده تعدد ذي الطرف ۱۲ ع

الانقسام واجيب عنه بان ما حل فيه احد الطرفين غير ما حل فيه الطرف الاخر
اي انقسام الوسط ۱۲ — جوابه بتسليم قوله فيلزم آه ومنع قوله لا في ذاته ۱۲ ع

والا لكانت الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخر وهو محال بالضرورة فلا بد
اي ان لم يتعدد محل الطرفين بل يكون شيء واحد بعينه محلاً لكليهما ۱۲ ع

من ان يفرض في ذاته شيء غير شيء فيكون منقسماً ولو وهماً ورد هذا بوجهين الاول نه از ريد
اي تعدد المحلين للطرفين مسلم لكن استلزامه للانقسام غير مسلم ۱۲ ع

ان المحلين متغايران بالذات تغايراً في الخارج او في الوهم فذلك باطل اما الاول فظ

سه اقول كون الوسط غير مانع عن تلاقي الطرفين لا يقتضي ان يكون الوسط داخلاً بكليته في كل الوسط الطرف او بعضه فقط
بل من صور عدم منع الوسط من التلاقي هو ان يكون الوسط داخلاً بعضه في بعض احد الطرفين وبعضه في بعض الطرف الاخر
وح يلزم انقسام الكل بلا ريبة وعلى هذا فقوله واما تداخل بعض الوسط آه ممنوع بل تداخل بعض الوسط داخل
في الاحتمالين اي المنع من التلاقي وعدم المنع منه كما لا يخفى فتدبر ۱۲ عبده العاصي محمد عبيد الله القندهاري غفر له الباري

وحتى ان نصف الخط لا يكون محلا لنقطة ونصف الاخر لنقطة اخرى بل الكل محل لكل

واما الثاني فلانه يستلزم ان يكون حلول الاطراف في محالها حلولا سريانيا كما لا
(اى بطلان تغاير المحلين في الوهم ١٢ ع) (التى منها طرفى الجزء الذى لا يتجزى)

يخفى وان اريد انهما متغايران ولو بالاعتبار فلا نسلم استلزامه ان يفرض فيه شئ
(على مراد الفن ١٢ ع) (حتى يلزم انقسام الجزء)

دون شئ ولم لا يجوز ان يكون الاعتبار الذى يتعدد بسببه المحل عند العقل
(هذا سند للمنع اورده بصورة العطف ١٢ ع)

امرا غير مستلزم للامتداد اصلا ليفرض فيه شئ دون شئ والثاني ان بعضه ليس
(فى ذات الجزء ١٢)

اولى بان يكون موضوعا لاحد الطرفين من كله كيف والحلول السرياني اذا لم يجز
(اقول هذا احتراز لقوله اذا لم يجز ... وما قال المولوى اعلم ... من انه ما النوافل)

في ممتد لم يجز في جزئه لان جزءه ايضا ممتد فلا يكون بعض من المحل مختصا
(لما ستعرف ان امتداد الكل يستلزم امتداد الجزء ١٢ ع)

بمحلية احد الطرفين وبعض اخر بمحلية الطرف الاخر واذا كان حال الممتد كذلك

من عدم الامتياز فحال ما فرض غير ممتد بالطريق الاولى فالاولى في الجواب ان
(في محلية الاطراف مع كونهم صالحين للامتياز ١٢ ع)

يقال مغايرة الطرفين في الاشارة مستلزمة لجواز فرض شئ دون شئ بداهة

والمنع مكابرة والثاني من الدليلين قوله ولانا لو فرضنا جزءا على ملتقى

الجزئين فاما ان يلاقي واحدا منهما فقط او مجموعهما بالاسر او من كل

واحد منهما شيئا والاول محال والا لم يكن على الملتقى فتعين

الطبعيات — ابطال الجزء الذى لا يتجزى

الفن الاول

في الطبيعيات
ابطال الجزء الذي
لا يتجزى

احد القسمين الاخيرين فيلزم الانقسام وفي الحواشي الفخرية ان الاحتمالات ههنا
ترتقي الى عشرة اشار بعض الشراح الى بعضها وترك البواقي فعليك باستنباط
الجميع او بالمراجعة اليها ان اشتهيت واعلم ان لاصحاب اتصال الجسم حججا قوية على
اثباته سوى ما ذكره المصنف الا انه اختار منها حجتين خفيفتي المؤنة حيث لا يبتني
شئ منهما على اثبات الدائرة والمثلث وامثالهما ولا على حركة الجزء او شئ اخر ولا باس
بذكر بعض منها تشحيذا لاذهان الناظرين وتحريكا لخواطر المتفكرين خصوصا ما
يبتني منها على الاصول الهندسية فالاولى انا اذا فرضنا مثلثا قائم الزاوية وفرضنا
كل واحد من الضلعين المحيطين بها عشرة من الاجزاء كان الوتر جذر مائتين بشكل
العروس من ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتر زاويته القائمة مساو لمربعي ضلعيها ولو
ليس للمائتين جذر صحيح والكسر يوجب القسمة بل التحقيق ان ليس للكسر مجردا
ومركبا مربع صحيح اصلا فلا يكون للعدد الاصم الجذر جذر في الواقع فيلزم على اصل
الجزءان لا يوجد لمثل تلك القاعدة قدر في الواقع وبرهان ذلك انه

+ اقول القاعدة بكسر العين كما تطلق على الاصل ويراد بها القانون وذلك في غير علم الهندسة كذلك تطلق على الوتر في علم الهندسة المراد مستفيضا حتى صار لفظ القاعدة بفتح العين مهجورة في اصطلاحها وان ثبت

ط اقول امثال هذه الدعوى لا تحتاج الى برهان لان براهينها مذكورة في علم الهندسة ١٢ عبيد

يستفاد من رابع ثانية الاصول ان مربع كل عدد يساوى مربعى قسميه وضعف ضرب احد القسمين فى الآخر اذا تمهد هذا فنقول اذا فرضنا ثلثة وكسرا مثلا فربع الثلثة عدد صحيح ومربع ذلك الكسر يكون اقل منه البتة لان ما حصل من ضرب الكسر فى الكسر كان اقل من كل منهما ثم اذا ضرب الستة فى الكسر حصل كسور ستة من نوع كسر الاصل فاذا جمعنا هذه الكسور الستة مع مربع الكسر الاول امتنع ان يحصل منها عدد صحيح كما لا يخفى وعلى هذا القياس كل عدد ذى كسر والبيان فى مجرد الكسر اوضح فان قيل الحجة تبتنى على امكان وجود المثلث القائم الزاوية ومثبتوا الجزء ينكرونه بل يقولون ان البصر يخطى فى امر الدائرة والمثلث ونظائرهما من الاشكال وانما هى اشكال مضرسة بحسب الواقع كما نقل عنهم قلت هم مع ذلك لا ينكرون المربع القائم الزوايا المتساوى الاضلاع على ما ذكره الشيخ فى طبيعيات الشفاء من مذهبهم فنقول ذلك المربع ينقسم بقطره

الطبيعيات
ابطال الجزء الذى لا يتجزى

صه تنسب النقل الى الشيخ اى الى على ابن سينا ليروج الشارح جوابه لان الشيخ شخص مقبول عند الحكماء لما قاله فهم صدقوا فى معتقدهم واما نحن المتكلمون فنقول هو من كسر مارورة بعض علماء الاسلام ١٢ عبيد

الى مثلثين قائمى الزاويتين فلزمهم الاعتراف بالمثلث القائم الزاوية ولا يمكنهم

اقول عدم امكان الدفع انما هو على زعمهم تقليداً للشيخ والا فهو ممنوع كما عرفت ١٢ ع

دفعه **والثانية** ان مربع قطر المربع بحكم العروس ضعف مربع ضلعه فيكون

للقطر الى الضلع نسبة اذا ثنيت بالتكرير صارت ضعفا لما تبين فى الاصول

اى لقطر المربع وهو الوتر للزاوية القائمة ههنا ١٢ ع

من ان نسبة المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مثناة بالتكرير ولما لم يكن بين

لا ينبغى ان يطلب الدليل على امثال هذه الدعوى لانها مثبتة فى الهندسة ١٢ ع

الواحد والاثنين عدد لم توجد فى الاعداد نسبة يكون مثناها هو الضعف فيكون نسبة

لان النسبة المثناة لا يكون الا بين ثلثة اعداد كما لا يخفى ١٢ ع

قطر المربع الى ضلعه من النسب التى تختص بالمقادير دون الاعداد وهى ما يتحقق بين مقدارين

لان النسب محصورة بين النسب العددية والصمية ١٢ ع

لا يوجد لهما عاد مشترك اى امر يفنيهما باسقاط عنهما مرة بعد اخرى ولا يتصور ذلك فى

لان المقادير تنقسمان الى غير النهاية بخلاف الاعداد فان الاعداد تنتهى الى الواحد ...

الاعداد حيث تنتهى الى الواحد العاد للجميع فتحقق النسبة الصمية فى الاجسام

لان النسبة بين الاجزاء التى لا تتجزى تكون عددية لا محالة ١٢ ع

دليل على اتصالها **والثالثة** ان اوقعنا خطا مستقيما كالوتر على زاوية قائمة

هذه اقول مبحث المثناة بالتكرير قد اشتهر بين العلماء والطلباء بالصعوبة والاشكال ووجهه عدم ممارستهم مع الاصول الهندسية والحواشى المسطورة فى هذا المقام ما فيه شافية فى حله فلا حاجة لى فى الزيادة عليها ومن اراد غاية التفصيل فى هذا المبحث فليرجع الى مجموعة التقارير المنضمة فى اخر الكتاب فان فيها تقارير مضبوطة ومفصلة تشفى العليل وتروى الغليل خصوصا بيان المولى عبد الحى رح ١٢ محمد عبيد الله عفى عنه

يكون كل واحد من ضلعيها خمسة اجزاء كان الوتر جذر خمسين بشكل العروس واذا

جررنا طرف الوتر من احد الجانبين جزءا واحدا فوجب ان يتحرك الطرف الآخر

اقل من واحد اذ لو كان واحدا صار احد الضلعين ستة والآخر اربعة فيصير الوتر

جذر اثنين وخمسين مع كونه بالحقيقة جذر خمسين فثبت الانقسام والرابعة ان

احد ضلعي القائمة اذا كان ثلثة والآخر اثنين كان الوتر اكثر من الثلثة بشكل

العروس واقل من الاربعة بشكل الحمارى والخامسة ان اقليدس برهن في عاشر

اولى الاصول ان كل خط يمكن تنصيفه فلو تركب الخط من اجزاء وتر عدد لزم انقسام

الجزء الوسطاني والسادسة انه بين في ثانية كتاب اقليدس انه يمكن ان يقسم كل

خط بحيث يكون ضرب مجموعه في احد قسميه كمربع القسم الآخر فلو فرض تركب الخط

من ثلثة اجزاء وقسم على الصحة كان احد قسميه اثنين والآخر واحدا والحاصل من

ضرب الكل في الواحد ثلثة ومربع الاثنين اربعة فوجب ان يكون قسمته لا على الصحة قال العلامة

التفتازاني في شرح المقاصد ان برهان بعض هذه الاشكال على ما بينه اقليدس مما يبتني على رسم

المثلث المتساوي الاضلاع المتوقف على رسم الدائرة لكن لا سبيل الى اثبات الدائرة على

القائلين بالجزء لان طريقه ان يتخيل خط مستقيم متناه يثبت احد طرفيه ويدار حول

الطبعيات
ابطال الجزء الذي
لا يتجزى

الطبعيات
ابطال الجزء الذی لا یتجزی

طرفه الثابت الى ان يعود الى موضعه الاول فيحصل سطح يحيط به خط مستدير
ويقال لذلك الطرف الثابت مركز الدائرة ١٢ ع
حاصل من حركة الطرف المتحرك وفى باطنه نقطة هى الطرف الثابت وجميع
لان طرف الخط نقطة والنقطة يحصل بحركتها الخط اما مستقيما او مستديرة ١٢ ع
الخطوط الخارجة من تلك النقطة الى ذلك الخط متساوية لكون كل منها بقدر ذلك
ويقال لها انصاف الاقطار ١٢ ع
الخط الذى أدير ولا نعنى بالدائرة الا ذلك السطح او ذلك الخط وهذا البيان
فى الاصطلاح او اللغة ١٢
لا ينهض حجة على مثبتى الجزء اذ ما ذكر محض توهم لا يفيد امكان المفروض فضلا
فلا يكون ملزما لهم ١٢ ع — لان القوة البشرية الحسية لا يفى بذلك
عن تحققه ولو سلم فانما يصح لو لم يكن الخط والسطح من اجزاء لا تتجزى اذ مع
لان تحقق الشيء فرع امكانه والتلى بمعنى المفعول ١٢ ع
ذلك تمتنع الحركة على الوجه الموصوف لتاديها الى لم وعلى هذا القياس اثبات
قول العلامة التفتازانى ١٢ — اى عند مثبتى الجزء ١٢ ع
الكرة انتهى قلنا نعم اثبات الدائرة والكرة وامثالهما بطريق الحركة انما يبتنى على
من المثلث والمربع ١٢ — ولا يتم على اصل الجزء كما قلتم ١٢ ع
اصل الاتصال كما نص عليه الشيخ الرئيس وغيره وما يعتمد عليه العرف من امر
الفرجار لا يثبت به الا الدائرة العرفية ولكن لا ينحصر طريق اثباتها فى الحركة بل للفلاسفة
طريقان اخران لا يتوقف شئ منهما على نفى الجزء فان الشيخ فى الشفاء والنجاة بعد ان
اثبت الكرة اولا بطريق مبناه على اثبات الطبيعة للاجسام وان مقتضاها فى البسائط

ط قوله اعلم ان تحصيل الكرة من حركة الدائرة يتصور على نوعين لانه اما ان يتحرك نصف الدائرة على محور فينبغى ان يعود الى الوضع الاول بعينه واما يتحرك كل الدائرة على المحور فالكرة تحصل بحركتها نصف دورة لانها اذا تحرك احد جانبى المحور الى جهة الفوق يتحرك النصف الآخر الى جانب التحت فيحصل الكرة بنصف دورة كذا فى حواشى التصريح وحواشى شرح الجغمينى ١٢ محمد عبيد الله القندهارى رح

الطبيعيات ابطال الجزء الذي لا يتجزى

من الاشكال ليس الا الاستدارة لتشابهها بل الكروية على الخصوص لان شأن ما لا ازاد
ا من الاشكال البيضية والمفرطحية ان يكون فيها اختلاف امتداد عن المركز و
تقدير في الطول والعرض والطبيعة البسيطة لا توجب اختلافا ثم اثبت وجود
الدائرة بسبب قطع يحدث او يتوهم في الكرة قال اصحاب الجزء يلزمهم ايضا وجود
الدائرة فانه اذا فرض الشكل المرئي مستديرا مضرسا كان موضع منه اخفض من موضع
حتى اذا اطبق طرفا خط مستقيم على نقطة تفرض وسطا وعلى نقطة في المحيط استوى
عليه في موضع كان اطول ثم اذا اطبق على الجزء المركزي وعلى الجزء الذي يخفض من
المحيط كان اقصر امكن ان يتمم قصره بجزء واحد او اجزاء فان كان زيادة الجزء لا تستوي
بل تزيد عليه فهو ينقص عنه باقل من جزء وان كان لا يتصل به بل يبقى فرجة قليلة
فليتدبر في الفرجة هذا التدبير بعينه فاذا ذهب الانفراج الى غير النهاية ففي الفرجة
انقسام بلا نهاية وهو على مذهبهم انتهى كلامه ولاصحاب الاتصال في ابطال

الطبيعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

راى من ذهب الى تناهى الاجزاء براهين اخرى كثيرة من جهة تركيب المربعات حيث يلزم مساواة الاقطار للاضلاع لان المربع المركب من خطوط اربعة ذات اجزاء كذلك يكون قطره اربعة اجزاء فان تلاقت كان القطر مثل الضلع وان وسع الجزء فساواهما وهو محال بالحمارى والا فلا فانقسم ومن جهة الحركات كما احتجوا بحركة جزئين احدهما فوق احد طرفي اربعة اجزاء والاخر تحت طرف الاخر وكلاهما فوق طرفي ثلثة اجزاء فانهما يلتقيان على مقطع فانقسم الجميع ومن جهة المسامتة والمحاذاة كقولهم انه من المعلوم ان للشمس سمتا بواسطة ذى الظل مع الجزء المشترك بين الظل والضوء وحركة الظل اقل من حركة الشمس فاذا تحركت جزء تحرك اقل والا لكان مسامتة الشمس دائرة مساوية لمدارها على جسم صغير وقولهم انه لو فرض سطح من اجزاء لا تتجزى لكان الوجه الذى يحاذينا ونراه غير الوجه الاخر الذى لا نراه فان الواحد لا يكون مرئيا

قوله ليس الامر كذلك فان كون الجزء على الملتقى مفروض من الابتداء فى الدليل الثانى كما لا يخفى لا بعد الحركة فصدق قول الشارح حيث لا يبتنى آه واما كونه على الملتقى فانما هو بعد الحركة واما الاشتراك فى كونه على الملتقى فلا يقتضى اتحاد الدليلين فافهم ١٢ عبيد

فائدة اعلم ان الشيخ ابن سينا صنف في اثبات مذهب الحكماء كتاباً مسمى بالاشارة ثم شرح عليه كامل عناق الفلاسفة الامام فخر الدين الرازي

وغير مرئي في حالة واحدة وكانت الشمس اذا حاذت احدى وجهيه استنار بها ذلك
الوجه دون الوجه الآخر مبني خيال القائلين بالجواهر الفردة على ان الجسم
لو تناه القسمة فيه فيتساوى الجسم الاصغر كالخردلة والاكبر كالجبل في المقدار
لاستوائهما في عدم نهاية القسمة ويلزم ان يكون مقدار كل منهما غير متناه ضرورة
ان مجموع المقادير الغير المتناهية غير متناه ولم يعلموا ان الجسم المفرد لا اجزاء له
بالفعل بل بالقوة وعدم النهاية بالقوة يمكن فيه التفاوت كالمئات والالوف
الغير المتناهية وبينهما من التفاوت ما لا يخفى والحاصل ان ليس لاحدهما
اقسام ما لم ينقسما واذا انقسما فساوى كل منهما صاحبه في العدد فكل واحد من الاقسام التي
للخردلة اصغر من التي للجبل اعظم وهكذا الى النهاية واما ما قال بعض المحققين
في هذا المقام من ان المقادير الغير المتناهية اذا كانت متساوية او متزايدة كان
مجموعها غير متناه بالضرورة واما اذا كانت متناقصة فلا الا ترى ان انصاف الذراع
المتداخلة الغير المتناهية يعني نصفه ونصف نصفه وهكذا لو فرضت
موجودة لم يحصل منها الا الذراع والجسم انما يقبل الانقسام الى اجزاء غير متناهية

الطبعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

العالم الذي يبنى عليه اصول الاسلام لانه كان الله ولم يكن معه شيء وكل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والا
فاذا ادعوا ذلك يجب علينا اثبات حدوث العالم بادلة عقلية على مذاق الحكمة وادلة نقلية على منهاج الاسلام
وابطال دلائلهم بمقدمات عقلية ملزمة لهم لا بايراد ... والحق واضح فافهم ١٢ ابو الفضل محمد عبيد ...

متناقصة فمدفوع بما قيل من انه اذا كان هناك اقسام غير متناهية بالعدد فاذا

(اورده بقيل اشارة الى الضعف كما فى حاشية بحر العلوم ١٢)

انضم بعض متناه منها الى بعض متناه آخر يزيد مقدار المجموع على مقدار احدهما

(مسلم لكن لا يفيد الزيادة على المجموع فضلا عن عدم التناهى ١٢ عبيد)

فهكذا اذا انضم بعض ببعض مرات غير متناهية يحصل المقدار الغير المتناهى

(جواب عن تنوير الجواب بقوله الاترى آه ١٢ ع)

قطعا واقال انصاف الذراع المتداخلة الغير المتناهية لم يحصل منها الا الذراع

(يعنى اذا كانت تلك الانصاف بالفعل فالقول بكونها ذراعا غير صحيح بل هو غير متناه)

فصحيح لو كانت تلك الانصاف بالقوة على ان المقادير اذا كانت متناقصة من

(والمتزايدة الغير المتناهية تفيد عدم ... التناهى بالاجماع ١٢ ع)

جانب يكون متزايدة من الجانب الآخر فيكون المجموع غير متناه مع ان تلك الاجزاء

(وسيأتى تقريرها فى موضع يليق بها ١٢ م)

مما ابطله برهان التطبيق والتضايف وغيرهما لكونها مترتبة على ما صرح واضعف

الدلائل على ابطال الجزء ما يبتنى على اشكال غير المربع والمثلث القائم الزاوية

مما ينكره المتكلمون فان وجودها فى قوة اتصال الجسم كبعض الوجوه التى ذكرها

(فان الدليل المبنى على ما ينكره الخصم لا يكون ملزما له ١٢ ع)

المحقق الخفرى فى شرحه لهذا الكتاب من فرض مثلث متساوى الساقين

(ومثل هذا المثلث يسمى حاد الزوايا)

الذى عدد اجزاء قاعدته اقل من اجزاء كل من ساقيه وان الانفراج ١٢ ع

الطبيعيات
ابطال الجزء الذى لا يتجزى

= فائدة سنية ٥ اعلم ان بعض العلماء من اهل عصرنا تكلفوا فى دفع اعتراضات ارباب الحواشى على الشارح بالاكاذيب الاجوبة ليوهم تمام التحقيق عند الطلبة وتدفاد الى ذلك حيث يقول الطلبة ان العالم الفلانى محقق الثانى لانه يدفع جميع اعتراضات الحواشى على الصدر الشيرازى ولم يدروا ان ارباب الحواشى يعترضون على المتن لابطال مذهب الحكماء وتحقيق مذهب المتكلمين فهذا العالم الذى ٢

بين الساقين يتصاغر الى ان يصير بقدر جزء واحد وبعده يصير اصغر كما فى
اى الانفراج بينهما ١٢ ع
الحواشى الفخرية من انه لو تركب الجسم مما لا ينقسم لزم ان يكون قطر ذلك
للسيد فخر الدين رح على هداية الحكمة ١٢ ع — لما هو مذهب المتكلمين ١٢ ع
الافلاك مقدار ثلثة اجزاء لا تتجزى بيان اللزوم ان نفرض ثلثة خطوط
والتالى باطل بالبداهة الاولية فالمقدم مثله بيان اللزوم آه ١٢ ع
متماسة يكون كل منها مركبا من الجواهر الفردة يكون الوسطانى قطرا للتحدد واحد
وهذا التماس ممكن بل واقع عند المتكلمين ١٢ ع
جانبيه خط اب والاخر ج فاذا وصلنا بين نقطتى ا ء بخط ا ء لكان مارا بالمركز
والشكل على البياض ١٢
وملاقيا بالمحيط من الجانبين مع انه مار بثلث خطوط منصلات فيكون مركبا من
فيأخذ من كل خط بجزء واحد ١٢ ع
ثلثة اجزاء وهو المط قال السيد المحشى اصل هذا الوجه ماخوذ من كلام الشيخ فى عيون
اى السيد فخر الدين رح ١٢ ع
الحكمة والهيات الشفاء حيث استدل على بطلان التركيب بانه لو تركب الجسم منه لزم
هو ما يتساوى زواياه ولا يتساوى اضلاعه بل يتساوى
ان يكون قطر المربع والمستطيل مثلا مساويا الضلعة انه مح ثم نقل منها وجها آخر على
هو ما يساوى اضلاعه كلها وزواياه باجمعها ١٢ ع
نفى الجزء والحق ان مبحث الجزء غير مذكور فى الهيات الشفاء راسا فضلا عن ذلك
فالحوالة على الهيات الشفاء غير صحيح اقول فيكل دفع ١٢
الدليل وغيره وما يظهر بمراجعة كتب الشيخ كطبيعيات الشفاء وغيرها ليس الا انه

الطبيعيات
ابطال الجزء الذى لا يتجزى

لان تلاقى الخطوط بلا فصل سطح بينها باطل عند الحكما كما تقرر فى موضعه ١٢ ع

لو فرضنا سطحاً متالفاً من اربعة خطوط جوهرية كل منها يتركب من اربعة اجزاء يلزم مساواة القطر للضلع بمثل ما ذكرنا فانه على اصل ثبات الجزء وتماس الخطوط الجوهرية لا يمكن وقوع خط جوهري قطر المربع سطحي الا اذا كان الاضلاع القطر متساوية الاجزاء عدداً واعلم ان النظام من المعتزلة وافق الحكماء في قبول الجسم للانقسامات الغير المتناهية الا انه لا يفرق بين القوة والفعل فياخذ تلك الاقسام حاصلة بالفعل فيلزم عليه ان ينقسم الجسم الى ما لا ينقسم اصلاً وقد يستدل على ابطال مذهبه اولاً بالنقض بوجود الجسم المؤلف من اجزاء متناهية ولو في ضمن جسم اخر اذ لا كثرة الا والواحد فيها موجود فاذا اخذ منها احاد متناهية امكن ان يتركب فيحصل منها حجم لان الاجزاء مقدارية متباينة في الوضع ثم بتعميم تناهي الاجزاء في جميع الاجسام بنسبة اجزاء ذلك الجسم الى اجزاء سائر الاجسام وحجمه الى حجمها اذ بحسب ازدياد الاجزاء يزداد الحجم فنسبة الحجم الى الحجم كنسبة الاجزاء الى الاجزاء ولما كانت الاحجام والابعاد متناهية كما سيجيء فلو لم يكن اجزاء كل جسم

الدليل بدونه ۱۲ بحر العلوم رحمه الله ۵ قوله ثم بتعميم الخ استدلال ثان مقابل لقوله اولاً والاول يبطل كلية راى النظام والثاني رايه بالكلية ۱۲ اعلم ۔ على نهايات جسم متناه فافهم

لكن الشارح بنى على ذلك ليكون ابطال كلية رايهم وراءهم بالكلية على نظام واحد ولا ينفصل الثاني عن الاول فتدبر ۱۲ عبيد

۵ اقول اعلم ان من التزم على نفسه اثبات المسائل بالدلائل العقلية مطابقاً للاصول الشرعية من الكتاب الالهي والسنة النبوية

ولو كان ذلك الالتزام على زعمه يسمى متكلماً كالمعتزلة والشيعة وغيرهما من فرق الضلالة من المتكلمين كما ان اهل السنة منهم

واما المستدلين بالعقل الصرف بدون التزام مطابقة الشريعة الغراء فهم الحكماء المشاؤن ۔ وههنا فرقتان اخريان يستدلون

على المسائل بالاشراق النوري ولو كان ذلك الاشراق على زعمهم فان طابق ذلك الاشراق الشريعة المطهرة ولو بعد التاويل

فهم الصوفية الكرام وان لم يطابق فهم الحكماء الاشراقيون فاحفظ ذلك ينفعك في مواضع شتى ۱۲ محمد عبيد الله

متناهية لزم ان تكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي الى غير المتناهي

وهو ممتنع واعترض عليه بان ازدياد الحجم بحسب ازدياد النظم والتاليف لا يوجب

كليا ان تكون نسبة المؤلف الى المؤلف كنسبة الاحاد الى الاحاد اذ يجوز ان

يكون ازديادا لحجم بحسب ازدياد الاجزاء مع كون النسبتين مختلفتين الا ترى ان

ازدياد الزاوية على الزاوية في المثلث بحسب ازدياد الوتر على الوتر مع ان النسبة

ليست محفوظة فان نسبة الزاوية الحادة في المثلث المتساوي الساقين القائم

الزاوية الى الزاوية القائمة بالنصفية وليست نسبة وترها الى وتر القائمة كذلك

بالشكل الحماري بل يجوز ان يكون نسبة الجسمين من النسب الصمية التي توجد

في المقادير دون الاعداد فلا يوجد مثلها في الاحاد لان نسبتها عددية قطعا واجيب

عن الاول بان مجرد ازدياد الزاوية في الانفراج لا يوجب ازدياد الوتر كما لا يخفى بل ذلك مع

تعاظم الخطين المحيطين بها على نسبة ازديادها وعند هذين الامرين فان ازدياد الوتر

يكون على النسبة المذكورة وهذا انما كان بحثا على السند لان الغرض التنبيه على فساد ما سنده المعترض

الطبيعيات
ابطال الجزء الذي
لا يتجزى

وقد كان مآل العامل الذي ينوع المعتزلة اما هم بذا فكيف حال عوامهم والحق ان هذا نتيجة الاشتغال بما لا يعني فعليك بالاعتصام بحبل الله المتين ١٢ محمد

وعن الثاني بانه لما كان الجسمان عنده مركبين من الاجزاء التي لا تتجزى فقد وجد لهما عاد مشترك هو الجزء الواحد فيكون النسبة بينهما عددية فلا تكون صمّاء فان التفرقة بين الاعداد والمقادير انما هي لوجوب انتهاء الاعداد الى الواحد بخلاف المقادير فاذا كانت المقادير ايضاً مركبة من الوحدات الغير المنقسمة كانت منتهية الى الواحد فلم يبق الفرق الا ان يكون الوحدات في احدهما ذات وضع وفي الاخرى غيرها ونقل انه الزم اصحاب تناهي الاجزاء اصحاب النظام عند مناظرة اتفقت لهم بانه يجب من كون الاجزاء غير متناهية في الجسم ان لا يقطع مسافة محدودة الا في زمان غير متناه لانه لا بد عند الحركة من خروج كل جزء عن حيزه ودخوله في حيز اخر وانتقال جزء غيره الى حيزه فاذا كانت الاجزاء غير متناهية كان زمان القطع غير متناه فارتكبوا القول بالطفرة ثم الزموهم ايضاً بان كون الجسم مشتملاً على ما يتناهى من الاجزاء يستلزم ان يكون حجمه غير متناه فالتزموا تداخل الاجزاء ثم ان اصحاب النظام الزم اصحاب تناهي الاجزاء بتجزية الجزء القريب

في الجزء وهي متناهية =	تقدم ان هذا ايضاً لا ينفع لهم في الحقيقة ١٢ع
ومنها متداخلة وهي لا يزيد بها مقدار الجسم = نقصها فهي غير متناهية في تقويم هذه بهم	البطء في بعض ازمنة حركة السريع لكونه الطافية وزعمهم من ذلك تفكك اجزاء الرحى هذا ما قال المحاكم ... ولي الاسد كما هو معنى التداخل فالجسم متناهي المقدار بالاجزاء المتناهية واما اجزاء الجسم في وهذا الجواب مع قطع النظر عن بطلان التداخل في الجواهر كما مر سابقاً لا ينفع كما في حاشيته بحر العلوم فتدبر ١٢ محمد عبيد الله الصديقي النقشبندي ١٢ع

عه هذا الالزام مبني على زعمهم انهم ليسوا من اصحاب الجزء بل مذهبهم مذهب الحكماء والعجب منهم انهم كيف يزعمون ذلك والحال ان الحكماء قائلون بالانقسام الغير المتناهي في الجسم بمعنى لا يقف عند حد وما لهم وجود الاجزاء فيه بالقوة وهم قائلون بها بالفعل ولا يلزم على الحكماء شيء من المرجوع الى الاجزاء التي لا تتجزى ويلزم عليهم ذلك الآن يقال ان الاتفاق انما هو في الانقسام الغير المتناهي فقط ١٢ محمد عبيد الله غفر له

وانتفیا رحمل ہذا التوجیہ فی العقلیات بعید جداً کذا فی حواشی شرح المقاصد للسید ۱۲

من قطب الرحی عند حرکۃ البعید قطعہ جزءً واحداً لکون القریب ابطأ من البعید

ولا یرد ہذا السؤال علی الحکماء لان الدائرۃ القریبۃ من القطب صغیرۃ متصلۃ ۱۲

فالتزموا ان البطئ یسکن فی بعض ازمنۃ حرکۃ السریع ولا یکون ذلک الا بتفکک

اجزاء الرحی عند حرکتہا فاستمر التشنیع بین الطائفتین بالطفرۃ والتفکیک مما

ای کلہا لان القریب ابطأ من البعید ۱۲

یلزم ہؤلاء سکون المتحرک فی لحوق السریع البطئ اذا تحرکا لان السریع اذا قطع جزءً

ای القائلون بالجزء الذی لا یتجزی لان الانقسام خلف علیہم ۱۲ ع

فالبطئ اما ان یقطع جزءً او اقل او یسکن لا سبیل الی الاول والثانی والا لزم عدم اللحوق

وہو خلف عند اصحاب الجزء ۱۲ ع

او الانقسام فتعین سکون المتحرک وقد التزموہ کما التزموا تفکک الرحی وقالوا لطافۃ

فی الثانی ۱۲ حال التحرک وہو محال ۱۲

ازمنۃ التفکک فی الرحی والسکون فی المتحرک لا یشعر بہما الحس ولم یعلموا انہ اذا

ای تفکک اجزاء الرحی ۱۲ ع ای سکون اجزاء ہی قریبۃ من القطب ۱۲

کانت نسبۃ زمان التفکک والسکون الی زمان اللصوق والحرکۃ کنسبۃ

علی طریق اللف والنشر المرتب ۱۲ ع

فضل اجزاء دائرۃ الطوق علی اجزاء دائرۃ القطب او کنسبۃ فضل مسافۃ السریع

ای قطب الرحی ۱۲ ع ای طوق الرحی ۱۲ ای الحرکۃ السریع

علی مسافۃ البطئ یلزم ان یکون زمان اللصوق والحرکۃ الطف بکثیر من زمان

ای البطئ فی الحرکۃ ۱۲ ع

التفکک والسکون بحکم الاربعۃ المتناسبۃ فینبغی ان لا یحس باللصوق والحرکۃ

لصلتہا فی الغایۃ بالنسبۃ

اصلا ولا اقل من ان یکون تارۃ کذا وتارۃ بخلافہ ثم اعلم ان فی فصل اتصال الجسم

ای مرکبا ۱۲

الطبعیات

ابطال الجزء الذی لا یتجزی

الطبعيات

ابطال الجزء الذي لا يتجزى

كما هو مذهب الحكماء ١٢ ع

وقبوله الانقسامات الغير المتناهية شكوكًا منها ما ذكرنا من مساواة الخردلة للجبل

ليس لعطف تفسير كما يظن لان الشهرستاني رح يعتقد الاول دون الثاني ١٢ ع

وكون كل منهما غير متناهي المقدار ومنها لزوم تغشية وجه الارض بحبة ولا يخفى

وهنه وسخافته ومنها انه لو كانت القسمة تمر بغير نهاية لكان قطع المتحرك المسافة

كما هو مذهب الحكماء وبل النظام بطريق اولى ولا يمكن للنظام

يحتاج الى قطع نصفها وقبل ذلك نصف نصفها وهلم جرا فلا يقطع المسافة

اذ قطع الكل يكون بعد قطع الجزء وهكذا ١٢ ع — اسم فعل بمعنى ائت

ابدًا ويلزم ان يكون الزمان الذي يقطع فيه الانصاف الغير المتناهية

مع ان قطع المسافات محسوس مقطوع به ١٢ ع

غير متناه وجوابه ان المسافة المقطوعة منقسمة بلا نهاية وهمًا وفرضًا لا وجودًا ونصلًا

لان الحركة تتقدر بالزمان والمتحرك فيه غير متناهي فكذا الزمان ١٢ ع

ومثلها الزمان الذي هو مقدار الحركة الواقعة فيها ومنها انه يلزم ان لا يدرك

كالسيارة الصغيرة في الزمان الحاضر ١٢ ع — اي على خط مستقيم ١٢

سريع الحركة جدًا بطيئها جدًا اذا تحركا في جهة واحدة على سمت واحد كان لابطا اسبق بيان

كالسلحفاة والسرطان مثلًا ١٢ ع

اللزوم انه اذا قطع السريع البعد المفروض بينهما ووصل الى نقطة كان البطيء فيها

اي لزوم عدم ادراك السريع البطيء ١٢ — اي الفاصل بينهما ١٢ ع

اولا قطع البطيء في ذلك الزمان بعدًا اصغر من البعد الاول ووصل الى نقطة

لكونه متحركا ايضا ١٢ ع — لكون البطيء حركة ١٢ ع

اخرى ثم اذا قطع السريع هذا البعد الاصغر قطع البطيء بعدًا اصغر من الاصغر

الفاصل بينهما ١٢ ع

ووصل الى نقطة اخرى وهكذا الى غير نهاية والجواب ان المتحرك لا يتصف في اثناء

اقول المثال الشارح الذي شرح حقيق الحكمة يسمى ادلة مثبتي الجزء الذي لا يتجزى شكوكا وشبهات تعنتا واظهارا لان غاية ما يفيده تلك الدلائل الشبهة انما والتشكيك في الاتصال الذي هو مذهب الحكماء ولا يفيد يقينا بالجزء ١٢ عبيد

ليس غرض الشارح المساواة في العدد بل المساواة في المقدار لان اجزاءهما متساوية وذلك لان الاجزاء اجزاء مقدارية وهي المساواة في المقدار بين الخردلة والجبل خلاف البداهة فهذا محذور واحد وعدم تناهي مقدار كل واحد منهما بل احدهما ايضا خلاف براهين التسلسل كاثبات تناهي جميع المقادير فهو محذور آخر ولا حاجة في بيان الى ضم مقدمات آخر فتدبر ١٢ عبيد

فلا بد من الوصول الى الحد السابق اولا ثم الوصول الى الحد اللاحق وفيه المطلوب قد تقرر بان الافراد الآنية غير موجودة ولا اتصال بينها بل بينها افراد زمانية لكن الا ط قال الفاضل عماد الدين رح ص ٣٩ ؎ اي فيلزم استحالتان مساواة الخردلة للجبل وعدم تناهي المقدار في كل واحد منهما انتهى وهذا يرد ما قال المولى عبد الحكيم رح ولو بدا اعتراض الفقير عليه لكن ما حرره الفاضل بحر العلوم رح

ط لعله امر بالتدبر لما يرد على هذا الجواب ان المتحركان وان لم يتصفا بحسب الخارج بالوصول الى حد من حدود المسافة آه لكن الوهم ينتزع الوصول الى حدود

ط امر بالتدبر لكونه محتاجا الى التفصيل الذى وعد الشارح اتيانه ١٢ عبيد الله

الحركة بفرد آنى من افراد ما فيه الحركة فى الخارج قطعا كما سنحقق ان شاء الله

اى المقولة التى فيها الحركة وسيأتى بيان المقولات

تعالى فلا يتصف المتحركان بحسب الخارج بالوصول الى حد من حدود المسافة

اى السريع والبطئ ١٢ ع — لعدم الحدية فى الخارج ١٢ ع

ولا يوجد بعض معين بينهما فى زمان الحركة اصلا فتدبر ومنها انه اذا تدحرجت

بل كل واحدة من الحركتين متصلة من المبدأ الى المنتهى ١٢ عبيد

الكرة على بسيط مستو يكون ملاقاة دائرة منها بخط مستقيم منه بنقطة بعد

المستوى ما لا انخفاض فيه ولا ارتفاع اصلا ١٢ ع

نقطة ويلزم منه تشافع النقط وتركب الخط منها او دفعة بان تقل مماسة الكرة للبسيط

الزام لا ستحالتين كما لا يخفى وهذا على مذهب الحكماء — تقارب ١٢

فى حال الثبات مع السكون وان كانت بنقطة لا غير ولكنها فى حال الحركة انما هى بخط

والا يلزم وجود الخط المستقيم فى الكرة ١٢ ع

غير قار متدرج الاجزاء وفى كل آن من الآنات وان كان تماسها بنقطة ولكن الآنات

تصغير لغير القار ١٢ ع — الآن طرف من الزمان كالنقطة للخط ١٢

كالنقطة وجودها بالوهم والفرض لا بالفصل والقطع فالاستدلال بتجاور الآنات على

عند الحكماء ١٢ ع — وهو تجاور النقط ١٢ — كما صدر عن بعض المتوهمين ١٢

تجاور النقطة من قبيل المصادرة على المطلوب الاول اذ النزاع فيها كالنزاع فى

اى لا المصادرة بعينها للتفاوت البين ١٢ اعلم

النقطة فان الحركات والازمنة كالاجرام والابعاد غير مؤلفة عما لا يتجزى وان

سبيل الآن من الزمان بعينه سبيل النقطة الموهومة من الخط واما

الزم على الحكماء المالف منها كما مر تقريره ١٢ عبيد الله

ما وقع فى الحواشى الفخرية لدفع هذه الشبهة تارة

الطبعيات

ابطال الجزء الذى لا يتجزى

بان زوال الملاقاة لا يكون الا بالحركة وهى تدريجية لا آنية فلزوم تتالى الآنات

(لان حال الملاقاة حال السكون فتزول بضده وهى الحركة ١٢ ...)

والنقاط معاً اذ زوال الانطباق فى زمان كما ذكرنا وحصول الانطباق على نقطة

(اى مع لوازمهم من تتالى الآنات وتشافع النقط ولا بد من ...)

اخرى فى آن بينهما زمان ولما استحال الجزء الذى لا يتجزى لا يكون لزوال

(اى اول ان الحدوث ١٢) (كما مر فى فصل ابطال هذا البحث ١٢ ع)

الانطباق اول فلا يلزم محذور تارة بان المتحقق ليس الا نقطة واحدة فلزوم

(تتالى النقاط والآنات ١٢) (ووجود النقطة الواحدة غير مستحيل ١٢ ع)

تتالى النقاط ممنوع بل ينعدم نقطة ويتحقق نقطة اخرى وكذا الحكم فى منع تتالى

(... قد قال الاوحد لان ... فى الافهام ...)

الآنات فكلاهما ليس بشئ اما الاول فلانه لما وقع الاعتراف منه بان الانطباق

الاول فى آن والثانى فى آن آخر بينهما زمان فيتوجه السوال بانه كيف يكون الحال فى

ذلك الزمان بين الكرة والسطح أبينهما تلاق ام بينهما تفارق والتفارق بين البطلان

وان شئت فافرض الكرة من حديد وجسم فى غاية الثقل لا يرتفع عن السطح او يكاد

فرض علامه واما التلاقى فهو اما بنقطة او بخط فان كان الثانى لزم الانطباق

بين الخط المستدير والمستقيم وان كان بنقطة والتلاقى النقطى لا يكون الا فى

(+ وهو الجواب الذى مر فى الصفحة السابقة من قوله ودفع آه ١٢ عبيد الله)

آن فينتقل الكلام بين آن وقعت فيه الملاقاة الاولى وهذا

(المراد به الحركة ١٢ ع)

الاولى وبين الآن واعادة التشوق فى الزمان الذى بين هذين الآنين انما لزم منه عدم تناهى اللقاءات النقطية التى بينها زمان ولا خلف بل يؤيد المجيب فافهم ١٢

م والفقير يقول ينبغى ان يدقق النظر ولا يقبل ما يقوله الشيخ بمجرد انه قول الشيخ الذى هو رئيس الفلاسفة وان كان من الخرافات البديهية كهذا الالتزام لان الجبل اذا كان هابطاً فيتوجه بهبوطه الهواء الى مسافة بعيدة فالحبة تحركه الى جهة التحت بتحريك الهواء اياها فكيف يسلم العقل السليم والفهم المستقيم ملاقات الحبة فى الصعود مع الجبل فى الهبوط حتى يلزم سكونها والجبل بسبب الملاقات كما هو مقتضى القاعدة المسطورة فعليك بالتامل الصادق وانظر الى ما قيل لا الى من قال ١٢ عبيد الله

الطبعيات
ابطال الجزء الذى لا يتجزى

ه ان قيل فيلزم ان لا يكون زوال الانطباق حادثاً فلنا الحادث انما يكون مسبوقاً بالعدم وههنا زوال الانطباق كذلك لانه لم يكن فى وقت الانطباق لا انه يكون له اول آن الحدوث وتفصيل هذا البحث يعنى ان بعض الحوادث يكون لحدوثه اول آن وبعضها لا اول آن يكون لحدوثها وكذا م

م ان الاول ان يقال يلزم العدم السابق لها والعدم اللاحق بها لا مزيد عليه فى شرح محمود الجونفورى رح المسمى بالشمس البازغة فانه اورد بتفصيل المذكور فى اربع صفحات ونقلنا لغرابة المقام وصعوبة فهمها لا يليق بمقام التسليم والتفهيم والانزيد ايضاً اظهار الفضل بالقارى الطالب فى القلق والاضطراب كما هو دين بعض المعاصرين ١٢ محمد عبيد الله

الآن ويعود الشقوق بعينها من راس الكل هو وكذا القول يتجاور الآنات كما زعمه
الاثنان ظاهراً والثالث بحسب الواقع ١٢ ع

المتكلمون فلم يبق منع الا بالاطلاع على الحق الذي ذكرناه في الجواب واما الثاني
اقول ما معنى الرجوع الى جواب الشارح لانه انما يلزم الرجوع اذا كان

فلان تجاور النقاط واجتماعها في الزمان متجاورة يكفي للاستحالة ان لم يمكن اجتماعها
و قد سلم ذالك صاحب الحواشي حيث قال بان المحقق آه ١٢ ع

في آن واحد فذلك امر مستحيل لاستلزامه انتهاء قسمة المقدار الى ما لا ينقسم
اي الاجتماع في الزمان ١٢ دليل الاستحالة ١٢

ولو بالقوة كما ذهب اليه محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ولما سيأتي من حيث
اي ولو كان الانتهاء المذكور بالقوة مع وجود الاتصال بالفعل ١٢ ع

ما يقام عليه البرهان من ان المتجددات بحسب الزمان من الحوادث وغيرها
كلمة ما مصدرية و قوله من ان المتجددات آه بيان لما سيلاقي ١٢ عبيد

مجتمعات في وعاء الدهر المحيط بالزمان وما معه فيه فتكون النقاط التي كل منها
كما لعقول التي لا يحيط بها زمان ١٢ الاضافة بيانية اي الاشكال ١٢

في آن مجتمعة في الواقع على نعت التجاور ولان تجاور الآنات اللازمة لها على
وهذا هو وجه الاستحالة دون مطلق الاجتماع ١٢ ع

اي وجه امر مستحيل في ذاته لانطباق الزمان على الحركة المنطبقة على المسافة
اي سواء كان على وجه التقضي او على وجه البقاء ١٢ ع

والمنطبق على المتصل الوحداني لا بد ان يكون متصلاً وحدانيا فاذا كان احد
وهو المسافة لثبوت اتصالها بابطال الجزء الذي لا يتجزى ١٢ ع

المتطابقين مركبا من الافراد المتشافعة الغير المتجزية اصلا لزم ان يكون الاخر
وذالك الاحد هو الزمان وما ينطبق عليه من الحركة ١٢ ع

ايضاً مركبا منها وقد ثبت اتصال الجسم وعدم تألفه
يعني ان اللازم باطل ١٢ ع

الطبعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

فقط يعني ان لفظ اللاتناهي مشترك بين اللاتناهي المقداري الذي هو محال ومن اللاتناهي اللاتقفي الذي هو حاصل ومراد الحكماء من لاتناهي قسمة

المقادير والاجسام هو المعنى الثاني وفهم المستدل على بطلانه هيئتهم انهم ارادوا المعنى الاول فقال ما قال فافهم ١٢ محمد عبيد الله القندهاري ١٢

الطبيعيات

ابطال الجزء الذي لا يتجزى

من الجواهر الفردة فكذلك حكم ما طابقه من الزمان والحركة ومنها ان ما يمكن خروجه الى الفعل من الانقسامات ان كان متناهيا فتقف القسمة وان كان غير متناه فيرد ما يرد على النظام وجوابه باختيار الاول والقول بانه ليس متناهيا متعينا بالوقوف عند حد لا يتجاوزه فيصح اتصاف ذلك باللاتناهي اللاتقفي لا باللاتناهي لكنه هنالك مغالطة باشتراك الاسم ومنها ان جرم الاطراف يستدعي محلا غير منقسم كالجزء ما في حكمه واجيب بمنع استلزام انقسام المحل انقسام الحال في حلول الاطراف لكونها حالة من حيث القطع والتناهي ومنها شبهة يتوقف انحلالها على تحقيق ماهية الحركة كما سيجيء ان شاء الله تعالى فانتظر مفتشا كاستلزام حصول شيء غير منقسم من الحركة والزمان شيئا غير منقسم بازائه من المسافة وكون الزمان مركبا من الآنات لكون الحاضر منه غير منقسم مع انفصاله عما مضى وما سيأتي لعدمهما وامتناع اتصال الموجود بالمعدوم فاذا انعدم آن وجد آن آخر منفصل عنه بمثل ما ذكر وايجاب حركة النقطة بحركة ما هي فيه الخطوط تتالي احياز غير منقسمة واقتضاء

ما اقول وجود الاجزاء الغير المتناهية اذا فرض بالفعل فلا سبيل الى القول بانها متناهية قطعا بل كلها متساوية وكلها اجزاء لا تتجزى كما مر في بيان مذهب النظام من ان الجزء الذي لا يتجزى لازم عليه بحيث لا يتجزى ١٢ عبيد الله

المذكور تتمة للشبهة الاولى يعني ان قوله وكون الزمان مركبا الخ مقدمة من مقدمات الشبهة الاولى حيث قال البحر المذكور وهذا المقدار لا يفيد المستدل الخ وبما حررنا علمت ان ما في الحاشية المنقولة من البحر على قوله وايجاب حركة النقطة الخ من قوله استدلال ثالث الخ غلط والصواب استدلال ثان وهكذا وجدته في النسخة المطبوعة من تلك الحاشية وبهذا يندفع التعارض المتوهم فيما وجدناه بين حاشيتي البحر ١٢ فتدبر ١٢ محمد عبيد الله غفر له المولى

عه قوله الفرق بين الانطباق والمحاذات ان الانطباق يكون بالاتصال بين المنطبقين والمحاذي بالانفصال وحاصل الكلام ان الانطباق بين الخطين او السطحين او الجسمين كذا المحاذات بينهما لا يكون الا في آن وهو آن الوصول الى حد ويكون اللاانطباق واللامحاذات ايضا في آن والا يلزم رفع النقيضين او ارتفاع النقيضين فيلزم تتالي ذينك الآنين وهو في الاستحالة كتتالي الآنات الكثيرة فافهم ١٢ محمد عبيد الله رح

ويدفع عن الحكماء بما ذكرنا بان الضرورى في الحادث ان يكون مسبوقا بالعدم زمانا لا ان يكون له اول آن الوجود فافهم ١٢ عبيد رح

عدم الان في آن يليه تتالي الآنات المستلزم لتركب المسافة من غير المنقسمات وكذا احدث اللاوصول في ان يلي آن الوصول كاللاانطباق واللامحاذاة و كون الحركة لا اول لحدوثها العدم حدوثها في آن هو المبدأ ولا في آن آخر بينهما زمان والا لم يكن ما فرض مبدأ مبدأ او عدم التفاوت في شيء من الحركتين سرعة وبطوءاً اذا انقسمتا في الاخذ و الترك لكون كل منهما في كل آن يفرض من تمامهما في اين فلا يكون كل منهما متساوية لا يكون الاخرى ومنها اشكال ظفرة الزاوية هو من اعضل الشبه في هذا المقام وهو ان الزاوية الحادثة بين الدائرة والخط المماس لها على طرف قطر من اقطارها اصغر من جميع الزوايا المستقيمة الخطين كما برهن عليه صاحب كتاب اقليدس في الشكل الخامس عشر من المقالة الثالثة منه فاذا فرضنا خطاً منطبقا على ذلك الخط المماس وتحرك الى جهة الدائرة مع ثبات نقطة التماس منه حركة ما فاذا قد تحرك يحصل زاوية مستقيمة الخطين اعظم من الزاوية المذكورة من دون ان يصير اولاً مثلها وهذا هو الظفرة بعينها وبوجه آخر

صاحب الكتاب من مشهوراقليدس ١٢

عه الظفرة هي ان يصل الشيء الاول مقدارا من شيء آخر اكثر مقدارا منه بالحركة ولا يصل في حد من حدود الحركة الى مساواته المفروض اولاً وذلك باطل بالبداهة العقلية وانما قلنا بالحركة لانه لا استحالة في حدوث المقدار الاكبر من الآخر ابتداء بدون الحركة ١٢ محمد عبيد الله غفوله

عه يعني ان ذلك المحقق وان تلك الزاوية لما كانت احد من جميع الزوايا في عالم الوجود كانت بمقدار جزء لا يتجزى اذ لو كانت بمقدار جزئين مثلا لكان جزئها احد منها ولما قيد الشارح احديتها بالنسبة الى جميع الزوايا المستقيمة الخطين لا يتم استدلال ذلك المحقق لانها اذا كانت بمقدار جزئين مثلا لا يلزم منه زيادتها على الزاوية المستقيمة الخطين بل زيادتها على جزئها وجزئها ليس بزاوية مستقيمة الخطين كما لا يخفى فافهم وقد اشكل فهم هذه الحاشية على بعض القاصرين من الاذهان ١٢ عبيد رح

عه قوله الثالثة الخ اعلم ان كتاب تحرير اقليدس لا اقليدس ولم يفهم ان تحرير اقليدس اسم لشرح المحقق الطوسي ورسم بمتن اقليدس ١٢ ع

٣ وقد عرفت ان الزوايا الحاصلة المذكورة بين الخط المستدير والمستقيم احد و اقل مقدارا من جميع الزوايا الحاصلة بين الخطين المستقيمين تقريره ١٢ مجيد

ان الزاوية الحادثة بين محيط الدائرة وقطرها اعظم من كل حادة مستقيمة الخطين كما في تلك المقالة ايضا فتحرك القطر في حركة مع ثبات احد طرفيه تصير تلك الزاوية منفرجة بدون ان تصير قائمة لازديادها هو ازيد مما نقصت به عن القائمة عليها وبوجه آخر ان الزاوية التي بين القطر والخط المماس للدائرة على طرفه قائمة وما بين القطر والمحيط اعظم الحواد المستقيمة الخطين فاذا فرضنا حركة الخط المماس الى جهة المركز مع ثبات نقطة التماس حركة ما ينتقل من التماس الى التقاطع فتصير القائمة اصغر من زاوية القطر والمحيط من غير ان تصير مساوية لها وبعكس ما قلنا اذا فرضنا رجوع ذلك الى موضع التماس مما كان اولا فمن دون بلوغ تلك الزاوية الى مساواة زاوية القطر والمحيط تصير قائمة كما لا يخفى واستصعب الاذكياء حل هذا الاشكال وذكر بعضهم في التفصي عنه وجوها غير سديدة وذكر الاستاذ سيد الحكماء وسند العلماء ما يشفي العليل ويروي الغليل من وجهين تركنا احدهما لابتنائه على مقدمات كثيرة طويلة الاذيال من اراد الوقوف عليها فليطلب من بعض كتبه

بهذه الصورة

مع ثبات نقطة التماس يصل الى داخل الدائرة ويتركب ما بين المماس و المحيط ويتراءى الطفرة كذا في بعض الحواشي المعتمدة ١٢ محمد عبد المجيد

ق اراد بهذا الاصغر الاصغر من المنفرجة وبين القائمة ٥

٥ والحاصل ان الاصغر لهذه الحاشية يستعمل بمعنيين

١٢ مجيد

دام اتصاله واورد نا الاخر وهو ان الزاوية المختلفة الضلعين لها اعتباران آلاعتبار

انها سطح واعتبار انها احيطت بمستقيم ومستدير وهي مما تقع في طريق تلك الحركة

بالاعتبار الاول فقط دون الثاني لان شيئاً من الزوايا المستقيمة الخطين لا يمكن

ان يساوي زاوية مختلفة الضلعين وكذلك بالعكس فانه اذا اطبق الضلع المستقيم

من المستقيمة الضلعين على المستقيم من مختلفهما فاما ان يقع المستقيم الاخر بين

المختلفين ويخارجاً عنها اذ لا يمكن ان ينطبق المستقيم على المستدير فلا تنطبق

المستقيمة الضلعين على ما هي مختلفهما وبالجملة يختلف حقيقة الزاوية من جهة

اختلاف الضلعين باستقامتهما معاً وكون احدهما مستقيماً والاخر مستديراً لكون

المستقيم والمستدير مختلفين بالماهية النوعية وشئ من افراد احد المقدارين المختلفين

بالماهية لا يقع في طريق الحركة في الاخر والمتزائد بحسب المقدار الخط بالحركة مثلاً

لا يساوي في شئ من المراتب مقداراً ما سطحياً وبالعكس وكذلك المتزائد في السطح بالحركة لا يبلغ

في شئ من حدود الحركة الى مساواة جسم ما وبالعكس فكل فرد من احد نوعي الزاوية اذا حرك ضلعه

الطبيعيات

ابطال الجزء الذي لا يتجزى

اشارة الى ما شرح بسلم للقاضي محمد مبارك في مبحث اختلاف التصور والتصديق نوعاً من ان لهما لوازم مختلفة بالنوع كعموم المتعلق في التصور وخصوصه في التصديق واختلاف اللوازم نوعاً يدل على اختلاف الملزومات كذلك فكن ان الدلالة المذكورة انما هي اذا سلم ان تلك اللوازم لوازم الماهية من حيث هي هي ولا نسلم ذلك بل يجوز ان يكون ملكية

الطبيعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

وصار اكبر انما يبلغ بالتدريج الى مساواة جميع الافراد المتوسطة في النقل بين المبدأ والمنتهى من ذلك النوع وهي التي تكون واقعة في مسلك تلك الحركة ولا يمكن ان يبلغ الى مساواة شيء من افراد النوع الآخر ولا تكون تلك الافراد واقعة في مسلك تلك الحركة ولا متوسطة بين المبدأ والمنتهى انتهى اقول الازيدية وكذا الانقصية يقال بالاشتراك الاسمي او بالحقيقة والمجاز على ما يتحقق بين مقدارين متشاركين اي مقدارين يوجد لهما عاد مشترك والنسبة بينهما لا محالة تكون عددية يعبر عنها بانه احدهما من الآخر بان يقال هذا المقدار من ذلك المقدار ثلثه او ربعه او جزء من الف جزء منه الى غير ذلك وهذه هي التي تقتضي التجانس بين المتناسبين وكون احدهما مشتملا على الآخر مع شيء زائد وعلى ما يتحقق بين مقدارين لا يمكن ان يقال لواحد منهما اي هو من صاحبه وهو لا يقتضي كون الازيد والانقص بالوجه المذكور من نوع واحد بل قد يتحقق بين مقدارين مختلفين ماهية ولهذا عرف ارشميدس الخط المستقيم بانه اقصر الخطوط الواصلة بين النقطتين مع اختلاف الخط المستقيم والخطوط المستديرة بالفصول المنوعة عندهم اذا تمهد هذا فليس لقائل ان يقول ذا الصف كل واحدة من متفقة الضلعين

الطبيعيات
فصل في اثبات الهيولى

ومختلفهما بانها ازيد او انقص من الاخرى فلا بد ان تكون بحيث يمكن ان تتصف بالمساواة معها اذ الزيادة عبارة عن كون احد الشيئين مشتملا على مثل الآخر وشيء به يزيد عليه لانا نقول قد ظهر انه يكون ان يصير مقدار ما اعظم من الاعظم بدون ان يصير مساويا له كما اذا فرضنا درجة واحدة من الدائرة تتحرك بحركة الفرجار الى ان تبلغ نصف الدائرة فتصير اعظم من القطر مع انها كانت اصغر منه بدون ان تصير في الوصول الى شيء من حدود الحركة مساوية له فاعرفه فانه دقيق حقيق بالتحقيق واعلم ان ما ذكرناه وان كان مخالفا لما عليه المحدثون من ان بين الخط المستقيم والخط المستدير وكذا بين الخطوط المستديرة التي ليست تحدبها على استواء لا توجد نسبة اصلا لا الصمية ولا العددية ولكن القدماء ومنهم ارشميدس على ان بينها يتحقق النسبة ولكن لا مطلق بل الصمية توجد فيتصف بالمفاوتة مفاوتة صمية دون المساواة وسائر النسب العددية وما يقال من ان النسبة فرع الاتفاق والتجانس فيكون المراد منها العددية فقط دون الصمية

فصل في اثبات الهيولى

اي جوهر ليس في نفسه واحدا بالاتصال ولا منفصلا بالانفصال يقبل الصورة الجسمية التي هي الممتد الجوهري

الطبيعيات
اثبات الهيولى

فانه لا نزاع بين جمهور العقلاء فى ثبوت ما يصدق عليه مفهوم الهيولية و
مسماها اى امر يقبل الاتصال والانفصال الذين يطرآن فى الحس على انواع
الاجسام المحسوسة من حيث هى اجسام ويقبل الهيئات النطفية والحيوانية والطينية
والرمادية وغير ذلك وذلك الامر هو المسمى بالمادة او الهيولى او السنخ على اختلاف
العبارات ووجودها على حسب هذا المفهوم مسلم فانه اذا قيل تكون الحيوان من
الطين او خلق الابن من نطفة ابيه فلا يخلو اما ان يكون الطين باقيا طينا
او النطفة باقية نطفة وهو حيوان او انسان حتى يكون فى حالة واحدة طينا و
حيوانا او نطفة وجسد انسان وهو محال واما ان يكون بطلت النطفة بكليتها
حتى لم يبق منها شئ اصلا وكذا الطين ثم حصل انسان او حيوان فح ما صارت
النطفة انسانا وما خلق الحيوان من الطين بل ذلك شئ آخر بطل بكليته وهذا
شئ آخر حصل جديدا بجميع اجزائه واما ان يكون الجوهر الذى كانت فيه الهيأة النطفية
والطينية بطلت عنه تلك الهيأة وحصلت فيه هيأة انسان او هيأة حيوان والقسمان
الاولان باطلان لا يعتقدهما الكافة لان كل من زرع بذرا لينبت منه شئ وتزوج ليكون له
ولد يحكم على الزرع انه من بذره ويفرق بين ولده وغيره بانه من مائه

فقط وقد كان فى صدد ابطال القسمين ولم يف بما ذكره التكليم الا ان بطلان الاول اذ قد كان ضروريا او بيانا يحتج الى التنبيه عليه فافهم ١٢ ولى العهد

وان عاند معاند لا يلتفت اليه ويكذبه بالحديد لصاحب فظهر ان الهيولى من
حيث المفهوم المذكور ما وقع فيها خلاف انما النزاع في ان ذلك الامر اجزاء
لا تتجزى اصلا او ما في حكمها مما ينقسم في جهة او في جهتين متناهية او غير
متناهية كما ذهب اليه المتكلمون او اجسام صغار صلبة لا يمكن انقسامها في الخارج
كما هو مذهب ذي مقراطيس او نفس الجسم بما هو جسم كما هو رأي جماعة من
الاقدمين او امر ابسط من الجسم كما عليه المعتبرون من المشائين فمادة الاجسام
عند اصحاب المذاهب الثلثة الاول متعددة بالتشخص كثيرة بالانفصال والحكماء لما
اقاموا الحجج على ابطال هذه الآراء اتفقوا على ان ما يقبل الانفصال والاتصال في
الاجسام شيء واحد بالتشخص لا كثرة له في حد ذاته بحسب نفس الامر محقق الوجود في
ما التي الانفصال والاتصال هو الهيولى الاولى عندهم واتفقوا ايضا على ان الجسم من
حيث هو جسم الذي هو جنس للانواع الطبيعية بوجه ماهية مركبة من جنس هو الجوهر
وفصل هو مفهوم قولنا ممتد في الجهات الثلث وانما وقع الاختلاف في ان الجسم بالمعنى المذكور هل
هو بسيط في الخارج او مركب فيه من مادة وصورة تحاذيان جنسه وفصله وعلى تقدير تركبه

الطبيعيات
اثبات الهيولى

الطبعيات
اثبات الهيولى

هل هو مركب من جوهر وعرض او من جوهرين فالاول ماذهب اليه افلاطون على ما هو المشهور ومن سبقه تبعهم الشيخ المقتول في حكمة الاشراق والثاني اختاره في التلويحات والثالث مذهب ارسطو ومن تابعه كالشيخين ابي نصر وابي علي بتبعه هذا الاختلاف اختلاف آخر وهو ان الجسم بما هو جسم اذا طرء عليه الانفصال اما ان لا ينعدم عن اصل حقيقته شئ او ينعدم وعلى تقدير الانعدام اهو عرض او جوهر فهذا تحرير محل النزاع بين الفلاسفة والمختار المصنف مذهب المشائين فقال كل جسم فهو مركب من جزئين هما جوهران يحل احدهما في الآخر معنى حلول الشئ في الشئ على ما ادى اليه نظري هو ان يكون وجوده في نفسه هو بعينه وجوده لذلك الشئ وهذا اجود ما قيل في تعريفه بحيث لا يرد عليه شئ مما يرد على غيره وقد يفسر بالاختصاص بين شيئين بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر ويرد عليه كون الاعراض والصور الحالة في محل واحد بعضها حالا في بعض وينتقض ايضا بكثير من الصور طردا وعكسا وقيل حلول الشئ في الشئ عبارة عن كونه ساريا فيه مختصا به بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر تحقيقا او تقديرا واعترض عليه بانه ينتقض بحلول الاطراف

فى محالها كالنقطة فى الخط والخط فى السطح والسطح فى الجسم ويختل طرده بالاطراف المتداخلة
ويجيب عن الاول تارة بنفى وجود الاطراف وتارة بتخصيص المعرف بالحلول
السريانى وتارة بان الاشارة الى الطرف اشارة الى ذى الطرف فان الاشارة الى
النقطة مثلاً اشارة الى الخط الذى هى طرفه ويكتفى باتحاد الاشارة من غير
حاجة الى السريان ويلزم على هذا ان يكون المكان حالاً فى المتمكن اذ الاشارة
الى المكان اشارة الى طرف المتمكن لاتحادهما وضعاً والاشارة الى الطرف اشارة
الى ذى الطرف كما ذكر هذا اذا كان المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوى
المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى واما اذا كان البعد المجرد عن المادة فالنقض
وارد على اى تقدير اللهم الا ان يقال المراد بكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة
الى الآخر ان يكونا متحدين فى الاشارة بحيث لا يمكن عند العقل تمايزهما فيها و
بهذا يخرج الجواب عن النقض بالاطراف المتداخلة ومنهم من فسر الحلول
بالاختصاص الناعت واعترض عليه بانه ان اريد بالناعت ما يصح بسببه
حمل النعت على المنعوت به مواطاة فلا يصدق على شيء من افراده وان اريد
ما يمكن ان يشتق منه اسم يحمل على المحل فيرد عليه اختصاص الكواكب بفلكه

الطبيعيات
اثبات الهيولى

وبالعكس وكذا الحال بصاحبه والجسم كانه بل المعروض بعارضه وما اجاب به عن بعض المحققين بالفرق بين الاشتقاق الجعلى وغيره محل تامل وقد يقال المراد بالناعت ما يمكن ان يشتق منه اسم يحمل على المحل لا نسلم ان المتمكن مشتق من المكان بل من التمكن والمتجسم من الجسم بل من التجسم وكذا فى شباه ذلك اقول فعلى هذا يلزم ان لا يكون السواد مثلا حالا فى الجسم بل الاسودية وفساده ظاهر ثم لا خفاء فى ان تصور الاختصاص الذى هو النعت بالنسبة الى المنعوت بوجه يمتاز عن غيره بديهى وهو كاف فى المقصود وان لم يكن ماهيته معلومة بالكنه اذ لا غرض فيه يعتد به وقد عرف الحلول بتعريفات اخر ليس شئ منها خاليا من الخلل دفع بعض منها بالتزام امور مخالفة لظاهر الامر والتطويل فى ذلك لا يؤدى الى كثير طائل ويسمى المحل الهيولى والحال الصورة الجسمية وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء والنار يجب ان يكون فى نفسه متصلا واحدا انحاء قسمة الجسم الى الاجزاء المقدارية ثلثة انفكاكية تحدث كثرة بالفعل فى الخارج لا يخرج جزئيا تها الى الغير المتناهية العدد منقسمة بالامكان لا الى نهاية على ما يراه جمهور الحكماء

الطبعيات
اثبات الهيولى

وهي منقسمة الى الكسر والقطع ووهمية جزئية تحدث كثرة في التوهم كذلك وعقلية كلية تستوعب جملة الاجزاء الممكنة الانفراض بلا تناه في ملاحظة العقل ملاحظة اجمالية بسيطة واما القسمة التي هي بسبب عروض عرضين مختلفين سواء كانا قارين كما في البلقة او غير قارين كما في حصول مماستين او محاذاتين في جسم واحد فبعضهم الحقها بالضرب الاول منها وبعضهم بالثاني وقد يقال بالتفصيل والحق ان اختلاف العرضين ليس مبدأ للانفصال الخارجي بل يستلزم حكم العقل باثنينية المعروض لهما بحسب حالة خارجية هي عروضهما في الخارج حكما صادقا مطابقا للواقع فلا باس بعدها نحوا آخر من القسمة بهذا الاعتبار والقسمة المقدارية بانحائها انما تطرأ على الجسم بعد عروض المقدار اي الجسمية التعليمية التي بحسبها يصير الجسم ذا مساحة متناهية او غير متناهية الا ان القسمة الفكية تلحقه لاستعداد المادة وهي التي تقبلها وتجتمع معها وليس لنفس المقدار التعليمي هوية لقبولها بل تهيؤ واستعداد له في الحقيقة من عوارض المادة سواء كانت ابسط من الجسم او نفسه كما اشرنا اليه سابقا من ان ما يصدق عليه

الطبعيات
اثبات الهيولى

الطبيعيات
اثبات الهيولى

مفهوم المادة مما لا نزاع فيه لاحد والوهمية الجزئية لحقه لكونه ذا كيفية اتصالية
فهي من عوارض المقدار بحسب نفسه اذ انه ان كانت نفسه فانه مما يحتاج الى المادة
مطلقا لا في كونه منقسما واما الفرضية العقلية فانها وان لحقت المقدار التعليمي
لكن مصحح عروضها له كونه ممتدا مطلق الامتداد مع قطع النظر عن مراتب
تعيناتها المقدارية فهي بالحقيقة تعرض الجوهر الجسمي لذاته والاجسام بما هي
لا تتفاوت في صحة قبولها لانحاء الانقسام اللهم الا لمانع خارج عن كونها جسما
مطلقا كما سيأتي بيانه ولفظ القبول يطلق بالاشتراك الصناعي على معنيين
احدهما مطلق الاتصاف بامر سواء كان وجود الموصوف مقدما على وجود الصفة
بالزمان اولا والثاني الانفعال التجددي ويقال له القوة والاستعداد ايضا وهو
عبارة عن امكان اتصاف شيء بصفة لم تحصل له بعد مع وجود حالة تحصل
بها هذا المعنى والقبول بهذا المعنى لا يجامع الفعلية والحصول في شيء بل اذا
طرء عليه تلك الصفة بطل هذا المعنى والتقابل بينهما تقابل العدم والملكة وان
عرض لهما تقابل التضايف باعتبار بخلاف المعنى الاول وما يقال من ان القابل يجب وجوده

معالقبول لا ينافى ما ذكرناه اذ ليس المراد منه ان القابل فى وقت كونه قابلا او من حيث هو قابل يجب وجوده مع المقبول بل المدعى ان ذات القابل بعد حصول المقبول فيها يجب ان يكون معه والا لم يكن القابل قابلا وههنا كما ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل لكونهما ايضا متقابلين كذلك القابل بما هو قابل لا يجامع المقبول بما هو مقبول لكونهما ايضا متقابلين غاية الامر ان التقابل هناك حقيقى وههنا مشهورى والامكان الذاتى له نوع مشابهة بالقوة الاستعدادية بحسب اعتبار العقل ولهذا يطلق عليه اسم القبول فانه بمعنى سلب ضرورة فعلية الوجود والعدم سلبا تفصيليا حين تحصل احدهما من جانب العلة بالنظر الى جوهر الذات فان العقل اذا لاحظ الموجود مثلا بحسب الملاحظة الذهنية الى الماهية ووجودها يحكم بان الوجود ليس ثابتا للماهية من حيث هى هى بل يثبت لها فى مرتبة متأخرة عن تلك المرتبة نحوا من التأخر وان كانت محفوظة بالوجود فى نفس الامر كالابداعيات فانها لم يسبقها الا امكان بمعنى القوة الاستعدادية التى لا تجتمع مع وجود الشيء والامكان الذى يعرض لها ولغيرها من الفاسدات وهو قسيم ضرورة الوجود والعدم غير منفك عنها حين وجودها لكن كل واحد من مفهومى القوة والامكان اى الذاتى والاستعدادى مع الفعلية التى بازائه

الطبيعيات
اثبات الهيولى

الفاسدات ١٢ اعلم رحمه الله

الطبيعيات
اثبات الهيولى

يجب اختلاف جهتين سواء كانتا بحسب التحليل الذهني او بحسب الانقسام الخارجي وسياتي زيادة تفصيل لفظ الاتصال يدل بالاشتراك على معان بعضها صفة للشئ لا بقياسه الى غيره وبعضها صفة للشئ بقياسه الى غيره اما ما هو صفة حقيقية فهو اثنان احدهما كون الشئ في حد ذاته ومرتبة ماهيته صالحا لان ينتزع منه الامتدادات الثلثة المتقاطعة وهذا المعنى فصل للجوهر وثابت للجسم في حد نفسه اذ هو في تلك المرتبة مصداق لحمل المتصل والممتد مع قطع النظر عن جميع العوارض فاتصاله وامتداده نفس متصليته وممتديته لا امر يقوم به فيصير منشأ لصدق المتصل عليه مصداقا له سواء كان الجسم مجرد الصورة الجوهرية او مؤتلفا منها ومن جوهر اخر على اختلاف راى افلاطون وارسطاطاليس والدليل على ان الاسم المتصل بهذا المعنى يطلق على الصورة الجوهرية كلام الشيخ في فصل من فصول الهيات الشفا المعقود لبيان ان المقادير اعراض بهذه العبارة واما الكميات المتصلة فهي مقادير الابعاد واما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم بمعنى الصورة ثم قال لو كان الجسم في حد نفسه متصلا لا يمكن فيه فرض شئ دون شئ وكان قابلا للقسمة الى الاجزاء

الطبيعيات
اثبات الهيولى

المقدارية فيكون نوعًا من الكم لان هذا المعنى يعرض للكم المتصل لذاته ولغيره بواسطته لانا نقول لا نم ان مجرد امتداد الجسم في ذاته يساوق قبول الانقسام الى الاجزاء المقدارية بالذات بل انما يصح ذلك بعد عروض مقدار له اذ ما لم يتعين ذهاب امتداداته لم يصح فيه فرض جزء معين دون جزء معين والجسم في مرتبة ذاته ممتد في الابعاد من دون تعين امتداده وتقدر انبساطه وذلك المعنى انما يحصل له في مرتبة متاخرة عن ذاته بذاته قال الشيخ في التعليقات اذا قلنا جزء من جسم فعناه جزء من مقدار الجسم فان الجسم بما هو جسم ليس هو جزء ولا كل ومثاله في المنفصل اذا قلنا جسمان من جملة خمسة اجسام فعناه اثنان من جملة خمسة اعداد عرضت للجسم لان الجسم بما هو جسم ليس بواحد ولا كثير وثانيهما كون الشئ بحيث يوجد بين اجزائه بعد فرضها حدود مشتركة والمتصل بهذا المعنى يطلق على فصل الكم ومن خواصه قبول الانقسام بغير نهاية واما الاخر فله ايضا معنيان احدهما كون المقدار متحد النهاية بمقدار اخر سواء كانا موجودين او موهومين ويقال لذلك المقدار انه متصل بالثاني بهذا المعنى والثاني كون الجسم بحيث يتحرك بحركة جسم اخر ويقال لذلك الجسم انه متصل بالثاني بهذا المعنى وهذا المعنى من عوارض

الكم المنفصل مطلقا او من جهة ما هو فى مادة كاتصال خطى الزاوية واتصال الاعضاء بعضها ببعض واتصال اللحوم بالرباطات والرباطات بالعظام وبالجملة كل مماس يكون عسير القبول لمقابل المماسة واذا تقرر ما ذكرنا من شرح الالفاظ الثلثة فنقول لما علمت ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل لكونهما متقابلين تقابل العدم والملكة او التضايف وكذلك لا يجتمع المستعد من حيث انه مستعد مع المستعد له من حيث هو كذلك كما اشرنا اليه فاعلم ان الذات الواحدة لا يمكن كونها مبدءً لهذين الامرين الا بجهتين مختلفتين واذا اعيد الكلام الى مبدء تينك الجهتين ينتهى بالآخرة الى جهتين فى حقيقة الذات فيلزم تركبها من جزء به يكون بالقوة ومن جزء آخر به يكون بالفعل فقصارى امر من اراد ان تكثر ذات الجسم بما هو جسم ان يثبت له فى حد ذاته حيثيتى الفعل والقبول بالمعنى الاخير ولهذا المعنى قال المص ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك يجب ان يكون فى نفسه متصلا واحدا يعنى ان الجسم قبل كونه منفصلا يجب ان يكون متصلا قبلية زمانية والدليل عليه قوله والا اى ان لم يكن شئ مما يقبل الانقسام من الاجسام التى تلينا كالماء والنار قبل الانفصال

الطبعيات
اثبات الهيولى

الطبيعيات
اثبات الهيولى

متصلاً حقيقياً كما انه متصل حسّي لزم الجزء الذي لا يتجزى او ما في حكمه من الخط والسطح الجوهريين وستعلم من كلام المص ابطالهما بمثل ما مرّ وبيان اللزوم ان كلّ كثرة بالفعل يجب انتهاؤه الى الواحد الذي لا كثرة فيه بالفعل فاقسام الجسم القابل للانفصال التي كل واحد منها غير مشتمل على كثرة وانقسام بالفعل لو لم تكن متصلات جسمية في حد ذاتها لزم احد الامور الثلثة وهذه المتصلات لما كانت من نوع الاجسام القابلة للانفكاك التي تلينا فلم تكن مما لا يقبل الانفصال الخارجي بل تكون قابلة له فثبت ان بعض ما يقبل الانفصال الخارجي كان قبل قبوله متصلاً ولعل ابعض ما يقبل الانفصال قبولا بالمعنى الاول يقبله قبولا بالمعنى الثاني وهذا ما ادعيناه وههنا بحث وهو ان الذي ثبت بالبرهان ليس الا ان الماء مثلاً اما متصل واحد او مشتمل على متصل واحد لئلا يلزم تركبه من الجزء الذي لا يتجزى او مما في حكمه مما لا ينقسم الا في جهة او في جهتين فلنا ان نختار الشق الثاني ونقول انه مركب من الاجسام الصغار القابلة للانقسام في الجهات وهما وفرضا وليس شيء منها قابلا للانقسام قطعا وكسرا كما هو مذهب ذي مقراطيس من ان مبادي الاجسام اجسام صغار صلبة قابلة للقسمة الذهنية

الطبيعيات
اثبات الهيولى

دون الخارجية فهي وان كانت متصلة في نفسها منفصلا كل منها عن الآخر لكنها غير قابلة لطريان شيء من الفصل والوصل عليها مع ان مدار اثبات الهيولى بهذا الوجه على طريان شيء منهما على ذات الجسم كما مرت الاشارة اليه واجيب عنه بابطال الاجسام الديمقراطيسية بان كلا من القسمة الوهمية او الفرضية او التي باختلاف عرضين قارين او غير قارين يحدث كثرة في المقسوم متشابهة ومشابهة للكل في الماهية والافراد المتماثلة متضاهية في الاحكام بحسب نفس الماهية فما يصح على فرد من افراد حقيقة واحدة يصح على جميعها وان منع عنه مانع خارجي فهو غير قادح في جوازه وقوعها نظرا الى نفس الذات من حيث هي هي فاتصاف تلك الاجسام بالانفصال يستلزم جواز اتصاف اجزائها المتصلة بالانفصال لماهيتها والتحام اجزائها المتصلة يستلزم جواز اتصاف تلك الاجسام بالالتحام كذلك وان صدها عن الفصل والوصل صاد لاحق وعاق عنهما عائق خارج فهو لا يوجب استنكاف حقيقتها عنهما فلان اتصال كل من تلك الاجسام كاشف عن قوة قبول القسمة الخارجية وانفصال كل اثنين منها عن جواز طريان الاتصال بينهما عليهما وهذا هو تقرير

والانفصال مشترك معنوي بين الاتصال والانفصال الفكريين كالانفصال بين الاجزاء الديمقراطيسية عندنا فهما والاتصال بين اجزاء كل واحد من هذه الاجزاء فان كل واحد

الطبعيات
اثبات الهيولى

البرهان المشهور على بطال هذا المذهب فيما يجب ان يعلم ان الحجة المذكورة
تبتني على كون تلك الاجسام متحدة الماهية كما هو مسلم عند صاحب هذا
المذهب على ما نقل عنه حتى قيل ان القياس حدسي اذ على تقدير
كون الاجسام المذكورة متخالفة الانواع لم يثبت تخالفها النوعي هو الصورة
الامتدادية لانها نوع واحد كما سياتي بل صورة اخرى نوعية والمقصود اثبات
ان الطبيعة الامتدادية بما هي هي لا تابى الانفصال والاتصال هو الخروج الى المادة
ومع قطع النظر عن هذا النظر في جسم مفرد منها يؤدي الى المطلوب لا حاجة الى
اخذ كونه مماثلا لجسم اخر منها فان اشتراك اجزائه المقدارية معه في الطبيعة
النوعية يقتضي ان يصح عليها ما يصح عليه وبالعكس فكما ان احد جزئيه
متصل بالجزء الاخر ومجموعهما منفصل عن غيره فكذلك يصح انفصال الجزئين و
اتصالهما بغيرهما تحقيقا للمعنى اشتراك الكل وجزئه في نوع واحد اعترض عليه بان ههنا
مغالطة باشتراك اللفظ وهو ان ما يقبله الاجسام الديمقراطيسية ليس الا انفصاله
منفكيا واتصاله نظريا فالقبول ههنا بمعنى مطلق الموصوفية في بين الامرين لا يمكن الا
يقاس عليه استعداد طريان الانفصال والاتصال فان مقتضى كون كل واحد

الطبيعيات
اثبات الهيولى

لفردٍ من افراد الطبيعة النوعية صح لسائر الافراد بحسب نفس الماهية ليس الا
امكان الاتصال الفطري لها بدلاً عن الانفصال او الانفصال الفطري لها بدلاً عن
الاتصال امكاناً ذاتياً في ابتداء الخلقة لا امكاناً استعدادياً لطريان الانفصال
والاتصال في الخارج ومناط قيام البرهان على اثبات الهيولى هذا دون ذلك و
توضيحه ان مآل القسمة الانفكاكية عند المشائين الى زوال جوهر ممتد وحدوث
جوهرين ممتدين وهذا هو المحوج الى الهيولى الاولى كما علمت ومجرد امكان
القسمة امكاناً ذاتياً فطرياً لا يستلزم ان يكون له قابل غير نفس الاتصال اى ما هو
متصل بذاته وكذلك مجرد كون الشئ متصلاً بنفسه من دون حدوث هذا
المعنى فيه لا يستوجب ان يكون لوجوده حامل سوى ذاته كما ان امكان العدم و
كذلك حصول الوجود في المجردات لا يقتضي ان يكون لها قوابل سوى ذواتها المجردة
بل المحوج الى القابل استعداد العدم والوجود ولفظ الامكان مشترك بين هذين المعنيين
فان امكان الشئ بمعنى الاستعداد لا يجامع حصوله فله قابل آخر غير ذاته بخلاف
امكان شئ بالمعنى الآخر فانه لا يابى الاجتماع معه واللااجتماع اصلاً فلا يحتاج فيه الى
قابل لذلك الشئ غير ذاته وقد اجاب عنه بعض الاعاظم بان قبول القسمة الوهمية

الطبعيات
اثبات الهيولى

مساوق لامكان القسمة الانفكاكية بالنظر الى نفس طبيعة الامتداد وان منع عنها مانع لازم او غير لازم كالصورة النوعية للفلك والصلابة والصغر فى بعض الاجسام اذ لو امتنع الانفكاك الخارجى على الجوهر الامتدادى لذاته لكان فرض الانقسام فيه من الاوهام الاختراعية ولم يكن فرق بين فرض الانقسام فيه وبين فرضه فى المجردات ولا شك ان الانقسام الوهمى من المعانى الانتزاعية خصوصا اذا كان منشاؤه اختلاف عرضين حالين فيه اقول هذا منقوض بالزمان فانه عندهم مقدار متصل قابل للانقسام الوهمى غير قابل للانقسام الخارجى وايضا توهم القسمة لا يوجب تجويز وقوعها فى الخارج وتجويز العقل وقوع شئ لا يساوق امكان وقوعه فربما يجوز العقل تحقق شئ فى بادى النظر ثم اقيم البرهان على خلافه واذا لم يكن امتداد قابلا للانفكاك بحسب الخارج لا يلزم ان يكون توهم القسمة فيه من قبيل توهم القسمة فى المجردات فان الذى له امتداد ولا وضع له لا مجال للوهم ان يتوهم فيه شيئا دون شئ ويمكن ان يقرر فى ابطال هذا المذهب ان كل واحد من تلك الاجسام لو كان بسيطا اى يكون له طبيعة واحدة كان كرى الشكل لما سيجئ من ان الشكل الطبعى للجسم البسيط هو الكرة ولو كان كذلك لحصلت الفرج فيما بين تلك الاجسام لان ملاقاة الكرات بعضها مع بعض بظواهرها انما هى بالنقطة فيكون

الطبعيات

اثبات الهيولى

ذلك قولا بالخلاء وهو محال كما ستعرف وان لم يكن بسيطا بل يكون مركبا من اجسام مختلفة الطبائع فلم يكن متصلا واحدا هف ولما ثبت ان الجسم المتصل قابل للانفصال بمعنى انه يجوز ان يطرء عليه الانفصال فى الخارج فيقول ويلزم من هذا اثبات الهيولى فى الاجسام كلها ويبين الملازمة بقوله لان ذلك المتصل قابل للانفصال فالقابل للانفصال فى الحقيقة اما ان يكون هو المقدار الجسم التعليمى وقد اختلفوا فيه فقيل انه عرض متصل يمكن فيه فرض ابعاد ثلثة متقاطعة بالقوائم والاتصال غير اتصال الجوهر الممتد فعلى هذا يكون هناك متصلان بالذات احدهما جوهر والآخر عرض متحدان فى الوضع والاشارة ولا يخفى سخافته وقيل للصورة الجسمية اتصال بالعرض بتبعية اتصال الجسم التعليمى وفيه انك قد علمت ان الجسم فى مرتبة ماهيته متصل وفصله ليس الا مفهوم قولنا قابل للابعاد الثلاثة على الاطلاق وقيل هو مجموع امور ثلثة هى الطول والعرض والعمق للجسم فيلزم ان هذه الابعاد ليست موجودة فى الجسم بالفعل والجسم التعليمى موجود فيه بالفعل وقيل فى الجسم اتصال واحد منسوب الى الصورة الجسمية بالذات والى مقدارها بالعرض فاما ان يراد بالجسم التعليمى نفس تعين امتداد الجسم وتقدر انبساطه فيلزم ان لا يكون من مقولة الكم واما ان يراد به الصورة الجوهرية مع تعين امتدادها اى مع الحيثية المذكورة فكان له اتصال لا باعتبار امر خارج عنه

الطبيعيات
اثبات الهيولى

بل بسبب اشتماله على الصورة الجسمية وهذا هو الذي اختاره المحققون ويوافقه كلام الشيخ في الشفاء والتعليقات وكلام بهمنيار في التحصيل وتوضيحه ما افاده بعضهم من انه يصح في الجسم انه ممتد ولحد في الجهات فاذا اعتبر ذلك انه ممتد في الجهات على الاطلاق من غير تعين امتداداته تعينا مقداريا سواء كان مقدارا مطلقا او مقدارا مخصوصا فكان بهذا الاعتبار صورة جسمية وجوهرا واذا اعتبر من حيث هو متعين بتعين ما كان جسما تعليميا مطلقا واذا اعتبر من حيث هو متعين بتعين مخصوص كان جسما تعليميا مخصوصا واورد عليه انه لزم ان لا يكون الجسم التعليمي عرضا بل يكون مركبا من جوهر هو الجسمية وعرض هو تعين الامتداد وما اجاب عنه بعض المحققين وحاصله ان المفهوم المركب من الجوهر عند القدماء والعرض ان لم يكن عرضا اذ لا يكون له محل صلا ولكن المركب من معنى الجوهر عند مثبتي الهيولى حيث اخذ الموضوع في تعريفه بدل المحل والعرض لا يلزم ان لا يصدق عليه تعريف العرض اذ لا خفاء في ان المجموع المركب من الصورة الجسمية والعرضية مندرج تحت تعريف العرض فان الهيولى وان لم تكن بالنسبة الى الصورة وحدها موضوعا لاحتياجها في التقوم اليها لكنها انما تكون موضوعا بالنسبة الى المجموع المركب منها

ومن العرض لعدم احتياجها الى المجموع من حيث هو مجموع فليس شيء لا زاصل الاشكال هو ان الجسم التعليمي لو كان مركبا من جوهر وعرض لم يكن جوهرا ولا عرضا اذ لا يكون حينئذ موجودا حقيقيا له وحدة حقيقية بل امرا اعتباريا له وحدة اعتبارية فلا يكون من اقسام شيء منهما اذ الوحدة في التقسيمات معتبرة على ما بين في موضعه ومما ذكره لا يندفع هذا او الصورة المستلزمة للمقدار ومعنى آخر لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال في حالة واحدة والقابل مع ما يلزمه يجب وجوده مع المقبول اذ لم يكن سلبا محضا والانفصال اما ان يكون وجوديا ان كان عبارة عن حدوث متصلين او عدم ملكة ان كان عبارة عن زوال الاتصال عما من شانه ان يكون متصلا فتعين ان يكون القابل معنى آخر وهو المعني من الهيولى اعلم ان لاصحاب المعلم الاول في اثبات الهيولى التي هي احد جزئي الجسم الجوهرين على ما زعم حججا الاولى ما ذكره المص تحريرها انه لا شك ان في الجسم جوهرا متصلا في نفسه او مستلزما لامر متصل في نفسه هو المقدار وعلى كل من التقديرين لا شك ان في الجسم شيئا يقبل الاتصال والانفصال فنقول هذا الامر الذي هو متصل في ذاته او متصل باتصال لازم والذي يقبل الاتصال والانفصال يجب ان يكونا متغايرين

الطبيعيات

اثبات الهيولى

بحسب الخارج اذ لو كان المتصل او المستلزم للاتصال الذى هو الجوهر الممتد بعينه قابلاً للاتصال والانفصال لزم ان يقبل الشئ نفسه او المثلين احدهما لازم والاخر عارض وذلك حين طريان الاتصال او يقبل ضده او عدمه او ضد لازمه او عدم لازمه وذلك حين طريان الانفصال والتوالى باسرها باطلة فكذا المقدم فالقابل للاتصال والانفصال فى الجسم شئ غير المقدار الذى هو متصل لذاته وغير الجوهر المتصل سواء كان متصلاً بذاته او بلازمه الذى هو المقدار على اختلاف القولين بل نقابل معنى آخر هو المراد من الهيولى الاولى وتلخيصها بعد ما تمهد ان الجسم من حيث هو جسم لا يعقل الا باتصال على نمط الشكل الثانى ان الجسم قابل للانفصال وليس الاتصال نفسه بقابل للانفصال فليس الجسم هو الاتصال نفسه واذا لم يكن الاتصال خارجاً من حقيقة الجسم لا كل حقيقته فهو جزء الجسم فله جزء آخر يقبل الانفصال والاتصال وذلك الجزء اما التجوهر محل للجوهر الممتد بذاته فهو الهيولى اما كونه جوهراً فلبقائه فى حالتى الاتصال والانفصال وتوارد الصور عليه لو كان عرضاً يلزم من بقائه بقاء جوهر معه هو موضوعه على التقديرين يلزم بقاء جوهر سواء بقى معه عرض ولم يبق وهو المط واما كونه محلاً للجوهر الممتد فلا نصافه بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية لان الصورة الجسمية تصير واسطة لاتصافه بذينك المعنيين بل ان اتصافه بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية حين اتصافه بالصورة ال

الطبيعيات
اثبات الهيولى

الطبیعیات
اثبات الہیولی

والصور الکثیرة اذا المعنی بالوحدة الاتصالیة والکثرة الانفصالیة هو الصورة الواحدة والصور المتعددة لا غیر کما سبقت الاشارة الیه من ان الاتصال عین حقیقة الممتد بذاته فاذا کانت الصورة الممتدة بنفسها نعتاً للجوهر فالجوهر المنعوت یکون محلاً لها وفی هذه الحجة ابحاث البحث الاول ان بناءها علی ثبوت الاتصال الذی هو معنی الممتد الجوهری ونحن لا نم فی الجسم الاتصال الذی قیل انه من فصول الکم وما سواه لم ر وما قیل من انه اذا تشکلت الشمعة باشکال مختلفة تغیرت ابعاده مع بقاء اتصال واحد فغیر مسلم فان الشمعة المتبدلة الاشکال لا یخلو عن تفرق اتصال وتوصل فتراق فالمطولة منها اذا جعلت مستدیرة یجتمع فیها اجزاء کانت متفرقة والمدورة اذا جعلت مستطیلة یفترق عنها اجزاء کانت متصلة فاتصال احد مستمر مع تفرق الاتصالات وتقطع الامتدادات کیف یکون صحیحاً البحث الثانی ان الاتصال الذی یبطله الانفصال ثم یعود مثله بعد زوال الانفصال لا شک فی عرضیته فان الجسم عند توارد الانفصال والاتصال علیه باق بماهیته ونوعیته لا یتغیر فیه جواب ما هو وکل ما لا یتغیر بتغیره جواب ما هو عن شیء فهو عرض

الطبيعيات
اثبات الهيولى

فالاتصال الذى يبطله الانفصال عرض البحث الثالث انكم اثبتم فى الجسم
امتدادا جوهريا هو الصورة الجسمية وامتدادا عرضيا هو المقدار التعليمى
والامتداد من حيث ماهية الامتداد حقيقة واحدة والحقيقة الواحدة
لا تختلف بالجوهرية والعرضية فاذا ثبت عرضية بعض افرادها عندكم
على ما ذكرتم من حديث تبدل اشكال الشمعة الواحدة فقد وجب عرضية
الجميع وهذه الابحاث الثلثة فى الحقيقة ترجع الى نفى الصورة الممتدة
الجوهرية كما هو مذهب الشيخ الالهى فى كتاب التلويحات واجيب من قبل
المشائين اما عن الاول فبان الجسم من حيث هو جسم لا يتصور بدون
قابليته للابعاد الثلثة على نعت الاتصال اتحادا وابعادا ولو لم يكن
متصلا فى مرتبة ذاته لم يصح قبوله للمقدار كما قال الشيخ الرئيس فى الحكمة
الفارسية جسم در حد ذات پيوسته است كه اگر گسسته بودى قابل ابعاد نبودى
والحاصل ان تفسيرات الجسمية بما هى هى لو لم تكن متصلة فى مرتبة جوهر الحقيقة بل كان
اتصالها من قبل العارض كانت بحسب الوجود اما من المجردات عن الجهات والابعاد واما
متألفة الذات من الجواهر الفردة متناهية او غير متناهية ثم يعرضها التعلق بالابعاد والجهات

الطبيعيات
اثبات الهيولى

ويلحقها الاتصال وقبول الانقسام لا الى نهاية في مرتبة ثانية وكلاهما باطلان فقابليته للابعاد انما تتصور اذا كان متصلاً بالذات وما يثبت للجوهر في مرتبة ذاته فهو جوهر فثبت الاتصال الجوهري اقول فيه نظر ولجوابه اما النظر فهو ان هذا الكلام انما يتم لو ثبت امتناع تقوم الجوهر بالعرض وهو غير تمام عند من جوز تركب الجسم من جوهر وعرض هو الامتداد فالامتداد وان كان حاصلاً في حد حقيقة الجسم لكن لا يلزم على هذا المذهب كونه جوهراً لا يقال نحن نجري الكلام في الجزء الآخر للجسم عندهم فيلزم كونه ممتداً جوهرياً كما لا يخفى على المتامل لانا نقول هذا بعينه منقوض بالهيولى التي اثبتم فان الهيولى عندكم وان كانت متصلة باتصال يحصل لها من قبل الصورة لكنها في حد ذاتها ليست متصلة ولا منفصلة فليكن الجسم وجزؤه ايضاً كذلك واما قولكم لو لم يكن الجسم في حد ذاته متصلاً يلزم ان يكون اجزاء لا تتجزى كما يستفاد من كلام الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية او التجرد عن الاحياز فجوابه ان عدم اتصاله في ذاته لا يستلزم انفصاله في ذاته ولا خلوه عن الاتصال والانفصال بحسب الواقع وانما يلزم ذلك لو لزم من عدم اتصاله بحسب ذاته عدم اتصاله في الواقع بل يجوز ان يكون الجسم دائماً اما متصلاً باتصال عارض او منفصلاً بانفصال كذلك ولا يلزم خلو عنهما كالهيولى فانها عندكم في ذاتها لا متصلة ولا منفصلة

ولا خلوه عن الاتصال آه حتى يلزم التجرد من الاحياز والابعاد والجهات ١٢

الطبعيات
اثبات الهيولى

مع عدم خلوها عن الحالين في الواقع فقد ظهر ان قابلية الابعاد وصلوحها لا يوجب ان يكون القابل متصلا في حد ذاته واما الجواب فهو ان الهيولى وان لم يكن لها الاتصال والانفصال من قبل نفس ذاتها بل بواسطة غيرها وهو الصورة الجرمية الواحدة او المتعددة لكن لا يلزم شئ من المحذورات اذ ليس للهيولى مرتبة في نفس الامر متقدمة على الاتصال والانفصال مطلقا عندهم بخلاف الجسم بالقياس الى عارضه فان له مرتبة وجود يتحقق في نفس الامر فلا يلزم خلو الهيولى عن الاتصال والانفصال والتعلق بالاحياز والابعاد في نفس الامر وان لم يكن منشأ ذلك حيثية نفس ذاتها فجوهرية الاتصال وتقوم الهيولى به يوجب ان لا يكون للهيولى مرتبة في نفس الامر تكون بحسبها عارية عن الاحياز والابعاد وغير ذلك واما لو كان عرضا فالمحالات بهذا غيرها لازمة غير مندفعة كما لا يخفى على ذي بصيرة ثاقبة وعن الثاني بان بقاء الجسم بعينه في حالتي الاتصال والانفصال لا ينافي كونه متصلا جوهريا انما يلزم المنافاة لو بقي بشخصه في تينك الحالتين وليس كذلك واما القول بان كل ما لا يتغير بتغيره جواب ما هو فهو عرض فانما يصح لو لم يتغير بتغيره تشخص الجوهر واما اذا تبدلت الاشخاص بتبدل ذلك الشئ فلا يلزم عرضيته كما ان استمرار طبيعة نوعية وحفظها بتواردالاشخاص لا ينافي جوهرية تلك الاشخاص

الطبيعيات
اثبات الهيولى

وعن الثالث بانا لا نسلم ان مطلق الامتداد والاتصال مفهوم واحد وطبيعة واحدة بل ههنا اشتراك لفظي لا غير يطلق تارة على مفهوم جوهري واخرى على مفهوم عرضي وفي البحث الرابع مذهب ان الجسم لا يخلو من اتصال جوهري لكنه هو المقدار لا غير وليس في الجسم متصل سواه وهو القابل للانفصال لا ما سميتموه مادة ولا يجدي قولكم انه لا يبقى مع الانفصال لان الذي يبطله الانفصال هو الاتصال العارض لا الجوهر وبيانه ان لفظ الاتصال كما قد يطلق على المعنى الاضافي الذي لا يتصور ان يعقل الا بين شيئين سواء كانا متعددين في الخارج ثم يحدث او يتوهم بينهما اتصال ويتصور للجسم المتصل الواحد اجزاء وهمية فيقال عليها انها متصلة بعضها ببعض ويكون في الجسم اختلاف عرضيين قارين او غير قارين فيقال ان محل احدهما متصل بمحل الآخر ولا شك في عرضية الاتصال بهذا المعنى النسبي هو الذي يقابل الانفصال فلا يصح ان يكون جزءا لامر جوهري محض وقد يطلق على المعنى الحقيقي الذي لا يستدعي ان يكون بين شيئين هذا اصطلاح خاص لا يفهمه الكافة من لفظ الاتصال هو المتصل الجوهري على اصطلاحهم فلقائل ان يقول الاتصال بالمعنى الثاني نفس الجسم هو بعينه المقدار ولا يقابله الانفصال بل الانفصال يقابل الاتصال بالمعنى الاول فهما يتعاقبان عليه مع بقائه بعينه في الحالتين واما ما يقال

الطبيعيات
اثبات الهيولى

ان الممتد شئ له امتداد فيلزم ان يكون محل الامتداد غيره فليس بشئ فان هذه اطلاقات عرفية وتجوزات لفظية لا يبتنى الحقائق العلمية عليها وهذا مثل بعد بعيد وخط طويل فان هذه الاطلاقات لا توجب زيادة البعدية على البعد والطول على الخط واطلاق صيغ المشتقات بهذا الوجه شائع فى باب الامور العامة كالموجود بما هو موجود فانه بمعنى الوجود فان قيل توارد المقادير المختلفة بالصغر والكبر على الجسم الواحد اذا تكاثف وتخلخل يوجب عرضية المقادير فكيف حكمتم بجوهريتها نقول ان وجود التخلخل والتكاثف من فروع وجود الهيولى فاذا لم يكن المقدار غير الجسم لا يتصور زيادة المقدار او نقصانه من غير ورود مادة عليه او انفصالها عنه فان زيادة المقدار على هذا التقدير بعينها زيادة اجزاء الجسم ونقصانه نقصانها فموجب التخلخل والتكاثف هو الى تخلل الجسم اللطيف بين اجزاء الجسم وانفصاله عنها واجتماعها لا الحقيقيان واثباتهما بالقمقمة الصياحة اذا وقعت فى النار فى غاية الضعف وكذلك الاستدلال بالقارورة الممصوصة اذا كبت على الماء سيما وقد شوهد عند الكب الحبابات الدالة على خروج الهواء ولا سبيل لنا الى الحكم بان الماص لم يعط من الهواء بقدرها يأخذ منها حتى يلزم التخلخل وذكر الشيخ الالهى فى حكمة الاشراق

الطبعيات
اثبات الهيولى

انه قد جرب ترشح بعض الادهان من الزجاج فلا يمتنع مثل ذلك في الهواء الذي هو الطف من الدهن واما قولهم اشتراك الاجسام في الجسمية وافتراقها في المقادير يوجب مغايرة المقدار للجسم فجوابه على ما في حكمة الاشراق بان اشتراكها في الجسمية هو اشتراكها في نفس المقدارية المشتركة بين المقدار الصغير والكبير واختلافها في المقادير هو اختلافها في خصوصيات الكبر والصغر وكما ان التفاوت بين المقدار الكبير والصغير ليس بشئ زائد على المقدار بل بنفس المقدار فكذلك اذا بدل لفظ المقدار بالجسم والتفاوت بالصغير والكبير بالتفاوت في المقادير يكون الاختلاف بنفس الجسمية لا غير ويرجع هذا الاختلاف الى الاختلاف بالكمال والنقصان والشدة والضعف في نفس ماهية الشئ على ما هو رأى الشيخ الالهي والقدماء من الرواقيين فانهم يجوزون كون جوهر اقوى جوهرية من جوهر آخر كجواهر العالم الاعلى العقلي وجواهر عالمنا الادنى الجرمي وكذا يحكمون بان حيوانا يكون حيوانيته اكثر ونفسه على التحريك اقوى كالانسان اشد واتم في باب الحيوانية من حيوان يكون بخلاف ذلك كالبعوضة مثلا ولا يفرقون بين الشدة والضعف في الكيف والزيادة والنقصان في الكم في كونهما تفاوتا بالكمال والنقص في نفس الماهية سواء كانا في الكيف او الكم او غير ذلك كالجوهرية والجسمية والحيوانية

على ما ذكرنا ولا يبالون بعدم اطلاق ادوات التفضيل والمبالغة في بعض الصور على عرف اهل اللسان اذ ليس من داب الحكماء الاقتصار في تصحيح المعاني على مجاري العرف واقتناص الحقائق من الالفاظ ثم لا يخفى ان بين كلامي الشيخ الالهي في حكمة الاشراق حيث حكم ببساطة الجسم وجوهرية المقدار وفي التلويحات حيث اختار انه مركب من جوهر سماه هيولى وعرض هو المقدار بناءً على تجويزه تركب نوع طبيعي من جوهر وعرض مخالفة بحسب الظ لكن الشارحين لكلامه اجمعوا على عدم المنافاة بين ما في الكتابين في المقصد بل الفرق يرجع الى تفاوت اصطلاحية فيهما وتحقيق ذلك بان في الشمعة حين تبدل اشكاله مقدارين ثابت هو جوهر لا يزيد ولا ينقص بتوارد الاشكال عليه ومتغير هو ذهاب المقادير في الجوانب وهو عرض في المقدار الذي هو جوهر ومجموعهما هو الجسم والجوهر منهما هيولى على مصطلح التلويحات وذلك الامتداد الجوهري هو الجسم على مصطلح حكمة الاشراق وهو الذي يسمى بالنسبة الى الهيأت والانواع المحصلة هيولى فلا مناقضة بين حكمه ببساطة الجسم وجوهرية المقدار في احد الكتابين وحكمه بتركب الجسم وعرضية المقدار في الآخر فان ذلك الجسم والامتداد غير هذا الجسم والامتداد فتوهم المناقضة انما هو من اشتراك اللفظ اقول كلامه في بعض المواضع من المطارحات وغيره صريح في انه ينكر الاتصال والامتداد سوى ما هو من عوارض الكم وفي التلويحات

الطبيعيات
اثبات الهيولى

ما رأينا شيئاً يدل ان ما سماه هيولى يكون ممتداً بذاته او امتداداً جوهرياً سواء كان مقداراً او غير مقدار واما التنافي بين تركب الجسم وبساطته بين الكتابين فهو بحاله واعلم ان اتباع المشائين يفرقون بين مفهومي الممتد كما اشرنا سابقاً احدهما الصورة الجرمية عندهم وهو الممتد على الاطلاق الذي بحسبه يصح فرض الخطوط الثلثة القائمة المتقاطعة في الجسم والآخر المقدار وهو المصحح لفرض الاجزاء الموهومة المشتركة الحدود في الجسم والاول مقوم للجسم والآخر عرض فيه والامتداد بالمعنى الاول لا يتفاوت فيه جسم وجسم ولا يكون بحسبه شئ من الاجسام صغيراً او كبيراً ولا جزءاً ولا كلاً ولا عاداً ولا معدوداً ولا مشاركاً ولا مبايناً بخلاف الثاني ولذا اشتهر بينهم انهم قائلون بالامتدادين وليس كذلك بل لا يكون في الجسم على رأيهم الا ممتد واحد لكنه اذا اخذ بما هو هو اي من دون تعين مقداري فهو جوهر محض مقوم للجسم واذا اخذ على التعين المقداري متناهياً كان او غير متناه اي اخذ الجسم بحيث ينتهي بكذا وكذا مرة او لا ينتهي المسمى ان توهم غير متناه فهو مقدار غير مقوم للجسم فيصدق عليه معنى العرض ويظهر الفرق بينهما عندهم حين تخلخل الجسم وتكاثفه لاحين توارد الاشكال على الشمعة فان هناك يتبدل نفس المقدار وههنا يتبدل عوارضه التي هي مراتب الانبساط في الطول والعرض

الطبعيات
اثبات الهيولى

والعمق واما الشيخ الالٰهى فهو انكر الممتد بالمعنى الاول مطلقا واستدل فى كتبه عليه بوجوه ثلثة احدها انه لو تقوم الجسم الموجود فى الاعيان بامتداد جوهرى لكان ذلك الامتداد اما كليا او جزئيا لا جائز ان يكون كليا لان الكلى من حيث هو كلى لا وجود له فى الاعيان فلا يتقوم به ما هو موجود فيها ولا جائز ان يكون جزئيا لانه ان كان هو الذى ثبت عرضيته وليس فى الجسم غيره لم يكن فى الجسم امتداد جوهرى وان كان فى الجسم امتداد عرضى واٰخر جوهرى فذلك محال لان الامتداد طبيعة واحدة ومفهوم واحد لا يختلف فيه جواب ما هو فلا يكون بعض جزئياته جوهرا وبعضه عرضا ولما ثبت عرضية البعض ثبت عرضية الباقى وثانيها انها لو كان فى الجسم امتداد جوهرى لكان موجودا فى كل الجسم وفى جزئه وما هو فى الكل اكبر مما هو فى الجزء فيكون قابلا للتجزية لذاته فيكون كما مقداريا وثالثها انه اذا تخلخل الجسم ان بقى الامتداد الجوهرى كما كان وهو مقدار لا شك فليس فى كل الجرم المتخلخل الزائد مقدار الصورة الجرمية وهو محال وان لم يبق ذلك الامتداد كما كان فهو اذن صار زائدا فالامتداد الجوهرى كم لذاته فهو عرض فالجوهر عرض هف اعترض العلامة الخفرى على الوجه الاول بما حاصله انه ان اراد بالكلى الكلى العقلى اخترت ان

الطبعيات
اثبات الهيولى

العينى ليس كليا بهذا المعنى لانه يوجد فى الخارج وان اراد به الكلى الطبعى اى مايصير معروضا للكلية اذا وجد فى العقل نخترت انه كلى باعتبار ماهيته وجزئى بتشخص الجسم قوله لا جائز ان يكون جزئيا لانه ان كان هو الذى ثبت عرضيته وليس فى الجسم غيره آه قلت ماثبت عرضيته انما هو امر عارض هو تعين امتداداته بالانقطاع اما مطلقا او مخصوصا وهذا العرض ليس موافقا لمفهوم الممتد فى الماهية ليلزم من عرضيته عرضيته اقول لما كان تشخص الشئ عند المحققين اما بذاته كما هو مذهب الشيخ الالهى او بنحو الوجود كما هو مذهب الفارابى او بارتباطه الى الموجود الحقيقى كما هو ذوق جماعة فالاعراض القائمة وسائر الاشياء عندهم ليس لها مدخل فى افادة التشخص بل انما هى لوازم وامارات للتشخص فالممتد المقوم للجسم العينى لو كان جزئيا موجودا فى الخارج فيجب ان لا يكون مناط جزئيته الامور العارضة له الا بمعنى كونها من اللوازم والعلامات فاذا صار ذلك الممتد جزئيا معينا فى الخارج مع قطع النظر عن العوارض فهو اما عين المقدار فقد ثبت عرضيته واما غيره فيلزم ان يكون فى الجسم ممتدان معينان احدهما جوهر والاخر عرض متباينان فى الوجود وهو خلاف ماتقرر عند اتباع المشائين من ان لا تفاوت بينهما الا بالتعين والابهام وايضا اذا تعين الممتد الجوهرى مع قطع النظر عن المقدار

الطبعيات
اثبات الهيولى

الطبعيات
اثبات الهيولى

العرضى فذلك اما مساو لهذا او ازيد او انقص وعلى كل تقدير يلزم مع
مقدورات اخرى تقدره بذاته فالاولى ان يجاب عن الوجه الاول
بان الامتداد اى الممتد بنفس ذاته المقوم للجرم العينى امر متعين الذات
مبهم المقادير التى هى عبارة عن تعيناته المقدارية فان التعين الذاتى
لاينافى الابهام المقدارى وما ثبت عرضيته ليس الا المتعين المقدارى
وهو غير الممتد المقوم للجرم العينى المحفوظ الذات والتشخص فى مراتب
التقدرات والتشكلات لكن ليس ان هذا الذى ثبت عرضيته ممتد
والذى يقوم الجسم ممتد اخر ليلزم ان يكون فى الجسم ممتدان اثنان
جوهرى وعرضى بل هذا متحصل منه ومن التعين المقدارى ثم اورد
معارضة على كلام الشيخ بقوله انه اختار فى التلويحات ان الجرم العينى
مركب من الجوهر الذى يسميه الهيولى ومن الاتصال الامتداد العرضى
فنقول الامتداد العرضى الذى اختار انه مقوم الجرم العينى اما كلى او جزئى و
كلاهما باطلان على النحو الذى ذكره فى الدليل اما الاول فظاهر واما الثانى
فلتبدل الامتدادات المعينة مع بقاء الجرم العينى فى الصورتين اللتين ذكرهما
فان كان المقوم هو الامتداد الذى ثبت عرضيته بالتبدل ليس فى الجرم العينى
غيره لم يكن الامتداد مقوما للجرم لتبدله مع بقاء الجرمية وان كان للجرم امتداد
عرضى باق واخر زائل فذلك محال لانه ليس فيه امتدادان عرضيان جزئيان ثم اجاب عن هذا البحث

فثمته جواب عن دليله غاية ما في الباب ان المعنى الثاني هو جوهر عند الحكماء و
عرض عنده اقول فرق بين تركب الشيء من مادة وصورة كالجسم عند المشائين
(نفياس احد التركيبين على الآخر قياس مع الفارق ١٢ محمد)
وبين تركبه من موضوع وعرض كالجسم عند صاحب التلويحات نعم لقائل ان
يقول بقاء الجسم العيني المتقوم من جوهرين المتقوم كل منهما بالآخر مع تبدل احدهما غير
صحيح عند الوجدان بخلاف الجسم العيني المتقوم من جوهر وعرض فانه مما يجوز عند العقل
بقاؤه العيني ببقاء احد الجزئين معه بعينه والجزء الآخر لا بعينه بل بورود الامثال فما
ذكره ذلك المحقق لا يصلح للمعارضة لتحقق الفرق بما ذكر لا يقال ان الشيخ الالهي اعترف بوجود
الامتداد الجوهري في حكمة الاشراق فكيف يتمشى منه الاستدلال على نفيه لانا نقول لك معنى
آخر غير الامتداد المقوم للجسم عند المشائين وقد علمت ان للممتد معنيين احدهما هو
الصورة الجسمية عند المشائين والآخر المقدار والشيخ الالهي انكر المعنى الاول سواء
كان جوهرا او عرضا وذهب الى جوهرية المعنى الثاني وكونه عين الجسم في حكمة الاشراق
والى عرضيته وكونه جزء للجسم في التلويحات على ما حققناه وحاصل الكلام انه
لما كانت الصورة الجسمية عند مثبتي الهيولى على ظنهم امرا مبهما في الواقع فاورد عليهم
انه كيف يتقوم جرم عيني بامر مبهم في الواقع واما المقدار الجوهري عنده فهو ليس
امرا مبهما في نفس الامر وان عرض له الاطلاق بحسب الذهن فان للعقل

الطبيعيات
اثبات الهيولى

ان ياخذ الماهيات على وجهٍ لا تابى عن الحمل على كثيرين فكان للجسم مرتبة
اطلاق وتعين بحسب العقل فكذلك المقدار فاذا حلله العقل الى ذينك الاعتبارين
يحكم بان المقدار المطلق مقوم الجسم المطلق بل يكون عينه والمقادير الخاصة
مقومة للاجسام الخاصة بل يكون عينها كما هو رأيه واما ثبت عرضيته عنده
فى ذلك الكتاب فليس الا مراتب الطول والعرض والعمق وليس شئ منها
مقدارًا للجسم بل هى عوارض للمقدار الجرمى وعرضيتها لا توجب عرضيته
وقد علمت انه ممن ينكر التخلخل والتكاثف الحقيقيين فلا يمشى الاستدلال
على عرضية المقدار الجرمى بتوارد المختلفات من المقادير على الجسم الواحد اذ لا تكاثف
او تخلخل واما الجواب عن الوجهين الأخرين منه على ابطال الممتد بالمعنى المذكور
ففى غاية السهولة بعد تحقيق ما ذكر فى بيانه من انه لا يوصف بحسب ذاته بكونه كلا
او جزءًا او زائدًا او ناقصًا او غير ذلك فليكن منك على ذكر البحث الخامس
سلمنا ان فى الجسم باعتبار الامتداد امورًا ثلثة الاول جوهر غير خارج
عن ماهية الجسم والأخران عرضان فيه زائدان عليه يتبدل احدهما عن
الجسم بالتخلخل والتكاثف والأخر بتوارد الاشكال عليه لكن لم قلتم ان الجسم اذا انفصل
يجب ان ينعدم عنه امر جوهرى فان اللازم ليس الا ان الحقيقة الجسمية يجب ان يكون

الطبيعيات
اثبات الهيولى

الطبيعيات

اثبات الهيولى

لذاتها قابلة للاتصالات والانفصالات فى آن اما ان القابل يجب ان يكون واحدا بالوحدة الاتصالية فلا وانما يلزم ذلك لو كانت الوحدة الشخصية مساوقة للوحدة الاتصالية وهو غير لازم فان الانسان الواحد والسرير الواحد مثلا له وحدة شخصية مع تالفه من متصلات منضم بعضها الى بعض بل لا لزوم كون القابل للاتصال والانفصال امرا واحدا شخصيا ويجوز ان يكون ذلك الواحد امرا متصلا بذاته ومع استمرار وحدته الشخصية يتعدد اتصاله الذاتى فح لاحد ان يقول الانفصال لا ينافى الاتصال مط بل انما ينافى وحدة الاتصال فما كان متصلا واحدا بعينه صار متصلا متعددا فالممتد الجوهرى باق فى الحالين والزوال انما هو لعارضه اى الوحدة والكثرة والجواب عنه على ما ذكره بعض الاذكياء بعد تمهيد ان وجود كل شئ عبارة عن نفس تحصله وموجوديته سواء كان فى العين او فى العقل وانه مساوق للتشخص بل هو عينه على ما ذهب اليه الفارابى فتعدد كل من التشخص والوجود ووحدته يوجب تعدد الآخر ووحدته هو ان المتصل الواحد من حيث هو كذلك لما لم يكن الا موجودا واحدا له ذات واحدة وتشخص واحد فليس لاجزائه الفرضية وجود بالفعل وتشخص خاص بحسب نفس الامر كيف وقد بُيّن ان الاجزاء الفرضية غير متناهية حسب قبول الجسم الانقسام لا الى نهاية فاما ان يكون لبعض من اجزائه وجود وتشخص

وهو الترجيح من غير مرجح او تجمعها فتلزم المفاسد التي ترد على اصحاب لا تناهي اجزاء

الجسم واذا ظهر ورود ما ليه الانقسام وجد موجودان متشخصان او هويتان مستقلتان فاما ان

يكونا موجودين حال الاتصال مع تعينهما وهو بط لان اجزاء المتصل الواحد تعينها

ليس الا بحسب الفرض وههنا التعينان بحسب نفس الامر او بين فهما في اما ان يكون

وجودهما حال الانفصال هو بعينه الوجود الذي لهما حال الاتصال اولا لا سبيل الى

الاول لانه خلاف ما تقرر من المساوقة بين التعين والوجود فالتعين الحادث بعد

الانفصال يساوق الوجود الحادث بعد الانفصال ولا الى الثاني لانه يلزم ان يكون ذات

واحدة يوجد بوجود ثم يزول عنها هذا الوجود ويوجد بوجود آخر وهو ايضا خلاف المفروض

من ان الوجود نفس الموجودية المصدرية المنتزعة من الذات لا ما به الموجودية فلا يتصور

تعدده مع وحدة الذات كما لا يخفى واما ان لا يكونا موجودين حين الاتصال بالفعل بل بالقوة

القريبة او البعيدة فلا بد لهما من مادة حاملة لقوة وجودهما وتعينهما حين الاتصال

واذا خرج وجودهما وتعينهما بطريان الانفصال من القوة الى الفعل تصير حاملة

لهما متلبسة بهما وليست تلك المادة هي ذلك الجوهر المتصل لما علمت

بطلانه سابقا فيكون القابل له وهما مغاير آخر وهو المط اقول فيه نظر

الطبعيات
اثبات الهيولى

فان القول بان تعدد الوجود عين تكثر الاشخاص الموجودة او مستلزم له و
توحده عين توحد الشخصية او مستلزم له وان الاتصال والانفصال عبارتان
عن توحد الوجود وتكثره وان كان حقا عندنا ونحن نساعدكم في ان قسمة
المتصل راجعة الى تحويل الوحدة الشخصية الى الكثرة الشخصية وبطلان الموجود
الواحد وحدوث الموجودات المتعددة وعكس ذلك حين الوصل لكنا نفرق بين ما
بالذات وما بالعرض في الاتصاف بهذه الاوصاف فنقول لا نم ان الموجود بوجودات متعددة
او المتعين بتعينات متكثرة حال الانفصال بالذات هو حقيقة الجوهر الممتد لم لا يجوز
ان يكون المعروض لاختلاف الوجودات والتعينات هو حقيقة المقدار اولا وبالذات وبواسطته
يصير الجوهر الممتد متصفا بها ثانيا وبالعرض فان الجسم المتصل مقدار واحد وله
تشخص واحد فاذا طرء عليه الانفصال انعدم هذا المقدار المعين ووجد مقداران
آخران وجود كل واحد منهما وتشخصه غير وجود الآخر وتشخصه فالممتد بمعنى القابل للابعاد
مطلقا قائم لم يتغير وجوده ولا تشخصه بل نقول القابل للابعاد حقيقة منحصرة في شخص
واحد له مقدار واحد بحسب المساحة وهو ما حواه السطح الاعلى من الفلك الاعظم سواء
كان في اتصال واحد او في اتصالات متعددة حادثة او فطرية وهذا الشخص الممتد له تعين واحد
ذاتي مستمر وله ايضا تعينات اخر متبدلة حاصلة فيه من قبل تعينات مقدارية

الطبيعيات
اثبات الهيولى

وهٰذا كما ان هيولى الاسطقسات عند كم شخص واحد لا يزول وحدته الشخصية في مراتب تعدد الصورة الجسمية ووحدتها عند توارد الانفصال والاتصال فان قيل الهيولى لما كانت امرا مبهما يمكن الحكم ببقاء ذاتها حين تعدد الاتصال ووحدته بخلاف الجسم قلنا كون ذات الهيولى امرًا مبهمًا بالمعنى الذى لا يصلح اجراءه فى ذات الجسم غير بيّنٍ ولا مبيّنٍ بعدُ فان معنى ابهام الذات فى الهيولى ليس كما فهمه بعضٌ من اهل لتدقيق انها فى ذاتها لا تعين لها ولا تحصّل ولا كلية ولا جزئية ولا عموم ولا خصوص وانما تتصف بشئ من تلك الاوصاف بسبب اقتران الصورة بها اذ قد سبق ان الوجود لا ينفك عن التشخص بل يستمر باستمراره ويزول بزواله فبقاء الوجود مع زوال التعين والوحدة غير معقول انما المعقول فى هيولى العناصر انها متعينة الذات مبهمة الصورة فلها تعينان تعين مستمر ذاتى وتعين متبدل عرضى فلنا ان نقول فى الجوهر الممتد انه متعين الذات ومبهم فى وحدة الاتصال وكثرته ولها تعين ذاتى مستمر وتعين مقدارى متبدل على طبق ما قالوه فى الهيولى واقصى ما يمكن ان يتوقف فى الجواب عن الشبهة المذكورة هو انه لا شك لاحد من العقلاء فى انه ينعدم من الجسم حين طريان الانفصال عليه امر كان موجودا فيه فى الخارج وحين وقوع الاتصال يوجد فيه امر لم يكن موجودا قبله ثم نقول ان ذلك الامر اما انه اتصال حقيقى واضافى كما لا يخفى فعلى الاول يلزم المطلوب لان المتصل الحقيقى

الطبعيات
اثبات الهيولى

وهو الاتصال الجوهرى والآخر المقدار وهو متعين التقدر وقد عرفت ان هذا اوفق باصول المشائين والاستدلال بالتخلخل والتكاثف

الطبيعات
اثبات الهيولى

عند المحققين خصوصًا عند صاحب هذا البحث منحصر فى الامر الجوهرى فاذ ازال عن الجسم فلا بد من اشتماله على امر آخر غير متصل بنفسه قابل للاتصال وهو الهيولى وعلى الثانى يلزم ان يكون فى الجسم اتصالات واضافات غير متناهية مجتمعة فى الواقع مترتبة بحسب قبول الجسم للانقسامات لا الى نهاية مترتبة كالنصف والثلث والربع وغيرها ينعدم كل من تلك الاضافات عند ورود واحد من الانقسامات ويلزم منه المفاسد الواردة على اصحاب النظام القائلين بعدم تناهى اجزاء الجسم هذا ما تيسر لنا فى هذا الموضع من المقال فعليك بالتأمل الصادق والتفطن الفائق ليظهر لك جلية الحال والله ولى الجود والافضال البحث السادس ان تعدد الجسمية بعد وحدتها لو كان مقتضيا لانعدامها او محوجا الى مادة فمادة المتعدد ان كانت واحدة لزم كون شئ واحد فى احيان متعددة وجهات مختلفة وان كانت متعددة فتعددها اما ان يكون حادثا بالانفصال او مفطورا بحسب الذات فان كان حادثا فحدوثه بعد انعدام مادة الجسم الواحد ومع بقائها فعلى الثانى يلزم كون ذات واحدة شخصا واحدا تارة واشخاصا متعددة اخرى وعلى الاول يلزم التسلسل فى المواد اذ كل حادث عندهم مسبوق بمادة قابلة له وهى ايضا حادثة على التقدير المذكور ومع ذلك فهو ينافى مقصودهم من وجود امر يكون باقيا حالتى الفصل والوصل لئلا يكون التفريق

سعی کن الجواب ... احمد ... رحمه الله تعالى

الطبيعيات
اثبات الهيولى

اعداماً بالكلية والوصل ايجاداً ولو كان التعدد واقعاً في المادة بحسب الفطرة لكان الجسم المفرد مشتملاً على اجزاء غير متناهية حسب قبوله للانقسامات الغير المتناهية اذ لو لم يكن عدد تلك المواد غير متناه بل واقفاً عند حد لوقف عدد انقسامات الجسم اذا وصلت الى ذلك الحد وليس كذلك هف والجواب ان الهيولى وان كانت واحدة في حد ذاتها و شخصيتها لكن لا تتهيأ لقبول الاشارة الحسية ولا بعاد المقدارية وتخصيص الاحياز والجهات وحصول الفصل والوصل والوحدة والتعدد بالذات بل انما تتهيأ لشئ من تلك الاوصاف بالعرض بعد تعينها المستفاد من قبل الصورة الجسمية ولا يلزم مما ذكرنا كون الهيولى من المفارقات في مرتبة ذاتها او متالفة الذات من الجواهر المتفاصلة الغير المتجزية متناهية او غير متناهية كما يتهالك عليه من تقدم الصورة عليها بالذات فان ذاتها لا تخلو من الاتصاف بشئ من الاوصاف المذكورة في نفس الامر وان كان بواسطة الصورة فنقول الهيولى حين الاتصال لها وحدة شخصية ذاتية ووحدة اتصالية فاذا طرء الانفصال زالت عنها الوحدة الاتصالية بدون زوال ذاتها وهذا بخلاف الجوهر الممتد فان وحدة الاتصال فيه هي الوحدة الشخصية او مساوقة لها فلاجرم لم يبق ذاتها حين الانفصال فمادة الجزئين الحادثين عند الانفصال واحدة في ذاتها متعددة

من حيث كونه اسود ومتحركا بالقوة من حيث كونه متصلا به ١٢ اعلم رحمه الله

الطبعيات
اثبات الهيولى

بتعدد الجوہرین وھی محفوظة الوجود فی جمیع المراتب باقیة الذات فی حالتی الاتصال والانفصال غیر حادثة بحدوث شئ منهما یلزم التسلسل فی المواد الحادثة ولا متکثرة بتکثر الانفصال فی ذاتها یلزم اشتمال الجسم علی الاجزاء الغیر المتناهیة بل الزوال والحدوث والوحدة الاتصالیة والکثرة الانفصالیة انما تعرض للجوهر الممتد بالذات والهیولی لا تقتضی شیئا من وحدة الجسم واثنینیته ولا مرتبة من مراتب الکثرة الجسمیة ولا ایضا تابا ها فهیولی الجسمین الذین احدهما فی المشرق والاخر فی المغرب لها وحدة ذاتیة تجامع اثنینیتهما وحصولهما فی الجهات المتخالفة والاحیاز المتباعدة عبارة عن قبولها الاجسام المتعددة الموصوفة بالوقوع فی تلک الجهات والاحیاز بالذات فوحدتها الشخصیة لا تنافی الکثرة الانفصالیة بخلاف وحدة الاتصال فان وحدة الهیولی مفهوم سلبی من لوازمه نفی الکثرة بل هو عین نفی الکثرة ووحدة المتصل معنی وجودی ونفی الکثرة انما هو من لوازمه الحجة الثانیة لهم ان الجسم من حیث هو جسم له صورة اتصالیة وهی معنی بالفعل ومن حیث هو مستعد لقبول السواد والحرکة وغیر ذلک فهو بالقوة والشئ من حیث هو بالفعل لا یکون هو من حیث هو بالقوة لان مرجع القوة الی امر واحد عدمی وهو فقد شئ ما ومرجع الفعلیة الی حصول حقیقة ما والشئ الواحد من جهة واحدة لا یکون مبدأ لهاتین الحالتین فلا یکون الجسم من حیث هو بالقوة اسود او متحرک هو من حیث هو بالفعل متصل بل شیئا اخر اذ الجسم

الطبيعيات
اثبات الهيولى

مركب مما عنه له القوة ومما عنه له الفعل وهما الهيولى والصورة وبيانه على النظم القياسي هو ان يقول ان الجسم بالفعل من جهة ذاته وكل ما هو بالفعل من جهة ذاته لا يكون بالقوة فالجسم لا يكون بالقوة ويجعل هذه النتيجة كبرى لقياس آخر من الشكل الثاني وهو ان الهيولى بالقوة ولا شئ من الجسم بالقوة فينتج لا شئ من الجسم هيولى ولزيادة التوضيح نقول لا شك ان في الجسم قوة على ان يوجد فيه امور كثيرة فتلك القوة لا تخ اما ان تكون نفس حقيقة الجوهر المتصل او ثابتة فيه او ثابتة في امر يقارنه او قائمة بذاتها فلو كان الاتصال المصحح لفرض الابعاد في الجسم هو بعينه نفس القوة لاشياء كثيرة مما يحدث للجسم فيلزم ان يكون اذا فهمنا الاتصال فهمنا انه استعداد لامور كثيرة وما امكننا نعقل الاتصال دون نعقل هذه الاشياء وليس كذلك وايضا لو كان الاتصال هو انه بالقوة كذا وكذا لكان صورة الجسم عرضا ولو كان الاتصال حاملا للقوة لا يصح ان يعدم عند خروجه فيما يقوى عليه الى الفعل فوجب ان يبقى مع الانفصال مع انه لا يبقى ولو كانت القوة قائمة بذاتها لكان لا مكان جوهرا مع انه عرض كما ستعرف ان شاء الله تعالى فالحامل للقوة غير الاتصال وغير المتصل من حيث هو متصل بل الذي فيه قوة الاتصال والانفصال وغير ذلك من هيئات غير متناهية وكمالات غير محصورة وهو الهيولى وهذه الحجة والحجة السابقة متقاربتان المأخذ والاعتراض عليهما من لسان شيعة الاقدمين بوجوه الاول

ان قولكم ان الجسم والاتصال نفسه ليس القوة على مر فمسلم ولكن لا يلزم ان لا يكون القوة موجودة للجوهر الممتد وليس اذا كانت القوة تابعة لشئ يلزم ان يكون هو هو فان قلت لو كانت القوة للانفصال موجودة في الاتصال لكان الاتصال باقيا مع الانفصال قلت هذا عود الى الحجة السابقة وقد مر الكلام فيها فان قلت اذا كانت القوة للاتصال هو شئ متحصل بالفعل فيلزم ان يكون شئ واحد بالفعل وبالقوة معا وهو محال قلت الحق الصحيح امتناع كون شئ واحد من جهة واحدة بالقوة وبالفعل معا ولا يلزم منه امتناع ان يكون شئ ما بالفعل وله قوة شئ اخر فالفعل والقوة يجوز ان يجتمعا في شئ واحد من جهتين مختلفتين وكثيرا ما يعرض الغلط في العلوم من اهمال الحيثيات واضاعة الاعتبارات اقول في الجواب ان كل حيثية تكون ثابتة لشئ ما في نفس الامر فلابد لها من مبدأ لانتزاعها ومنشأ لحصولها والقوة وان كانت عدما ولكن لا يكون عدما مطلقا بل لها حظ من الثبات فانها عدم شئ عما من شانه ان يكون وجود ذلك الشئ له او لنوعه او لجنسه لكن ليس بالفعل حاصلا كما بين في قاطيغورياس المنطق فلابد له من مبدأ والمبادي للاشياء الطبيعية تنحصر في اربعة مادة وصورة وفاعل وغاية والثلثة الاخيرة انما هي مبادي لفعلية تلك الاشياء فلا يمكن ان يكون شئ من العلل مبدأ للقوة والفقدان الا المادة كما يظهر من تعريفات تلك العلل فانهم عرفوا الصورة بالعلة التي هي جزء من قوام الشئ يكون به هو ما هو بالفعل والمادة بالعلة التي يكون الشئ بها هو ما

الطبعيات

اثبات الهيولى

هو بالقوة والفاعل بالعلة التي تفيد وجوداً مبايناً لذاتها من حيث هو مباين والغاية

بالعلة التي يفاد لاجلها وجود فاذا لم تكن حيثية القوة مستفادة الا من المادة فحيثية

الفعل لا تستفاد منها والا لكان شئ واحد مبدأ لحيثيتين مختلفتين بحسب ذاته فاذا

حصلت لشئ واحد حيثيتا القوة والفعل معاً فلا بد له من مبدئين هما منشأن لتينك

الحيثيتين فالاتصال الحادث في الجسم لا بد له من امر يكون الاتصال بالقوة وهو الهيولى ومن امر

يكون هو به بالفعل هو الصورة فالجسم مركب منهما الثاني ان هذا الدليل منقوض بالنفس الانسانية

اذ هي من حيث ماهيتها بالفعل ولها قوة قبول المعقولات فكبرى القياس الاول هو قولهم

كل ما هو بالفعل لا يكون بالقوة يكون منقوضة بقياس من الشكل الثالث وهو ان

النفس الانسانية امر بالفعل من جهة ذاتها وكل نفس انسانية يكون لها قوة امر ما فينتج

بعض ما هو امر بالفعل يكون لقوة امر ما والجواب ان النفس الانسانية وان كانت مجردة ذاتاً

لكنها مادية فعلا وكما ان الشئ الواحد يكون جوهراً وعرضاً باعتبارين فكذلك قد يكون مجرداً

ومادياً باعتبارين فحيثية كون النفس بالفعل انما هي من قبل ذاتها المستندة الى جاعلها

التام وحيثية كونها بالقوة انما هي من جهة افاعيلها الموقوفة على تهيؤ المادة التي هي

آلة لصدور تلك الافاعيل وبالجملة جهة القوة في كل شئ ترجع الى الهيولى

كما ان جميع جهات الفعلية ترجع الى القيوم تعالى جده وبهذا الاصل اندفع شبهة الثنوية

في صدور الشرور الواقعة في العالم عن المبدأ المقدس عن قصد لشرور كما سيأتي ان شاء الله تعالى الوجه الثالث النقض بوجود الهيولى فانها في نفسها جوهر موجود بالفعل وهي ايضا مستعدة فيلزم تركيبها من صورة بها تكون بالفعل ومن مادة بها تكون بالقوة ثم ينقل الكلام الى مادة المادة وهكذا الى غير نهاية وتلخيص ما ذكره الشيخ في الشفاء في دفعه ان الفعلية في الهيولى فعلية القوة وجوهريتها جوهرية الاستعداد وليس في الوجود جهتان هما متمايزتان باحدهما تكون بالفعل وبالاخرى بالقوة اللهم الا في اعتبار الذهن ولهذا قال نسبتها الى هذين المعنيين اشبه بنسبة البسيط الى الجنس والفصل منها بنسبة المركب الى المادة والصورة فاذن الهيولى نوع بسيط جنسه الجوهر وفصله انه مستعد لكل حلية وصفة فهي بما هي بالفعل هي بالقوة لكل شيء ولا يبعد ان يقال ان القابلية والاستعداد ليستا امورا جوهرية لانها حال الشيء بالقياس الى الخارجيات اذ الاستعداد انما هو استعداد شيء لشيء اخر له في حد نفسه حقيقة وتحصل فينبغي ان يحصل ذلك الشيء بحسب حقيقة نفسه ثم يلحقه هذه الاضافة نعم لا مانع من دخول الاضافات في مفهوم الاسم فان الجوهر الحامل للصور تسمى هيولى باعتبار القبول فيكون اضافة القبول داخلة في مفهوم هذا الاسم كما ان النفس والملك انما يسميان نفسا وملكا باعتبار تدبيرهما البدن والمملكة لا باعتبار ماهيتهما فيكون اضافة التدبير جزء

لمفهوم لاسم لا للحقيقة الجوهرية وايضا لا يصح ان يكون فصل الهيولى القوة
والاستعداد كيف وجزء الجوهر المحض لا يصلح ان يكون عرضا لانه ان كان عرضا لا يكون
الشيء جوهرا محضا بل المجموع جوهر وعرض وايضا الاستعداد لا يكون حاملا لما هو
استعداد له لان استعداد الشيء لا يبقى مع حصوله فالهيولى يلزم ان لا تبقى مع الصورة
وكلاهما منافي حامل الصورة فاقول كثيرا ما يطلقون الفاظا موضوعة لامور عرضية اواضافية
ويعبرون بها عن الامور الذاتية مثل ما يذكرون في عنوانات فصول الاشياء الجوهرية
امورا اضافية كالناطق في فصل الانسان والحساس او المتحرك في فصل الحيوان
فانها من المشتقات وهي كلها اضافية
وغرضهم ما يترتب عليه تلك الامور اي مبادي تلك الاضافات لا انفسها فعلى هذا
القياس المراد من الاستعداد والقابلية في تحديد الهيولى كونها بحيث يلزمها لذاتها القوة
للصور والهيآت لا نفس تلك الاضافة واما قول القائل القوة تبطل عند حصول
الفعلية فلا تكون حاملا لما هو قوة له فصحيح ان اراد القوة الخاصة لحصول الشيء
الخاص اما القوة المطلقة والاستعداد المطلق لحصول الاشياء الغير المتناهية فانما
تبطل اذا حصل جميع تلك الاشياء وهو ممتنع على انه والا لزم تناهي مقدورات الله تعالى
واما قوله جزء الجوهر لا يصلح ان يكون عرضا ان اراد بمفهوم العرض ما يكون من لوازم
المقولات التسع اي مفهوم الموجود في الموضوع فلا نم ان فصل الهيولى عرض بهذا المعنى
وان اراد به ما لا يكون بحسب حقيقته جوهرا وان صدق عليه معنى الجوهر صدقا عرضيا فمسلم

الطبيعيات
اثبات الهيولى

الطبيعيات
اثبات الهيولى

ولكن لا نم امتناع تقوم الجوهر بالعرض بهذا المعنى وقد ذكرنا سابقاً ان فصل الجواهر البسيطة لا يلزم ان يكون جوهراً بحسب ذاتها ولا عرضاً ومع ذلك يصدق مفهوم الجوهر عليها والحقائق الغير المتاصلة يصح عدم انه راجها فى شئ من المقولات العشر هذا ما يمكن ان يقال من جانب المشائين فى هذا المقام وقد بقى بعد خبايا فى الزوايا ومن الله التوفيق وبه الاعتصام الحجة الثالثة ان الجسم ماهية مركبة من جنس وفصل جنسها مفهوم الجوهرية وفصلها هو مفهوم قولنا ممتد فى الجهات الثلث على الاطلاق وكل ماهية لها جنس وفصل اذا كانت بحيث يمكن ان يعدم فى الخارج فصلها ويبقى معنى جنسها كان لا محالة جنسها وفصلها بحاذيان جزئين خارجيين هما مبدأهما اعنى مادة خارجية يستفاد منها الجنس الذى هو مادة عقلية باعتبار اخذه لا بشرط لا شئ وصورة خارجية يستفاد منها الفصل الذى هو صورة عقلية باعتبار اخذه بشرط لا شئ لكن الجسم ماهية بالصفة المذكورة اى يمكن ان يعدم فى الخارج فصله مع بقاء جنسه فان الجسم المفرد اذا طرؤ عليه الانفصال يعدم فصله الذى هو مفهوم قولنا الممتد فى الجهات الثلث على الاطلاق المستلزم لنعت الاتصال مع صدق معنى الجوهر عليه فيلزم تركبه من مادة هى الهيولى وصورة هى الصورة الجسمية وهو المطلوب اقول وهذه الحجة ايضاً قريبة الماخذ من الاولين ويرد عليها اكثر المناقشات التى سبق ذكرها كما يظهر بالتامل تركنا الكلام

الطبعيات

اثبات الهيولى

فيها وعليها مخافة التطويل والاسهاب الله ولى الحق وملهم الصواب الحجة الرابعة ما تجشمه بعض المحققين من المتاخرين وسماه بالبرهان الخاص وتحريره بعد تلخيصه عن الخطابيات الاقناعية والاقوال غيلة الشعرية هو ان جميع الممكنات لما وجدت عن الموجود الحقيقي والواحد الحق الذي ليست فيه شائبة من الكثرة بوجه من الوجوه ومن جملة الموجودات الممكنة هى الممتدات ولا بد لكل معلول ان يناسب علته مناسبة مصححة لصدوره عنها دون غيرها ولايجادها له دون غيره وتلك المناسبة مفقودة بين الصورة الجسمية والموجود الحقيقي المنزه عن شائبة التركيب وكذا بينها وبين العقول التى لا يمكن فيها فرض جزء دون جزء فلا بد من ان يتحقق بينها وبين واحد من العقول امر له مناسبة لكل واحد منهما من جهة وهو الهيولى اذ هى من جهة كونها غير ممتد بحسب ذاتها يناسب ان توجد من المبدأ المفارق ومن جهة قبولها للامتداد تصير واسطة لصدور الممتدات عنه اقول كلامه هذا مبنى على تقدم الهيولى على الصورة فى الوجود وليس كذلك بل الامر بالعكس كما صرحوا به حيث بينوا كيفية ترتيب الوجود فى سلسلتى البدء والرجوع وسيجئ فى بحث التلازم بيان تقدم الصورة على الهيولى وقد نص الشيخ فى الشفاء بان ما بالفعل مطلقا سبب لخروج ما بالقوة الى الفعل واقدم منه فتكون الصورة متقدمة على الهيولى وما ذكره من عدم المناسبة بين الصورة الجسمية والعقل المفارق وان كان مسلما لكن لا يلزم منه ان تكون الهيولى واسطة لصدورها فان صدور الجرمية عن المفارق بعد صدور النفوس والصور النوعية فيجوز ان يكون

الطبعيات
اثبات الهيولى

وساطتهما كافية لصدور الجرمية عنه لجواز ان يكون لهما من الحيثيات والاعتبارات ما
بسببها حصلت المناسبة بينهما وبين الابعاد والاجرام فيصح صدورها عنهما بلا
توسط شئ اخر الحجة الخامسة هي ان جسمية الفلك يلزمها شكل معين ومقدار
معين لعدم قبولها الكون والفساد على رأيهم فنقول هذا اللزوم اما لنفس الجرمية
المشتركة فيكون كل جسم كذلك لاشتراكها فيها وليس كذلك هف او لامر اخر فهو اذن اما
حال في جرمية الفلك او محل لها او مباين عنها فان كان ذلك الامر حالا فيها فان لم يكن
لازما لها لم يكن سببا للزوم الشكل والمقدار المعينين وان كان لازما عاد الكلام في
كيفية لزومه بعينه فيتسلسل وينتهي الى نفس الجرمية فيعود المحال المذكور من
اتفاق جميع الاجرام في الشكل والمقدار وان كان مباينا فهو اما جسم اخر او قوة في جسم
او مجرد ليس بجسم ولا جسماني والاول بط لان سببية ذلك الجسم لتلك الملازمة
اما لجسميته فيجب الاتفاق المذكور وقد بطل او لقوة زائدة فهو الشق الثاني فنقول
تلك القوة ان كان من اللوازم عاد السؤال في لزومها وان كانت من المفارقات عن محلها
فعند المفارقة عدمت لان وجود الناعت في نفسه هو بعينه وجوده لمحله فعدمه عن
المحل هو بعينه عدمه في نفسه اذ عدمت وجب ان تزول الملازمة لزوال ما يقتضيها
وذلك مح واما الشق الثالث وهو ان سبب اللزوم امر مباين مجرد بالكلية عن الاجسام والجسمانيات
فنقول لما كانت نسبة القوة المجردة الى جميع الاجسام نسبة واحدة فلا يكون اقتضاؤها الموصوفية

بعض الاجسام بالفلكية اولى من اقتضائها لتلك الموصوفية فى سائر الاجسام
فلابد لحصول الاولوية من مخصص مختص بالفلك لم يكن حاصلا فيه فيجب ان
تكون الفلكية انما لزمت جرمية الفلك بسبب شئ حلت تلك الجرمية فيه و
حلت الفلكية وما يلزمها فيه فذلك الشئ يقتضى الصورتين معًا فلاجرم صار مقارنة
الفلكية لجرميتها مقارنةً واجبةً فاذن لجرمية الفلك محل هو المسمى بالهيولى ويجب ان
تكون مخالفة لهيولى سائر الاجسام والا عادت الشكوك المذكورة واذا ثبت احتياج الاجسام
الفلكية الى الهيولى وجب احتياج الاجسام العنصرية اليها كما فى عكس ذلك حيث يلزم
احتياج العناصر الى الهيولى بحسب برهان الفصل والوصل مثلا ويطرد فى سائرها
بالبرهان الذى سيجئ فثبت احتياج الاجسام كلها الى الهيولى هو المط فهذا تحرير
الحجة التى ذكرها صاحب المباحث المشرقية قال وقد اوردتها على كثير من الاذكياء
فما قدحوا فى شئ من مقدماتها واقول انها مقدوحة اما اولا فلتوجه مثل هذا السوال بعينه
فى بيان لزوم القطبية والسكون لبعض مواضع الفلك ولزوم الدورية والحركة لبعض اخر منها
ولا يمكن اسناده الى الهيولى لكونها واحدة فيه فلا يوجب الاختلاف فان اسند لزوم القطبية لموضع
من الفلك والدورية لموضع اخر الى الامور الالهية والعناية التى هى علمه تعالى بالنظام الاحسن فليسند
لزوم الشكل والمقدار للفلك ايضا اليها وبالجملة كلما اعتذر هٰهنا يعتذر هناك واما ثانيا فلانا
نختار من الشقوق التى ذكرها ان ما يقتضى لزوم المقدار والشكل المعين للفلك ان المقتضى
للزوم المذكور امر حال فى جسمية الفلك لازم لها فان اعيد السوال فى لزومه قلنا الحال

الطبيعات
اثبات الهيولى

اذا كان مقوّمًا للمحل كالصورة النوعية فهو متقدم على محله بالذات فمنشأ لزومه لذات المحل يجوز ان يكون نفس ذات الحال نعم لو تأخر وجود الحال عن وجود محله كالعرض بالقياس الى موضوعه ويكون مختصا به ولا يوجد فيما يشاركه في ماهيته من سائر المحال فيرد السوال في سبب اختصاصه بمحله مع اشتراك سائر المحال له في الماهية ولما جاز ان يكون لعلل متخالفة بالنوع معلولات متفقة الماهية وملزومات متخالفة لازم واحد فجسمية الفلك وان اتفقت سائر الاجسام في مفهوم الجسمية لكن يجوز كونها لازمة لنوعيتها وان يستند اليها سائر اللوازم المختصة بالفلك
اى يجوز كون الصورة الجسمية الفلكية لازمة للفلك باعتبار الصورة النوعية الفلكية ١٢ عماد ...
بسبب تلك النوعية المختصة بها فلا يرد شيء من المحالات فاتقن هذا فانه ينفعك في كثير من المواضع واذا بلغ كلامنا الى هذا النصاب فلنرجع الى ما كنا بصدده من شرح الكتاب مستعينين بملهم الحق والصواب فنقول لما فرغ المص من اثبات الهيولى في الاجسام الكائنة الفاسدة اراد ان يشير الى تعميمها للاجسام السماوية فقال واذا ثبت ان ذلك الجسم القابل للانفكاك مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها مركبة من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية اى الصورة الجسمية واطلاق المقدار عليها شائع عندهم اما ان تكون بذاتها غنية عن المحل مطلقا او لم تكن والاول مح والا لاستحال حلولها في المحل لان الحلول يستلزم الافتقار الى المحل فاذا لم يكن مفتقرا لم يكن حالا في محل وليس كذلك هف فتعين افتقارها اليه فيتوهم ورود النقض على الدليل بجريانه في المحل الواحد ليلزم اجتماع المتماثلات في محل واحد لكون صورة حالة في جميع المحال وكون هيولى واحدة محلا لجميع الصور وكون كل جسم

الطبيعيات
اثبات الهيولى

الطبعيات
اثبات الهيولى

مركبا من جميع الصور وجميع الهيوليات الى غير ذلك من المحالات وهو فاسد لانا نختار من الترديدات ان الطبيعة المطلقة مفتقرة فى ذاتها الى المحل المطلق ولا تفتقر فى ذاتها الى المحل المخصوص بل المفتقر اليه هو الطبيعة المخصوصة فيجوز عروض الافتقار الخاص للطبيعة المطلقة لاجل الخصوصية العارضة لها لا من حيث هى طبيعة مطلقة والحاصل ان استغناء الطبيعة المطلقة لذاتها عن المحل المخصوص لا ينافى افتقارها الى المحل المطلق ولا ينافى ايضا افتقارها الى المحل المخصوص بسبب عروض خصوصية لها ولا يجرى مثل ذلك فى الطبيعة المطلقة بالقياس الى المحل مطلقا بان تكون غير مفتقرة فى ذاتها اليه اصلا ثم يعرض لها الافتقار بسبب عروض خصوصية لها وذلك لانا نقول الطبيعة الجسمية اذا جرد النظر اليها من حيث هى هى فان لم تكن محتاجة الى المحل استحال حلولها فيه مطلقا لان الحلول لا يتصور بدون الافتقار الذاتى وان كانت محتاجة اليه لزم حلولها فى جميع الاجسام وعلى هذا فالقول بان الافتقار يمكن ان يكون ناشيا من الامور الخارجية وان الطبيعة من حيث هى لا تقتضى لذاتها شيئا من الغناء والحاجة مدفوع كما قيل من انه اذا جوز كون الاحتياج وعدمه مستندين الى الامور الخارجية فاذا قطع النظر عن الامور الخارجية لم يكن الحكم بثبوت الاحتياج ولا بعدمه فيلزم ارتفاع النقيضين فان قيل لا استحالة فى ارتفاع النقيضين بحسب بعض ملاحظات العقل وان كانت تلك الملاحظة من انحاء وجود الشىء فى نفس الامر لا بتعمل العقل من نظر فيه كما هو مذكور فى موضعه بل نقول من انه لو لم تكن الصورة الجسمية لذاتها لا محتاجة ولا لازم لذاتها المحاجة الى المادة بل يكون احتياجها فى بعض الافراد مستندة الى علة خارجة عنها وعن علتها

الطبيعيات
اثبات الهيولى

من حيث هى هى لكان يصح لصورةٍ واحدةٍ مقارنة للموضوع ومفارقته فان الصورة المقترنة بالمحل لعلةٍ خارجة اذا لوحظت من حيث هى هى وقطع النظر عن علة اقترانها به يجوز عند العقل افتراقها عنه وذلك باطل ضرورة ان الوجود الناشى لا ينفك عند الاقتران الى المحل بداهةً وايضاً لو انفكت تقدرت و تشكلت وانفعلت فاحتاجت الى المادة ولما كانت الجسمية المطلقة ماهية نوعية لا يختلف افرادها بالفصول الذاتية بل باللواحق الخارجية وقد تحقق ان اللواحق الخارجية لا تغنى الجسمية فى وجودها عن المادة ولا توجهانيها اذ الحاجة والغنى الوجوديان انما يثبتان لشئ بالقياس الى المحل لا جل ذاته لا لاجل غيره فاذا ثبت افتقار الجسمية الى المادة من حيث هى جسمية فلا تاثير للخارجيات فى غنائها عن المادة فكل جسم مركب من الهيولى والصورة واما ان الجسمية المطلقة طبيعة نوعية لا يختلف افرادها الا بالخارجيات فبيانه على ما هو مذكور فى كتب الشيخ وغيره ان جسما اذا خالف جسما آخر فى ان احدهما حار والآخر بارد وفى ان احدهما انسان والآخر خشبة فليس الاختلاف بين الجسمين كالاختلاف بين مقدارين فى ان احدهما خط والآخر سطح فان المقدار لا وجود له ولا قوام له الا بان يكون خطا او سطحا وليس اقتران صورة الانسان او صورة الخشب بالجسم كاقتران فصل الخط او فصل السطح بالمقدار بل الجسمية متصورة اينما وجدت بالاشياء التى لها توجد بها وهى جسمية فقط بلا زيادة والمقدار لا يتصور وجوده وهو مقدار فقط بلا زيادة بل المقدار لذاته يحتاج الى فصول حتى يوجد شيئا محصلا او تلك الفصول ذاتيات له

بعضها سوى المقدار المطلق فيجوز ان يكون مقدار يخالف مقدارا آخر له بالذات بخلاف صورة الجسم فانها طبيعة متصلة لا اختلاف فيها لا يخالف مجرد صورة جسمية بمجرد صورة جسمية اخرى بفصل داخل في الجسمية وما يلحق الجسمية انما يلحقها على انه شئ خارج عن طبيعتها فهو اذن طبيعة واحدة نوعية اقول حاصل كلامهم هو انا اذا نظرنا الى افراد الصورة الجسمية و تعقلنا ماهيتها وجدناها مشتركة في محصل هو مفهوم قولنا الجوهر القابل للابعاد على الوجه المذكور ولا امتياز بينها بحسب هذا المعنى المحصل الذاتي حتى اذا جردناها عن اللواحق والعوارض لم يبق الا تلك الحقيقة المسماة بالصورة الجسمية فعلمنا انها حقيقة نوعية مشتركة بين افرادها اذ لو لم تكن كذلك لكانت حقائق افرادها بعد التجريد عن الزوائد المخصصة غير الحقيقة المسماة بالصورة الجسمية اما مباينة لها او مشتملة عليها وعلى جزء آخر وليس كذلك هف ومن اقتصر المباحث العلمية على مجرد ايراد المنع وابداء الاحتمالات الركيكة لا ينفعه هذه المقدمات بل يرجع ويقول ان ماهية الجسمية غير معلومة والاشتراك في قبول الابعاد الذي هو معلوم لازم لها واتفاق اللوازم لا يوجب اتحاد الملزوم فلا يثبت به نوعية الملزوم فيحتمل ان تكون الجسمية جنسا للاجسام او عرضا عاما لها فيجوز اختلاف افرادها في وجود الجوهر القابل ومنه فالاولى في جوابه ان يقال ان الاحتياج الى القابل انما يقتضيه الامتداد من حيث كونه متصلا بذاته قابلا للانفصال المتصل بذاته لا ينفصل هذا القدر معلوم ومقتضى للحكم فيه كفاية فلا حاجة بنا الى ما لا نعلمه لان وحدة هذه الحيثية توجب حاجة الاجسام من هذه الحيثية كما لا يخفى والنقض بالوجود بانها طبيعة واحدة مع انها تقتضي التجرد عن المادة



قوله والنقض الخ حاصله ان الصورة الجسمية كما انها طبيعة واحدة متصلة بالذات فلا تكون بذاتها قابلة للانفصال المنافي للاتصال الذي هو مقتضى ذاتها ولما كان طريان الانفصال

في الواجب والعرض بها في الممكن منقوض بان الوجود لكونه مشككا ليس طبيعة نوعية والكلام فيها واعلم ان الشيخ الرئيس ورد في الاشارات برهانين على هذا المطلب اعني اثبات الهيولى في الاجسام الممتنعة عن قبول الفصل والوصل بسبب خارج عن طبيعة الامتداد مقارن له سواء كان لازما كما للفلك او زائلا كما في غيره بعد اثباتها في الاجسام القابلة لهما احدهما ما ذكره المص والثاني ما يبتني على اثبات امكان القسمة الانفكاكية في جميع الامتدادات من حيث الطبيعة الامتدادية النوعية وهو الذي ذكرنا سابقا في ابطال الاجسام الديمقراطيسية باحداث الاثنينية اولا في كل جسم ثم زيد اثبات القابل له ولو كان بحسب الوهم ثم باجراء حكم الاثنين المنفصلين على الاثنين المتصلين وبالعكس من الانفكاك الرافع للاتحاد والاتصال الرافع للاثنينية لاجل التوافق في طبيعة الامتداد المشترك بينهما فيلزم من ذلك اثبات الهيولى لان جواز الانفكاك بحسب الطبيعة الامتدادية يكفي في الاحتياج الى الجوهر القابل ان عاق عن ذلك مانع خارج من تلك الطبيعة لازم او زائل ثم قال بعد ذلك لعل هذا العائق اذا كان لازما طبيعيا كان الكل اثنينية بالفعل فلا فصل بين اشخاص نوع تلك الطبيعة بل نوعه في شخصه قول مراده على ظني ان الجوهر الممتد لو لزمه ما يمنعه عن الانفصال الانفكاكي بحسب الطبيعة فلا يمكن تعدد اشخاصه في الوجود بل نوعه ينحصر في شخصه اذ لو تعدد شخصا لكان كل واحد منهما قابلا للانفكاك بالبيان السابق مع وجود المانع هذا خلف ولما كان الجوهر الامتدادي منعدم الاشخاص بالبديهة فعلم ان المانع من قبول الفصل والوصل ليس لازما له من حيث طبيعته وان كان لازما لبعض افراده كالفلك واذا

الطبيعيات

اثبات الهيولى

كان العائق مفارقاً بالقياس الى الطبيعة وان كان لازماً بالقياس الى فرد معين فكل فرد من افراده لايابى عن قبول الانفصال والاتصال من حيث حقيقته وماهيته وذلك هو الموجب لوجود القابل فثبت عموم الاحتياج الى الهيولى فى الاجسام وهو المرام ثم اقول طبائع الافلاك اى صورها النوعية لما كانت مانعة عن قبول الانفصال الانفكاكى ومقابله لاستلزامه الحركة التى ليست مبدأ ميلها موجوداً فى الفلك فلامحالة كل نوع من الفلك ينحصر فى شخص واحد على ما هو مذهبهم اذ لو تحقق فلكان او كوكبان من نوع واحد لصح بينهما من الوصل ما قد حصل بين الجزئين الموهومين لواحد منهما وصح بين الجزئين الموهومين ما قد حصل من الانفكاك بين ذينك الفلكين او الكوكبين فيكون فى قوتهما قبول الفصل والوصل مع ان المانع فاق لهما فهذا حكمنا بامتناع الاثنينية فى الافلاك من حيث الطبيعة الفلكية وان جاز من حيث جسميتها ولكن يرد عليهم النقض بموضع من الفلك فيه كوكب او التدوير مثلاً لجزئين متباينين فيمكن على غير الجزئين اللذين على جنبتى الكوكب من التباين ما صح عليهما ويصح عليهما ما صح على غيرهما فيلزم جواز الانفكاك الخارجى على الفلك من حيث هو فلك فان اعتذروا باصل الفطرة يعارض بمثله فى شخصى نوع واحد من الامتداد وههنا من الكلام ما لايليق ذكره بهذا المقام

فصل فى ان الصورة الجسمية لاتتجرد عن الهيولى

لايخفى عليك ان المقصود فى الفصل السابق لايكون الا اثبات الهيولى واما المقصود فى هذا الفصل فهو لزومها للصورة فتكون المسألة ثمه قولنا الهيولى ثابتة كما يدل عليه العنوان وقولنا كل جسم مركب من الهيولى والصورة وههنا قولنا الهيولى غير منفكة عن الصورة فاين هذا

الطبيعيات فصل فى ان الصورة الجسمية لاتتجرد عن الهيولى

من ذلك وَالقول باتحاد المقصدين كما وقع لصاحب المحاكمات وغيره غير مرضي نعم غاية ما في هو ان كون الصورة لذاتها محتاجة الى الهيولى يستلزم امتناع تجردها من الهيولى فلا ينبغي ان يجعل ذلك مقصدا مستقلا برأسه بل الحال بيانه الماسبق ذكره ويمكن الاعتذار عنه بان الغرض اثباته بدليل آخر غيرما ذكر لتضمنه فائدة جليلة هي مسألة تناهي الابعاد ويستفاد ايضا منه ان التناهي والتشكل وامثالهما انما تعرض للجسم بسبب اشتماله على المادة لانها لو وجدت بذاتها دون حلولها في الهيولى فاما ان تكون متناهية او غير متناهية لا سبيل الى الثاني لان الاجسام بل الابعاد كلها متناهية والا لامكن ان يخرج من مبدء واحد امتدادان على نسق واحد كانهما ساقا مثلث كلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا الى غير النهاية لامكن بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين هف اعلم انه لما تكلم المص في اثبات الهيولى وبين تركب الاجسام من المادة والصورة اراد ان يبين تحقق التلازم بينهما بان كل واحدة منهما لا تنفك عن الاخرى لذاتها وكان البرهان الذي يقيمه على امتناع انفكاك الصورة عن المادة متوقفا على اثبات تناهي الابعاد فلا جرم احتاج الى اقامة برهان عليه فادرج هذه المسألة التي هي من مقاصد العلم الطبيعي الباحث عن الاعراض الذاتية للجسم الطبيعي من جهة اشتماله على المادة بين اثبات الهيولى وكيفية التلازم اللذين هما من الفن الاعلى لاجل ما ذكرناه واعلم ان هذا البرهان منقول من قدماء الحكماء ملقب بالبرهان السلمي وهو غير البرهان الترسي المبني على ستة مثلثات

الطبيعيات
الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى



الطبيعيات
الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى

متساوية الاضلاع والزوايا كل زاوية منها ثلثا قائمة المحوج ايضاً الى مقدمات طويلة هندسية تقريره بان نقول لو كان امتداد الصورة الجوهرية غير متناه لامكن ان يكون غير المتناهي محصوراً بين حاصرين وصحة نقيض التالي تستلزم بطلان المقدم وجه اللزوم انه لو صح البعد الغير المتناهي لامكن وجود ساقي مثلث خرجا من مبدإ ذاهبين الى غير النهاية ومعلوم ان الساقين كلما كانا اعظم كان الانفراج اكثر فيزداد امكان الانفراج بزيادة الساقين ومعلوم ان الساقين اذا كانا غير متناهيين ذاهبين على نسق الانفراج كان البعد بين الساقين غير متناه فيلزم غير المتناهي من البعد بين حاصرين وهما الساقان هذا وقد اعترض عليه الشيخ في الشفاء بعدم تسليم وجود بعد غير متناه بين الخطين وان كان تزايد الخطين في البعد بينهما الى غير النهاية اذ لا يلزم من كون التزايد في البعد الى غير النهاية وجود بعد ابداً غير متناه بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بقدر متناه والزائد على المتناهي بالمتناهي لا يكون الا متناهياً كمراتب الاعداد تتزايد لا الى نهاية مع ان كل من منها في النظام الغير المتناهي متناه لا تزيد على ما تحتها الا بواحد ثم قرر البرهان المذكور بفرض نقطتين متقابلتين على الخطين الذاهبين الى غير النهاية وخط واصل بينهما يكون وتر الزاوية التقاطع مسمى بالبعد الاصل وخطوط اخر عرضية غير متناهية زائدة على الاصل متزايدة على نهج واحد فيحصل زيادات غير متناهية على ذلك البعد موجودة بغير نهاية ويكون تلك الزيادات متساوية فيلزم وجود بعد اصل مشتمل على جميع تلك الزيادات المتساوية

الغير المتناهية على البعد الاول تكون كل زيادة توجد في بعد فهي موجودة فيما
فوقه والبعد المشتمل على الزيادات المتساوية الغير المتناهية زائد على البعد الاول بما
لا نهاية له فيكون غير متناه فيلزم الخلف واورد عليه صاحب المحاكمات بمثل ما اورده
على التقرير السابق بمنع وجود بعد مشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية بل كل مرتبة
من مراتب الزيادات لا تزيد على مرتبة تحتها الا بزيادة واحدة وايضا كون الزيادات
متساوية او متناقصة لا يتفاوت في بيان المقصود اذ لو حصل بعد مشتمل على الزيادات
الغير المتناهية لكان ذلك البعد غير متناه سواء كانت الزيادات متساوية او
متناقصة فلا فائدة في فرض تساوي الزيادات فاجاب عن الايراد بان نسبة زيادة
البعد الى زيادة البعد اذا كانت كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات كل لنظيره
او كنسبة عدد الابعاد الى عدد الابعاد كذلك حيث فرض الزيادات متساوية فاذا كان
عدد مجموع الزيادات المتساوية على البعد الاول غير متناه فيلزم وجود بعد مشتمل
على تلك الزيادات الغير المتناهية بحكم الاربعة المتناسبة والنسبة انما تكون محفوظة
اذا فرض الزيادات متساوية واما اذا كانت متناقصة فلا لانعدام انحفاظ النسبة
فيلزم الخلف ولا يتوجه عليه ما اورد على برهان التناسب المشهور لابطال
مذهب النظام من منع كون نسبة الزيادة الى الزيادة كنسبة عدد الزيادات الى عدد
الزيادات اذ الاول من النسب المقدارية التي يمكن ان يكون صماء والثاني من النسب
العددية التي لا يمكن ذلك فيها لانه حيث فرض الزيادات متساوية ولكل زيادة مقدار

الطبيعيات
الصورة الجسمية لا تجرد عن الهيولى

فبزيادة الزيادات بزيك مقدار المجموع على نسبة عدد الزيادات فنسبة الزيادة الى الزيادة كنسبة العدد الى العدد لا تكون متناهية هذا ما قيل في تتميم كلام الحاكم اقول وقد بقي بعد في كلامه نظر وهو ان قياس الكل المجموعي على الكل الافرادي غير صحيح فلا يلزم من كون نسبة كل زيادة بعد آخر كنسبة عدد الزيادات الموجودة فيه الى عدد الزيادات الموجودة في ذلك الآخر تحقق بعد يكون نسبة زيادته الى زيادة بعد آخر كنسبة عدد الزيادات الغير المتناهية الى عدد زيادات متناهية ليلزم الخلف المذكور اذ يجوز ان لا يكون بازاء مجموع اعداد الزيادات بعد وان كان بازاء كل عدد زيادة بعد فان قيل لم يحلل كون مجموع اعداد الزيادات في بعد يكون كل عدد زيادة في بعد حتى يرد المنع بل علل كونه في بعد بكون كل عدد زيادة في بعد يكون نسبة ذلك البعد الى البعد الآخر كنسبة ذلك العدد الى عدد زيادة وجد فيه ومجموع عدد الزيادات الغير المتناهية ايضا يصدق عليه انه عدد زيادة فوجب ان يكون في بعد يكون نسبته الى بعد متناه كنسبة العدد الغير المتناهي الى العدد المتناهي قلنا ان اراد بكون كل عدد زيادة في بعد العدد المتناهي فسلم ان كل عدد زيادة متناه فهو في بعد على النسبة المذكورة لكن لا يلزم منه ان يكون العدد الغير المتناهي من الزيادة في بعد وان اراد مطلق عدد زيادة سواء كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل عدد زيادة في بعد وكيف يسلم الكلية من منع الشخصية ولو ثبت هذه المقدمة كفت في اثبات هذا المطلوب وقد يقال الاولى

الطبعيات

الصورة الجسمية لا تجرد عن الهيولى

ان يقرر البرهان المذكور بان يفرض اولاً ساقا مثلث ذهبا الى لا نهاية ويفرض في الانفراج بينهما ابعاد غير متناهية فوق البعد الاصل الذي هو اقصر متزايدة فيكون هناك زيادات على البعد الاصل غير متناهية متسلسلة وابعاد غير متناهية متفاضلة بقدر واحد فاذن كل زيادة وكل مجموع زيادات فهو واقع في بعد ما من تلك الابعاد اذ لو لم يكن كذلك لزم ان يوجد بعد يشتمل على جملة ما دونه من الزيادات ولا يشتمل عليه على المزيد عليه بعد آخر فوقه فلا جرم هو يكون آخر الابعاد الانفراجية هذا خلف فاذن كل زيادة وكل مجموع زيادات اي مجموع كان فهو في بعد فوقها فمجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد احد فوقها فقد صار غير المتناهي بالفعل محصوراً بين حاصرين وايضاً قد صار الساقات منتهيين عند ذلك البعد كما لا يخفى فثبت المطلوب استقامة والخلف جميعاً هذا وانت تعلم ان المنع المذكور غير ساقط ولبعض الاعلام نحو آخر من البيان في تقرير البرهان السلمي وهو ان نفرض من مقطع كل خط عرضي من احد الضلعين خطاً موازياً للضلع الآخر فيحدث متوازيات غير متناهية تقر لسطوح غير متناهية في جانب العرض واذا انضم الى مقدار حكمي بعينه سطوح متناهية العرض غير متناهية العدد في العرض وجب عدم تناهي عرض الجملة لكن العرض عرض محصور بين حاصرين ثم قال ولا يخفى ان هذا الوجه انما يتم لو جعلت زاوية للخطين وازين الى غير النهاية حادة حتى يكون كل عمود يقوم على الموازيات منقطعاً بالضلع الآخر فيلزم ان يفصل ما لا يتناهى بين حاصرين واما اذا كانت قائمة فتكون الاعمدة العرضية المذكورة

الطبيعيات
الصورة الجسمية لا تجرد عن الهيولى

الطبعيات
الصورة الجسمية لا تجرد عن الهيولى

موازية للضلع الآخر فلا يلزم الانحصار ولا يتم الدليل وفي المنفرجة اظهر اقول لا نسلم وجود سطح غير متناه في العرض وان فرضت الزاوية حادة وانما يلزم ذلك لو وجد بين الضلعين وترتيم على جميع تلك السطوح وهو غير ممكن اذ كل وتر يفرض فقد انتهى في احدى جهتيه الى ما لا خط من الخطوط الموازية ولا محالة يكون فوق ذلك الخط الوتري خطوط غير متناهية من تلك الموازيات لا يلاقي شيئا منها ولا من السطوح الواقعة بينهما كما لا يخفى و لما كانت الصورة الجسمية على فرض تجردها عن الهيولى غير خالية عن التناهي واللاتناهي وبين المص فساد لا تناهيها اراد ان يبين فساد تناهيها حتى يثبت ما هو المقص في هذا الفصل من عدم تصور تجردها عن الهيولى فقال واما بيان انه لا سبيل الى القسم الاول فلانها لو كانت متناهية لاحاط بها حد واحد او حدود فتكون متشكلة لان الشكل هو الهيأة الحاصلة من احاطة الحد الواحد والحدود بالمقدار اي السطح اذا كان الشكل مسطحا كالمثلث والمربع وامثالهما او الجسم التعليمي اذا كان الشكل مجسما كالكرة والمكعب واشباههما فان اطراف الخطوط اي النقط وان تصور احاطتها بها لكن لا يطلق الشكل على الخط المحدود فلا ينتقض التعريف طردا واما انتقاض عكسه بهيأة محيط الكرة فهو غفلة ولهذا غير بعضهم التعريف بالهيأة الحاصلة من جهة الاحاطة سواء كان المقدار محيطا او محاطا به وعلى هذا ينداج

محيط الكرة فى التعريف ويخرج محيط الدائرة بتخصيص المقدار بما سوى الخط مع ان التفرقة بينهما فى اطلاق الشكل صعب وان ابقى المقدار على اطلاقه يصدق التعريف على الخط المحدود ولا يجدى تخصيص الاحاطة بالتامة اذ ليس للخط جهة سوى الطول وقد احيط بنقطتين فى المحدود وليس له جهة اخرى حتى يتصور احاطة شئ بها كما ان السطح ليس له عمق حتى يتصور كونه محاطا فيكون احاطة النقطتين بالخط المحدود تامة كما ان احاطة الخط الواحد فى الدائرة والخطوط الثلثة فى المثلث تامة والهيأة انما تكون للامور القارة الذوات المجتمعة الاجزاء فى الوجود والزمان المعين كاليوم وان احاط به حدان هما الآنان اى اوله وآخره لكن لا وجود له مستقرا اللهم ورد هذا على من عرف الشكل بما احاط به حد او حدود اللهم الا ان يخصص الموصول فى تعريفه بالمقدار القار وحيث يكون المراد من الاحاطة ههنا ما يكون تامة فخرجت هيأة الزاوية سواء كانت الزاوية من مقولة الكيف بان تكون نفس تلك الهيأة او من مقولة الكم بان تكون معروضة لها فانها لا تسمى بالشكل فذلك الشكل ولك ان تعمم الشكل و تريد به مطلق الهيأة الحاصلة بسبب التناهى اذ الثابت بالبرهان السلمى ليس الا تناهى الجسم فى بعض الجهات لا فى كلها فان المطلوب لا يتوقف الا على هذا القدر اما ان يكون للجسمية لذاتها اى الصورة الممتدة التى هى طبيعة نوعية لا يختلف مقتضاها فى افرادها وهو محال والا لكانت الاجسام كلها متشكلة

الطبيعيات

الصورة الجسمية لا تجرد عن الهيولى

الطبيعيات
الصورة الجسمية لا تجرد عن الهيولى

بشكل واحد سواء كان من جهة كون الجسمية المطلقة فاعلة او من جهة كونها
قابلة لكن الخ من جهة القبول عدم الاختلاف التشخصي ومن جهة الفعل عدم
الاختلاف النوعي لان مقتضى الطبيعة النوعية يجوز ان يختلف تشخصا من جهة تعدد القابل
على انه على تقدير كون الجسمية حين التجرد فاعلة لم يكن التعدد التشخصي ايضا في
الاشكال والهيأت لعدم قابل يقبل لتشخصات المتعددة لنوع واحد هذا خلف اما ما
وقع في شرح حكمة العين في فساد كون الشكل مقتضى للطبيعة الامتدادية لذاتها
من لزوم كون شيء واحد فاعلا وقابلا فهو منظور فيه كما سيأتيك بيانه او بسبب
لازم للجسمية وهو مما مر وعلى الشقين يلزم مماثلة شكل الجزء والكل بل مقداريهما
لاشتراكهما في الطبيعة الامتدادية ولازمها ووجوب التساوي في المعلولات عند
التساوي في العلل كما حقق في محله واللازم وهو نفي الكلية والجزئية في الاجسام بط
فالملزوم مثله واعترض عليه بان شكل الفلك مثلا عندهم مقتضى طبيعته وجزء
الفلك وكل متساويان في الطبيعة لبساطته فلو كان التساوي في المقتضي يوجب التساوي في المقتضى
يلزم تساوي شكل جزء الفلك وكله وليس كذلك واجيب عنه بان الآثار كما تختلف بحسب اختلاف
الفاعل كذلك تختلف بحسب اختلاف القابل والفاعل في الاجسام البسيطة وان كان نوعا واحدا
الا ان مادة الكل غير مادة الجزء بعد القسمة وقبل القسمة لا كلية ولا جزئية اصلا فانفصال الكل
والجزء لو كان بحسب اختلاف مادتيهما كان اختلاف المادتين بحسب اختلاف مواد اخر هلم
جرا قلنا الاشكال والصور تختلف بحسب اختلاف المادة واما المادة فهي انما تختلف بذاتها

الطبيعيات
الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى

كما ان التقدم والتاخر يعرضان للزمانيات بواسطة الزمان وللزمان بحسب نفسه لا باعتبار زمان آخر فكذلك الكلية والجزئية انما تعرضان الماديات بواسطة المادة وللمادة بحسب نفسها لا باعتبار مادة اخرى او بسبب امر عارض لها وهو ايضا محال ولا لامكن زوال ذلك الشكل بزوال الامر العارض فامكن ان تتشكل بشكل آخر فتكون قابلة للانفصال كل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة فتكون الصورة العارية عن الهيولى مقارنة لها هف وفيه نظر لان الاختلافات المقدارية والشكلية قد تحصل في الجسم من غير انفصال كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب التشكلات المختلفة من التدوير والتكعيب فالاولى ان لا يجعل لزوم الهيولى مقصورا على لزوم الفصل والوصل بل عليه وعلى لزوم الانفعال اذ الاختلافات المقدارية والشكلية وان حصلت في الامتداد بدون الفصل والوصل لكن لا تحصل الا بعد كونه متهيئا لان ينفعل فيكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة كما علمت سابقا في مسلك الانفعال من براهين اثبات الهيولى فيكون المفارق عن المادة مقارنا اياها هف ولا يتوهم انه لو صح هذا لكفى ان يقال لو كانت متناهية لكانت متشكلة لكن الشكل لا يحصل الا بعد ان يكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة هف فباقي المقدمات مستدركة لان ما هو من لواحق المادة انما هو القبول بمعنى الانفعال التجددي والقوة التي لا تجتمع مع الفعلية كما سبق لا مطلق القبول والاتصاف فان

لوازم الماهيات البسيطة قابلها وفاعلها شئ واحد فلا محذور فيه فان حيثيتي القبول والفعل مطلقا لم يقم دليل على اختلافهما وكونهما مما يوجب تثنية للذات الموصوفة بهما الا في القبول التجددي والفعل المقابل له وانما انحصرت الاقسام فيما ذكره المص لان لزوم الشكل للجسمية بعد فرض تجردها عن الحامل والا مع التلبس بالحامل لا نم اما ان تكون لنفس الجسمية او لغيرها وذلك الغير اما ان يكون امرا مفارقا عنها سواء كان مباينا لها او غير مباين او يكون امرا فيه ومفارق عنها اعترض بعض المحشين للشرح القديم بانه ان اراد بالجسمية الجسمية المطلقة فنختار ان العلة للتشكل امر عارض لها واللازم منه ليس الا امكان ان يتشكل الطبيعة المطلقة بشكل اخر فيلزم امكان تركبها من الهيولى والصورة ولا محذور فيه اذ ليس هذا خلاف المفروض ولا يلزم منه امكان تشكل الصورة المجردة بشكل اخر لان العارض للطبيعة يجوز ان يكون عين التشخص او داخلا فيه فلا يمكن زواله وان اراد بالجسمية الجسمية المخصوصة فنختار ان علة التشكل هي الجسمية المخصوصة او لازمها ولا يلزم منه شئ من المحذورين اي اتفاق الاجسام في شكل واحد وامكان تشكل بعد تشكل هذا خلاصة كلامه ويقرب منه ما افاده السيد المحشي من ان الشكل المطلق معلول للجسمية المطلقة والشكل المخصوص معلول للجسمية المخصوصة ولا محذور فيه و تفصيله انه ان اريد بالشكل الشكل المطلق نختار ان علته الجسمية المطلقة او لازمها واللازم منه

الطبيعيات
الصورة الجسمية لا تجرد عن الهيولى

اشتراك الاجسام فی مطلق الشکل لا استحالة فیه انما المحال اشتراک الجمیع فی شکل
مخصوص کالکریة مثلا وان ارید به الشکل المخصوص نختار ان ملته الجسمیة المخصوصة
المفروضة التجرد فلم یلزم الاشتراک ولا امکان الزوال قول الکلام فی تشخص الصورة
المفروضة التجرد عن المادة بعینه کالکلام فی تشکلها بلا فرق فان هذیة تلک الصورة
اما نفس الجسمیة المطلقة او لازمها فیلزم عدم تعددها او لامر عارض وهو یستدعی
وجود المادة والحاصل ان اختلاف الاشخاص والتغایر فی الامثال لا یتصور الابعد
تحقق المادة فالمحال اللازم فی الشق الذی فرض کون الجسمیة علة انما هو شیٔ
واحد وهو نفی التعدد والتغایر فی الاجسام لکن المصنف رتب علیه الاتفاق فی الشکل
تعبیرا عن الشیٔ بلازمه للتوضیح الفاضل المحشی اسقط اسم المادة
عن الصورة المفروضة التجرد حین التلفظ به قولا دون ما یتفرع علی معناه من
اللواحق والغواشی فامعانی بلا علم احتمالات عائدة الی العوارض المادیة **فصل فی**
ان الهیولی لا تتجرد عن الصورة یرید ان یثبت فی هذا الفصل لزومیة الهیولی
للصورة لیتم ما هو بصدده من اثبات التلازم فیقول لانها لو تجردت عن الصورة
فاما ان تکون ذات وضع ای قابلة للاشارة الحسیة فان الوضع مقول بالاشتراک علی
ثلثة معان احدها کون الشیٔ بحیث یشار الیه اشارة حسیة والثانی جزء المقولة
وهو هیأة عارضة للشیٔ بحسب نسبة اجزاءه بعضها الی بعض والثالث المقولة
وهی هیأة معلولة للنسبتین نسبة بعض اجزاءه الی بعض ونسبة بعض اجزاءه

الطبیعیات
فصل فی ان الهیولی لا تتجرد
عن الصورة

الى غيرة والمراد ههنا هو المعنى الاول كما لا يخفى او لا تكون لا سبيل الى كل واحد من القسمين فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل الى الاول فلانها ح اما ان تنقسم او لا لا سبيل الى الثانى لان كل ما له وضع بالاستقلال وهذا انما يكون اذا كان جوهرًا وقد مر بيان جوهرية الهيولى فهو ينقسم بالفعل او بالقوة على ما مر فى نفى الجزء الذى لا يتجزى ولا سبيل الى الاول لانها ح اما ان تنقسم فى جهة واحدة فقط فتكون خطًا جوهريًا بالعدم انقسامها الا فى جهة واحدة واستقلاله او فى جهتين فقط فتكون سطحًا جوهريًا بالعدم انقسامه الا فى جهتين واستقلاله او فى جهات ثلث فتكون جسمًا قيل لا نسلم ان كل ذات وضع منقسم فى الجهات جسم ان كان المراد بذات الوضع فى ترديد البرهان ما يكون مطلقًا فان جميع الاعراض السارية فى الاجسام والهيولى المجسمة منقسمة فى الجهات وليست اجسامًا وان كان المراد بها ما هو بالذات فالترديد غير حاصر لجواز ان تكون الهيولى المجردة ذات وضع ولا يكون لها الوضع فى نفسها بل لا من قبل الصورة بل من شئ اخر ويمكن ان يجاب باختيار الشق الثانى ويقال لو كانت الهيولى ذات وضع بالغير لكان ذلك الغير ذا وضع بالذات فيكون اما جسمية او فى جسمية ضرورة انه لو لم يكن ثمه ماله وضع فى ذاته لم تكن الهيولى ذات وضع لا بالذات ولا بالغير فعلى تقدير انقسامها حينئذ فى الجهات كانت الهيولى جسمية مع فرض تجردها هف فقد ظهر ان الهيولى على تقدير تعريتها من الجسمية كما لا تكون ذات وضع بالذات

الطبعيات
الهيولى لا تجرد عن الصورة

لا تكون ذات وضع مطلقا وكل واحد منهما اى من كون الهيولى خطا جوهريا
وكونها سطحا جوهريا وكونها جسما باطل اما انه لا يجوز ان تكون خطا
جوهريا فلان وجود الخط على الاستقلال محال لانه اذا انتهى اليه طرفا
السطحين سواء كانا مستقيمين او مستديرين بنحو واحد من الاستدارة لتلاقيا فيمتنع
الابطال بقسم واحد من الخط الجوهري فاما ان يجب في ذلك الخط الجوهري تلاقيهما اى
تلاقي ذينك الطرفين او لا يجب لا جائز ان لا يجب والا لزم تداخل الخطوط وهو محال
لان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد والتداخل يوجب خلافه هف يمكن ان
يقال الحكم بامتناع التداخل اما من جهة عدم حصول التاليف فيما فرض فيه ذلك و
اما من جهة العظم والمقدار لئلا يلزم عدم كون الكل اعظم من جزئه وكلاهما منتف
ههنا اما الاول فلان الكلام في وجود خط واحد مستقل على الانفراد لا في تاليف الجسم
منه واما الثاني فلان الخط لا قدر ولا عظم له في العرض فيلزم حين التداخل اذا فرض
خطوط متلاقية في العرض مساواة الكل والجزء ولهذا جوز التداخل لنقاط مطلقا وتداخل
الخطوط والسطوح العرضية في الجهة التي لا امتداد لها في تلك الجهة واما الحكم بامتناع
تداخل الجواهر مطلقا فهو منقوض بتداخل الهيولى والصورتين وهما جوهران على
ما قرره المتاخرون فالاولى ان يخصص الحكم بامتناع تداخل الجواهر
بالجواهر المتحيزة بالذات ويقال بديهة العقل شاهدة بان المتحيز بذاته
يمتنع ان تداخل في مثله بحيث يصير حجمهما حجما واحدا والا لجاز عند العقل صيرورة

الطبيعيات
الهيولى لا تتجرد عن
الصورة

الشخصين كزيدٍ وعمرٍو شخصًا واحدًا اذ لا فرق عنده فى الصورتين فى فقد
الامتياز بين المتداخلين وهذا بخلاف تداخل الاعراض وتداخل
سائر الجواهر فان الامتياز بين المتداخلين فى بعض الصور بالمحل
وفى بعضها بنفس الماهية والحقيقة لا يق لو وقع التداخل بين
الخط الجوهرى واحد طرفى السطحين المنتهيين اليه لم يلزم الا تداخل
جوهرٍ وعرضٍ ولا فساد فيه لانا نقول الاطراف كما هو التحقيق ليست
الا نهايات لذويها لا اشياء واقعة فى النهايات فاذا فرض وقوع خط
جوهرى بين جسمين فالتداخل هناك فى الجواهر المتحيزة بالذات وقد
علمت بطلانه ولا جائز ان يجب والا لانقسم الخط فى الجهتين لان ما يلاقى
منه احدهما غير ما يلاقى الاخر وهو محال كما مر فى ابطال الجزء واما انه لا جائز
ان يكون سطحًا فلانها لو كانت سطحًا فاذا انتهى اليه طرفا الجسمين فاما ان
يجب تلاقيهما او لا يجب وكل واحدٍ منهما باطل على ما مر فى الخط واما انه لا يجوز
ان يكون جسمًا فلانها لو كانت جسمًا لكانت مركبة من الهيولى والصورة
لما مر ولما ابطل الشق الاول من الترديد الاول اراد ان يشير الى الشق
الثانى فقال واما انه لا سبيل الى الثانى فلانها اذا كانت الهيولى مجردة
عن الصورة غير ذات وضعٍ مطلقًا فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية فلا يخلو اما
ان لا تصير ذات وضعٍ وهو محال لان المركب من الهيولى والصورة جسمٌ وكل جسمٍ فى مكانٍ

الطبعيات
الهيولى لا تتجرد عن الصورة

فهو قابل للاشارة الحسية واما ان تصير ذات وضع فاما ان لا تحصل في حيز اصلا او تحصل في جميع الاحياز او تحصل في بعض الاحياز دون بعض والاول والثاني محالان بالبديهة والثالث ايضا محال لان حصولها في كل واحد من الاحياز ممكن لتساوي نسبتها الى جميع الاحياز والامكنة وكذلك الصورة لا تقتضي الحيز مطلقا لا معينا فاذا كانت الهيولى متساوية النسبة الى جميع الاحياز فلو حصلت في بعض الاحياز دون بعض لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال لان المرجح اما الفاعل الخارج المفارق فهو لا يؤثر تاثيرا حادثا الا لاستعداد ولا استعداد لها بموضع معين فان نسبتها الى الكل سواء واما المخصصات السماوية من الحركات والاوضاع فانما تؤثر فيما له جهة او تعلق بذي وضع كالنفس الناطقة فانها وان كانت غير ذات وضع ومكان لكن لها علاقة مع ذي وضع وبتلك العلاقة تتاثر بالامور السماوية واسباب الحوادث والهيولى اذا كانت مجردة عن مناسبات الاوضاع الفلكية لا يخصصها حادث من الامور الطبيعية والفلكية الا بعد حصولها في عالم الاجرام وتعين حيزها ومظهرها وكلامنا في موجب الحيز والمظهر فالهيولى لو تخلت عن الصورة ثم فرض تصورها بصورة ما لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال واعترض على بيان استحالة القسم الثاني بان امتناع لحوق الصورة الجسمية بالهيولى المجردة لا يدل على امتناع كونها غير ذات وضع لجواز ان يكون للهيولى المجردة عن الجسمية صورة نوعية مانعة عن قبول الصورة الجسمية ابدا واجيب اما اولا فلانها بالنظر الى ذاتها ان لم تقبل الجسمية فتكون جوهرا

الطبيعيات
الهيولى لا تتجرد عن الصورة

معقولاً بالفعل غير ذی قوة واستعداد فلم تكن هيولى اذ حقيقة الهيولى ليست الا القوة والاستعداد لحصول الحوادث من الصور والاعراض وان لم تكن كذلك بل يكون جوهرها جوهرا قابلا فلحوق الصورة ممكن لها بحسب ذاتها لكن لحوق الصورة اذا حادث كان الهيولى يستلزم تجسمها المستلزم للمحال والممكن لا يستلزم منه المحال ولا يقاس هذا باستلزام عدم العقل الاول عدم الواجب مع ان الاول ممكن والثانی محال لان استلزام عدم العقل عدم الواجب من حيث ان عدم العقل ممتنع بوجوب الواجب واما بالنظر الى ذاته فعدمه لا يستلزم محالا اصلا والا لم يكن ممكنا بالذات وههنا ليس كذلك فانها بالنظر الى ذاتها ممكنة التلبس بالصورة لكن يلزم من لحوق الصورة بعد فرض تجردها محال بالذات واما ثانيا فلان الكلام فی هيولى الاجسام هل هی فی اصل الابداع مجسمة او مجردة ثم تجسمت ولهذا قال الشيخ فی الشفاء فی بحث تقدم الصورة على المادة فی الوجود واما انه هل يوجد هيولى بدون صورة فذلك بحث آخر لا يهمهم فيما هم بصدده وفی هذا الوجه ضعف لجواز تجرد الهيولى عن الصورتين بعد التلبس بهما ولحوق صورة نوعية بها مانعة من قبول التجسم ثانيا فالتخصيص بهيولى الاجسام غير مجد واعترض بان التخصيص لحصول الهيولى فی حيز معين يجوز ان يكون بسبب اقترانها بصورة نوعية مخصصة للاجسام باحيازها الطبعية واجيب بان الصورة النوعية انما

الطبعيات

الهيولى لا تتجرد من الصورة

عيّنت مكاناً كلياً للمتنوع بها من الاجسام فنسبتها الى جميع اجزاء ذلك المكان الكلي واحدة فلا تصلح مخصصاً الهيولى بجزء معين منها وقال الفاضل الميبذي ولك ان تقول يجوز ان يفارق الهيولى صورة اخرى او حالة من الاحوال تعيّن بها بعض اجزاء المكان الكلي اقول فساده ظاهر لان المخصص للجسم بجزء معيّن من المكان الكلي لواحد من الاجسام البسيطة لا يكون الا امراً حادثاً يحتاج فى حدوثه الى مخصص من الحركات والاوضاع والكلام فى الهيولى التى لحقها الصورة وهى مجردة عن تلك الامور ثم قال وايضاً قد يكون الهيولى المجردة هيولى عنصر كلي فلا حاجة فى التخصيص الى غير الصورة النوعية وجوابه ان الهيولى لا تخصيص لها فى ذاتها بمقدار دون مقدار وبعنصر دون عنصر بل هى قابلة فى ذاتها لكل حلية وصفة فيجوز لها بحسب ذاتها ان يلحقها مع الصورة العنصرية مقدار مالا يملأ المكان الكلي لذلك العنصر فيحتاج الى مخصص آخر سوى النوعية ولما استشعر المص ورود معارضة على قولهم ان الهيولى المجردة لو لحقها الصورة لم يكن بد من ان يحصل فى موضع معيّن مع تساوي نسبتها الى جميع المواضع وهو محال وهى ان الجزء المائى اذا انقلب الى الهواء حصل فى بعض الامكنة الهوائية مع ان نسبتها الى جميعها على السوية اراد ان يشير اليها والى دفعها بقوله ولا يلزم الترجيح بلا مرجح على هذا التقدير لان الماء اذا انقلب هواء او على العكس فالمنقلب

(بکسر الباء کذا فی القاموس وبضمها کذا فی الاتحاف)

الطبيعيات
الهيولى لا تتجرد عن الصورة

اولى بموضع من اجزاء المكان الكلى لما انقلب اليه مع تساوى نسبته الى جميعها فالوجه فى تخصيصه باحدها هو الوجه فى تخصيص الهيولى المجردة باحد الاحياز الممكنة لان الوضع السابق يقتضى الوضع اللاحق فلا يكون ترجيحا بلا مرجح يعنى ان الجزء المنقلب من الماء الى الهواء مثلا لقبل الانقلاب وضع خاص مع اجزاء الحيز المنقلب اليه اما المحاذاة له طبعا او قسرا اذا لم يكن فى الموضع الطبيعى للصورة المنقلب اليها واما الوقوع فيه قسرا اذا كان فيه فاستقر بعد الانقلاب فيه طبعا فالوضع السابق يقتضى حصوله فى ذلك الجزء المعين من حيز المنقلب اليه ولا يتصور مثل ذلك فى الهيولى المجردة اذا تجسمت

فصل فى اثبات الصورة النوعية ولما فرغ من اثبات الهيولى وتلازمها مع الصورة الجسمية شرع الآن فى اثبات الصورة النوعية وهى التى يختلف بها الاجسام انواعا فقال اعلم ان لكل واحد من انواع الاجسام الطبعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية بها يصير ذلك النوع نوعا ولهذا سميت صورة نوعية منسوبة الى النوع بالتقويم والتحصيل وتسمى طبيعة ايضا باعتبار كونها مبدأ الحركة والسكون الذاتيين وقوة ايضا باعتبار تاثيرها فى الغير وكمالا لصيرورة الجنس بالفعل نوعا كما وقبل الخوض فى المقصود يجب ان يعلم ان المقتضى للآثار المختلفة المختصة كل منها بقسم من اقسام الاجسام الطبعية لا بد ان يكون امورا مختلفة غير خارجة عن ذات الجسم بل هو امر حاصل له فى ذاته

لانا نعلم بالضرورة ان العنصر الثقيل مثلاً انما يتحرك الى المركز بحسب ذاته لا بحسب امر خارج عن ذاته فلولا ان فى ذاته شيئاً يقتضى اختصاصه بحيزها المعيّن لما تحرك اليه بحسب الذات وهذا ظاهر جداً وهو لا يناف القول بالفاعل المختار عند من لا يجوّز الترجيح بلا مرجح فان نسبة البارى تع جل شانه الى جميع الاجسام لما كانت نسبة واحدة فجعل بعضها حاراً وبعضها بارداً و بعضها خفيفاً وبعضها ثقيلاً الى غير ذلك من اختلاف الآثار والهيأت لا بد له من مخصص نعم انما ينسدّ باب اثبات الصورة النوعية بل سائر القوى والكيفيات الغير المحسوسة عند من جعل نفس ارادة البارى مرجحاً لامور بلا استحقاق وحكمة بل مع القدرة الاتفاقية الجزافية اذ اتفع الاعتماد من المحسوسات ولا يبقى معه بحث ونظر ولا يأمن الانسان ان يخلق فيه جزافاً امورا تدفع النظر وربما يخلق فيه معنى يرى الشئ على خلاف ما هو عليه وهؤلاء فى الملة الاسلامية بازاء السوفسطائية فى عصر الاقدمين وانما اثبتوا للبارى تعالى ارادة جزافية لبعض الاشياء كتفكيك بعض اجزاء الرحى واعادة المعدوم وغير ذلك من هوسانهم لمصالح ادلتهم واحتجاجاتهم قال بعض اهل الحق ان بظهور مثل هذه المذاهب انقطعت الحكمة عن وجه الارض وانطمست العلوم القدسية واذا تمهد ما ذكرناه فنقول كل نوع من انواع الاجسام مختص بحيز معين يقتضى ذلك النوع بحسب ذاته الحركة اليه

الطبعيات
اثبات الصورة النوعية

عند خروجه عنه والسكون عند حصوله فيه فالمقتضى لاختصاص ذلك

النوع بذلك الحيز اما الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام كلها او الهيولى

او صورة اخرى والاول باطل لاستلزامه اشتراك جميع الاجسام فى ذلك

الحيز وكذلك الثانى لاستلزامه كون القابل فاعلا واشتراك العناصر فى

الحيز لاشتراكها فى هيولى وهما باطلان فتعين الثالث والى هذا اشار بقوله

لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز دون بعض ليس لامر خارج

عن الجسم ولا الهيولى كما قررنا فهو اما ان يكون للجسمية العامة او لصورة اخرى

لا سبيل الى الاول والا لاشتركت الاجسام كلها فى ذلك الحيز المتعين فتعين

الثانى وهو المطلوب ومن التشكيكات فى هذا المقام ان اسناد اختلاف الاعراض

الى الصور المختلفة يقتضى اسناد الصور ايضا الى غيرها من الامور المختلفة فان

اسند اختلاف الصور ايضا فى العنصريات الى اختلاف الاستعدادات فى مادتها

المشتركة بحسب الصور السابقة وفى الفلكيات الى اختلاف قوابلها فى الماهيات

قيل فلم لا يجوز استناد اختلاف الاعراض اليها من غير توسط الصور واجيب عنه ببيان

مغايرة الاعراض ومباديها من ان كون الجسم بحيث يستحق اينا غير حصوله فى ذلك الاين

وكونه بحيث يقتضى برودة عند عدم القاسر غير برودته وامتناع تفصل الجسم منفكا

عن تلك المبادى فان السبب المقتضى لسهولة تشكل الماء ولرده الى مكانه الطبيعى ووضعه

الطبيعى باق عند جموده او اصعاده بالقسر او تكعبه ومنها ان كون تلك الصورة

الطبيعيات
اثبات الصورة
النوعية

مصدراً لاعراض مختلفة فيها مترتبة بعضها من باب الكيف وبعضها من باب
الاين وكذلك من سائر الابواب الا بان يصدر بعضها بتوسط البعض ومنافي
قولهم بعدم صدور الكثير عن الواحد ان اسندها الى صور متعددة
يبطل قولهم المادة الواحدة لا تتقوم بصورتين في درجة واحدة والجواب
ان الكثير يجوز ان يصدر عن الواحد اذا كانت هناك جهات وشروط
مختلفة فهذه الصور تفعل بحسب انها تنفعل بحسب المادة وتقتضي حفظ
الاين بشرط الكون في المكان الطبيعي والعود اليه بشرط الخروج عنه وعلى هذا
السبيل سائر الاعراض واعلم ان اثبات ان في كل نوع من انواع الاجسام صورة
منوعة جوهرية لا يخلو عن صعوبة فلا باس بنا لو بسطنا في الكلام ثم عيّنا ما هو الحق
في هذا المقام اذ فيه خلاف بين اتباع المعلم الاول من المشائين ومنهم الشيخ
الرئيس ومن هو في طبقته وبين الاقدمين من اليونانيين كفرفوريوس وفيثاغورس
وافلاطون وحكماء الفرس والرواقيين ومن تابعهم كصاحب حكمة الاشراق فنقول ان
للمشائين في اثبات تلك الصور مناهج ثلثة الاول من جهة كونها مبادي للآثار المختلفة
وهو الذي اورده المص ههنا تقريره ان الاجسام تختلف بالآثار فتلك الآثار ليست
واجبة لذاتها فلا بد ان يكون لها مباد تنبعث منها اما ان تكون هي الجسمية او الهيولى
او امور اخرى والاولان باطلان كما ذكرنا فهي امور مغايرة لهما فاما ان تكون مفارقة
عن الاجسام وهو ايضا محال لان المفارق نسبته الى جميع الاجسام على السوية فلا يختلف آثاره

الطبيعيات
اثبات الصورة
النوعية

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

فى الاجسام واما ان تكون غير مفارقة عنها فهى اما ان تكون خارجة عن حقائق
تلك الاجسام او داخلة والاول بط لاعادة الكلام فى تخصيصها فهى امور داخلة
فتكون صوراً لا اعراضاً وهو المطلوب واعترض عليه بوجوه الاول انا لا نسلم
ان نسبة المفارق الى سائر الاجسام على السوية لم لا يجوز ان يكون للمفارق
خصوصية ببعض الاجسام دون بعض كيف وقد ذهب افلاطون ومن بعده
حذوه من المتالهين وحكماء الفرس كما قال الشيخ الالهى صاحب الاشراق
فى كتبه كالمطارحات وحكمة الاشراق وغيرهما الى ان لكل نوع من الافلاك
والكواكب وبسائط العناصر ومركباتها ربا فى عالم القدس وهو عقل مدبر لذلك
النوع ذو عناية به وهو الغاذى والمنمى والمولد فى الاجسام النامية لامتناع صدور
هذه الافعال المختلفة فى النبات عن قوة بسيطة عديمة الشعور وفينا عن
انفسنا والا لكان لنا شعور بها وهؤلاء يتعجبون ممن يقول ان الالوان العجيبة
فى ريش من رياش الطاؤس انما كان لاختلاف امزجة تلك الريشة من
غير قانون مضبوط ورب نوع حافظ بل هؤلاء ينسبون جميع انواع الاجسام
وهيأتها الى تلك الارباب ويقولون ان هذه الهيأت المركبة العجيبة
ظلال لاشراقات نورية ونسب معنوية فى تلك الارباب النورية كما ان الهيأة
البسيطة لنوع كرائحة المسك ظل لهيأة نورية فى رب طلسم نوعه
قالوا وانجذاب الدهن الى النار لما تبين انه ليس بضرورة عدم الخلاء

الطبعيات
اثبات الصورة النوعية

على ما ذكر فى موضعه ولا يجذب بالنار بخاصية لها فهو ايضا التى بها يتعلق بصنايع النوع للنار الحافظ للصنوبرة ولغيرها وهو الذى سماه الفرس اردى بهشت فان الفرس كانوا اشد مبالغة فى اثبات ارباب الطلسمات وهرمس واغاثاذيمون وان لم يذكروا الحجة على اثباتها بل دعوا فيها المشاهدة الحقة المتكررة المبتنية على رياضاتهم ومجاهداتهم وخلعهم ابدانهم واذا فعلوا هذا فليس لنا ان نناظرهم كما ان المشائين لا يناظرون بطلميوس وابرخس حتى ان ارسطو عوّل على ارصاد بابل واذا اعتبر رصد شخص واشخاص معدودة من اصحاب الارصاد الجسمانية فى الامور الفلكية حتى تبعهم من تلاهم وبنوا عليه علوما كالهيأة والنجوم فكيف لا يعتبر قول اساطين الحكمة والتاله فى امور شاهدوها بارصادهم الروحانية فى خلواتهم ورياضاتهم بل هذا اولى وليس للمشائين دليل على حصر العقول فى عشرة او عشرين وبالجملة فى السلسلة الطولية ولا يلزم ان ناخذ الافلاك فى الترتيب فى اول ما ناخذ العقول فى الترتيب الطولى بل العقول كما بينه شيخ الاشراق يحصل منها مبلغ كثير على الترتيب الطولى ويحصل من تلك الطبقة على نسب بينها طبقة اخرى عرضية تجرى مجرى الفروع يحصل من الفروع الاجسام الفلكية والعنصرية من البسائط والمركبات الاشرف من الاشرف والاخس من الاخس وهذا الفريقين كثير كما فى القرآن ولا يعلم جنود ربك الا هو وقالوا وليس صاحب النوع النفس فان النفوس لا بد

وان بينا لم يتألم ابدانها وصاحب النوع لا يتألم بتألم نوعه وللنفس علاقة ببدن واحد ولصاحب النوع عناية بجميع ابدان نوعه والنفس يحصل منها ومن البدن الذي تتصرف فيه حيوان واحد وهو من نوع واحد ورب الطلسم ليس كذلك فرب الطلسم لنوع اذا كان فياضا لذلك النوع فلا يكون محتاجا الى الاستكمال بخلاف النفوس فانها مفتقرة الى الاستكمال بالجسم وعلاقة الاجسام انما هي لنقص في جواهر النفوس يستكمل بالعلاقة ومن له رتبة الابداع لجسم لا يقهره علاقة ذلك الجسم وكمال المفارق المحض لتشبهه بمبدئه الواجب بالذات فالعلاقة الجسمانية نقص له والذي ينوع الجوهر ويحصل وجوده كيف يتقوم بعلاقة عرضية وكل هذا ظاهر لمن له ادنى حدس والثاني سلمنا ان نسبة المفارق الى جميع الاجسام واحدة لكن لا يلزم منه ان لا يصدر عن المفارق الآثار المختلفة وانما يكون كذلك لو لم يكن للاجسام وهيولياتها استعدادات مختلفة بحسبها تصدر عن المفارق الآثار المختلفة كما تصدر عنه الكمالات المختلفة الفائضة عليها واجيب عن هذين الاشكالين بانا نعلم بالضرورة ان تلك الآثار انما تصدر عن الاجسام او من المفارق بواسطة مبدأ قريب مقارن لها طبعا فان الاحراق يكون من النار والترطيب من الماء الى غير ذلك فلو لم يكن في الاجسام الا الهيولى والصورة الجسمية لم تحصل تلك الآثار من الاجسام فلا بد ان يكون فيها امر مقارن يكون علة لتلك الآثار الاعتراض الثالث سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون تلك المبادي اعراضا

الطبعيات
اثبات الصورة النوعية

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

اذ كل موجب اثر في الاجسام لا يلزم ان يكون صورة جوهرية فان الميل القسري وغير القسري مبدأ للحركة وليس بصورة جوهرية والحرارة في الحديدة الحامية مبدأ الحرق لجسم والحركة في بعض المواضع سبب للحرارة وليست بصورة جوهرية وهكذا في اشياء كثيرة لا يقال ليست هذه الاشياء اثارا مما ذكرتموه بل هي معدات والواهب غيرها لانا نقول مثل هذا فيما سميتموه صورا ايضا فقد برهن الشيخ الرئيس في بعض مؤلفاته على ان الطبيعة لا يجوز ان تكون مبدأ للاشياء المنسوبة اليها في مادتها على ما هو المشهور عند جمهور الحكماء مثل الحركات والسكونات الطبيعية كما يقال ان طبيعة الحجر مثلا مبدأ لحركته الهابطة وطبيعة النار مبدأ لحركتها الصاعدة وهكذا ما يقال في الكيفيات الاخر مثل ما يقال ان طبيعة الماء مبدأ لبرودتها وطبيعة النار مبدأ لحرارتها وامثال ذلك حيث قال وذلك لان مصدر الفعل الجسماني قوامه وجوده بالجسم فلا يجوز ان يصدر عنه فعل بلا مشاركة وضع بينه وبين ما يصدر عنه فاذا كانت القوى المنطبعة في الاجسام لا يصدر عنها فعل بلا واسطة اجسامها والطبيعة قوة جسمانية فلا يصدر عنها فعل بلا واسطة اجسامها والفعل الذي واسطة جسمها شرط في تمامه انما يصح في اشياء خارجة عن الجسم لا في نفس الجسم وكيف يصح فعلها في الجسم شرط كونها فاعلة كون جسمها واسطة ولا يمكن ان يكون الجسم واسطة بين الطبيعة التي فيه وبين ذاته فاذن فعلها

في اجسامها الخ بل معنى قولنا ان الطبيعة هي مبدأ تلك الاشياء مثل الحركة والحرارة

مثلا وغير ذلك هو ان الجسم المنطبع بتلك الطبيعة انما يستعد بحدوث الطبيعة

فاذا تم استعداده لها افاضها واهب الصور عليها باذن خالقه جلت قدرته

الا انه لما كان وجود الطبيعة في الاجسام شرط القبول ذلك الفيض قيل

ان الطبيعة سبب او مبدأ لذلك وهكذا في غير هذا اذا اتفقت وجدت

بعض الهيئات مقدما وجوده على وجود البعض ووجوده شرطا لوجود

المتأخر وكذلك نسبة النفس الى قواها وبعينه نسبة الطبيعة الى ما

تلوناه هذا كلامه فنقول لا يخفى ان هذا الكلام من الرئيس مما يؤيد ما نحن

بصدده تاييدا عظيما فانه لما ثبت ان فاعل الحرارة في النار والبرودة في الماء

ليس امرا مقارنا لتلك الاجسام فليجز مثل ذلك في الحرارة التي تحصل في غير

النار والبرودة التي تحصل في غير الماء وكذلك سائر الآثار كالاحالة الى

شبيه جوهر المغتذي والانماء والتوليد والتصوير وغير ذلك مما يسمونها

صورا لم يثبت الا كونها من الشرائط والمعدات التي لا ينافي العرضية كالميل

والحرارة والبرودة وامثالها والعجب ان القوى كالغاذية والمصورة عندهم

اعراض مع انهم يسمونها فعالة وينسبون اليها افادة الصور فاذا كانت هذه

المؤثرات القوية عندهم اعراضا فغيرها اولى بالعرضية والمنهج الثاني

من جهة كونها مقومة للعادة بيانه انا نعلم ضرورة ان في كل نوع

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

من الاجسام امرًا غير الهيولى والجسمية مختصا بذلك النوع مستحيل الانفكاك عنه فهو اما ان يكون عرضا او جوهرا والاول باطل لكونه مقوما للمادة اذ كما لا يتصور وجود المادة معرى عن الجسمية كذلك لا يتصور وجودها بدون ان تتخصص نوعا من انواع الجسم فانا لا نقدر ان نتصور جسما لا يكون فلكا ولا عنصرا ولا حيوانا ولا شجرا فلا يوجد الجسم المطلق الا بالمخصص فيتقوم وجود الجسم بذلك المخصص المقوم للجوهر جوهر فذلك الامر جوهر فهو اما حال في المادة او محل لها والثاني باطل بالوجدان ولانقلابه الى غيره مع بقاء المادة في الحالين كما في العناصر فيكون حالا والجوهر الحال يكون صورة وهو المطلوب والاعتراض عليه من قبل الرواقيين بوجوه اما اولا فبان الاحتجاج على حاجة الجسم و افتقار المادة الى تلك المخصصات للزومها للجسم وعدم تصور خلوه عنها غير صحيح لان استحالة الخلو عنها لا يدل على جوهريتها وافتقار المحل اليها اليس الجسم لا يخلو عن مقدار وشكل وتحيز مع اعترافكم بعرضيتها وليس لقائل ان يقول انها يصح تبدلها مع بقاء محلها فلا يكون جوهرا لورود مثل ذلك في تبدل الصور على الهيولى مع بقائها بعينها واما ما ذكرتم في افتقار المادة الى تلك الصور من عدم تصور خلوها عن الصور فلا يمكنكم دعوى امتناع خلوها عن صورة بعينها بل عنها وعن بدلها فكذلك الاعراض لا يتعرى الجسم عن شكل وبدله ومقدار وبدله وغير ذالك

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

ثم ان كون الجسم المطلق غير متصور الوقوع في الاعيان الا بالمخصصات لو اوجب كون تلك المخصصات مقومات لوجوده لوجب كون مخصصات الطبيعة النوعية بالانسان مثلا ومميزات اشخاصها مقومات لوجودها مع ان التقويم والتحصيل ههنا اقوى واتم من هناك فكما سميتم مخصصات الجنس صورا فلكم ان تسموا مقومات الانواع صورا فان قيل ان الماهية النوعية تامة الحصول قلنا مثل ذلك في الجسمية فانها بالقياس الى افرادها مع قطع النظر عن اللواحق التي سميتموها صورا نوع حقيقي تام والاحتياج في الوجود الى المخصصات مشترك الوقوع بين الجسمية والانسانية فهذا لا يوجب تمامية احدهما وعدم تمامية الاخرى فان قيل مخصصات النوع تعرض عن اسباب خارجة وامور اتفاقية ولا يتقوم بها حقيقة النوع قلنا فاذن ضمموه صورا ايضا يلحق الاجسام او الهيوليات باسباب خارجة واستعدادات كالمائية والهوائية وغيرها فانها قد تلحق الهيولى من جهة تلك الاسباب وهي ليست مقومة لحقيقة حاملها والكلام في دعوى كونها مقومة لوجود حاملها دون غيرها من الاعراض هو اول البحث انه بما ذا تبين لكم تقويمها لوجود حاملها فان استند للتم بكونها مخصصة للجسم المطلق فكذا يتحقق في مخصصات الانواع او بلزومها للاجسام فيجري الحكم في الاعراض اللازمة كما سبق واما ثانيا فبان الجوهر على قاعدتكم هو الموجود لا في موضوع فنقول صور المركبات وقوتها موجودة في موضوع

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

فتكون اعراضاً وانما قلنا انها موجودة فى موضوع اى محل مستغن عنها لان صور العناصر على رأيكم كافية فى تقويم المادة والا لما صح للعناصر وجود وصور العناصر باقية فى المركبات العنصرية بحالها على مذهب التحقيق وهى فى قوامها مستغنية عما يحل فيها فما فرضتموه صوراً هى اعراض فان قيل ان العناصر وان كانت مستغنية القوام عن صورة اخرى الا ان المجموع غير الافراد والمجموع جوهر والصورة مقومة لوجود المجموع فيكون جوهراً قلنا المجموع اذا نظرنا الى مفهومه من حيث هو مجموع وجدناه اشياء مع اجتماع وتلك الاشياء هى العناصر الباقية الصور والاجتماع عرض فصور المركبات ان كانت تقوم وجوداً فليست مقومة للعناصر بل تقوم اجتماعها والاجتماع عرض ومقوم العرض يجوز ان يكون عرضاً المنهج الثالث من جهة كونها مقومة لماهيات الاجسام تقريره ان الصور اذا تبدلت فى الاجسام يتغير بتغيرها جواب ما هو بخلاف الاعراض فان تبدلها فى الجواهر لا يتغير جواب ما هو فليست الصور اعراضاً ولا يراد عليه نيابة عن القدماء ان من الاعراض ما يتغير بتغيره جواب ما هو فان الحديد قبل ان يحصل فيه هيأة السيف اذا سئل عنه بما هو حسن الجواب بانه حديد ثم اذا حصلت فيه الهيأة السيفية فسئل عنه بما هو لا يجاب بانه حديد بل بانه سيف ولا يحصل فيه الا الاعراض كالشكل والحدة وهكذا الطين اذا جعل لبنات وبنى بها بيت لا يجاب بانه طين بل بانه بيت

ولم يحدث فيه الا اجتماع وهيئات هي اعراض فقد علم ان تبدل الحد ولا مدخل
له في كون المتبدل جوهرا او عرضا كيف وليس رسم الجوهر ما يتبدل بتبدله
اي كيف يكون لتبدل الحدود دخل
جواب ما هو ورسم العرض ما لا يتبدل وكذا التفرقة بين الماهيات الطبعية
كالحيوان والانسان وبين الماهيات الاعتبارية كالسيف والسرير غير مفيد
الصناعية
بان يقال الجوهر ما يتبدل بتبدل الماهيات الطبعية الجوهرية والعرض ما
لا يكون كذلك اذ ليس يرسم الجوهر العرض في شيء من المواضع بهما اللهم
الا ان يجدد اصطلاح آخر في الجوهرية والعرضية فان الاصطلاح في الجوهر
والعرض عندهم كان على الموجود لا في موضوع وعلى الموجود في الموضوع و
تجمع الضابطة في العرض الى استغناء المحل عنه وعدم تقومه به وفي الجوهر الصوري
الى افتقار المحل وتقومه به وظاهر ان هذا التقوم تقوم الوجود لا تقوم الماهية فان الحال
اي تقوم المحل
الصوري لا يحتاج اليه المحل بحسب الماهية اذ يعقل المحل دونه والمتقوم بشيء
بحسب الماهية لا يمكن تعقله بدون ذلك الشيء فافتقار المحل الى ما يحله من
الصور في تقويم الوجود لا في تقويم الماهية والحقيقة فيرجع الكلام الى المسلك
السابق وقد علم ما فيه هذا غاية ما تاتى للذاب عن الاقدمين لان نبحث به
مع اصحاب جوهرية الصور الطبعية من المشائين واما الذي يختلج لدي وهذا
المبحث هو انه من الامور المتقررة في مدارك المحققين من الحكماء انه
لا يجوز ان يحصل حقيقة محصلة نوعية لها وحدة طبيعية كالبسائط الاسطقسية والمركبات
اي طبيعية لا تعتبر الاعتبارية صناعية

الطبعيات
اثبات الصورة النوعية



الطبعية من مقولتين مختلفتين نعم يمكن ذلك في المركبات الاعتبارية والصناعية التي لها وحدة بمجرد الاجتماع والصناعة وقد قالوا اليس كل معنى يقترن بمعنى يوجب ان يجعل له ذاتا احدية واقعة تحت جنس والا لكان الانسان مع البياض نوعا ومع القلاحة نوعا اخر فيكون الانسان جنسا ولهذا حكموا بان مفهومات المشتقات كالابيض والاسود لاحظ لها من التحصل لنوعي لالتيامها من ذات ومبدأ او نسبة لم يكن مجموعها من مقولة واحدة وامتنعوا عن تجويز كون حقيقة واحدة مندرجة تحت مقولتين بالذات فان الانسان وان صدق عليه حيوان عالم طويل قائم الى غير ذلك لكن لا يوجب هذا كونه مندرجا تحت مجموع الجوهر والكم والكيف والوضع وغيرها اندراج نوع تحت جنسه بل انما هو واقع تحت واحد من تلك العوالي هو الجوهر بالذات دون الاخرى الا بالعرض فاذا علمت هذا فنقول لا شك ان لكل واحد من الجسم الناري والهوائي وغير ذلك حقيقة محصلة لها ماخذ طبعي ملتئمة من الجزء الذي هو مشترك بين سائر الاجسام ومن جزء اخر مختص لو لم يكن كالجسم مندرجا تحت مقولة الجوهر بل يكون من مقولة اخرى كالكيف مثلا لزم ان لا يكون مندرجا تحت مقولة الجوهر ولا تحت شيء من المقولات البواقي بل لا يكون لحقيقة محصلة احدية ويكون كالحجر الموضوع بجنب الانسان والواقع خلاف ذلك بالاتفاق فيجب ان يكون للنار جزء مختص جوهري سوى الجسم هو المسمى بالصورة النوعية وايضا تلك المخصصات

انما هي مبادٍ لفصولٍ ذاتية لانواع الجسم على ما هو المقرر عندهم من ان الجنس والفصل في الماهيات المركبات ماخوذان من المادة والصورة الخارجيتين والاجزاء المحمولة انما تكون محفوظة الحقائق في الذهن والخارج على ما هو راي المحصلين الذاهبين الى انضباط الماهيات في انحاء الوجود ان حصول الاشياء بانفسها لا باشباحها في الاذهان فاذا كان فصول الجواهر جواهر بالمعنى الذي مر ذكره وفصول انواع الاجسام متحدة الحقيقة مع صورها الخارجية فلا محالة تكون تلك الصور جواهر وتركيب القياس على نظمه الطبيعي هكذا الصور الطبيعية فصول للجواهر وفصول الجواهر جواهر فالصور الطبيعية جواهر فاذا كان في حقائق الاجسام فصول ذاتية مختلفة هي الصور النوعية باعتبار قيمان يستند الآثار المختلفة المختصة بنوع نوع من الاجسام الى تلك الصور نوعا من الاستناد وان كان كل نوع منها ذو عناية من ملائكة الله الروحانيين تقوم بكلاءة ذلك النوع باذن مبدع الكل جلت اسماؤه واذا كان لها تقويم المادة وتحصيل الاجسام انواعا فلا يكون لها مثال في المواد بل يفيدها مفيد من خارج فان الاستعدادات واللااستعدادات ليست بطبائع محصلة يتقوم بها انواع الاجسام بل هي توابع لامور محصلة يتخصص بها الجسم تخصصا اوليا وانما شانها الاعداد لا الافادة واختلاف تلك الصور في الحقائق يرجع الى اختلاف حقائق مباديها المفارقة لا الى اختلاف ذوات الهيوليات او اختلاف استعداداتها فانها متقدمة



بحسب الذات على الهيوليات استعدادتها كما سيظهر في بحث كيفية التلازم واختلاف الهيوليات او اختلاف استعداداتها انما يصلح لاختلاف التشخصات ولغايات الحصولات لا الحقائق انفسها بل الحق ان مفيد جميع الحقائق هو الباري الفعال على وفق علمه بالنظام الاتم والجواهر العقلية والمفارقات الروحانية روابط فيضه ووسائط جوده كما ذهب اليه الفلاسفة كافة واعلم ان الصورة الجرمية التي هي الاتصال القابل للابعاد الثلثة مقومة لحقيقة الجسم بما هو جسم ومقومة لوجود الهيولى كما سياتي في البحث عن كيفية التلازم والصورة الطبعية مقومة لحقائق الانواع الجسمانية ومقومة لوجود الجسم بما هو جسم ولما عقلت الهيولى لا بالصورة الجرمية والجسم لا بالصورة الطبعية فليست الجرمية مقومة لحقيقة الهيولى ولا الطبعية مقومة لحقيقة الجسم فكل من الصورتين جهتية تقييدية بشئ وتعليلية لاخر كالفصل بالقياس الى النوع وحصة من الجنس والتشخص بالقياس الى الشخص وحصة من النوع ولما كانت الصورة الجرمية تتبدل بتبدل الصور الطبعية كما صرح به الشيخ الرئيس في التعليقات وغيرها من ان كل صورة تحدث من الصور الطبعية يحصل معها مقدار اخر وامتدادات اخرى فيحصل معها اتصال اخر فلا ينبغي لاحد ان يقول ان الصور الطبعية تقوم وجود الجسم على سبيل البدل كالهيولى بالقياس الى الصور الامتدادية فان الجسم جزؤه الاتصال القابل لفرض الابعاد الثلثة واذا تبدل الاتصال الصوري بتبدل الصورة الطبعية يتبدل الجسم ايضا فيحدث

الطبيعيات اثبات الصورة النوعية

الطبيعات
اثبات الصورة النوعية

مع كل صورة طبعية جسم آخر فليس الجسم كالهيولى التي تبقى بنفسها وتقبل صورا مختلفة تقومها على سبيل البدل والسر في هذا ان كل حال عرضا كان او صورة يحتاج في تشخصه الى محله والفرق بينهما بان الصورة بحقيقتها تقوم وجود محلها الذي هو المادة والموضوع يقوم حقيقة العرض كما يقوم تشخصه وحيث كانت الجسمية نوعا واحدا محفوظة الحقيقة في مراتب حدود الامتدادات ومقاديرها المختلفة صغرا وكبرا فالهيولى يحفظ تشخصها بانحفاظ نوعية الصورة الاتصالية بخلاف الجسم بالقياس الى الصور الطبعية المتخالفة الانواع ومن هنا حكموا بان الشجر اذا قطع والحيوان اذا مات فقد عدم الجسم الذي كان موجودا مع النفس وحدث جسم آخر وهذا ايضا موضع الخلاف بين الفريقين بل هذا الخلاف متفرع على الخلاف بين جوهرية الصور وعرضيتها ولقد اشبعنا في هذا الكلام من الجانبين ليحيط الناظر باطراف المقام وقد بقي بعد خبايا في الزوايا والله الهادي الى الصواب به الاعتصام في كل باب واعلم ان ايراد بحث الصورة النوعية في اثناء مباحث التلازم اشارة الى ان التلازم مع الهيولى وكذا كيفيته لا يختص بالصورة الجسمية بل متناول للصورتين فان الهيولى لا توجد بدون الصورة الجسمية وهي لا توجد بدون الصورة النوعية وكذا النوعية لا توجد بدون الجسمية التي لا توجد بدون الهيولى فالهيولى مع الصورتين متلازمة والكيفية كالكيفية كما سيظهر ان شاء الله

هداية يزول بها وهو اشتباه ربما وقع لاحد فى كيفية التلازم الثابت آنفا بين الهيولى والصورة اذ الوهم والاشتباه نوع ضلالة فعبّر المص عن ازالته بالهداية كما هو عادته فى هذا المختصر وتقدم ههنا ما يتوقف عليه تلخيص الكلام فى المط وهو ان التلازم عند التحقيق اما تقتضيه علة موجبة بكون التلازم بينهما وبين معلولها او بين معلولين لها لا على اى وجه كان بل بايقاع تلك العلة ارتباطا ما افتقاريا بينهما على وجه من الوجوه البتة اذ لو لم يكن كذلك وكان تعلق احدهما بالآخر ويمكن فرض انفراد احدهما عن الآخر وما يظنه الجمهور من امر المتضايفين الذين بينهما تلازم بحسب الماهية انه بلا تحقق افتقار بينهما باطل اما الحقيقيان فبافتقار كل منهما الى معروض الآخر واما المشهوريان فبافتقار بعض كل منهما وهو اضافته الى بعض الآخر وهو ذاته وعلى هذا القبيل تلازم العقود دون تعاكس القضايا وتقاوم اللبنتين المتحيتين ليس من باب التلازم بل من باب تلازم الابعاد المتساوية الميول كجوانب الارض الى مركز الكل ولو عدّ من التلازم فانما هو فى حفظ الوضع لا فى الوجود وكل منهما يحتاج فى ذلك الى ذات الاخرى واما المعان بحسب المعلولية فليس يصح ان يستند فى درجة واحدة الى علة واحدة حقيقة بل بحسب تمامهما الى علة موجبة احدية الذات متكثرة الحيثية الاعتبارية وكل واحد منهما يستند اليها من حيثية يصدر عنها بتلك الحيثية فكل منهما يستلزم العلة بجهة والعلة تستلزم الآخر بجهة اخرى وبهذا لا يتحقق التلازم



الطبيعات
اثبات الصورة النوعية

بين المعيّنين لعدم تكرر الوسط اذا تمهّد هذا فنقول فى كيفية التلازم بين الهيولى والصورة اعلم انّ الهيولى ليست علّة موجبة للصورة لانها القابل المحض كما سبق منا القول فيه والقابل من حيث انه قابل لا يكون منه فعلية التحصيل ولانها لا تكون موجودة قبل وجود الصورة لا قبلية زمانية كما مرّ ولا قبلية ذاتية والا لتقدمت الهيولى المتشخصة فى الوجود بالذات على الصورة والّلازم باطل لانّ الصورة سبب لوجود الهيولى فيلزم الدور والعلة الفاعلية للشئ يجب ان تكون موجودة قبله قبلية ذاتية والصورة ايضاً ليست علة للهيولى سواء كانت علة مطلقة او آلة او واسطة والآلة مابه يؤثر الفاعل فى منفعله القريب والواسطة هى معلول بالقياس الى احد طرفيه احدهما معلول مطلق والآخر علة بعيدة والواسطة معلول قريب لاحدهما وعلة قريبة للآخر لان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل فانها تحتاج فى تشخصها الى التناهى والتشكل والاستدلال على تأخر الشكل عن الصورة بتأخره عن الحدود المتأخرة عن المقدار المتأخر عن الجسم غير صحيح لانه انما يفيد تأخره عن ماهية الصورة لا عن شخصها والمدعى عدم تأخره عن الصورة الشخصية ولا بعد احتياج الشئ فى تشخصه الى ما يتأخر عن ماهيته كالجسم الى الاين والوضع المتأخرين عنه واعترض بعضهم بان احتياج الجسمية فى تشخصها الى تناهى والتشكل وامثالهما غير ظاهر لان الجزء منهما متغير مع بقاء تشخص الصورة كالشمعة المتشكلة باشكال مختلفة وانضمام الكلى الى الكلى

الطبعيات
اثبات الصورة النوعية

لا يفيد التشخصية والجواب ان الاعراض المشخصة المادية كالوضع والاين و غيرهما مسميات بالمشخصات اما لانها يحصل بها امتياز الجسم عن سائر الاجسام او لانها لوازم وامارات للتشخص بمعنى امتناع الحمل على كثيرين وربما تعد من مقومات الهوية الشخصية ومن متممات علة التشخص لنوع ما وشئ من ما ذكرناه لا ينافي الكلية فالجسم يحتاج لا في كونه جسما بل في كونه متشخصا الى الاين مثلا من حيث هو اين بعينه بل من حيث هو اين ما ويحتاج الاين بما هو اين ما الى الجسم بما هو جسم ما او بما هو اين بعينه اليه بما هو جسم بعينه وكذلك الحال في سائر الاعراض التي يقال لها المشخصات والشكل لا يوجد قبل الهيولى كما مر بل ما معها او متأخرا عنها فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى بالذات والهيولى متقدمة على الشكل بالذات فكانت الصورة متقدمة على الشكل بالذات لان المتقدم على المتقدم على الشئ والمتقدم على ما مع الشئ متقدم عليه سواء كان بحسب الزمان او بحسب العلية واما مع المتقدم على الشئ بحسب العلية فلا يتقدم على ذلك الشئ والوجه في ذلك ان المعية في الوجود بحسب الذات انما يتحقق بين معلولي علة واحدة والعلة المتقدمة على احدهما تتقدم على الآخر ايضا لاشتراكهما في كونهما معلولا لها متاخرا عنها واما المعلولان لمتاخر عن احدهما بالذات فلا يتاخر عن الآخر كذلك لعدم كونه معلولا لهما وبهذا يندفع التناقض بين كلام الحكماء حيث حكموا بان الفلك الحاوي لو كان متقدما على الفلك المحوي الذي هو مع عدم الخلاء لكان متقدما على عدم الخلاء

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

ثم حكموا بان الفلك الحاوى الذى هو مع العقل المتقدم على الفلك المحوى غير متقدم على الفلك المحوى لا يحمل المعية تارة على علاقة المتلازمين بالطبع وتارة على المصاحبة الاتفاقية كما وقع لافضل المحققين فى شرح الاشارات ولما ثبت التلازم بين الهيولى والصورة ومن البين ان العلاقة بينهما ليست علاقة التضايف لامكان تعقل كل واحدة منهما بدون الاخرى وان عرض لهما علاقة التضايف من جهة كونهما شيئين مستعدا ومستعدا له لكن النظر فى تلازم ذاتيهما فلا بد هناك من علة واذ قد ثبت ان شيئا منهما ليست علة للاخرى فهما معلولا علة واحدة موجبة لهما تحقيقا لمعنى التلازم فاذن وجود كل منهما عن شيء واحد منفصل مفارق عن الاجسام وتوابعها وذلك السبب الواحد اما ان يقيم كل واحدة منهما بالاخرى على الوجه الدائر وهو معلوم الاستحالة او مع الاخرى فلا يخلو اما ان يكون كل واحدة منهما بحسب نفس ذاتها متعلقة بنفس ذات الاخرى تعلقا افتقاريا فيرجع الى الوجه الدائر او ليس هناك تعلق الافتقار من جانب فينقلب التلازم بالطبع الى التصاحب الاتفاقى كما علمت او يكون التعلق الافتقارى من الجنبتين فى الوجود لكن لا لكل من الذاتين بنفس ذات الاخرى بل بعرضيهما فيكونان عرضين متباينى المعروض كالابوة والبنوة او من الجنبتين ولكل من الذاتين بنفس ذات الاخرى ولكن لا فى اصل الوجود بل فى وصف آخر كالبنتين المتعينتين فيكون على تفارق فى الوجود وارتباط فى ذلك الوصف فينفسخ فرض

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

بحسب الوجود هف فقد علم ان بعد فرض المقيم لكل منهما لا يمكنك ان تدير الاقامة من الجنبتين ولا ان ترتفع الافتقار منهما جميعا ونقول ليس احدهما بان يقام بها الاخرى اولى من الاخرى بعكسه فقد تعين ان احدهما بخصوصها متعينة لان تقام بها الاخرى فلنا ان ننظر انها اية علة تكون لها و اذ ليست للهيولى الا قوة القبول ليست لها جهتان لتؤثر وتتأثر والقابل من حيث هو قابل لا يكون موجبا لوجود المقبول لان علاقة الاستعداد دائما يكون بحسبها الجواز والقوة لا الوجوب والفعلية فالهيولى ليست علة موجبة للتلازم ولا شريكة لها فقد تعينت الصورة للعلية واذ ليست الة وواسطة مطلقة فتكون جزءا من العلة التامة للهيولى غير الفاعل قريبا وبعيدا او غير الالة المطلقة لكن لا بتشخصها لاحتياجها الى الهيولى في لوازم تشخصها من التناهي والتشكل بل بحقيقتها النوعية فقد علم ان الهيولى مفتقرة في وجودها الى طبيعة الصورة فتكون شريكة لعلتها الفاعلية والصورة مفتقرة الى الهيولى لا في وجودها بل في امور خارجة عنها لازمة لوجودها والى هذا اشار بقوله ليست الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة لما بينا انها لا تتقوم بالفعل بدون الصورة وليست الصورة ايضا غنية عن الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون التشكل المفتقر الى الهيولى فالهيولى تفتقر الى ماهية الصورة دون تشخصها في وجودها وبقاءها ولقد علمت ان الصورة شريكة لعلة فاعلية للهيولى فلا بد ههنا

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

من سبب اصل هو موجود ثابت دائم الوجود ومفارق الذات عن المادة وعما يتعلق بها من الجسمانيات والا لعاد بعض المفاسد ومن معين هو ماهية الصورة التى يحصل وجودها عن السبب الاصل وتستحفظ تلك الماهية فى عالم الاسطقسات بتعقيب الصور منه وتستبقى الهيولى بالسبب الاصل و بالصورة من حيث هى صورة فباجتماعهما تحصل العلة التامة القريبة المستمرة الوجود والصورة العاقبة شريكة للسبب الاصل فى اقامة الهيولى بما ماثل الزائلة فى انها صورة وربما يخالفها من المتنوعات تجعل المادة جوهرا بالفعل غير الذى كان بالسابقة وقد يقال كيف تكون طبيعة عامة هى الصورة المطلقة مبدأ لذات شخصية هى الهيولى وقد بين فى موضعه ان الواحد بالعموم لا يكون علة للواحد بالعدد فيجاب بان ذلك غير مستبين الفساد فى الشرائط والروابط فان العقل ان استوحش عن تجويز كون المعلول اقوى تحصلا من علته الفاعلية لكن لا يمنع ذلك فى الشرائط والمتممات وغيرها فيجوز ان يكون الواحد بالعموم المستحفظ وحدة عمومه بواحد بالعدد يكون علة لواحد بالعدد على ان ذلك لا يخرج العلة التامة عن الوحدة العددية ولقد شبهت الحكماء التعقب لعدد واستحفاظه للهيولى الشخصية بالصور المترادفة المستمرة وحدة عمومها بمن يمسك سقفا معينا بدعامات متعاقبة يزيل واحدة منها ويقيم الاخرى بدلها والحال فى عالم الطبيعة الخامسة كالحال فى عالم الطبائع الاربع

فان الصورة اللازمة هناك تعين العقل لواهب للهيولى باذن مبدع الكل بما هي صورة مطلقة لا من حيث هي مشخصة وان كانت لازمة التشخصية لاحتياجها الى المادة في غواشيها من المقدار والشكل ولذا قال الصورة تفتقر الى الهيولى في تشكلها اعلم ان الصورة وان كانت اقدم ذاتا من الهيولى كما علمت لكن اعتبار الشخصية يوجب تكرر التعلق من الجانبين لا على الوجه الدائر بان يكون تشخص الهيولى بنفس ذات الصورة لا بتشخصيتها وتشخص الصورة انما هو بالهيولى الشخصية لا بالهيولى بما هي هيولى اذ لا يعقل هذبة الحال بدون هذية المحل والا لصح بقاء الحال مع تبدل المحل بل هذه مشاكلة الهيولى بالنسبة الى الصورة فان قيل اذا عدمت الهيولى فتنعدم الصورة فيصدق ان كل واحدة منهما يرتفع برفع الاخرى فلا احقية لاحدهما في تقويم الاخرى من الاخرى بعكسه قلنا بمعنى انه لا ترتفع الهيولى الا وقد سبقه ارتفاع الصورة كما ان اليد اذا حركت المفتاح فليس عدم حركة المفتاح علة لبطلان حركة اليد بل لا يصح ان يبطل حركة المفتاح الا وقد بطلت حركة اليد اولا وهكذا الحال في جميع العلل والمعلولات نعم التلازم المتكرر من الجنبتين بين العلة التامة ومتممها الاخيرة بين المعلول في الرفع والوجود انما يكون بحسب الزمان لا بحسب الذات اذ العلة متعينة نفعا ووجودا بالملزومية والسبق والمعلول باللازمية واللحوق وان كانا في درجة واحدة بحسب الزمان انتفاء وتحققا والله اعلم بالصواب

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

فصل فی المکان لما فرغ عن تحقیق ماهیة الجسم الطبعی الذی هو موضوع هذا العلم اراد ان یشرع فیما هو المقصود فی هذا الفن اعنی البحث عن الاعراض الذاتیة للجسم الطبعی فبدأ بما هو الاشهر منها وهو وقوعه فی المکان فحقق اولا ماهیة المکان فی هذا الفصل واثبت اینیته بعد ذلک فی الفصل التالی لهذا الفصل ونحن نرید ان نبین اولا کیفیة وقوع النزاع بین العقلاء فی تحقیق ماهیة المکان فنقول الامر المسمی بالمکان اما ان یکون جزءًا من الجسم او لا یکون فان کان جزءًا منه فاما ان یکون هیولاه او صورته وان لم یکن جزءًا فلا شک انه یجب ان یکون مساویا له فلا یخلو اما ان یکون عبارة عن بعد نساوی اقطاره اقطار المتمکن فیه واما ان یکون عبارة عن سطح من جسم یلاقیه وان کان بعدا فهو اما ان یکون موجودا او موهوما فهذه خمسة احتمالات وقد ذهب الی کل منها ذاهب ولما کان الاشکال فی ماهیة المکان فی انها بعد او سطح خصصهما بالذکر فقال وهو اما الخلاء ای البعد المجرد عن المادة سواء کان فارغا او مشغولا او السطح الباطن من الجسم الحاوی المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوی اعلم انه لما کان للمکان امارات اربع تصالح علیها المتنازعون لئلا یکون النزاع لفظیا وهی نسبة الجسم الیه بلفظة فی او ما فی معناه وصحة انتقال الجسم منه لذاته و استحالة حصول جسمین فی واحد منه واختلافه بالجهات فنقول لا یجوز



الطبيعيات في المكان

ان يكون المكان امرا غير منقسم ولا ان يكون منقسما في جهة واحدة فقط لاستحالة حصول الجسم في النقطة او الخط فهو اما منقسم في جهتين او في الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا ولا يجوز ان يكون حالا في المتمكن بعد صحة انتقال الجسم من سطحه مع بقائه بحاله بل فيما يحويه ويجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن في جميع جهاته والا لم يكن مايناله فهو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي وهذا هو مذهب جمهور الحكماء كالمعلم الاول والشيخين ومن تابعهم وعلى الثاني يكون المكان بعدا منطبقا على البعد الذي في الجسم فهو اما ان يكون امرا موجودا او موهوما اما الاول فهو مذهب افلاطون واتباعه القائلين بان المكان هو البعد الموجود المجرد عن المادة من شانه ان ينفذ فيه الابعاد الجسمانية ويسمونه البعد المفطور واما الثاني فهو مذهب المتكلمين القائلين بان لكل جسم فراغا موهوما موافقا للجسم في المقدار والتناهي يشغله الجسم وملؤه على سبيل التوهم ولما كان مذهب المشائين هو المختار عند المص اراد ان يبينه في هذا الفصل فقال بعد ما ردده بين البعد والسطح بحسب الحصر الاستقرائي حيث لا يتصور شيء سواهما يوجد له امارات المكان ولا جائز ان يكون البعد مفطورا كان او موهوما بط فتعين الثاني وهو السطح المذكور وانما قلنا انه بط لانه اي المكان لو كان خلاء فاما ان يكون لا شيئا محضا او بعدا موجودا مجردا عن المادة لكن كل من شقي التالي بط فكذا المقدم اما انه لا سبيل الى الشق الاول من التالي لانه يكون خلاء

اقل من خلاء فلان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين وما يقبل الزيادة والنقصان فيكون مقدارا واذا مقدارا استحال ان يكون لاشيئا محضا لان امتناع الصفة يوجب امتناع الموصوف الماخوذ مع تلك الصفة فامتنع الخلاء بمعنى اللاشئ المحض فبطل مذهب المتكلمين واما انه لا سبيل الى الشق الثاني منه اى كون الخلاء بمعنى البعد المفطور فهو لانه لو وجد البعد مجردا عن الهيولى لكان لذاته غنيا عن المحل والا لم يتجرد عنه لان الحلول وعدم الحلول ليسا من الامور التى تعرض للاشياء لامر خارج عنها كما يحكم به الحدس الصحيح واذا كان البعد المكانى لذاته غنيا عن المحل فاستحال اقترانه به وحلوله فيه هف لان البعد المادى حال فى الاجسام وهذا انما يتم اذا ثبت كون البعد ماهية نوعية ولم يبرهن عليه بعد قيل لو كان البعد المجرد موجودا لكان متناهيا لوجوب تناهى الابعاد فيلزمه شكل فى الوجود وهو لا يمكن ان يحصل للامتداد لا بعد كونه منفعلا لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التى هى من لواحق المادة والمقدر خلافه اقول فيه بحث لا لما ذكره شارح حكمة العين من ان فى كون الانفعال اى انفعال كان من لواحق المادة نظرا لان الثابت بالدليل هو ان الانفعال المخصوص الذى يكون بالانفصال الانفكاكى من لواحق المادة لا غير والجسم قد يختلف اشكاله من غير انفصال كالاشكال للشمعة المتبدلة بحسب التشكلات المختلفة لان ما ذكره ليس بصواب كما سيظهر لك وجهه وكانه

الطبيعيات فى المكان

اغصرت طرق اثبات الهيولى عنده في مسلك الانفصال الاتصال بل لانا نقول الانفعال لمستدعى المادة كما مر مرارا عبارة عن قبول الشئ حالة مسبوقة بقوة استعدادية تبطل تلك القوة بطريان تلك الحالة فبالجملة العوارض المفارقة ما يحوج حصولها في كل شئ الى كون ذلك الشئ ذا مادة بخلاف اللوازم والا لكانت المفارقات ايضا ذوات مواد من جهة اتصافها بالعلوم وغيرها اذا تقرر هذا فنقول كون البعد متشكلا لا ينافي تجرده الا اذا كان شكله من العوارض التي يمكن تجردها او زوالها وهو ممنوع ومن الدلائل التي قيمت على نفي كون المكان بعدا موجودا كما هو مذهب افلاطون انه لو كان بعدا لكان له خاصية الكمية الاتصالية وقبول القسمة الوهمية فهذه الخاصية اما ان تكون لذاته او لامر حال فيه او محل له فعلى الاخيرين يلزم كونه مادة للمقدار او كونه مقدارا ذا مادة وكلاهما خلف لفرض تجرده عن المادة وعلى الاول يلزم ان لا يقبل الانفصال اصلا لذاته ولا لغيره اما الاول فلان المتصل بذاته لا يقبل الانفصال ما دام ذاته موجودة واما الثاني فلتجرده عما يقبل الانفصال لذاته وهو المادة وقد ثبت ان كل متصل يقبل الانقسام هذا تلخيص ما ذكره الشيخ في الشفاء وليس لقائل ان يقول القول بان لا مادة له لا يقبل الانقسام غير مسلم عند اصحاب هذا الرأي لان الجسم يقبل الانفصال لا مادة له عندهم لانا نقول قد سلف منا ان الجوهر القابل للانفصال وسائر العوارض

الطبيعيات في المكان

مسلم الثبوت عند الجميع سواء كان ذلك القابل نفس الجسم وجزأه ولا
ان يقول لا نم ان المتصل بذاته لا يقبل الانفصال ذ الجسم عند بعضهم محض
المتصل بذاته القابل للانفصال لانا نقول مع قطع النظر عن صحة ذلك
المذهب وفساده يلزم كون الخلاء ملاءً بواسطة كونه قابلًا للانفعالات والحوادث
من الفصل والوصل والتناهي والتشكل ومنها انه لو كان بعدًا يلزم تداخل الاجسام
والاعتذار بكون احد المتداخلين غير مادي غير صحيح لان القائلين بالبعد
ينكرون المادة راسًا كما وقع لبعض الاعلام بل لما اقول وهو ان امتناع تداخل
الجسمين اما ان يكون لتمانع بين المادتين من الجسمين او بين البعدين او بين
البعد والمادة او بين كل واحد منهما مع كل واحد منهما اما التمانع بين المادتين فهو
اما لذاتيهما او لتمانع البعدين فان كان الثاني فيكون البعدان هما المتمانعين عن
التداخل بالذات لا المادتان وان كان الاول فذلك يبطل بجواز الجسمين المنفصلين
اذا اتصلا وتصير مادتاهما واحدة واما التمانع بين ذات المادة والبعد فهو ايضا محال
لان المادة ذاتها تلاقي البعد وتتقدر به وتسمى كلها في كله ان مانعت ببعدها
فالمانع هو بعدها لا نفسها فاذا لم يكن الامتناع في تداخل الجسمين من جهة
المادتين ولا من جهة المادة والبعد فقد كان من جهة البعدين فقد علم
ان طباع الابعاد يابى عن التداخل ويوجب المفارقة والتنحي وايضا يلزم على تقدير
كون المكان بعدًا تشابه الامكنة فلا يتصور كون بعضها طبيعيًا لبعض الاجسام

الطبيعيات في المكان

الطبيعيات فی المکان

وکون الآخر غیره للآخر وایضاً یلزم من امکان اتصافه فی ذاته بالحرکة الاینیة ترتب الامکنة الغیر المتناهیة ومن امتناعه لها امتناع الجسم لها لانه ملزوم للبعد المنافی للحرکة وملزوم منافی لشیٔ منافٍ لذلک الشیٔ وهذا ایضاً یتوقف علی ان البعد ماهیة نوعیة وایضاً یلزم سکون المتحرک اذا فرضت نملة متحرکة علی محیط دائرة من الرحی حرکة مساویة لحرکة الرحی علی خلاف جهتها وهذا معارض بالحوت المتحرک فی الماء علی ما سیجیٔ واعترض اصحاب الخلاء من الاشراقیة علی القائلین بسطحیة المکان بوجوه منها تضاد الاحکام کحرکة الساکن وسکون المتحرک لانه یلزم ان یکون الطیر الواقف فی الریح الهابة متحرکاً لتبدل امکنته وان یکون المحفوف بالکرباس المحمول فی الصندوق منتقلاً من بلد الی بلد ساکناً وکذا الحوت المتحرک فی الماء حرکة مساویة لحرکته جهة وسرعة لعدم تبدل امکنتها ومنها ما اورده الحکیم ابن الهیثم من بقاء المکان مع نقصان المتمکن بل زیادة المکان مع ذلک النقصان وبقاء المتمکن مع زیادة المکان یظهر الاول فی الزق المملوء ماءً وهواءً اذا نقص منه شیٔ مما فیه والثانی فی الجسم المنقوب والثالث فی الشمعة المدورة مرة والمنبسطة اخری لکن المساواة بین المکان والمتمکن لازمة ومنها عدم عموم الامکنة مع حکمهم بان لکل جسم مکاناً ومنها عدم وجود ما هو المطلوب الطبیعی للاجسام الی غیر ذلک ولها وجوه من الاجوبة المشهورة المسطورة فی الکتب من اراد الاطلاع علیها وعلی سائر الادلة

والمباحثات المذكورة في هذا الباب بين اصحاب هذين المذهبين فليراجع الى الكتب المبسوطة ولكثرة الايرادات على كل من هذين المذهبين ذهب بعض الاعلام الى ان المكان عبارة عن الجسم المحيط من حيث انه محيط لخلوصه عن جميع ما يرد على القول بالبعد وعن اكثر ما يرد على القول بالسطح ولقربه عن مفهومه العرفي لانه اذا سئل عن مكان الماء يجاب بانه الكوز لا السطح الباطن منه

فصل في الحيز

كل جسم اثيريا كان او اسطقسيا فله حيز طبعي يطلبه عند الخروج عنه باقرب الطرق وهو عند القائلين بالجوهر الفرد هو الفراغ الموهوم وهو عندهم غير المكان اذ المكان عندهم ما يعتمد عليه الجسم كما هو في العرف وعند القائلين بالبعد نفس المكان وعند الذاهبين الى السطح اعم منه ومن الوضع فان الجسم المحيط ليس له مكان على تفسيرهم لكن له وضع ومحاذاة بالنسبة الى ما في جوفه وما وقع في عبارة بعض المحققين انهما عندهم واحد فالمراد كونهما واحدا فيما له مكان كما سوى الجرم الاعظم وهو لا ينافي الاعمية كما توهم وذهب بعضهم الى ان المكان بما هو مكان ليس طبعيا لجسم من الاجسام اصلا سواء كان بعدا مجردا او سطحا اما على الاول فلتشابه اجزائه في الماهية والحقيقة كما يشهد به النظر الحكمي فلا اختصاص لبعض اجزائه بكونه طبعيا لبعض الاجسام دون بعض واما على الثاني فلانه يلزم ان تسكن الارض بطبعها لو فرضت فيما بين الماء في اي موضع كان سواء انطبق مركز ثقلها على مركز العالم ام لا وان يتحرك الارض بطبعها لو فرضت

فبالضرورة تسكن وعلى الاول فانما لم تمل اليه لا لانها انما طلبته لتستقر وان يكون تحت الهواء بحيث يكون الوسط سطحه والماء ليس بهذه الصفة فلا تميل اليه هذا غاية الكلام ١٢ ملا نظام الدين

فى وسط العالم غير محاطة بالماء والازمان كلاهما ظاهر البطلان فكذا الملزوم بل المطلوب بالطبع للاجسام انما هو الوضع والجهة والمكان مطلوب بالعرض فالارض مثلا تطلب مكانها الذى هى فيه لانه تحت جميع الامكنة والماء يطلب ان يكون محيطا بالارض بكليته بشرط ان يكون الارض على مركز العالم لانا لو فرضنا عدم تاثير القواسر اى ما يؤثر فى الجسم لا على وفق ما يقتضيه طبعه الاولى ان يق اذا لاحظنا الجسم وقطعنا النظر عن تاثيرات الامور الخارجة عن ذاته لئلا يرد ان رفع القواسر وان كان ممكن الانفراض بحسب الذهن لكنه جاز ان يكون مستحيلا بحسب نفس الامر فلا يتمشى الاستدلال على ان للجسم مكانا طبعيا بحسب نفس الامر بل بحسب ذلك الفرض المخالف للواقع كان فى حيز معين لا محالة وذلك الحيز الذى حصل فيه حينئذ اما ان يستحقه الجسم لذاته او لقاسر لان وجود العارض للشئ يدل على وجود سبب يقتضى ذلك العارض والسبب اما ان يكون غير خارج او يكون خارجا لا سبيل الى الثانى لانا فرضنا عدم جميع القواسر على التاويل المذكور فتعين الاول فاذن انما يستحقه اى يستوجبه بطبعه لا بجسميته المشتركة ولا بهيولاه اذ ليس شانها اقتضاء شئ معاها فى التحيز تابعة للجسمية وهو المطلوب فان الفاعل ان لم يمكن فرض رفعه مع فرض وجود مفعوله لكنك قد علمت فى مبحث التلازم ان فاعل الاجسام جوهر قدسى نسبته الى جميع الاحياز نسبة واحدة فلا بد ان ينسب طلب الاحياز المختلفة الى امور مختلفة داخلة

الطبعيات

فصل فى اثبات الحيز

في حقائق الاجسام وماهي لا طبائعها التي هي صورها النوعية اقول وبما ذكرنا يندفع ما قيل من ان حصول الجسم في المكان لما كان من الاعراض اللازمة التي لا يتصور خلوا الجسم عنها فالتاثير في حصول الجسم في مكانه من تتمة تاثير الفاعل في وجوده فالفاعل اذا اوجد الجسم اوجده في مكان لا محالة كيف وقد علمت ان التلازم بين شيئين يوجب استناد احدهما الى الآخر ولا يجوز ان يكون لجسم ما بسيط حيزان مختلفان طبيعيان لانه ذو طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة لا تقتضي شيئا مختلفا وايضا لو كان له حيزان طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معا او في احدهما او لا يحصل في شئ منهما والكل مستحيل اما الاول فظاهر واما الثاني فاشار اليه بقوله فاذا حصل في احدهما وخلى مع طبعه فاما ان يطلب الثاني اولا فان طلب الثاني يلزم ان لا يكون الحيز الاول للذي حصل فيه طبيعيا لان طلب الذي لم يحصل فيه هرب عن الذي حصل فيه والمهروب عنه طبعا لا يكون حيزا طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا هف وان لم يكن طالبا للثاني يلزم ان لا يكون الثاني طبيعيا لان غير المطلوب طبعا لا يكون طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا هف واما الثالث فلانه حينئذ ان لم يكن على سمتهما او كان عليه لكن يتوسطهما يلزم ميله طبعا الى جهتين مختلفتين وهو محال وان وقع منهما في جهة يميل الى جهتهما طبعا فاذا وصل الى اقربهما عاد الى القسم الثاني ولقائل ان يقول انا لو توهمنا النار في مركز الفلك بحيث

الطبيعيات
اثبات الحيز

يتساوى نسبة جوانبها الى المركز فيلزم سكونها بالطبع عند المركز فيكون هذا الحيز طبيعيا لها بيان الملازمة انها لو لم تكن ساكنة بالطبع لكانت مقتضية للحركة الى جهة من الجهات ولا مخصص لجهة هف واجاب عنه الشيخ فى الشفاء بانه يعرض لها سكون بالقسر لانها كانت تقتضى ان تنبسط عن الوسط الى الجهات بالسواء ولا بد من تجويف فى داخلها والتجويف اما بتحقق الخلاء او بدخول جسم فى داخلها والاول ممتنع والثانى لا يمكن الا بنفوذ الهواء المحيط بها او غير ذلك والنفوذ لا يتاتى الا بالخرق فى جهة دون جهة مع فقدان المرجح لان هذا انبساط فى كل جهة هذا تلخيص ما ذكره ثم قال هذا عجيب جدا فان الطبع يقتضى امرا صار غير ممكن لعارض عرض فادى ذلك الى حكم غريب ونحن لا ندرى استحالة هذا العارض ولا نمنعها انتهى واعلم انه كما لا يكون للجزء البسيط مكان الا بعد حصول الكلية والقسمة لذلك البسيط بل موقع التجزية فى المتمكن موقع التجزية فى المكان فمكان الجزء هو جزء مكان الكل فكذلك لا يكون للمركب مكان الا بعد حصول التركيب والتركيب امر يعرض بعد الابداع فلو كان للمركب مكان حالة الابداع يلزم وجود الخلاء قبل التركيب ثم من اقتضائه الحصول فيه يلزم وجود الخلاء بعد التركيب ههنا ثم ان التركيب حيث لا يقتضى زيادة فى الجسم فلا احتياج بسببه الى مكان زائد على ما كان للبسائط فامكنة المركبات

الطبعيات
اثبات الحيز

الطبيعيات
اثبات الحيز

هي امكنة البسائط بعينها وكما ان مكان الجسم البسيط واحد لا غير كذلك المركب مكانه ليس الا واحدا لان مكانه ما يقتضيه الغالب من اجزائه ان كان فيه غالب ميلا اما مطلقا او بحسب جهة المكان او ما اتفق وجوده فيه اذا تساوت الميول فيه وتجاذبت هذا ملخص ما اورده افضل المحققين في شرح الاشارات واعترض عليه الحاكم بوجوه منها ان قوله مكان جزء البسيط جزء مكان الكل انما يستقيم لو كان المكان هو البعد المفطور او الخلاء وان كان هو السطح الباطن فمكان الجزء جزء مكان الكل لا في جميع الصور فان شيئا من مكان التدوير الذي هو جزء الفلك ليس جزء من مكان الفلك اصلا اقول هذه المواخذة كالمواخذات اللفظية فان غرضه قدس سره ان مكان الجزء ليس امرا خارجا عن مكان الكل اذ هو بصدد رفع الحاجة عن اجزاء البسائط وعن مركباتها التي امكنة سوى امكنة البسائط ومنها ان القول بان التركيب لما كان عارضا بعد الابداع فلو كان للمركب مكان حالة الابداع لزم وجود الخلاء منظوما فيه لان المركب وان كان افراده محدثة الا ان مطلق المركب قديم فلا زمان الا ويوجد في ذلك المكان مركب اقول مطلق المركب ان كان قديما لكن تحققه انما يكون بعد تحقق البسائط بعدية بالطبع فلو كان له مكان سوى امكنة البسائط يلزم الخلاء في تلك المرتبة وتحقق الخلاء مطلقا مستحيل عندهم في اي مرتبة كان كما يظهر من نفيهم علية الجسم الحاوي للمحوي في اثبات العقول

الطبيعيات
اثبات الحيز

ومنها انه لم لا يجوز ان يتمكن فى ذلك المكان بسيط قسرا ولو كان القاسر ضرورة الخلاء اقول لما كان تحقق القسر فى كل مرتبة بعد تحقق الطبع عاد المحذور المذكور جذعا ومنها قوله واما مكان المركب ما يقتضيه غالب اجزائه على الاطلاق او بحسب المكان فممنوع ايضا لجواز ان يكون الصورة النوعية التى للمركب مقتضية لحصوله فى مكان المغلوب فربما يفيد الصورة النوعية ثقلا عظيما كما ان ثقل الذهب ليس لثقل الاجزاء الارضية بل هو مستفاد من صورته النوعية اقول ان ما ذكره مع كونه مجرد احتمال بعيد عن التحصيل كما يحكم به الحدس الصحيح لا يقدح فى اصل المقصود من عدم احتياج المركب الى غير امكنة البسائط ولا يخفى ان ثقل الذهب ان لم يكن لثقل اجزائه الارضية لكن فعل الصورة ينبغى ان يناسب فعل الغالب من الاجزاء المادية لها فكثرة الاجزاء الثقيلة المندمجة اندماجا شديدا مما له مدخل فى افادة الصورة ذلك الثقل البتة فصل فى الشكل قد علمت معناه فلا حاجة الى ان نعيده ولما كان الشكل من الاحوال التى تعم الاجسام كلها ذكره ههنا فقال كل جسم

فله شكل طبيعى لان كل جسم متناه وكل متناه متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعى

فكل جسم فله شكل طبيعى اما ان كل جسم متناه فلما مر اما ان كل متناه فهو متشكل

فلما مر ايضا فلا حاجة الى قوله فلانه يحيط به حد واحد او حدود فيكون متشكلا وانما

قلنا كل متشكل فله شكل طبيعى لانا لو فرضنا ارتفاع تاثير القواسر بل الامور الخارجة عما

اقول الكلام فيه كالكلام فى الحيز الطبيعى

الطبيعيات في اثبات الشكل الطبعي

يتم به قوامه لكان على شكل معين لكونه على نشاة مخصوصة وذلك الشكل اما ان يكون لطبعه سواء كان بلا واسطة او بواسطة مستندا اليه اولقاسر لاسبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم القواسر فاذن هو من طبعه وهو المط فان قيل كما ان الفلك لا يخلو عن وضع معين وعندهم انه لا يقتضي وضعا معينا فكذلك لم لا يجوز ان لا يكون شيء من الاشكال طبعيا للجسم مع عدم خلوه عن واحد معين منها قلنا الفرق بين الصورتين بين اذ الوضع الذي هو تمام المقولة انما يحصل بسبب الامر الخارج ومع قطع النظر عن الغير لا يتحقق اصلا لا مطلقا ولا معينا فلذلك حكم بان الفلك لا يقتضي وضعا معينا واما الشكل المعين فانه حاصل للجسم مع قطع النظر عما عداه ولذا حكم بكونه طبعيا واعلم ان الشكل الطبعي للبسيط هو الكرة اذ الطبيعة الواحدة في المادة الواحدة لا تفعل الا فعلا متشابها واتفاق البسائط في الشكل المستدير لا يدل على اتفاقها في الطبيعة لان اختلاف المعلولات وان اوجب اختلاف العلل ولكن اشتراكها لا يوجب اشتراك عللها ولا يجوز مع ذلك استنادها الى الجسمية المشتركة لانها من حيث هي معينة متأخرة عن المقادير المختلفة باختلاف الطبائع فلابد من استنادها الى الطبائع اقول ههنا شيء آخر وهو ان البسائط وان اشتركت في اصل الاستدارة لكن لكل منها استدارة خاصة ومراتب الاستدارة مختلفة تخالفا نوعيا كما بين في موضعه فلابد لها من علل مختلفة بالنوع وما هي الا طبائع تلك الاجسام التي هي عين صورها النوعية واعلم ان طبيعة الارض تقتضي الكروية

والكيفية الحافظة لاى شكل كان ولا منافاة بين ذينك الاقتضائين بل الثانى موكد للاول لكن عدم كونها على الاستدارة لاجل نهاصات مقسوة بالاسباب الخارجية كالرياح والامطار والسيول ولما زالت هى عنها الشكل ولم تزل اليبوسة صارت اليبوسة حافظة للشكل القسرى ومنعت عن العود الى الشكل الطبعى بالعرض عروض ذلك لكونها مقسورة من وجه مطبوعة من وجه كالمريض الذى تفعل طبيعة فى بدنه الذى قلت رطوبته بسبب القاسر حرارة توجب فساده واعلم ان اختلاف الافلاك التى ارتكز فيها كوكب او تدوير او خارج فى الشكل لاجل النقر وكذا الاختلاف المتمم فيه لاجل اختلافه رقة وغلظا ليس بسبب القاسر لعدمه فى الفلكيات على رأيهم بل بسبب صورة واحدة والا لزم ان يكون فعل الطبيعة الواحدة مختلفا بل بسبب الصور المتعددة والفعل كما يختلف باختلاف القابل كذلك يختلف باختلاف الفاعل فالصور المتعلقة بالفلك الكلى وان اقتضت كرية شكله لكن اتصلت به صورة اخرى افرزت منه كرة اخرى هى كوكب او تدوير او خارج فحصل لشكله اختلاف بالعرض وتعدد الصور ليس مقصورا على اختلاف المواد واختلاف استعداداتها بل يجوز ان يكون ذلك بسبب اختلاف الفواعل فلما جاز ان يتصل ببعض المركبات صورة كمالية بحسب فطرتها الثانية لامر يعود الى القوابل واستعداداتها كذلك جاز ان يتصل ببعض البسائط صورة كمالية

الطبعيات فى اثبات الشكل الطبعى

بحسب فطرتها الاولى لاسباب تعود الى العقول الفعّالة او تصورا تها النظام على الوجه الاشرف الاتم قال صاحب المحاكمات ههنا اشكالات احدها ان الصورة النوعية الاولى لما كانت صورة الفلك الكل فلا بد ان يسرى فى جميع اجزائه واما الصورة الاخرى فانها صورة للخارج مختصة به فيكون فيه الصورتان النوعيتانِ وهو محال جوابه المنع عن استحالة ذلك فان جميع صور العناصر فى المركب باقية وحلت فيها صورة اخرى نوعية سارية فى جميع اجزائه وهى العناصر فيكون فى كلّ عنصرٍ صورتانِ نوعيتانِ اقول الحق فى الجواب ان يقال صورة الفلك وكذا صورة ما ارتكز فيه غير سارية فى اجزاء الجسم حتى يلزم ما ذكره من كون جسمٍ واحدٍ ذا صورتين نوعيتين بل انما تعلقت بمجموع الجسم من حيث هو مجموع لا بكل جزء من اجزائه اذ صورة الفلك بعينها نفسها المجردة فان الصور صنفان صور تقوم بمواد الاجسام سواء كانت سارية كالصور المعدنية او غير سارية كالصور الحيوانية وصور لا تقوم بمواد الاجسام بل قوامها بذاتها ولما كانت لكل فلك بل لكل كرة اثيرية صورة مجردة هى ذاتها وبها تحصلت ماهيته فلا يكون لصورة اخرى منطبعة فان ذلك كما قال المحقق الطوسى شئ لم يذهب اليه ذاهب اذ الجسم الواحد يمتنع ان يكون ذا نفسين اعنى ذاتين وقد صرح هذا العلامة بان القوة المنطبعة فيها كالخيال فينا فكيف يكون صورة جوهرية لها

الطبعيات
فى اثبات الشكل الطبعى

ماذا اراد وان اراد ان فى الفلك نفسا مجردة واحدة لا نفسين مجردتين واراد بالصورة الجسمانية هذه القوة المنطبعة فهو ان كان صحيحا لا يضر الامام ولم ينقل الامام رحمه الله بوجود نفسين

واما ما افاده فى الجواب من تجويز كون جسم واحد ذا صورتين نوعيتين كالاجزاء العنصرية للمركبات ففساده مما لا يخفى اذ يلزم ح ان يكون لشئ واحد حقيقتان مختلفتان حتى يكون جسم واحد فلكا وكوكبا او نارا او ياقوتا والصور للعناصر فى المركبات العنصرية وان كانت باقية على التحقيق والصورة الاخرى سارية فيها لكن لا يلزم من ذلك ان يكون لعنصر واحد صورتان نوعيتان بيانه ان المركب العنصرى كالياقوت مثلا او كالاعضاء البسيطة الحيوانية اجزاء مقدارية متحدة بالماهية والوجود واجزاء متباينة بالماهية والوجود والصورة الياقوتية او اللحمية او العظمية انما هى سارية فى جميع تلك الاجزاء المتشابهة الحاملة للكيفية المزاجية لا فى كل احد من الاجزاء المتباينة البسيطة فان الجزء البسيط من النار والهواء كيف يتاتى له استعداد قبول الصورة التركيبية وقال ايض والآخر انه لو كان فى الفلك صورتان كان فيه تركيب قوى وطبائع فلا يكون بسيطا اقول بما قررنا ظهر لك عدم ورود هذا السوال حتى يحتاج الى ما اجاب به عنه من ان معنى تركيب الصور والقوى ان يكون لجزء الجسم قوة ولجزء آخر قوة اخرى حتى اذا كان له جزءان كان له قوتان وليس الامر فى الفلك هكذا لان احدى الصورتين سارية فى الجميع والاخرى مختصة بالبعض ثم قال والآخر ان الصورة التى تتعلق بمجموع الفلك وتنوعه سارية فى جميع اجزاء الفلك فيكون الخارج والمتممات افرادا من نوع واحد

الطبعيات فى اثبات الشكل الطبعى

فيلزم تعدد افراد المبدع وقد صرحوا بوجوب انحصار المبدع فى شخصه اقول وجوابه ان كل واحد من المتممين ليس جسما مستقلا بنفسه بل هو جزء لجسمية الفلك فلا يجب ان يكون له صورة مستقلة ولذلك لم يكن كرة متشابهة الثخن كيف ولو كانت له طبيعة مستقلة لكانت له حركة مخصوصة يخرج نفسه بها الاوضاع من القوة الى الفعل ليتشبه بمبدأها المفارق كما هو المقرر عندهم واما الخارج فهو من حيث كونه جزأ من الفلك لم يكن جسما مستقلا ولم يكن له حركة خاصة ولا مبدأ حركة خاصة من الحيثية المذكورة واما من حيث كونه كرة مستقلة فلها حركة خاصة وصورة خاصة منوعة تكون مبدأ لها وهو من هذه الحيثية مباين الحقيقة للفلك الشامل فعلى هذا لا يلزم فى شئ من الصورتين تعدد افراد المبدع واعلم ان فاعل اشكال الاعضاء فى الحيوان ومقاديرها واوضاعها المختلفة التى يلاحظ فى كل منها منفعة خاصة يجب ان لا يكون قوة طبيعية عديمة الشعور تسمى بالمصورة حتى احتيج الى تجشم اعتذار لدفع لزوم كون الحيوان كرة واحدة او مجموع كرات متعددة على ما فصل فى موضعه فان كل فطرة سليمة تشهد على ان مثل هذا الترصيف المحكم والترتيب الانيق الذى عجزت العقول عن الوصول الى غايات منافعها يستحيل صدوره عن شئ عديم العلم والادراك وهو ظ ولا من النفس ايض سواء كانت ناطقة او غير ناطقة اما اولا فلان النفس لا تحدث الا بعد البدن

الطبيعيات

اثبات الشكل الطبيعى

فيفعل القوى البسيطة انما لا مناسبة للاجتماع والتركيب فلا تعقل بالصورة اصلا فتدبر ١٢ بحر العلوم رحمة الله عليه

وأما ثانياً فلأنا الآن عند كمال علومنا لا نعلم كيفية الأعضاء في أشكالها و مقاديرها وأوضاعها إلا بعلم ممارسة التشريح فكيف يمكن أن يقع أنا كنا عالمين في ابتداء تكوننا بهذه الأمور وأما ثالثاً فلأنا الآن عند استكمال قدرتنا لا نتمكن من تغيير صفة من صفات أبداننا ففي ابتداء الأمر عند غاية الضعف كيف قدرنا على تركيب مثل هذه البنية فثبت أن مشكل الأبدان وخالقها مدبر حكيم فاطر عليم بواسطة الملائكة الموكلين على عالم الأجرام كما هو رأي أساطين الحكمة والتالة كأفلاطون ومن قبله من أصحاب المعارج والارتقاء إلى الملكوت الأعلى

الطبيعيات فصل في الحركة والسكون

فصل في الحركة والسكون لما كان الحركة من الأحوال التي تعرض للجسم الطبعي بما هو هو والسكون مقابل لها تقابل العدم والملكة أراد البحث عنهما في هذا الفصل فعرفهما أولاً لتوقف البحث عن أحوالهما على تصور ماهيتهما وقدم الحركة التي هي الملكة على السكون الذي هو العدم في التعريف لتوقف تعريفه على تعريفها إذ الأعدام إنما تعرف بملكاتها فقال أما الحركة فهي الخروج من القوة إلى الفعل على سبيل التدريج أو يسيراً يسيراً ولا دفعة اعلم أن تعريف الحركة بهذا الوجه ما جرت به عادة قدماء الفلاسفة وتوضيحه أن الموجود إما أن يكون بالفعل من كل جهة كالمبدأ الأول تعالى وضرب من الملائكة أو بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها ضرورة امتناع كونه بالقوة من جميع الوجوه حتى في كونه موجوداً أو في كونه بالقوة فيكون الوجود والقوة حاصلاً له وغير حاصل له

الطبعيات
فى الحركة
والسكون

هذا مح ومن شان كل ذى قوة ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها اذ لو امتنع الخروج اليه فلا قوة عليه وذلك الخروج قد يكون دفعة وقد يكون تدريجا وهو بالمعنى الاعم يعرض لجميع المقولات لكن الاصطلاح وقع على استعمال لفظ الحركة فيما كان خروجا على التدريج وهذا لا يمكن الا فى الاربع منها كما سيرد عليك وطعن المعلم الاول فى هذا التعريف بكونه متضمنا للدور اذ معرفة التدريج ويسيرا يسيرا متوقف على معرفة الزمان وكذا اللادفعة الماخوذة فى حدها الدفعة الماخوذ فى حدها الآن الذى هو عبارة عن طرف الزمان والزمان مقدار الحركة واجاب عنه صاحب المطارحات بان الدفعة واللادفعة والتدريج لها تصورات اولية لاعانة الحواس عليها فمن الجائز ان نحد الحركة بهذه الامور ثم نجعل الحركة معرفة للزمان والآن الذين هما سببا هذه الامور الاولية التصور واستصوبه الامام الرازى فى المباحث المشرقية والحق خلاف ذلك لا لما قيل من انه لا يمكن تعقل التدريج بدون تعقل الزمان سواء قلنا ان تصور التدريج بديهى اولا اذ كون تعقله متوقفا على تعقل الزمان غير مسلم وان توقف ثبوت التدريج على ثبوت الزمان بل لانه لابد ان يعتبر فى تلك الامور الانطباق على امر ممتد غير قار الذات لئلا ينتقض التعريف بالانتقالات الفكرية التى تقع فى آنات متعاقبة يتوسط بين كل اثنين منها زمان وليست بحركة والممتد

الطبيعيات
في الحركة والسكون

على هذا الوجه هو الزمان واجاب عنه بعضهم بان تصور كل من الحركة والزمان بوجه ما بديهي وقد اخذ ذلك الوجه البديهي من كل واحد منهما في تحديد ماهية الآخر فلا دور ورد ذلك بان تحديد الزمان يتوقف على اخذ الحركة على وجه الاتصال وهو غير بديهي وقد علم لزوم اخذ الانطباق في تعريف الحركة على تلك الحقيقة الاتصالية فالأولى ان يقرر ان المأخوذ في تعريف الزمان انما هي الحركة باتصالها بحسب المسافة والمأخوذ في تعريف الحركة انما هو الزمان الممتد المتصل بنفس ذاته لان التي تقصد تحديدها انما هي حقيقة الحركة بحسب اتصالها التي لها من قبل الزمان فلا دور ثم اعلم ان لفظة الحركة تطلق على معنيين احدهما توسط الشيء بين المبدأ والمنتهى بحيث اي حد يفرض في الوسط لا يكون ذلك الشيء قبل وصوله ولا بعده فيه بخلاف حدي الطرفين فهذا هو صورة الحركة وهي صفة واحدة شخصية غير متغيرة بتبدل حدود التوسط اذ كون المتحرك متوسطا ليس لانه في حد دون حد بل لانه على الصفة المذكورة ثم ان ذلك التوسط وان كان بحسب ذاته واحدا شخصيا مستقرا لكن بواسطة نسبته الى حدود المسافة الغير المتناهية بالفرض مما يقبل انقساما بغير نهاية بالعرض اذ لكل حد حد بالقوة مزعومة اتصال موافاة حدود المسافة فهو مستقر بحسب الذات غير مستقر بحسب النسبة الى تلك الحدود كما ان كل حد في المسافة المتصلة وكل نقطة في الخط بين طرفيه لا يكون بالفعل

الطبيعيات في الحركة والسكون

ولكن بالقوة فكذلك كل كون من هذه الاكوان لا يكون الا بالقوة فهذا المعنى من الحركة موجود بين صرافة القوة ومحوضة الفعل فلذلك رسموها بانها كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وثانيهما ما يحصل من الاول بسبب استمرار ذاته واختلاف نسبته الى حدود المسافة وهو امر متصل منطبق على المسافة منقسم بانقسامها لا يوجد بتمامه وهذا الامر يسمى الحركة القطعية والاول الحركة التوسطية والتوسطية كانها فاعلة للقطعية مثال ذلك النقطة المنتقلة كراس مخروط ماس للسطح يرسم بحركته وسيلانه على ذلك السطح خطا ما فقد يعرض للنقطة ما هي منتقلة يحصل من استمرارها على ذلك السطح خط يفرض فيه نقط متوهمة ليس شئ منها فاعلة له او اجزاءه بل متاخرة عنها ففي الحركة شئ كالخط المرسوم وهو الحركة المتصلة القطعية وشئ كالنقطة الفاعلة للخط وهو الحركة التوسطية واشياء كالنقط المفروضة فيه التي لم تفعله بل تاخرت عنه وهي الاكوان المفروضة بحسب افتراض حدود المسافة وفي الزمان ايضا شئ كالراسم يقال له الآن السيال وشئ كالمرسوم يقال له الزمان المتصل واشياء كالحدود والنهايات يقال لكل منها الآن بالمعنى الآخر وكل من الامور الثلثة في كل واحد من الاشياء الثلثة ينطبق على نظيريه في الآخرين وليس الباقي مع المتحرك الا الواحد المستمر من كل منها ضرورة انه لا يكون مع المنتقل خط المسافة اذ قد قطعه ولا الحركة بمعنى القطع فقد انقضت ولا الزمان المتصل فقد مضى فاذن انما يكون معه

من القطع المتوسط ومن المسافة النقطة او ما فى حكمه ومن الزمان الممتد الذى
الآن واعلم ان المتحرك من حيث انه متحرك حال بعينها حال الحركة فى تحقق
الامور الثلثة فيه فانه من حيث انه متوسط بين مبدأ المسافة ومنتهاها مع
استمرار مبدأ لنفسه من حيث انه قد انتقل ذهو بهذا الاعتبار كانه شئ ممتد
منطبق على المسافة ونفسه من حيث انه وصل الى حد حد لنفسه من حيث
انه قطع المسافة الى ذلك الحد اما السكون فهو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك
فالتقابل بينهما تقابل الملكة والعدم فالموجود الذى هو بالفعل من جميع الوجوه
لا يكون متحركا ولا ساكنا والموجود الذى له جهتا قوة وفعل لا يمكن خلوه عنهما جميعا
كالجسم ولقائل ان يقول لما نعين آنا فى زمان الحركة فنقول الجسم اما ان يكون فيه
متحركا فيقع الحركة فى الآن فيلزم بازائه جزء غير متجز من المسافة لتطابقهما وهو
محال او ساكنا فلا تكون الحركة متصلة وقد وضع انها متصلة باتصال المسافة
غير متالفة من الاجزاء الغير المنقسمة فيلزم خلو الموضوع القابل عنهما جميعا
فيجاب بان الجسم لا يكون فى ذلك الآن متحركا ولا ساكنا لان كلا من الحركة والسكون انما
يتحقق فى الزمان لا فى الآن لا يقال اذا لم يكن الجسم متصفا بالحركة فى الآن كان متصفا
فيه بسلب الحركة عما من شانه الحركة وايضا يلزم ان لا يكون الجسم متحركا ولا غير
متحرك وهو ارتفاع النقيضين لانا نقول فى الجواب عن الاول ان نقيض الحركة فى
الآن هو عدم الحركة فى الآن على ان يكون الآن قيدا وظرفا للمنفى اى الحركة لا للنفى

الطبعيات
فى الحركة
والسكون

اى عدمهما عنه الثانى بانه لا يلزم من عدم تحركه وسكونه فى الآن خلوه عنهما فى نفس الامر اذ الحركة فى الآن اخص من اللاسكون ومما يساويه فانتفاؤها لا يستلزم انتفاء مساوى اللاسكون لتحققه بالحركة لا فى الآن والحاصل ان الآن ان اخذ ظرفاً للاتصاف نختار ان الجسم متصف فيه بالحركة الواقعة فى الزمان لا فيه وان جعل ظرفاً لوقوع الحركة او السكون نقول انه لا يقع شئ منهما فيه ولا يلزم من ذلك خلو الموضوع فيه عن الاتصاف بهما واعلم ان الحركة لما كانت عرضاً قائماً بغيره فلا بد له من قابل ومن فاعل اما القابل لها فلا بد ان يكون امراً ثابتاً حتى يعرض له الحركة فهذا الثابت اما ان يكون امراً بالقوة فقط او بالفعل فقط او ذا جهتين فالاول محال اذ العرض لا بد له من محل متقوم بالفعل وكذا الثانى لان ما بالفعل مطلقاً قد حصل له جميع ما يجب له ولم يكن له امر منتظر اصلاً وما ليس فيه معنى ما بالقوة لم يتحرك اذ كل متحرك يطلب بالحركة شيئاً لم يحصل له بعد ايضاً فان الحركة انتظار على الشئ ويجب ان يكون ما يعرض له شئ متجدد مشتملاً على القوة والاستعداد على ما سيجئ فلا يكون بالفعل مطلقاً وقد ظهر ان المفارق عن المادة لا يعرض له الحركة فيجب ان يكون الحركة موجودة فى شئ مركب مما بالقوة ومما بالفعل وهو الجسم واما الفاعل للحركة فيجب ان يكون امراً غير الجسم بما هو جسم كما اشار اليه بقوله وكل متحرك فله محرك غير الجسمية اما ما يتحرك باسباب من خارج مثل المدفوع والمجذوب فلان فى حركته من جهة امر خارج عنه ظاهر واما الذى لا يعرف له محرك من خارج فى كونه متحركاً من غيره

الطبيعيات
فى الحركة
والسكون

الطبيعيات في الحركة والسكون

يحتاج الى نظر واستدلال عليه براهين كثيرة نختار منها ثلثة الاول هو ما
اشار اليه المصنف بقوله اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لا لعلة غير كونه جسما لكان كل
جسم متحركا لاشتراك الاجسام في الجسمية والتالي كاذب لسكون بعض الاجسام
كالارض مثلا فالمقدم مثله واعلم انك لما علمت ان المتحرك هو الجسم و
كان الجسم جنسا للانواع الجسمانية فلك ان تقول هذا البرهان منقوض
بقولنا ان البياض لو كان اللون الذي يقارنه بياضا لذاته لكان كل لون بياضا
وليس كذلك فكون اللون بياضا يحتاج الى علة وهو محال لكنا نقول فرق ما بين
الجنس في المركبات الخارجية وبينه في البسائط فان الجنس في الاشياء المركبة
يمكن ان يجرد عن جنسيته ويوخذ بحيث يصير نوعا حقيقيا لا بفصل من
الفصول بل لنفس طبيعته وذلك لان جنسية الجسم مثلا ليست باعتبار انه مجرد
جوهر متكمم غير داخل فيه شئ اخر كالانسانية والفرسية وغير ذلك اذ هو بهذا المعنى
غير مختلف في الاجسام بشئ داخل بل بامور تنضاف اليه من خارج وهو بهذا المعنى
لا يصدق على الانسان والفرس وغيرهما لانهما مركبة منه ومن شئ اخر بل يكون
مادة لهما فيكون نوعا محصلا لان حقيقته قد تمت وتحصلت في الخارج ولهذا
امكن ان ينتقل الجسم من الجمادية الى الحيوانية ومن النباتية الى الحيوانية بل انما
يكون جنسا بمعنى انه جوهر ذو طول وعرض وعمق بلا شرط ان لا يكون غيره او يكون واذا اخذ هكذا
فلكونه ذا تحصيل وتعقل لا يلزم ان يكون امرا خارجا عنه لاحقا به اذ يصدق على المتاز

والمتغذي وغيرهما من الحقائق المختلفة الجنس انه جوهر ذو اقطار ثلثة و
ان لم يصدق عليها انها جوهر ذو اقطار ثلثة فقط واما اللونية مثلا فلا يمكن
ان يقرر لها ذات الا ان تنوع بالفصول ولا يوجد في الخارج لونية وشيء اخر
غير اللونية يحصل منهما البياض كما يوجد في الخارج جسمية وصورة اخرى
غير الجسمية يكون الانسان حاصلا منهما فقد تبين ان الجسم تلحقه علل
في الوجود تجعل هذا الجسم شيئا دون ذلك الجسم لا فصول في الذهن فقط واما
البرهان الثاني فهو انه لو تحرك جسم من الاجسام عن ذاته لما امكن توهم امر
في غيره يوجب بطلان حركته فان كان ذلك هو السكون في حيزه او حصول
هو المطلوب بالحركة اي مطلوب كان بطلان التالي ضرورة يوجب بطلان المقدم
ومنهم من قرر هذا البرهان هكذا لو تحرك جسم بمجرد جسميته فلو لم يكن له في
حركته مطلوب لكان اما متحركا الى كل الجهات او الى بعضها والاول يوجب التوجه
في حالة واحدة الى جهات مختلفة وهو بديهي الاستحالة والثاني يوجب الترجيح
بلا مرجح وهو ايضا محال وان كان له مطلوب وجب سكونه والا لكان المطلوب
بالطبع متروكا بالطبع والتالي بط لانه ح لا يكون متحركا لذاته لامتناع زوال ما بالذات
وقد فرض كونه كك هف فالمقدم مثله واقول فيه بحث اما اولا فلعدم اختصاص هذا الوجه
المط لانه يجري فيما اذا كان تحرك الجسم بشيء غير الجسمية بل بطبيعته وهو على حالته الطبيعية بل الاولى
ايراده لنفي كون شيء من الحركات ملائما للذات الطبيعية بما هي هو واما ثانيا فلانه يجوز ان يكون

الطبعيات
في الحركة
والسكون

الطبعيات في الحركة والسكون

مطلوب الجسم المتحرك امر يستحيل حصوله بالكلية كما في الافلاك مثلا فلا يلزم الخلف المذكور على تقدير ان يكون ممكن الحصول انما يلزم سكون الجسم عند حصوله ان لم يكن له مطلوب آخر واما اذا كان فلا لجواز ان يتنجز له كمال بعد كمال الى غير النهاية ويحدث فيه شوق بعد شوق فيتحرك من غير انقطاع واما البرهان الثالث فهو ان الحركة امر يحدث دائما وكل حادث فله علة فاعلية محدثة فهو المحرك وهو اما ان يكون نفس المتحرك او غيره والاول باطل لان المتحرك من جهة ما هو محرك مفيد لوجود الحركة والمتحرك من جهة انه متحرك مستفيد لوجود الحركة ولا يجوز ان يكون شئ واحد من جهة واحدة مفيدا ومستفيدا ولا ينتقض هذا بمعالجة النفس اذ المعالج النفس من حيث ما لها من الطبابة وملكة المعالجة والمستعلج هي من حيث ما لها من المرض واستعداد قبول العلاج من جهة التعلق بالبدن فالطبيب معالج والمريض متعالج فموضوع التاثير والتاثر مختلف فيه واعلم ان الحركة تتعلق بامور ستة وهي المتحرك والمحرك وما فيه الحركة وما منه الحركة وما اليه الحركة والزمان وقد جرت العادة بتقسيمها باعتبار امرين من هذه الستة وهما المحرك وما فيه الحركة كما فعله المص ولا نسب تقديم التقسيم باعتبار الفاعل لكن المص قدم التقسيم باعتبار المسافة وقال ثم الحركة على اربعة اقسام باعتبار مقولات تقع فيها الحركة ومعنى كون الحركة واقعة في مقولة هو ان يكون للموضوع في كل آن يفرض من آنات زمان تلك الحركة فرد من تلك المقولة يخالف الفرد الذي

يكون له في آن آخر كمها مخالفة نوعية او صنفية وقد يعتقد انها عبارة عن تغير
حال تلك المقولة المعينة وهذا باطل لان معنى التسود ليس ان سوادا واحدا
يشتد حتى يكون الموضوع الحقيقي للحركة في التسود نفس السواد كيف وذلك الاول
في نفسها كانت ناقصة او زائدة والزائدة ليست بعينها الناقصة ولا يتأتى
لاحد ان يقول ان الاول باقية وينضم اليه شيء آخر فان الشيء الذي ينضم اليه
ان لم يكن سوادا بل يكون شيئا آخر فما اشتد السواد في سواديته بل حدثت فيه صفة
اخرى وان كان الذي ينضم اليه سوادا آخر فحصل سوادان في محل واحد بلا امتياز بينهما
في الحقيقة والمحل والزمان وهو محال واتحاد الاثنين من السواد غير معقول لانهما ان بقيا اثنين
فلا اتحاد وكذا ان انتفيا او انتفى احدهما فقد علم ان شدة السواد ليست ببقاء سواد و
انضمام آخر اليه بل بانعدام ذات الاول وحصول سواد آخر اشد منه وههنا بحث وهو انه لو
كان معنى وقوع الحركة في مقولة هذا الذي ذكر يلزم ان لا يتحقق حركة في مقولة لان الانتقال
من فرد من مقولة الى فرد آخر انما يتصور اذا كانت الافراد موجودة بالفعل وليس كذلك والا لزم تتالي
الآنات وانحصار ما لا يتناهى من الموجودات المترتبة بين حاصرين وجوابه ان تلك الافراد
وان لم تكن موجودة متميزة بالفعل لكنها موجودة بالقوة القريبة من الفعل يعني ان اي آن فرض لو انقطعت الحركة فيه

الطبيعيات في الحركة والسكون

الطبيعيات في الحركة والسكون

تلبس المتحرك بفرد مخصوص من تلك الافراد فيه ورده هذا بانه يلزم ان لايكون للمتحرك الآنى فى زمان الحركة مكان بالفعل ولا للمتحرك الكمى كم بالفعل وهو بط ايضا واجاب عنه العلامة الدوانى بان المتحرك انما يتصف بالفعل حال الحركة بالتوسط بين تلك الافراد وذلك التوسط حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل والقدر الضرورى هو ان الجسم لايخلو من تلك الاعراض التوسط فيها واما انه لايخلو من افرادها بالفعل فليس ضروريا ولا مبرهنا عليه بل البرهان ربما اقتضى خلافه هذا كلامه ولايخفى مافيه فان المتحرك فى الاين مما احاط به جسم فى كل آن فرض فبالضرورة له اين بالفعل والا فيلزم الخلاء وهو مح وايضا الافلاك غير منفكة عن الحركة الوضعية فيلزم ان لايكون لها وضع اصلا فى وقت من الاوقات والحق ان افراد المقولة التى تقع فيها الحركة ليست منحصرة فى الافراد الآنية بل لها افراد آنية هى معيار السكون وافراد زمانية تدريجية الوجود منطبقة على الحركة بمعنى القطع بل هى عينها على مذهب بعضهم فيكون للمتحرك مادامت الحركة باقية على اتصالها فرد واحد زمانى متصل غير قار هو مقدار بالعرض متضمن لجميع الحدود التى فرضت للمتحرك فى آنات زمان الحركة يكون نسبة تلك الحدود اليه نسبة النقط الى الخط والخطوط الى السطح فالفرد الزمانى حاصل للمتحرك بالفعل من دون فرض اصلا واما الافراد الآنية والزمانية التى هى حدود ذلك الفرد وابعاضه فهى حصولها بمجرد الفرض فلا يلزم خلو الجسم

الطبعيات في الحركة والسكون

عن المقولة المتحرك فيها ولا تتالي الآنات والآنيات ولا انحصارها غير المتناهي بين الحاصرين اذ لا يوجد فرد واحد آني منها في حال الحركة فضلاً عن تتابع الآنيات منها او كونها غير متناهية وبما قررناه وبيناه قد ثبت وتحقق عند البصير المحدق وجود الحركة القطعية التي هي ذات هوية متلتمة اتصالية منقسمة انقسام المقادير الى لا نهاية من الاجزاء المتشابهة في الحد والاسم سواء كانت عين المقولة التي وقعت فيها الحركة او غيرها ولاثباته وجه آخر مذكور في الجلسة الملكوتية بيانه ان المتحرك ما دام متحركاً له باعتبار الحركة التوسطية حالة شخصية بسيطة غير منقسمة متوسطة بين المبدأ والمنتهى وهي ليست منطبقة على شيء من اجزاء المسافة والا لزم الانطباق بين المنقسم وغير المنقسم بل ليس لها الا الانطباق على الحدود المفروضة في المسافة لا المقادير التي هي واقعة بين تلك الحدود فلو لم يتحقق في الخارج الا الحركة التوسطية يلزم ان لا ينال المتحرك شيئاً من اجزاء المسافة فيكون لا محالة ينتقل من حد الى حد آخر بلا موافاة قدر من المسافة تكون بينهما فيلزم طفرات غير متناهية بحسب اجزاء غير متناهية تفرض بين الحدود المفروضة الغير المتناهية فيكون جميع الحدود حركة وجميع المقادير طفرة وهذا اشد انحاء الطفرة حيث يقع في جميع اجزاء المسافة وفيه نظر بالنقض والمنع والمعارضة اما اولاً فلانتقاضه فيما اذا فرض نقطة تكرار سرخط مارة على خط من سطح فلا محالة تلاقي تلك النقطة جميع اجزاء الخط مع انه لا انطباق للنقطة

فقائما ای القار الثابت وانا نقول بالوجود القار للحرکة التوسطیة وشکوککم لا تنتهض فیه فافهم ۱۲ بحر العلوم رحمه الله

بالقياس الى الخط لانقسامه وعدم انقسامها فكذلك حكم الحركة التوسطية بالقياس الى المسافة واما ثانيا فلانه وان سلم انه لا موافاة بحسب تلك الحركة لاجزاء المسافة فى كل آن فرض من آنات زمان الحركة لكن لا نسلم انه لا موافاة لها فى ذلك الزمان فان ملاقاة الغير المنقسم مع المنقسم وان استحال فى الآن لكن لا يستحيل فى الزمان وهذا كما ان الانطباق الآنى لا يمكن بين الخط المستقيم والمستدير ولكن الانطباق الزمانى بينهما مما يمكن بل يتحقق واما ثالثا فلان نسبة الحركة التوسطية الى الحركة المتصلة لما كانت كنسبة القطرة النازلة او الشعلة الجوالة الى الشئ المتصل المستقيم والمستدير فلو لم يكن لها الا موافاة الحدود دون اجزاء المسافة لم يكن ما يفعله ويرسمه متصلا واحدا بل اشياء غير منقسمة متفاصلة سواء كان المرسوم موجودا عينيا او خياليا فقد ظهر مما ذكرنا انه مع قطع النظر عن وجود الحركة المتصلة ومما يجب للمتحرك باعتبار الحركة التوسطية موافاة جميع اجزاء المسافة وحدودها فموافاتها ليست دليلا على وجود المرسوم من الحركة بل على وجود الراسم منها لا غير واعلم انه يجب علينا ان نذكر بعضا من الشبه الواردة على ثبوت الحركة الاتصالية فى الخارج مع وجوه انحلالها ليقاس عليها غيرها لان كثيرا من الشكوك الواردة على اتصال الجسم يتوقف عليها فلذا تنبهنا مع ترك الشكوك كما وعدنا فى اوائل الكتاب فمنها ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى لم توجد الحركة بتمامها واذا وصل اليه فقد انقطعت الحركة والجواب ان امتناع وجودها فى آن الوصول

الطبعيات
فى الحركة
والسكون

الطبعيات في الحركة والسكون

الى المنتهى وكذا فى كل آنٍ من الآنات مسلم ولا يلزم منه امتناع وجودها مطلقا لان رفع الخاص لا يستلزم رفع العام بل الحركة بمعنى القطع انما توجد فى زمان نهايته آن وصول الجسم الى المنتهى فان قيل الحركة بمعنى القطع لا تتصف بالوجود العينى قبل الوصول الى الغاية ولا حال الوصول اليها لما مر ولا بعده كما لا يخفى فلا تتصف بالوجود العينى قلنا ان اردت بقولك قبل الوصول الى الغاية آنا قبل الوصول اليها فالترديد المذكور غير حاصر وان اردت به اعم من ان يكون آنا او زمانا فنختار ان نفسها موجودة فى نفس زمان هو قبل آن الوصول الى الغاية وطرفها موجود فى ذلك الآن وكل جزء منها فى جزء من ذلك الزمان وفيه تأمل سيظهر لك ومنها انه لو كانت الحركة المتصلة القطعية موجودة يلزم من اتصال الماضية منها بالمستقبلة اتصال الموجود بالمعدوم والجواب انه ان اريد بالمعدوم المعدوم فى الحال الذى هو الحد المشترك بين الماضى والمستقبل فالحركة التى فى الماضى ايضا معدومة بهذا المعنى وان اريد به المعدوم مطلقا فلا نسلم ان الحركة المستقبلة معدومة فى الزمان المستقبل فالذى يلزم ليس الا الاتصال الكائن فى الزمان الماضى بالمعدوم فى الحال الكائن فى الزمان المستقبل بحيث يحصل منهما موجود متصل واحد شخصى متحقق فى مجموع الزمانين ولا استحالة فيه بل هو عين المدعى ومنها ان الماضى من الحركة لو كان موجودا فاما ان يراد ان وجوده مقارن لوصف المضى فيلزم ان يكون موجودا او معدوما اذ لا معنى للمضى

الاولى الانقضاء وان كان مقارنا لوصف الحضور ثم زال الوجود بزوال الحضور فيلزم ان يكون موجودا فى آن فلا يكون موجودا فى آن لا يكون موجودا فى الماضى وعليه يقاس مقارنة الوجود للاستقبال الجواب ان الماضى من الحركة موصوف بوصف الانقضاء بالقياس الى الآن لا فى نفس الزمان الماضى ولا بحسب الواقع مطلقا فيسلب عنه الوجود المقيد بكونه فى الآن ولا يسلب عنه فى الآن الوجود المطلق والآن انما يكون ظرفا لسلب وجوده فيه وليس ظرفا للحكم بسلب مطلق الوجود فى الاعيان وبين المعنيين فرق بعيد وكذا القول فى المستقبل من الحركة حركة فى الكم كالنمو وهو ازدياد مقدار الجسم بسبب اتصال جسم آخر على وجه يكون للزيادة مداخلة فى الاصل مدافعة اجزاءه الى جميع الاقطار على نسبة طبيعية كما يكون فى سن الحداثة فقولنا ازدياد مقدار الجسم شامل للتخلخل فخرج بقولنا بسبب اتصال جسم آخر وبقولنا على وجه يكون للزيادة مداخلة فى الاصل يخرج الازدياد الحاصل للجسم بسبب اتصال جسم آخر بسطحه الخارج وبقولنا مدافعة اجزاءه الى جميع الاقطار خرج السمن فانه فى العرض والعمق وبقولنا على نسبة طبيعية خرج الورم فى جميع الاقطار والذبول عكسه وهو انتقاص مقدار الجسم بسبب انفصال بعض الاجزاء عن جميع اقطاره على التناسب كما فى سن الشيخوخة عليك بمقايسة قيوده على قيود النمو وههنا بحث مشهور تقريره ان النامى اما ان يكون فيه شئ ثابت اولا يكون فان كان فهو اما ان تكون الصورة فقط

الطبعيات

فى الحركة والسكون

او المادة فقط او المجموع اما الاول فهو محال لان الصورة يستحيل بقاؤها عند تبدل المادة لاستحالة انتقال الصورة واما الثانی فلا یخلو اما ان یکون الثابت کل المادة او الثابت هو البعض الذی کان منها کالاصل والتغیر انما یقع فی الزائد والاول بط لانه دائما یتصل به شئ وینفصل عنه اخر والجسم غیر باق مع الفصل والوصل وکذا الثانی لان الغذاء اذا اتصل به وشتبهه فان صار الکل متصلا واحدا والطبیعة واحدة امتنع ان یحکم علی بعض الاجزاء بالثبات والبقاء وعلی بعض اخر بجواز التبدل والتغیر مع اتحاد الطبیعة والماهیة وان لم یتصل لم یحد معه فالوارد ما صار غذاء له کلا منافیه واما الثالث هو ان یکون الباقی مجموع المادة والصورة اذ لم یکن المادة باقیة ولا الصورة باقیة فلا یکون المجموع باقیا وان لم یکن فیه شئ ثابت فلا یتحقق حرکة اصلا لان بقاء الموضوع شرط فی تحققها کیف وزمان حرکة النمو منقسم الی غیر النهایة وبازائه مراتب فی الزیادة هی افراد المقولة التی هی کم فی هذه الحرکة فاذن یلزم ان یکون هنالك اشخاص متتالیة غیر متناهیة فی زمان محصور وهو محال ویمکن ان یجاب عنه بان فی الجسم النامی اجزاء اصلیة غیر متبدلة وهی الحافظة للصورة النوعیة الشخصیة واجزاء متبدلة وهی سباب لظهور کمالات تلك الصورة فالمتحرك فی النمو والذبول هو الاجزاء الاصلیة مع الصورة النوعیة واما قوله لان الزیادة الغذائیة لما وصلت اتصلت بالاصل وتشبهت بطبیعته لم یکن البعض اولی بالبقاء والبعض الاخر بالتبدل فجوابه ان الاصل

الطبعیات فی الحرکة والسکون

الطبيعيات في الحركة والسكون

ر بما يتميز عن الزيادة في الاستحكام والقوة فهو بما فيه من الصورة النوعية مبدأ
الامتداد تلك الزيادة وتحليلها فتصير تلك الزيادات والنقصانات كالصفات
المتعاقبة على تلك الاصل ويؤيد ذلك مايؤول اليه كلام الشيخ الرئيس في
طبعيات الشفاء من ان الباقي في النامي بعض المادة الاولى والنوع من الصورة
وان النوع هو النامي بمعنى انه الزائد في مقدار خلقته بسبب مادته لا المادة و
لا المقدار فان المادة الباقية لم يزد مقدارها بل انضاف اليها مادة اخرى فحصل
مجموع اعظم مما كان اولا اعني المادة الباقية فقط واعترض عليه المحقق الدواني
في شرح الهياكل بان هذا تصريح بنفي الحركة الكمية في النمو حقيقة ضرورة
تبدل الموضوع بزوال شخص منه وحدوث آخر من نوعه مع بقاء النوع اقول
لعل الشيخ اراد من النوع من الصورة الصورة النوعية لتشخص ويكون مراده
من النوع هو المنوع على طريقة المسلمة المشهورة لا يقال المتحرك هو القابل للحركة
والصورة في الجسم هي الفاعلة للحركة على رايهم فكيف يكون شئ واحد قابلا وفاعلا
لانا نقول هي محركة من حيث ذاتها ومتحركة من حيث اشتمالها على بعض المادة
الاولى ولا فساد فيه لاختلاف الحيثيتين بقي شئ آخر وهو ان اثباتهم الحركة
في النمو والذبول ينافي قولهم بتجدد بدن الانسان حيث ارادوا اثبات ان
نفسه غير جسمية وقد انكر صاحب المطارحات الحركة الكمية واستدل على نفي
النمو والذبول بان النمو انما هو تخلل بعض الاجزاء في الجسم وللاجزاء الاولية

الطبيعات في الحركة والسكون

مقداره باقٍ بحاله وقد انضم اليه مقدار الاجزاء الواردة فليس هٰهنا زيادة في مقدار جسمٍ واحدٍ اصلاً بل انضمام جسم ذي مقدار الى جسمٍ اٰخر مثله والذبول انما هو تحلل بعض الاجزاء عن الجسم وانفصالها عنه فليس فيه نقص مقدار جسمٍ واحدٍ بل الاجزاء الباقية باقية على مقدارها وانما انفصل عنها جسم اٰخر له مقدار فلا يخرج الامر فيهما عن حركة بعض الاجزاء الخارجية الى اجزاء الجسم بالاتصال وحركة بعض اجزاء الجسم الى الخارج بالانفصال فهي بالذات حركة اينية وبالعرض حركة كمية واجاب عنه الكاتبي في شرح الملخص بانه لا شك ان الاجزاء الاصلية زادت عند النمو على ما كانت عليه قبل ذلك ضرورة دخول الاجزاء الزائدة في منافذها وتشبهها بها وفي الذبول نقصت عما كانت عليه انكار هذا مكابرة وقد حاكم السيد الشريف في حواشيه على شرح حكمة العين بين المعترض والمجيب بقوله ان كان اتصال الزائدة بعد المداخلة بالاصلية بحيث يصير المجموع متصلاً واحداً في نفسه فالامر كما قاله المجيب والا فالامر كما قال المورد قال المحقق الدواني ان الجسم النامي ليس متصلاً واحداً وكذا الجزء الغذائي ضرورة كونهما ممتزجين وبقاء صور البسائط في الممتزجات كما قرروه في موضعه فكيف يصير مجموعهما متصلاً واحداً في نفسه ثم على تقدير التنزل فلابد من ان ينعدم المنفصلان ويحدث جسم اٰخر متصل كما حقق في مقامه فينعدم الجسم بالنمو ويحدث جسم اٰخر وهذا ايضاً مستلزم لانتفاء الحركة الكمية في النمو لتبدل الموضوع وان اراد بكونهما متصلاً في نفسه المداخلة التامة فذلك لا يحقق الحركة

اي الاتصال ... نقطة الاعتماد ...

في الكم ضرورة انه لم يرد مقدار جسم واحد اصلا اذ المقدار الزائد قائم بمجموع الاجزاء الجديدة والقديمة انتهت عبارته ولقائل ان يقول الاتصال ههنا بمعنى صيرورة الجسمين جسما واحدا طبعيا منقسما الى اجزاء مقدارية متشابهة الماهية متحدة الوجود قبل القسمة وان كان مركبا من اجزاء اخر متباينة الماهية والوجود فالاتصال بهذا المعنى يمكن ان يتحقق بين الغذاء والمغتذي بعد فعل الغاذية وصيرورته شبيها بالمغتذي والجسم النامي متصل واحد في نفسه بمعنى ان له اجزاء وهيئة متحدة الماهية والوجود وان لم يكن متصلا بمعنى عدم تركبه من الاجسام وتحقق الاتصال بهذا المعنى بين الجسمين لا يوجب انعدامهما وانما يوجب ذلك الاتصال بالمعنى الاخر وقال العلامة القوشجي في شرح التجريد ان النمو والذبول حركة كمية موضوعها باق بعينه فان زيد الطفل بعينه زيد الشاب وان عظمت جثته وكذا زيد الشاب هو بعينه زيد الشيخ وان نقصت جثته والسر في ذلك ان العظم والصغر في مقدارهما وهو ليس من مشخصاتهما وكذا الحال في السمن والهزال في ان موضوعهما شخص واحد قد شنع عليه كل من نظر في كلامه بانه لو اراد بقوله فان زيد الطفل هو بعينه زيد الشاب نفسهما المجردة واحدة فمسلم لكن لا يجديه نفعا اذ هي ليست موضوعة للحركة الكمية وان اراد ان هذا البدن بعينه ذلك البدن ثم كيف وتبدل كثير من اجزاء الاول انضم الى ما بقي اكثر منه اقول لك ان يقول ان النامي

الطبعيات في الحركة والسكون

هو مجموع النفس والبدن وقد يطلق عليه الجسم بالاعتبار الذي يكون به جنساً وان لم يطلق عليه باعتبار كونه مادة وقد اشرنا اليه قبل هذا وتشخص المجموع من حيث هو المجموع وكذا وحدته العددية محفوظ بتشخص النفس ووحدتها واذا صدق على المجموع الجسم بالذات صدق عليه انه متكمم واذا كان محفوظ الوحدة الشخصية متزايد الكمية ومتناقصها فيصدق عليه انه متحرك حركة كمية في النمو والذبول لبقاء الموضوع وتوارد افراد المقولة عليه لا يقال لو تحقق الحركة في الكم يلزم تحقق مقدار غير قار بناء على ما هو الحق من اتصاف الموضوع بفرد زماني تدريجي مما فيه الحركة في زمان الحركة فيلزم ان لا يكون الكم الغير القار منحصراً في الزمان مع انه يظهر من كلامهم الانحصار لانا نقول مرادهم من الغير القار ما يكون غير مجتمع الاجزاء حدوثاً وبقاء معاً لا بحسب الحدوث فقط والكم الذي يتحرك فيه الجسم وان كان تدريجي الحدوث لكنه ثابت البقاء وكذا الزاوية الحادثة من مفارقة خط عن خط مع ثبات نقطة مشتركة بينهما او السطح والجسم التعليمي الحادثان من قطع الجسم وفيه نظر اما اولاً فلان معنى ازدياد الشيء في الكم وانتقاصه فيه ليس هو ان يكون هناك كمية واحدة بعينها قد انضمت عليها كمية اخرى او انفصلت عنها فان هذا ممتنع كيف وقد علمت ان المتصل بالذات مما ينعدم بطريان الوصل والفصل عليه والمعدوم لا يتصف بالزيادة ولا بالنقصان بل معناه كون ذلك الشيء

الطبعيات في الحركة والسكون

بحيث يتلبس في كل آن فرض بفرد ولا يكون هذا الفرد حاصلاً له في آن آخر سابق عليه او لاحق به فاذن لا يمكن ان يكون في الجسم كمية حادثة متدرجة باقية مجتمعة واما ثانياً فلانه لا يدفع النقض عن الخط الحاصل من حركة الكرة على السطح المستوى فانه تدريجي الحدوث والبقاء جميعاً فالاولى ان يجاب بان المراد من الغير القار ما يكون كذلك بالذات بعنوان لا يتصور كونه دفعياً اصلاً وغير الحركة والزمان ليس من هذا القبيل اذ ما من شئ من تلك الامور الا ويوجد له فرد ثابت نعم عدم القرار ما يعرض لها بتبعية الحركة اعلم ان العلامة الشيرازي جعل في شرحه لكليات القانون السمن والهزال من اقسام الحركة الكمية اذ قال اما الحركة في الكم فهي اما ان تكون الى الازدياد او الى الانتقاص والتي الى الازدياد اما ان تكون بورود مادة اخرى وهو النمو والسمن او لا يكون كذلك وهو التخلخل والتي الى الانتقاص اما ان تكون بافناء شئ من المادة وهو الذبول والهزال او لا يكون كذلك وهو التكاثف وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده مع بقاء صورته النوعية وتسمى هذه الحركة استحالة ويجب ان يعلم ان تلك الحركة لا تقع في جميع الكيفيات بل انما تقع فيما يقبل الاشتداد والتضعف بمعنى ان محله يشتد فيه لا بمعنى ان نفسه يشتد اذ قد علمت ان ذلك مما لا يتصور وحركة في الاين وهي انتقال الجسم من مكان الى مكان بل من اين الى اين آخر على سبيل التدريج وتسمى نقلة وهو ظاهر وحركة في الوضع وهي ان يكون في الجسم المتحرك

الطبيعيات في الحركة والسكون

الطبعيات في الحركة والسكون

حركة على سبيل الاستدارة فان اجزاءه تباين اجزاء مكانه وما في حكم مكانه من نسبته الى غيره من الاجسام وقد يلازم كله مكانه فقد اختلف نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه على سبيل التدريج ولم يختلف نسبة مجموع الجسم الى مجموع مكانه من حيث كونه متحركا بهذه الحركة فلا ينتقض عكسه بالكرة المدحرجة واعلم ان الجسم قد يكون متحركا في الوضع فقط كالكرة المتحركة على احد اقطاره بشرط ان لا يفارق مكانها وكذا البيضي اذا تحرك على قطره الاطول او العدسي اذا تحرك على قطره الاقصر وكذا الاسطوانة القائمة والمخروط القائم اذا تحركا على سهمهما وقد يكون متحركا في الوضع والاين معا لكن احدهما تكون بالذات والاخرى بالعرض كالكرة المدحرجة والشخص القائم اذا صار قاعدا فلا ينتقض طرده بالثاني كما توهم وليس قوله ويلازم كله مكانه داخلا في التعريف كما زعمه صاحب الحواشي بل التخصيص مادة المثال من غير هذه الحركة لئلا يقع الاشتباه بينها وبين غيرها واعلم ان الجوهر لا يقع فيه حركة والا لكان الانتقال فيه اما من شخص منه الى شخص آخر او من نوع الى نوع آخر فان كان الاول فما تغيرت الصورة الجوهرية في ذاتها بل انما تغيرت في عارض فيكون استحالة لا كونا وان كان الثاني ففي كل آن يتحقق جوهر آخر لامتناع تحقق الاتصال الوحداني بين امور متخالفة بالماهية فيكون بين جوهر وجوهر انواع جواهر غير متناهية بالفعل وهذا محال وهذا بخلاف الكيف فانه مما يقبل الاشتداد والتنقص فيمكن وجود كيفية واحدة مستمرة من مبدأ زمان الحركة الى منتهاه لا يكون له جزء ولا حد الا بمجرد الفرض وهذا لا يتصور

الطبعيات
في الحركة
والسكون

الا فى الحال بالنسبة الى المحل الذى يتقوم بدونه فلا يمكن للصورة بالقياس الى المادة فالكون والفساد لا يكونان بحركة والبواقى من مقولات العرض لا تقبل الا بالعرض اما الاضافة فانها ان كانت عارضة لمقولة تقع فيها الحركة فهى متحركة بتبعيتها والا فلا فان الماء اذا تحرك فى السخونة فقد انتقل من الاشد الى الاضعف او بالعكس على التدريج بالتبعية وكذا الانتقال من الاعلى الى الاسفل تابع للانتقال من اين الى اين والانتقال من الاكبر الى الاصغر تابع للانتقال الكمى ومن الاشرف فى الوضع الى الاخس فيه تابع للانتقال الوضعى واما الجدة فتبدل الحال فيها انما هو اولاً فى الاين فالحركة فيها بالعرض لا بالذات فالحركة اولاً فى العمامة بحسب الاين ثم فى التعمم وفى السلاح ثم فى التسلح واما متى فان وجوده للجسم بتوسط الحركة فان كل حركة كما سيأتى فى متى فلو كان فيه حركة لكان لمتى متى آخر وهو محال اما الفعل والانفعال فليس فيهما حركة لان الحركة خروج عن هيأة قارة الى هيأة قارة لانه لو كانت عن هيأة غير قارة لما كان خرج عنها وتركها بل معان فى تلك الهيأة مثلا ان كانت الحركة من التسخن الى التبرد وكان الجسم فى حالة تسخنه يتبرد فانه لم يخرج عن التسخن حتى يكون قد تحرك فى مقولة ان ينفعل فان كان قد ترك التسخن فالحركة فى غير مقولة ان ينفعل هذا ما ذكره هيهنا فى التحصيل فى نفى الحركة فى مقولة ان ينفعل واقول توضيح ذلك ان الحركة فى كل مقولة كما مر عبارة عن ان يكون للموضوع فى كل آن من آنات زمان تلك الحركة فرد من تلك المقولة وهذا

لا يتصور في غير القارة من المقولات كمقولة متى وان يفعل وان ينفعل وكذا الحال في كل هيأة غير مستقرة من حيث انها غير مستقرة كالحركة والزمان اذ لو تحرك شئ في مقولة متى مثلاً يلزم ان يكون له في كل آن يفرض من زمان حركة سنة او شهر او غير ذلك فيكون انتقاله من سنة الى سنة او من شهر الى شهر دفعيًا وعلى هذا القياس حكم المقولتين الباقيتين اذ يوخذ في مفهوميهما التدرج وعدم الاستقرار فانهما التأثير والتأثر على نهج التجدد والاتصال وحكم المسافة من حيث انه مسافة كذلك فلو تحرك جسم في المسافة من تلك الحيثية يلزم ان يكون انتقاله من فرسخ الى فرسخ او من ميل الى ميل دفعيًا بالبيان المذكور وبما ذكرنا ظهر تحقيق كلام الشيخ حيث قال في الشفاء يشبه ان يكون الانتقال في مقولة متى دفعيًا لان الانتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة ونقول ايض ان كل حركة باعتبار المحرك فهي اما ذاتية او عرضية لان القوة المحركة اما ان تكون موجودة في المتحرك من حيث انه متحرك او لا تكون موجودة فيه من تلك الحيثية فالحركة في الاول ذاتية وفي الثاني عرضية وكل حركة ذاتية فهي اما طبيعية او قسرية او ارادية لان القوة المحركة الموجودة في المتحرك بما هو متحرك اما ان تكون باعتبار كونها مستفادة من خارج اى امر مباين للمتحرك في الاشارة الحسية او لا تكون وان لم تكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون فان كان لها شعور فهي الحركة الارادية سواء كانت على نهج واحد كما في الافلاك او لا على نهج واحد كما في الحيوانات وان لم يكن لها شعور فهي الحركة الطبيعية سواء كانت على نهج واحد كما في العناصر او لا

الطبعيات
في الحركة
والسكون

على نهجٍ واحدٍ كما في النباتات وان كانت مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية والفاعل للحركة القسرية طبيعة الجسم المقسور لكن مع انضمام ميل قسري اليها بان يكون القاسر علة معدة له ولو كان القاسر فاعلاً للحركة القسرية او للميل القسري لا نتفى كل منهما بانتفائه وليس كذلك و مما يناسب هذا المقام ان الحركة

ضرورة ان الحركة القسرية وكذا شدتها يوجد كل منها مع انتفاء القاسر ١٢ اولى

لما كانت امرا متجدد الذات متدرج الحصول فلا بد ان لا يكون علتها امرا ثابتا غير متغير اصلا والا يلزم تخلف المعلول عن علته التامة وهو محال فالطبيعة مثلا اذا كانت على صرافة ثباتها كان مقتضاها ثابتا فلم تكن مقتضية للحركة اذ هي متجددة شيئا فشيئا والثابت من حيث انه ثابت لا يكون علة للمتغير كما بينا ففي اقتضائها للحركة يجب ان يلحقها ضرب من تبدل الاحوال ثم نقول للحركة حيثيتان احدهما حيثية ذاتها وهي توسط الجسم بين مبدأ المسافة ومنتهاها وهي بهذا الاعتبار ثابتة باقية من اول زمان الحركة الى اخره والثانية حيثية النسب التي تلزمها وهي بهذا الاعتبار متجددة منقضية غير ثابتة فالحركة من الحيثية الاولى مستندة الى القوة المحركة دون الحيثية الاخرى وهذه الحيثية مستندة الى تلك الحيثية لانا نقول الكلام في استناد هذه الى تلك عائد بعينه فالحركة الطبيعية يجب ان يكون لها علة متجددة هي مجموع امرين احدهما ثابت وهي الطبيعة وثانيهما متجدد وهي الوصولات الى حدود متجددة متبدلة تكون تلك الوصولات حالات غير ملائمة للطبيعة ولا الامر متروكة فتوجب الطبيعة بشرط وجود تلك الحالات العود الى الحالة الطبيعية وعند حصولها تنقطع الحركة لانتفاء

الطبيعيات في الحركة والسكون

احد جزئی علتها وهی الحالات المتجددة وكما ان العلة ذات جهتين جهة ثبات وجهة تجدد كذلك المعلول باعتبار التوسط والقطع الثابت للثابت والمنقضی للمنقضی ولقائل ان يقول الكلام فی علة تجدد الحالات الغير الطبيعية كالكلام فی علة تجدد اجزاء الحركة لكن يجاب بان الطبيعة مع كل حالة غير ملائمة علة للحركة ومع كل حركة علة لحالة اخرى غير تلك الحالة لئلا يلزم الدور فلا تزال الحالات موجبة للحركات والحركات معدة للحالات على الوجه المستمر الغير الدائر الى ان تعود الطبيعة الى الحالة الطبعية وكذا الكلام فی النفس بالنسبة الى الحركة الارادية وذلك لان النفس فی ذاتها ثابتة فمقتضاها ثابت فلا تكون الحركة الارادية مقتضى النفس فلا بد من انضمام امر اليها وذلك الامر ليس هو التصور الكلی لان نسبته الى جميع الجزئيات على السوية بل التخييلات الجزئية المنبعثة

لا حاجة اليه لان التصور الكلی امر ثابت فلا يكون علة لمتغير ثابت ١٢ بحر العلوم رح

عنها الارادات الجزئية المتجددة الموجبة لجزئيات الحركة وتجدد كل من الارادة والحركة بتجدد الاخرى على وجه الاتصال كما عرفت فی الحركة الطبعية ولا يخفى على المتفطن انه كما لا يجوز ان يكون فاعل الحركة ثابتا محضا بلا تبدل حال بعد حال كذلك حكم القابل لها فكل ما يقال فی تصحيح نسبة الحركة الى الفاعل يجب ان يقال مثل ذلك فی تصحيح نسبتها الى القابل

الطبيعيات
فصل فی اثبات الزمان

فصل فی الزمان مطالب هذا الفصل ثلثة الاول فی التنبيه على انية الزمان الثانی فی تحقيق ماهيته الثالث فی بيان كونه غير مقطوع البداية والنهاية وقبل الخوض فی المطالب ينبغی ان يعلم ان الناس قد اختلفوا فی الزمان اختلافا عظيما فمنهم من اثبت له وجودا عينيا

قوله فصل فی الزمان انما اخر البحث عن الزمان عن مباحث الحركة لانه من العوارض الذاتية لها وهی من الامور العارضة للجسم لذاته والبحث عن عوارض الموضوع مقدم على البحث

ومنهم من نفى وجوده الا بحسب الوهم والمثبتون لوجوده منهم من جعله جوهرا ومنهم
من جعله عرضا والجاعلون له جوهرا منهم من جعله جوهرا اقدسيا غير جسماني فرقة
منهم زعمت انه الواجب الوجود لذاته تع ومنهم من جعله جوهرا جسمانيا هو الفلك
الاعلى والجاعلون له عرضا اتفقوا على انه عرض غير قار فهو اما نفس الحركة او غيرها
فهذا التفصيل للمذاهب واما حجة كل فريق فحجة المنكرين لوجوده امور الاولى انه
لو كان موجودا لكان منقسما والا لزم ارتفاع التقدم والتاخر عن الموجودات وهو
بالبداهة ولزم ان يكون وقت وجود الحادث ووقت عدمه واحدا فيلزم كونه موجودا
ومعدوما وهو محال اذا كان منقسما كان بعضه منقضيا وبعضه متجددا اذ لو كان
حاصلا بجميع اجزائه لعاد المحال المذكور فيكون بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا
وهما معدومان لا محالة واما الآن الغير المنقسم المحفوف فلم يكن له وجود اما عندنا
فلانه طرف الزمان والشيء اذا لم يكن موجودا امتنع ان يكون طرفه موجودا واما
عند مثبتيه فلان الطرف لا يوجد الا اذا وقع قطع لذي الطرف والزمان عندهم
غير مقطوع من الجانبين والجواب ان الوجود المطلق اعم من الوجود في الآن
او في الماضي او في المستقبل ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم فكما ان المكان
اذا كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا في المكان او في طرف منه كذلك
الزمان اذا كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا في الماضي او في المستقبل او
في الآن الذي هو طرفه والحجة الثانية لو كان الزمان موجودا لكان

الطبيعيات
في اثبات
الزمان

الطبيعيات
في اثبات
الزمان

بعض اجزائه قبل البعض كما بينا فتلك القبلية لا تكون بالذات اما اولا
فلان العلة من حيث هي علة واجبة الحصول مع المعلول وههنا يمتنع
حصول الجزء المتقدم مع الجزء المتأخر واما ثانيا فلان الجزء المفروض
علة اما ان يكون علة لماهية الجزء الاخر او للازم من لوازم ماهيته او
لامر عارض له او نقول هكذا اما ان يكون علية الجزء المتقدم لماهيته
او للازم من لوازم ماهيته او لامر عارض له فعلى الاولين يلزم كونهما
متخالفين بحسب الماهية والا لزم كون العلة علة لنفسها وهو محال فكل جزء
يفرض في الزمان يجب ان يكون مخالف الماهية للجزء الاخر لكن الاجزاء الممكنة
الانفراض في الزمان غير متناهية وتخالفها بحسب الماهية لا يتوقف امتياز
بعضها عن بعض على الفرض فما يمكن له من الاقسام الغير المتناهية
يجب ان تكون حاصلة بالفعل متمايزة فكل واحد من تلك الاجزاء غير قابلة
للانقسام والا لكانت له اجزاء متمايزة حاصلة بالفعل فلم يكن واحدا
وقد فرض كذلك هف فيلزم تركب الزمان عن الانات المتتالية المستلزم
لتركب الجسم من الاجزاء الغير المتجزية وقد بين بطلانه وعلى الثالث وهو
كونه علة لامر عارض لماهية الجزء المتاخر او كون عليته لامر عارض له
يلزم جواز صيرورة الغد امس والامس غدا وذلك محال ايضا اذا كان الجزء
المتاخر مما يمكن ان يكون هو بعينه متقدما كان حصول القبلية له بسبب عوا

الطبيعيات في اثبات الزمان

في الزمان المتقدم وكذلك القول في الجزء المتقدم فيلزم ان يكون للزمان زمان هكذا فثبت ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض ليس بالعلية ولا بالطبع ولا بالشرف بعين ماذكرناه ولا بالمكان وهو ظ فهو اذن بالزمان لان اصناف التقدم منحصرة في الخمسة باتفاق الفلاسفة فيكون للزمان زمان وينتقل الكلام الى ذلك الزمان وهكذا الى غير النهاية والجواب ان المتقدم والمتاخر اذا لم يكونا جزئين من اجزاء الزمان يجب ان يكون اتصافهما بالتقدم والتاخر لاجل اقترانهما بجزئين يكون احدهما قبل والاخر بعد واما اذا كانا جزئين من اجزاء الزمان فلا يلزم ان يكون كل منهما في زمان آخر اذ التقدم والتاخر من العوارض التي تعرض لاجزاء الزمان لذواتها لا لملاحظة امر آخر معها فما به التقدم والتاخر هو نفس اجزاء الزمان سواء كان المتقدم والمتأخر هي او غيرها فكل جزء من اجزاء الزمان هو نفس القبل والقبلية باعتبارين كما ان ذات الباري تع هو نفس الموجود والوجود باعتبارين والجوهر الممتد في ذاته نفس المتصل والاتصال باعتبارين وكذلك التاخر الزماني والمعية الزمانية فان المعين اذا كانا جميعا غير جزء من اجزاء الزمان كان ما به المعية بينهما امر ثالث هو جزء من الزمان واما اذا كان احدهما جزءا منه كان ذلك الجزء ما به المعية فيكون مع ومعية باعتبارين فان قيل فالزمان اذا كان لذاته متقدما ومتاخرا وكل ما كان كذلك فهو من المضاف فالزمان مجرد اضافة فنقول ليس مفهوم الزمان مجرد التقدم

والتأخر بل هو مقدار يقتضي التقدم والتأخر لذاته فهو لذاته من مقولة الكم ولكنه لذاته يقتضي ان يكون معروضاً لهذين الوصفين لا انه لا معنى له الا التقدم والتأخر كما ان الهيولى لذاتها جوهر لكنها لذاتها تقتضي القوة والاستعداد للاشياء لا انها محض الاستعداد حتى تكون من مقولة الاضافة هذا ما ذكر في هذا المقام وظني انه يعود اشكال علية بعض تلك الاجزاء لبعض بعينه فان كون بعضها متقدماً وبعضها متأخراً مع تشابهها وتساويها في الحقيقة النوعية لا بد له من امر زائد على ذاتها يكون سبباً لامتياز بعضها عن بعض والا يلزم الترجيح من غير مرجح والجواب بان اجزاء الزمان يمتاز بعضها عن بعض بذواتها الشخصية وهوياتها غير مبين فانه ان جاز هذا جاز ان يقال في كل شيئين من نوع واحد انهما يمتازان بذواتهما من دون مميز واجزاء الزمان اشتركت في الماهية والمحل فلا بد من مميز والحق في الجواب ان الزمان متصل واحد في الخارج ولا جزء له بالفعل ولا بالقوة بحسب الخارج فلا حاجة الى مميز خارجي يمتاز شيء منه عن شيء واما بحسب الوهم والتصور فانه يمتاز بعض اجزائه عن بعض بالتقدم والتأخر والقرب بما يوخذ في الوهم مبدأ والبعد عنه ولا يبعد ان يمتاز ايضاً بنسب كوكبية في الاجرام السماوية من مقابلاتها ومقاراناتها وغيرهما من الاوضاع التي تحدث فيما بينها الحجة الثالثة ان المعقول من الزمان ما به يتقدم الاشياء بعضها على بعض ويتأخر بعضها عن بعض بالتقدم والتأخر اللذين يمتنعان يوجد المتقدم

الطبيعيات
في اثبات
الزمان

الطبيعيات في اثبات الزمان

والمتاخر بهما مغايرا هذا المعنى لو كان موجوداً لكان متعلقاً بالمادة الجسمانية والحركة والتغير مع ان هذا المعنى يوجد في غير الجسمانيات والمتغيرات فان البارى تعم يصدق عليه انه قبل كل حادث عند عدمه ومع كل حادث عند وجوده فاذا قطعنا النظر عن سائر اقسام التقدم من العلية والشرف والطبع وجردنا النظر الى ذاته تعم كان موجوداً مع عدم الحوادث وهو الآن موجود مع وجودها فكانت قبليته تارة ومعيته اخرى كقبلية سائر الاشياء ومعيتها فاذا كانت هذا النحو من القبلية والمعية فيما يستحيل عليه الحركة والتغير فعلمنا ان حصول التقدم والتاخر بهذا الوجه لا يتوقف على وجود الزمان المتعلق بالحركة والجواب ان نسبة البارى تعم الى جميع الموجودات نسبة واحدة هي المعية الغير الزمانية ولا تجدد ولا تعاقب للزمانيات بالنسبة الى البارى القيوم فكلها توجد بالنسبة اليه تعم مرة واحدة اما ما يتعالى عنها فلا في زمان واما كائناتها فكلا في زمانه فيعبر عن نسبته تعم الى المبدعات بالسرمد وعن نسبته تعم الى الكائنات المتغيرة بالدهر كما يعبر عن نسبة المتغيرات بعضها الى البعض معه واما حجة من زعم ان الزمان واجب الوجود لذاته فهو ان الزمان يلزم من فرض عدمه لذاته امر محال وكل ما يلزم من فرض عدمه محال فهو واجب الوجود لذاته اما الكبرى فضرورية واما الصغرى فلانا لو فرضنا عدم الزمان قبل وجوده او بعد وجوده لكانت القبلية والبعدية زمانية فقد لزم

الطبعيات
في اثبات الزمان

من فرض عدمه فرض وجوده فتجويز العدم على الزمان متناقض والجواب ان استحالة نحو خاص من العدم لذاته لا يقتضي استحالة مطلق العدم وواجب الوجود لذاته ما يمتنع عليه جميع انحاء العدم لذاته والزمان لا يابى لذاته ان لا يوجد اصلا وان ابى لذاته ان يعدم بعد كونه موجودا او اما ظن كون الزمان جوهرا قائما بنفسه مفارقا عن المادة المنسوب الى افلاطون الالهي وشيعته من الاقدمين فمبناه التحرز عن مضايق الشبه الواردة على مذهب المعلم الاول من كون الزمان مقدارا للحركة قالوا لا يقع في بحث ذات الزمان تغير اصلا فلم يعتبر نسبته الى المتغيرات فلم يقع فيه شئ من الحركات والتغيرات لم يكن فيه الا الدوام والاستمرار وان وقع فيها شئ منها حصلت لها قبليات وبعديات لا من جهة التغير في ذات الزمان والمدة بل انما هي من قبل تلك المتغيرات واستصوب ذلك الراي الامام حيث قال في شرح عيون الحكمة ان الناصرين لمذهب ارسطاطاليس في ان الزمان مقدار الحركة لا يمكنهم التوغل في شئ من مضايق المباحث المتعلقة بالزمان الا بالرجوع الى مذهب الامام افلاطون والاقرب عندي في الزمان والمدة هو مذهب افلاطون وهو انه موجود قائم بنفسه مستقل بذاته فان اعتبر نسبة ذاته الى ذوات الموجودات الدائمة المنزهة عن التغير يسمى بالسرمد من هذا الاعتبار وان اعتبر نسبة ذاته الى ما قبل حصول الحركات والتغيرات فذلك هو الدهر وان اعتبر نسبة ذاته الى كون المتغيرات مقارنة معه

الطبعيات في اثبات الزمان

فذلك هو الزمان وقال ايضاً واما مذهب افلاطون فهو الى المعالم البرهانية الحقيقية اقرب وعن ظلمات الشبهات ابعد ومع ذلك فالعلم التام ليس الا عند الله تعالى والجواب ان هذا الظن ينفسخ بما سياتي من تحقيق ماهية الزمان وانها مقدار لما هو ذو تقدم وتاخر في ذاته لا يوجد المتقدم منه مع المتاخر بحسب الذات وماهيته تتعلق بامر متغير لذاته بعضه فائت وبعضه لاحق ومثل هذا الامر الذي وجوده على سبيل حدوث امر فامر لا يكون الا ماديا فالزمان متعلق بالمادة بتوسط الحركة فلا يكون مفارقا كيف ولو لم يكن الزمان منقضيا سيالا في ذاته لكان الشيء الذي حدث الآن فهو قد حدث في زمن الطوفان وح لا يكون بين الاشياء تقدم وتاخر وهو مما يدفعه الحس وبالجملة لو لم يكن في الموجودات شيء يكون متقدما ومتاخرا بالذات لا يوجد التقدم والتاخر في شيء من الاشياء بالعرض وذلك الشيء هو المسمى بالزمان واذا كان الزمان منقضيا متجددا لذاته استحال ان يتعلق وجوده بالمفارقات عن المادة اذ لا تجدد ولا سنوح في عالم القدس فضلا عن ان يكون هو بنفسه جوهرا قائما بذاته مفارقا عن المادة ووهم من جعل الزمان جسما هو الفلك الاعظم لزعمه ان كل شيء في الزمان كما ان كل شيء في الفلك والمقدمتان على تقدير حقيتهما لا تنتجان الا ان بعض ما يوجد في الزمان يوجد في الفلك واما من جعل الزمان نفس الحركة فاستدل عليه بامرين الاول ان الزمان منقض متجدد والحركة ايضا كذلك والجواب اولا ان الموجبتين في الشكل الثاني لا تنتجان واما ثانيا فبان

الطبعيات في اثبات الزمان

الاوسط غير منكر ان التقضي والتجدد في الزمان بالذات وفي الحركة بالعرض كما هو راي الجمهور او بالعكس كما هو راي بعض لثاني ان من لا يحس بحركة لا يحس بزمان والجواب ان هذا لا يوجب الاتحاد فان ههنا وجوها من المغايرة والفرق بينهما بعد كونهما واحدا منها ان الزمان قد يوخذ في حد الحركة السريعة دون العكس ومنها ان حركة تكون اسرع من حركة ولا يكون زمان اسرع من زمان ومنها انه قد يكون حركتان معا ولا يكون زمانان معا ومنها ان جزء الزمان زمان وجزء الدورة ليس بدورة ومنها ان الحركتان قد تتحدان في الزمان وما به الاختلاف غير ما به الاتحاد ومنها ان السريع هو الذي يقطع المسافة في زمان اقصر لانه حركة اقصر وكذلك حكم الحركة الاولى الفلكية فهذه حجج اصحاب هذه المذاهب الفاسدة في الزمان واجوبتها واما تحقيق ما ذهب اليه اهل الحق فيه ففيه برهانان اما الاول فهو المناسب لمسلك الالهيين ولهذا ذكره الشيخ الرئيس في النمط الخامس من الاشارات فتقريره ان الشيء اذا كان عدمه مع وجود شيء آخر فاذا صار موجودا كان ذلك الشيء متقدما عليه باعتبار اقترانه مع عدم هذا الحادث ومعه باعتبار اقترانه مع وجوده فتقدم الشيء المتقدم ليس باعتبار نفس ذاته لان ذاته قد توجد مع ذات المتاخر بخلاف قبليته كالاب بالقياس

الطبيعيات في اثبات الزمان

الى الابن فان جوهر الاب قد يوجد مقارنا لجوهر الابن وامّا قبليته للابن فلا
توجد مع جوهر الابن فاذن قبليته زائدة على ذاته ولا باعتبار وصف
لازم لذاته فانه بط ايض يظهر بطلانه بما ذكرنا من ان ذات المتقدم توجد
مع زوال صف التقدم وذلك عند كونه مقارنا لوجود ما تقدم عليه ولا نفس
عدم المتاخر اذ قد تكون بعد وجوده ايضا ولا باعتبار مركب من اعتبار نفس وجود
المتقدم واعتبار نفس عدم المتاخر اذ قد يتحقق هذه الهيأة التركيبية بعد كما
اذا فرضنا وجود الاب مع العدم الحاصل للابن بعد الوجود مع انه ليس هذا الاعتبار
متقدما على ابنه بل متاخرا عنه ولا ذات الفاعل فانه قد يكون قبل ومع وبعد
بالجملة لا بد لعروض القبلية والبعدية من امر يكون عروضهما له لذاته اذ كل صفة
يتصف بها شئ او اشياء لا بالذات فلا بد لها ان تنتهي الى ما يتصف بها
بالذات لاستحالة التسلسل ولا يجوز ان يكون المعروض بالذات للقبلية
والبعدية امورا متفاصلة غير منقسمة يقتضي كل منها لذاته سبقا على
لاحقه ولحوقا لسابقه اذ لو فرضنا متحركا يقطع بحركته مسافة يكون بين
ابتداء حركته وانتهاءها قبليات وبعديات متصرمة ومتجددة مطابقة لاجزاء
المسافة والحركة فاذا تحقق قبليات وبعديات متصرمة ومتجددة على سبيل
الاتصال لانطباقها لاجزاء المسافة فيجب ان يكون ما هو المعروض بالذات لتلك
القبليات والبعديات امرا يتصرم ويتجدد على الاتصال بحيث يستحيل انفكاك التصرم

الطبيعيات

في اثبات الزمان

والتجدد عنه ويكون جزء منه لذاته قبل وجزء آخر منه لذاته بعد يمتنع لذاته صيرورة القبل منه بعدا والبعد منه قبلا وهذا هو المعنى بالزمان اما البرهان الآتي المناسب لمسلك الطبيعيين فهو احد مقاصد هذا الفصل الذي اشار اليه المص بقوله اذا فرضنا حركة واقعة في مسافة على مقدار اي مرتبة من السرعة وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها واتفقتا في الاخذ والترك وجدت البطيئة قاطعة لمسافة اقل من مسافة السريعة والسريعة قاطعة لمسافة اكثر وربما اتفقتا في حدهما فقط فيتفق مقطوعاهما من المسافة واذا فرضنا معها اخرى على مرتبتها من السرعة واتفقتا في الاخذ والترك وجدتهما قاطعتين لمقدار واحد من المسافة وان ابتدأت احداهما ولم يبتدئ الاخرى ولكن تركتا معا او تكونان على عكس ذلك وجدت احديهما انقطع مسافة اقل مما انقطع الاخرى واذا كان كذلك كان بين اخذ السريعة وتركها امكان اي امر ممتد يسع قطع مسافة معينة بسرعة معينة واقل منها ببطوء معين ليس هو نفس شيء من المسافة او الحركة او السرعة والبطوء لان كل مرة منها تختلف مع الاتفاق فيه وتتفق مع الاختلاف فيه واعترض الامام الرازي في المباحث المشرقية على هذا البرهان بانه قد اخذ فيه السرعة والبطوء المأخوذ في مفهومهما الزمان وكون الحركتين معا في الاخذ والترك وليست هذه المعية الا المعية الزمانية التي لايمكن اثباتها الا بالزمان فقد اشتمل بيانها على الدور واجاب عنه بان المط بهذا البيان اثبات حقيقة الزمان على الوجه المخصوص من كونه كمية للحركة فان العلم بوجوده من الاوليات ولهذا قيل الزمان ظاهر الانية خفي الماهية والعلم بوجوده كاف في القطع بتحقق هذه الامور المناسب فهنا

الطبيعيات في اثبات الزمان

ان يقرر ان الغرض ههنا اثبات الزمان على وجه يترتب عليه اثبات كونه مقدارا للحركة وربما يجاب بمنع توقف العلم بتحقق هذه الامور على العلم بوجود الزمان في الخارج فان المنكرين لوجوده في الخارج يعترفون بكون شيء مع شيء وبكون حركة اسرع من حركة وانما يتوقف ذلك على ملاحظة الزمان في الجملة سواء كان موجودا خارجيا او وهميا فيمكن ان يجعل ذلك ذريعة الى اثبات وجوده في الخارج والحق ان المتوقف على ملاحظة الزمان انما هو تصور حقائقها لا العلم بوجودها وذلك من البديهيات الغير المحوجة الى ملاحظة الزمان عينا او ذهنا والماخوذ في البرهان انما هو هذا لا ذاك وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فانه اذا انتصفت المسافة بعينها او كل من السرعة والبطوء بعينه حصل امكانان متساويان كل واحد منهما نصف الامكان المفروض اولا وايضا فان في وجود حركات كثيرة مختلفة في الاخذ والترك او فيهما جميعا والامكانات الواقعة بين اخذ تلك الحركات وتركها متخالفة بالزيادة والنقصان وكل قابل للزيادة والنقصان بالذات فهو مقدار اذا كان متصلا واحدا وذلك الامكان كذلك فيكون مقدارا اما انه قبول للزيادة والنقصان بالذات فلان العقل اذا نظر اليه جزم قابلا لهما مع قطع النظر عن الحركات والمسافات وغيرهما من الاشياء وهذا يدل على ان قبوله لهما انما هو بالذات واما انه متصل واحد فلانه لو كان منقسما الى امور غير منقسمة لادى ذلك الى تركب المسافة من الاجزاء التي لا تتجزى

الطبعيات في اثبات الزمان

لانطباق على الحركة المنطبقة على المسافة واذا ثبت انه مقدار فنقول كل مقدار
اما ثابت اى قار الذات مجتمع الاجزاء فى الوجود معًا او غير ثابت و ذلك الامكان
مقدار غير ثابت اذ لا يوجد اجزاؤه معًا لانه لو كان مقدارًا ثابتًا لكان اما مقدارًا
للمسافة او للمادة المتحرك وكل منهما باطل اذ على الاول يلزم كون جميع الحركات الواقعة
فى مسافة واحدة او مسافات متساوية فى ذلك الامكان وليس كذلك وعلى الثانى
يلزم كون زيادة المادة بزيادته ونقصانها بنقصانه ويلزم كون الاصغر جسمًا
اسرع حركةً والاكبر ابطأ وفى النجاة بعكس ما ذكرناه لانه قال هذا المقدار لو كان
مقدارًا للمادة لكان بزيادته زيادة المادة ولو كان كذلك لكان كل ما هو اسرع اكبر
واعظم اعترض عليه صاحب المباحث المشرقية بان هذا المقدار فى الاسرع ليس
اعظم مما فى الابطأ حتى يلزم ان يكون الاسرع اعظم بل هو فى الاسرع اقل مما فى الابطأ
لان الاسرع هو الذى يقطع المسافة فى زمان اقل فاذن الصحيح ان يقال لو كان
هذا المقدار للمادة لوجب ان يزداد المادة بزيادته فيلزم ان يكون الابطأ اعظم لان
هذا المقدار فى الابطأ اعظم ويمكن توجيه كلام الشيخ بوجه لا يرد عليه شئ بان يقال
معناه لو كان هذا الامكان مقدارًا للمادة يلزم ان يكون ما هو الاسرع فى الحركات
الطبعية وهو الذى يكون مقدار جسميته اكبر لشدة الميل الطبعى فيه كما
سنبين فى موضعه يكون ازيد فى هذا المقدار وليس كذلك بل الامر بالعكس
فان ما هو الابطأ فيها وهو الذى جسميته اصغر وميله اضعف يكون ازيد

الطبعيات

في اثبات الزمان

فى هذا المقدار فههنا امكان مقدار غير ثابت وهو المعنى من الزمان فثبت انيته واما المطلب الثانى الذى هو تحقيق ماهية الزمان فهو ما اشار اليه بقوله وهو مقدار الحركة لانه ثبت انه كمية متصلة وكل كمية متصلة فهو لا يخ اما ان يكون مقدارًا للجسم او لهيأة قارة من هيئات الجسم او يكون مقدارًا لهيأة غير قارة منها لا سبيل الى الاول اى كونه مقدارًا للجسم او لهيأة قارة لان الزمان غير قار وما لا يكون قارًا لا يكون مقدارًا للجسم او لهيأة قارة قيل لانه يلزم ح ان يوجد الشئ بدون مقداره اللازم له اذ مطلق المقدار لازم للشئ ذى المقدار كما يحكم به الفطرة واعترض عليه العلامة القوشجى فى حواشيه على بعض شروح هذا المختصر بان الجسم اذ اتحرك بالحركة الكمية تكون الكم الغير القار مقدارًا للجسم القار ولا يبقى الجسم ذو المقدار بدون مقداره ورد عليه كما هو منقول فى الحواشى الفخرية بان الكم الذى يتحرك فيه الجسم ليس غير قار لاجتماع اجزائه نعم افراد كمية هذا الجسم غير مجتمعة وهذا لا يقتضى غير قارية فرد من افراد الكم فى تلك الصورة اقول الاولى فى الجواب ان يقال ان الكم الذى يتحرك فيه الجسم له فرد واحد زمانى تدريجى لا يخ المتحرك عنه فى زمان حركته وافراد آنية يتلبس المتحرك فى كل آن بواحد منها فلا يلزم ح خلو الجسم عن مقداره لا فى الزمان ولا فى الآن بخلاف ما اذا كان الزمان مقدارًا لامر قار فانه لا محالة يلزم خلو ذلك الامر عن مقداره فى كل آن فرض اذ لا يكون للزمان فرد آنى اصلًا

الطبيعيات في اثبات الزمان

فهو مقدار لهيأة غير قارة وكل هيأة غير قارة فهي الحركة هذا موافق لما ذهب اليه شيخ الاشراق من ان الغير القار بالذات منحصر في الحركة والزمان غير قار بواسطة الحركة فعلى التقدير المذكور لا يلزم كون الزمان حركة وكونه مقدارا لنفسه واما ايراد النقض على كلامه بسائر الامور التي قد تحصل على سبيل التدريج كالمقولات التي يقع فيها الحركة وكالذات السطح الغير القار والجسم التعليمي الغير القار فيما اذا قطع الجسم بشيء وكالخط الغير القار الحاصل من حركة الكرة على السطح المستوي على ما ذكر في الحواشي الفخرية فمبني على عدم التفرقة بين الاتصاف بالشيء بالذات والاتصاف به بالعرض واما ما اجاب صاحب الحواشي عن بعض هذه النقوض بقوله لما كانت الحركة تدريجية لا آنية لا يحصل السطح الغير القار اذا قطع الجسم بشيء اذ القطع تدريجي الحاصل في كل آن من زمان القطع امر منقسم لاستحالة الجزء فالحاصل في كل آن مجتمع الاجزاء لا غير قار وحصول الخط من حركة الكرة على السطح ممنوع لما عرفت من ان زوالها عن موضع الملاقاة لا يكون في آن بل لا يحصل الا بالحركة وهي في زمان الحركة غير ملاقية للسطح كما ذكره الشيخ في الشفاء فاقول فيه وجوه من الخلل غير خفية على من استحضر الاصول التي قد ذكرناها سابقا وما ذكره الشيخ في الشفاء ليس الا نفي الملاقاة الآنية عن الكرة للسطح في زمان حركتها عليه لا نفي الملاقاة الزمانية بينهما عنها فالزمان مقدار الحركة ولهذا من غفل عن الحركات غفل عن الزمان كما وقع لاصحاب الكهف ولقوم

الطبعيات في اثبات الزمان

من المتالهين على ما حكى المعلم الاول واما المطلب الثالث الذى هو كون الزمان
غير مقطوع البداية والنهاية فهو قوله ونقول ايضاً ان الزمان لا بداية له ولا
نهاية له لانه لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية
وكل قبلية لا توجد مع البعدية فهى زمانية ومعروضها بالذات نفس اجزاء
الزمان لما ذكرنا من ان معروض هذا النحو من القبلية ليس نفس العدم
الذى وصف بالقبلية لزوال هذه الصفة منه اذا تحقق بعد البعد ولا نفس
شئ فرض سابقاً غير اجزاء الزمان كالفاعل غيره اذ قد يوجد مع البعد وبعده
ايضاً ولا نفس مجموع وجود السابق وعدم اللاحق بلا اعتبار امر اخر اذ قد يتحقق
ايضاً بعد البعد فثبت انه اذا فرض عدم الزمان قبل وجوده قبلية لا تجامع
مع البعدية يكون الموصوف بقبلية عدمه نفس وجوده فيكون قبل الزمان
زمان هف ففرض عدم الزمان يستلزم فرض وجوده وهذا معنى قول المعلم الاول
من قال بحدوث الزمان فقد قال بقدمه من حيث لا يشعر به وكذا لو كان له
نهاية لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا توجد مع القبلية فيكون زمانية بالبيان
المذكور فيكون بعد الزمان زمان هف ولما ثبت ان الزمان من عوارض الحركة
والحركة من عوارض الجسم فالقول في الجسم والحركة كالقول في الزمان وهذه احدى
الشبهات للقائلين بقدم العالم ويمكن دفعها بما تشبث به طائفة من
المتكلمين من ان تقدم عدم الزمان على وجوده لا يجب ان يكون زمانياً

الطبعيات في اثبات الزمان

كما ان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض آخر ههنا لا يكون زمانيا والا لزم
ان يكون للزمان زمان بل هو نوع آخر غير ما بالزمان وبالشرف والرتبة
والعلية والطبع فكما عقل نوع آخر من التقدم في الزمان بحيث لا يستدعي
زمانا فليعقل مثل ذلك في تقدم عدم الزمان على وجوده حتى لا يلزم ان
يكون ذلك التقدم زمانيا لانك قد علمت ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على
بعض زماني كيف وقد ذكرنا ان مصداق الحمل ومطابق الحكم بهذا النحو من
التقدم والتأخر نفس اجزاء الزمان بلا ملاحظة امر آخر غيرها والا بان
الحوادث الماضية يتطرق اليها الزيادة والنقصان وكل ما كان كذلك فله بداية
فالحوادث الماضية بداية لان المحكوم عليه بالزيادة والنقصان يجب ان يكون
موجودا ومجموع الحوادث من حيث هو مجموع مما لا وجود له في الخارج ولا يحكم عليه
حكما ثبوتيا خارجيا بل بان يقال اما اولا فهو انا لا نم ان الزمان لو كان له بداية
وجب ان يكون له عدم قبل وجوده اذ التناهي في المقدار سواء كان قارا او
غير قار لا يستدعي المسبوقية بالعدم فكما ان تناهي البعد المكاني في مقداره
لا يستدعي كونه مسبوقا بالعدم فكذلك حكم تناهي الزمان فان مجرد تناهيه لا يوجب
مسبوقيته بعدم سابق عليه كما ان تناهي الفلك الذي هو محدد الجهات للامكنة لا يستلزم
تأخره عن امر متقدم موجود او موهوم خلاء وملاء تأخرا مكانيا فكذلك تناهي الزمان
الذي هو محدد جهات الازمنة وعرش الزمانيات لا يستلزم تأخره عن امتداد

الطبعيات
في اثبات
الزمان

زماني هو موهوم او موجود مقارن لشيء او غيره مقارنة تأخر او زمانيا وان كان الوهم يعجز عن ادراك تناهيه كما يعجز عن ادراك انه ليس وراء الفلك الاعلى شيء لا خلاء ولا ملاء واما ثانيا فهو ان الزمان لما كان امرا متصلا موجودا في الخارج كما بينا يجري فيه اكثر البراهين المذكورة في تناهي الكميات من التطبيق والتضايف والوسط والطرف والحيثيات والاعتذار بعدم وجود اجزائه مجتمعة غير مجد في نفي جريان تلك البراهين لانه وان لم تجتمع اجزاؤه في حد احد ولم يحضر بعضها عند بعض في مدارك المحبوسين في مطمورة الزمان المسجونين في سجن المكان لكنها في الواقع موجودة بوجود واحد شخصي وبالنظر الى المبادي العالية على الزمان والمكان وما هو اعلى منها مجتمعة التحقق متوافقة الحضور اذ لا فقد ولا غيبة هناك الا للامور المستحيلة بل كل ما يكون وجوده تدريجيا بالقياس الى زماني فهو دفعي بالقياس الى المراتب الرفيعة وكذلك كل ما هو غائب عن مكاني فهو حاضر عندهم فالتجدد والتصرم والحضور والغيبة انما تتحقق في الزماني والمكاني بالنسبة الى الزماني الاخر والمكاني الاخر واما بالنسبة الى القدوس الحق وضرب من الملائكة فلا يتصور شيء منها بوجه من الوجوه فاذا كان الزمان في الواقع وبالقياس الى المفارقات والحق الاول موجودا متصلا قارا فلا مجال لمنع جريان تلك البراهين ولقائل ان يقول

لما كان التناهي والنهاية من باب المضاف والمتضايفان متى كان احدهما بالفعل كان الآخر بالفعل وان كان بالقوة كان بالقوة فنقول ان كان للزمان نهاية في الوجود كانت نهايته لا محالة آنا فلا يخلو اما ان يكون وجود الآن مع الزمان مقارنا له فيكون للزمان معية ومقارنة في الوجود مع الآن وهذا باطل لان الزمان منقسم والآن غير منقسم فكيف يكون بينهما مطابقة واما ان يكون وجوده متقدما على وجود الزمان فيكون الآن بالفعل حيث يكون الزمان بالقوة مع انهما متضايفان والمتضايفان لا يكون احدهما بالفعل والآخر بالقوة وهذه الشبهة قد سنحت لي في سابق ايام التحصيل وقد عرضتها على استاذي ادام الله علوه ومجده فافاد ان الزمان على تقدير التناهي لا يلزم ان يكون له طرف بالفعل فان التناهي قد يطلق بمعنى قطع الامتداد في جهة تماديه وقد يطلق بمعنى تناهي العدد العارض للمقدار بسبب تجزيته باجزاء متساوية وقد يفارق المعنى الثاني الاول كما في محيط الدائرة فليكن الزمان ايضا من هذا القبيل هذا واقول يمكن الجواب عنها بوجوه اخر الاول انها منقوضة بالحركة الحادثة فان بدايتها ان كانت موجودة فلا يخلو اما ان يكون لتحقق بدايتها موجودة معها وهو محال لامتناع المطابقة بين بداية الحركة وبينها

الطبيعيات في اثبات الزمان

الطبيعيات في اثبات الزمان

وان لم تكن موجودة كان احد المتضايفين بالفعل والآخر بالقوة فيلزم ان لا يكون شئ من الحركات متناهيا هف الثاني ان المضاف قد يكون بسيطا حقيقيا لا يكون له معنى غير نفس الاضافة وقد يكون ذاته من مقولة اخرى قد تعرضها الاضافة وهو المضاف المشهوري فنقول لكل من الزمان المتناهي والآن الذي هو طرفه حقيقة سوى كونه مضافا فوجودهما باعتبار ذاتيهما لا يجب ان يكونا معا في الوجود والاضافة انما تعرض لهما في العقل ولا استحالة في وجودهما دفعة في العقل الثالث انا لا نسلم ان الآن له مفهوم محصل بل لا معنى له الا قطع الزمان وهو امر سلبي فعلى تقدير تناهي الزمان لا يكون له فعلية الوجود حتى يجامع وجوده مع عدم الزمان والاضافة انما تعرض له باعتبار تحققه في العقل وقد قلنا انه لا محذور في اجتماعه مع الزمان دفعة في العقل واما ما تمسك به رئيس الفلاسفة في كتبه كالشفاء والنجاة والتعليقات والمبدأ والمعاد من انه لو كان الزمان حادثا لكان فرض حركتين متفاوتتين تنتهيان مع بداية الزمان اما ان يكون ممتنعا او ممكنا فان امتنع فذلك الامتناع ان كان عائدا الى ذات المقدور

فائدة » يقول الفقير ساحر القدير انی لما كنت مدرسًا فی بلدة قندهار وكنت متشغوفًا بتدريس العلوم الرياضية رصدت بعض الكواكب الثابتة لاعلم سعدها من نحسها فاذا اكثر تلك الكواكب التی تمر علی سمادات رصدی كان سعدًا والنحس فيها قليل ففرحت بذلك ثم لما هاجرت الی پاكستان من نحس خلق إ[illegible] منه

الطبيعيات فی اثبات الزمان

لزم انتقال الشئ من الامتناع الی الامكان الذاتی وان كان عائدًا الی قدرة الله تعالی لزم انتقاله من العجز الی القدرة وكلاهما محال فاذن هذا الفرض ممكن فلا يخلو اما ان يمكن ان تبتدئ الحركتان العظمی والصغری معًا وتنتهيا او لا يمكن ومحال ان تبتديا معًا وتنتهيا معًا فلا بد من ان تتخلف الصغری عن الكبری بشئ فما تخلفت به عنها هو مقدار ذو تقدم وتأخر وهو الزمان فيكون قبل الزمان زمان وهكذا الی غير النهاية فبامكان وجود الحركات المختلفة يستدل بوجود المدة علی وجود الحركة والمتحرك فهو ليس مسلكًا برهانيًا بل مبناه علی قانون الجدل وانما يصح المخاطبة به مع بعض المتكلمين من المعتزلة حيث يضعون امتدادًا ثابتًا بين الاول تع وبين خلق العالم ويسمون اللاوجود كما يضعون فوق محدد الجهات خلاءً غير متناه فان للمبرهن ان يقول علی تقدير تناهی الامتداد الزمانی يكون فرض وجود الحركة فی اللازمان كفرض وجود الممتنعات بالذات فان الانطباق علی الزمان ماخوذ فی المفهوم من طبيعة الحركة والممتنع بالذات لا يكون مما يتعلق القدرة اذ المصحح للمقدورية هو الامكان وليس قبل الزمان كمية موجودة

اوموهومة حتى يتمكن العقل من فرض وجود حركة اوحركات فيها بل هذا وامثاله من مخترعات الوهم وخرافاته فكما ان للوهم ان يتصور الظاهر من الفلك الاعظم كرتين محيطتين بالعالم يماس السطح الباطن من كل منهما السطح الاعلى من العالم بحيث يكون مابين سطحي احدهما ذراعا ومابين سطحي الاخرى ذراعين وهذا التوهم لايوجب تقدير امتداد خلاء اوملاء فوق المحدد فكذلك حكم فرض الحركتين المختلفتين قبل وجود الزمان لايقتضي مدة ثابتة اوعدما مستمرا فكما ان فرض الكرتين على الوجه المذكور محال فكذلك فرض الحركتين محال والشيخ ايضا لم يستعمل هذه الحجة على انه نظر حكمي بل على انه مسلك جدلي مسكت للخصم كما يظهر من كلامه حيث قال في الهيات النجاة ان المخالفين يلزمهم ان يضعوا وقتا قبل وقت بلا نهاية وزمانا ممتدا في الماضي بلا نهاية وهو بيان جدلي اذا استقصى قاد الى البرهان

تم الفن الاول فيما يعم الاجسام

الطبعيات في اثبات الزمان

بل يقع على تيابيهم و كلامهم فقلت لرفيقي قل لهؤلاء لما فقال غلبهم لا ينجع فيهم النصح لانهم ... حمي العصبية ...

اعلم اني علقت على كافية ابن الحاجب حواشي فردها اي بعضها بعض المعروفين بالتعصب وتعصب بعض من هم مثله في التعصب والتجشم فرحت في شرح الكافية بشرحها طورا آبين فيه اكاذيب المتعصبين جملة جملة انشا والله تم